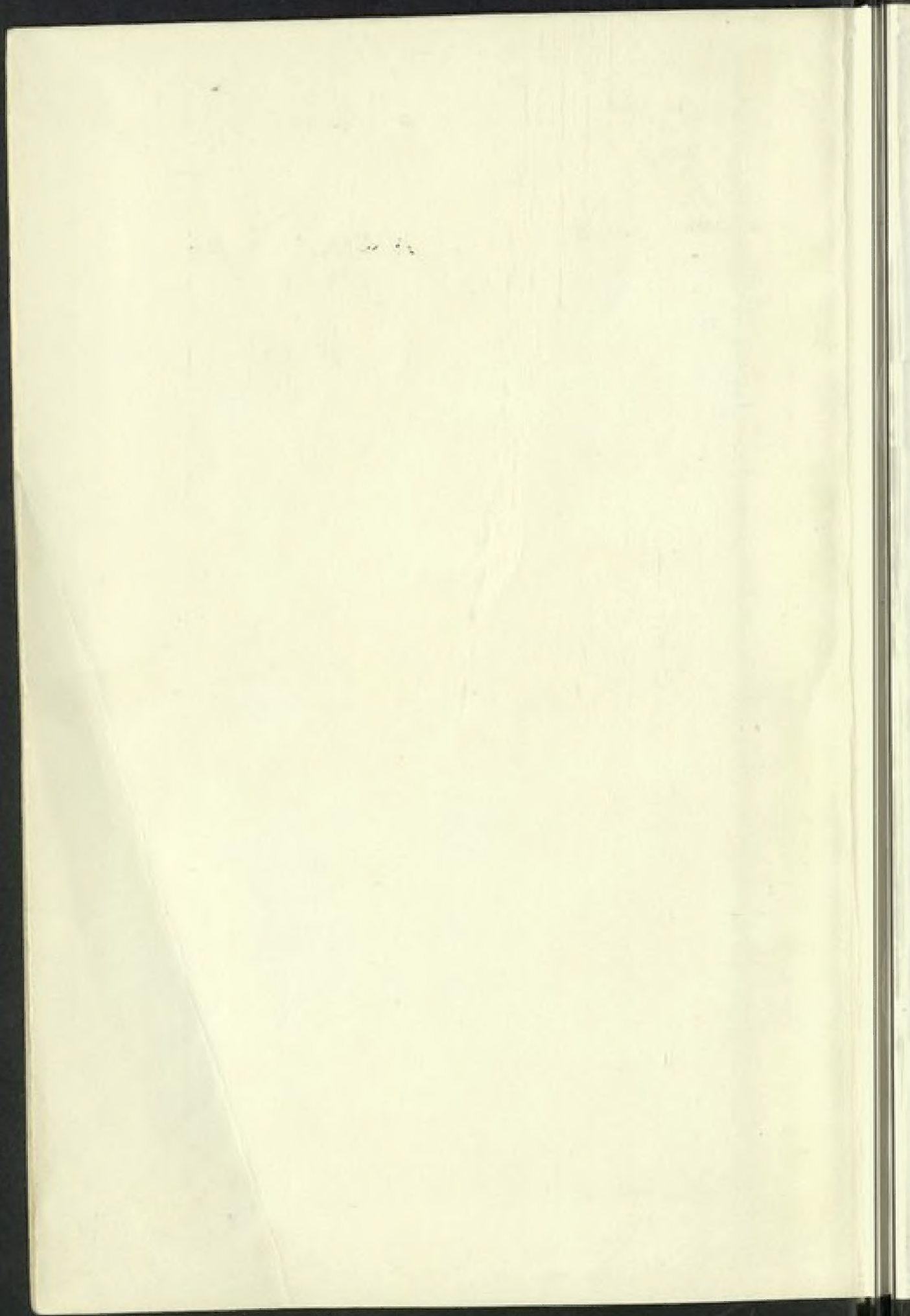
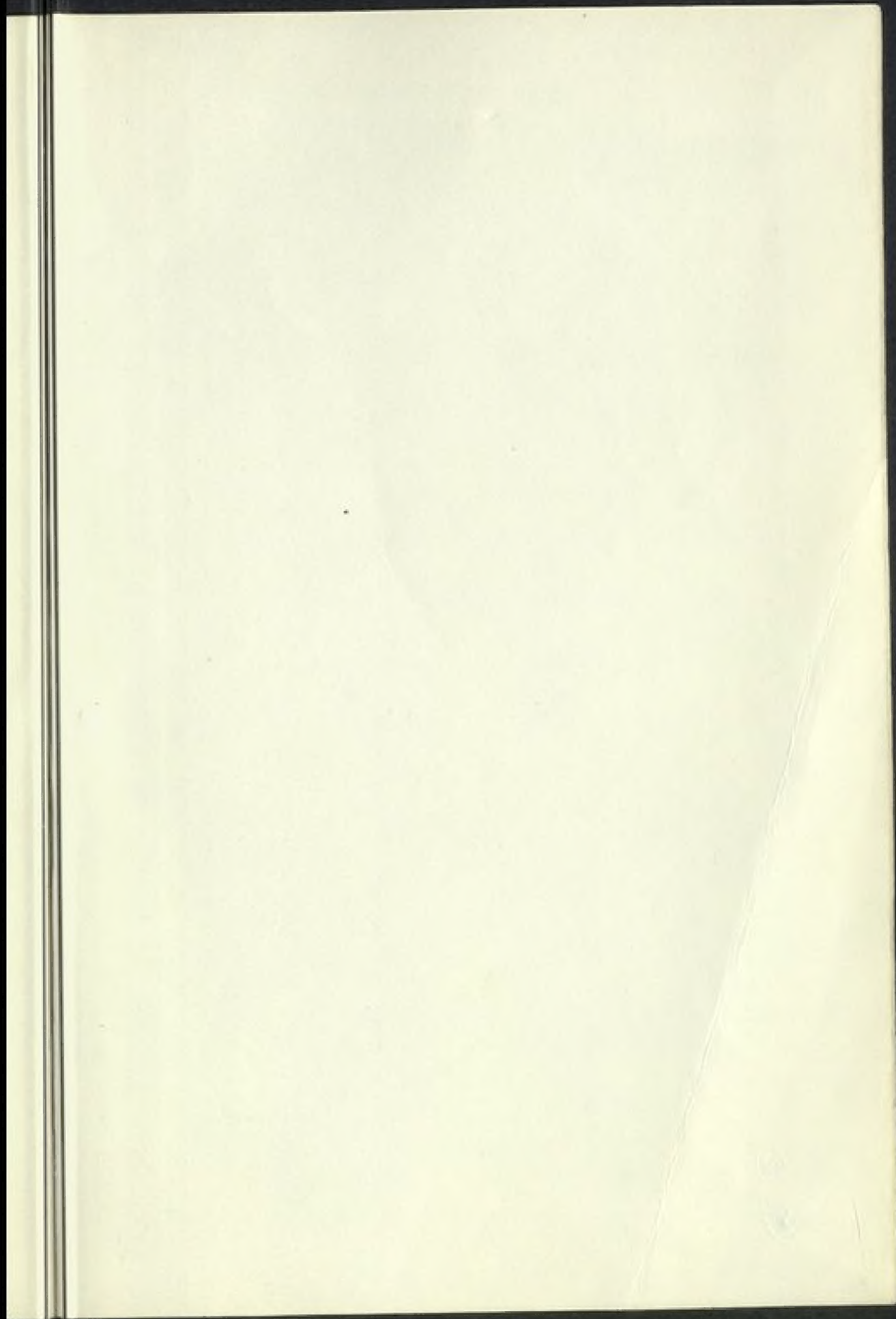
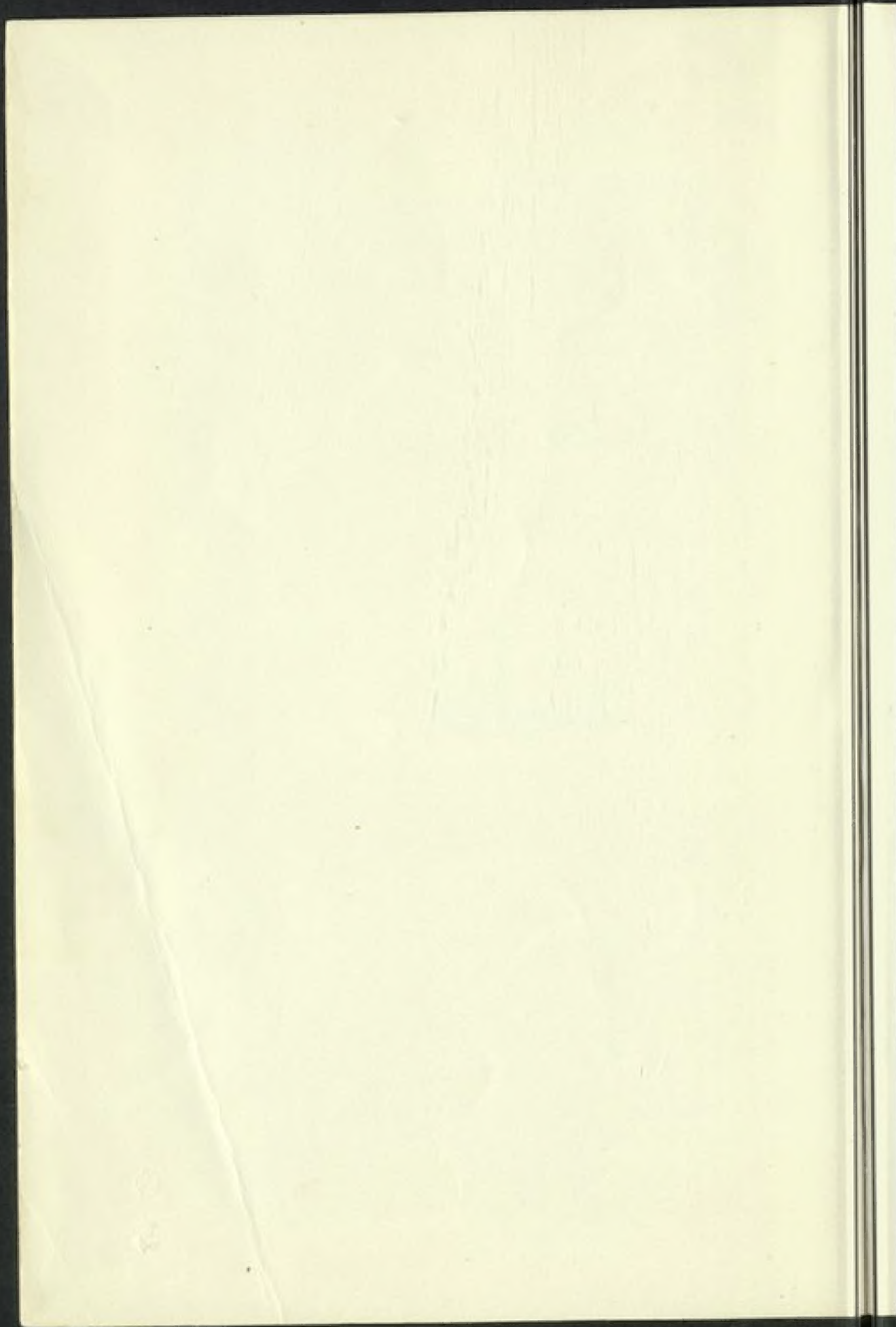


A U. B. LIBRARY







b

طه حسين

297.09

H9681PA

1947-1953

v.1

C.1

الفننة الكبرى

١

عثمان

69760

١٩٤٧

منشور الطبع والنشر
دار المعارف بمصر



THE
LIBRARY
OF THE
MUSEUM
OF
COMPARATIVE ZOOLOGY
AND ANATOMY
HARVARD UNIVERSITY



BRAD
1895

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا حديث أريد أن أخلصه للحق ما وسعني إخلاصه للحق وحده ، وأن
أنحري فيه الصواب ما استطعت إلى تحري الصواب سبيلاً ، وأن أحمل نفسي فيه
على الإنصاف لا أحيد عنه ولا أمالى فيه حزباً من أحزاب المسلمين على حزب ،
ولا أشايح فيه فريقاً من الذين اختصموا في قضية عثمان دون فريق . فليست عثمانى
المهوى ، وليست شيعة لعلي ، وليست أفكر في هذه القضية كما كان يفكر فيها الذين
عاصروا عثمان واحتملوا معه ثقلها وجنوا معه أو بعده نتائجها .

وأنا أعلم أن الناس ما زالوا ينقسمون في أمر هذه القضية إلى الآن كما كانوا
ينقسمون فيها أيام عثمان رحمه الله ؛ فمنهم العثماني الذي لا يعدل بعثمان أحداً من
أصحاب النبي (صلعم) بعد الشيخين . ومنهم الشيعي الذي لا يعدل بعلي رحمه الله
بعد النبي أحداً لا يستثنى الشيخين ولا يكاد يرجو لمكانهما وقاراً . ومنهم من يتردد
بين هذا وذاك يقتصد في عثمانيته شيئاً أو يقتصد في تشيعه لعلي شيئاً ، فيعرف
لأصحاب النبي كلهم مكانتهم ، ويعرف لأصحاب السابقة منهم سابقتهم ، ثم لا يفضل
بعد ذلك أحداً منهم على الآخر ، يرى أنهم جميعاً قد اجتهدوا ونصحوا لله ولرسوله
واللإسلام والمسلمين ، فأخطأ منهم من أخطأ وأصاب منهم من أصاب ، ولأولئك
وهؤلاء أجرم لأنهم لم يتعمدوا خطيئة ولم يقصدوا إلى إساءة . وكل هؤلاء إنما
يرون آراءهم هذه يستمسكون بها ويدودون عنها ويتفانون في سبيلها ؛ لأنهم
يفكرون في هذه القضية تفكيراً دينياً ، يصدر عن الإيمان ، ويتقنون به
ما يبتغي المؤمن من المحافظة على دينه والاستمسك بيقينه وابتغاء رضوان الله بكل
ما يعمل في ذلك أو يقول .

وأنا أريد أن أنظر إلى هذه القضية نظرة خالصة مجردة ، لا تصدر عن عاطفة ولا هوى ، ولا تتأثر بالإيمان ولا بالدين ، وإنما هي نظرة المؤرخ الذي يجرد نفسه عن مجردة كمالاً من النزعات والعواطف والأهواء ، مهما تختلف مظاهرها ومصادرها وغاياتها . وقد قضى جماعة من المسلمين بل من خيار المسلمين بحجهم قبل أن تحدث هذه القضية وتثار حولها الخصومة ، فلم ينقص هذا من إيمانهم ولا من أقدارهم ، وإنما عصمهم من الشبهة وجنبهم مواطن الزلل ، فمضوا بخير ما كتب الله للمسلمين ونجحوا من شر ما كتب عليهم . وعاش قوم من أصحاب النبي حين حدثت هذه القضية وحين اختصم المسلمون حولها أعنف خصومة عرفها تاريخهم ، فلم يشاركوا فيها ولم يهتموا من أعبائها قليلاً ولا كثيراً ، وإنما اعتزلوا المختصمين وفروا بدنيهم إلى الله . وقال قاتلهم سعد بن أبي وقاص رحمه الله : لا أقاتل حتى تأتوني بسيف يعقل ويصبر . وينطق فيقول : أصاب هذا وأخطأ ذاك .

فأنا أريد أن أذهب مذهب سعد وأصحابه رحمهم الله ، لا أجادل عن أولئك ولا عن هؤلاء ، وإنما أحاول أن أنبئ نفسي وأبين للناس الظروف التي دفعت أولئك وهؤلاء إلى الفتنة وما استتبعت من الخصومة العنيفة التي فرقهم وما زالت تفرقهم إلى الآن . وستظل تفرقهم في أكبر الظن إلى آخر الدهر . وسيرى الذين يقرءون هذا الحديث أن الأمر كان أجمل من عثمان وعلي ومن شايعهما وقام من دونهما ، وأن غير عثمان لم يولي خلافة المسلمين في تلك الظروف التي ولها فيها عثمان تعرض لمثل ما تعرض له من ضروب المحن والفتن ، ومن اختصام الناس حوله واقتتالهم بعد ذلك فيه .

وأكاد أعتقد أن الخلافة الإسلامية كما فهمها أبو بكر وعمر إنما كانت تجربة جريئة توشت أن تكون مغامرة ، والسكنها لم تنته إلى غايتها ، ولم يكن من الممكن أن تنتهي إلى غايتها ، لأنها أجريت في غير العصر الذي كان يمكن أن تجري فيه ، سبق بها هذا العصر سبقاً عظيماً .

وما رأيك في أن الإنسانية لم تستطع إلى الآن ، على ما جربت من تجارب وبلغت من رفق وعلى ما بلغت من فنون الحكم وصور الحكومات ، أن تنشئ نظاماً سياسياً يتحقق فيه العدل السياسي والاجتماعي بين الناس على النحو الذي كان أبو بكر وعمر يريدان أن يحققاه !

وقد ذهبت الإنسانية في الحكم مذاهبها المختلفة ؛ فكان فيها حكم الملوك الذين كانوا يرون أنفسهم آلهة ، وكان فيها حكم الملوك الذين كانوا يرون أنفسهم ظلالاً للآلهة ، ثم كان فيها حكم الملوك الذين كانوا يرون أنفسهم ظلالاً لإله واحد . وهؤلاء الملوك جميعاً كانوا يرون مخلصين أو غير مخلصين أن سلطانهم لا يأتيهم من الناس ، وإنما يأتيهم من آلهتهم الآلهة إن رأوا أنفسهم آلهة ، ويأتيهم من الإله أو من الآلهة الذين اتخذوهم لأنفسهم ظلالاً واستخلفوهم على عبادهم من الناس . فكان هؤلاء الملوك يصدرون فيما يأمررون وما ينهون وفيما يأتون وما يدعون عن أنفسهم ، لا يفتهم أن يرضى الناس أو يخطئوا . فليس للناس أن يرضوا أو يخطئوا ، وإنما عليهم أن يذعنوا . وليس من شأن رضاهم أو سخطهم أن يغير من سيرة ملوكهم شيئاً . فأنت تستطيع أن ترضى عن الشمس حين تضيء وتسخط عليها حين تحتجب ، فلن يغيرها رضاك بالإشراق ، ولن يمنعها سخطك عن الاحتجاب . عرفت الإنسانية حكم هؤلاء الملوك فسمعت به قليلاً وشقيت به كثيراً ، وحاولت أن تغيره فأتيج لها هذا التغيير في بعض الظروف . فعرفت حكم القلة الأرستقراطية التي تستأثر بالعدل فيما بينها من دون الناس . وعرفت حكم الطغاة الذين أقبلوا لينفذوا الشعب من ظلم هذه القلة واستشارها ، وليشيعوا العدل بين الناس جميعاً لا يفرقون بين الأقوياء والضعفاء ولا بين الأغنياء والفقراء ولا بين القادرين والمعجزين ، فلم ينجح لهم إلا أن يشيعوا الظلم بين الناس جميعاً ، وأن يذلوا القلة مع الكثرة وبردوها من الضمة والخوان إلى مثل ما حاولت أن تخرج منه أو إلى شر مما حاولت أن تخرج منه .

ثم عرفت الإنسانية بعد ذلك نظاماً من نظم الحكم ظلت أنه خير النظم وأرقها
 وأقومها وأمثلها وأجدرها أن يحقق العدل السياسي والاجتماعي بين الناس ، وهو هذا
 النظام الذي يرد إلى الشعب أمور الشعب يصرفها كما يشاء ويديرها كما يجب .
 ولكن الإنسانية جربت هذا النظام فنالت به قسطاً من العدل ولم تنل به العدل
 كله ، بل لم تنل به من العدل إلا أيسره وأهونه شائناً . فلم يتح للناس إلى الآن أن
 يتفقوا على رأي ولا أن يجتمعوا على هوى ، ولا أن تتحد لهم كلمة أو يلتزم لهم شغل .
 وهم من أجل ذلك يردون أمر الشعب إلى الشعب في ظاهر الأمر ثم لا يصنعون من
 ذلك شيئاً في حقيقة الأمر . يستفتون الشعب في أمره ؛ فإذا كان الاختلاف — ولا بد
 من أن يكون الاختلاف — أنهضوا أمر الكثرة وأعدروا أمر القلة ، وأنشأوا بذلك
 للأكثرين أن يستذلوا الأقلين أو أن يحكموهم على غير ما يريدون . ولو قد ضمن
 الأكثرين أن يحكموا أنفسهم وأن يحكموا الأقلين لكان هذا النظام مقارباً للعدل
 مباعداً للظلم المنكر إلى حد ما ، ولكن الأكثرين لا يحكمون بأنفسهم ولا سبيل
 إلى أن يحكموا بأنفسهم ، فهم يكون أمر الحكم إلى ممثلين لهم يختارونهم لذلك
 اختياراً ، ويكلفونهم ذلك تكليفاً . وقد يخلص هذا الاختيار في نفسه من العنف
 والإغراء ، ومن الرعب والرهبة ، وقد لا يخلص ، ولكن ليس من شك في أن
 هؤلاء الممثلين الذين تكل الكثرة إليهم أمور الحكم ناس من الناس ، فيهم القوة
 وفيهم الضعف ، وفيهم الشدة وفيهم اللين ، وفيهم القناعة وفيهم الطمع ، وفيهم
 الإيثار وفيهم الأنفة ؛ فهم معرضون لأن يحجروا عن القصد وينحرفوا عن الطريق ،
 ويحملوا أنفسهم ويحملوا الناس معهم على غير الجادة ويتورطوا كما تورط الملوك
 المستبدون وكما تورطت الأرستقراطية المستأنسة وكما تورط الطفلة المستعلون في
 الظلم والجور .

هذا كله ولم تتجاوز العدل السياسي ، فكيف إذا قصدنا إلى العدل الاجتماعي
 الذي يراد منه ألا يحمل الناس سواء أمام الحاكم غصب ، وإنما يحملهم سواء أمام

الثمرات التي قدّر للناس أن يعيشوا عليها ! فقد عجّزت نظم الحكم التي عرفتها الإنسانية . على اختلاف العصور والبيئات والظروف ، عن أن تحقق هذا العدل الاجتماعي تحقيقاً ينهي بالناس إلى اطمئنان لا يشوبه قلق ، ورضا لا يشوبه سخط ، وأمن لا يشوبه خوف . والإنسانية المعاصرة ترى من ذلك ما لا يحتاج إلى أن نطيل القول فيه . فالديمقراطية قد ضمنت للناس شيئاً من حرية وقليل من مساواة أمام القانون ، ولكنها لم تكد تضمن لهم من العدل الاجتماعي شيئاً . والشيوعية قد ضمنت للناس قليلاً أو كثيراً من العدل الاجتماعي ، فألفت ما بينهم من الفروق ، وأتاحت للعاملين منهم أن يعملوا وينتفعوا بثمره أعمالهم ، وأتاحت للعاجزين منهم أن يعيشوا غير معرضين لذلة أو ضعة أو هوان ، ولكنها ضحت في سبيل ذلك بحريتهم كلها ، فلم تدع لهم منها شيئاً ، أو لم تكد تدع لهم منها شيئاً . والفاشية قد ضحت بالحريّة والعدل جميعاً . فاستولت الناس السلطان الدولة استئلا لا بعيد المدى ، واستغلتهم نفوة الدولة أشنع استغلال وأشنعه ، ثم لم تورد عليهم من نتائج عملهم شيئاً ، ولم تحفظ عليهم من حريتهم قليلاً ولا كثيراً .

سلكت الإنسانية في سبيل الحكم الصالح كل هذه الطرق ، وحسرت كل هذه النظم فلم تنته إلى غاية ؛ وما زالت تشكو الظلم والجور ، ونضيق بالاستئلال والاستغلال ، وتبحث عن النظام القويم الذي يضمن للناس الحرية والعدل جميعاً . وهذا النظام القويم هو الذي حاولت الخلافة الإسلامية لعهد أبي بكر وعمر أن تنشئه ، فأتى أبو بكر رحمه الله ولم يكد يبدأ التجربة ، وقتل عمر رحمه الله وقد خطأ بالتجربة خطوات واسعة ولكنه لم يرض عنها أولاً ؛ فقد روى عنه أنه كان يقول في آخر خلافته : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء . » فقد رأى عمر إذن أنه لم يبلغ من تحقيق العدل الاجتماعي ما كان يريد ، فكيف ولم يعرف المسلمون ولا غير المسلمين أميراً حاول من العدل ما حاول عمر وحقق منه ما حقق عمر . ولم يرض الناس عن تجربة عمر في أيامه ثانياً ،

فقد كانوا يهابونه ويشفقون من سلطانه ويطيعه أكثرهم خوفاً ورهباً ، وكان أشد الناس حبا لعمر وأشد الناس حبا الى عمر يبتغون إليه الوسيلة ليرفق بنفسه وبهم وبعامة الناس فلا يبلغون منه شيئا ؛ لأنه كان يؤثر العدل على كل شيء . ثم لم يرض المغلوبون عن هذه التجربة آخر الأمر ، فقد كانوا يرون أنهم يكلفون ما لا يحبون وفوق ما يطيقون ، وكانوا يرون أنهم أصحاب سابقة في الحضارة ، وأن العرب طارئون على هذه الحضارة ، وأن مما يخالف أهواء نفوسهم أن يسلط البادون على الحاسرين . وقد قتل عمر رحمه الله نتيجة لهذا السخط ، قتله أحد هؤلاء المغلوبين الذي شكاه إليه شدة سيده المغيرة بن ثعلبة . فلما حقق عمر شكاته لم يقتضيه . فكانت نتيجة ذلك أن طعن وهو يستقبل الصلاة .

على أن من الإسراف أن تقضى في هذه التجربة الجريئة بهذه السرعة السريعة . فمن حقها علينا أن نقف عندها ونقف فيها شيء من تمهل وأناة ، نرى أكان من الممكن أن تبقى ، ونرى أكان من الممكن أن تنجح وتبلغ غايتها . فقد نحقق بهذه الوقفة المتعملة المستأنية ما أخذنا به أنفسنا من الإنصاف أولاً ، وقد تعيننا هذه الوقفة المتعملة المستأنية على أن نفقه هذه المشكلات الكثيرة التي نارت من نفسها أو أثيرت أيام عثمان ، لا لأن عثمان كان هو الخليفة ، بل لأن الوقت كان قد آن ليثور بعض هذه المشكلات من تلقاء نفسه ، وليثير الناس بعضها الآخر .

كانت القاعدة الأساسية التي أقام أبو بكر وعمر عليها نظام حكمهما هي أن يسيرة سيرة النبي في المسلمين ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً . وسيرة النبي في المسلمين معروفة إلى أبعد حد ممكن . وكان قوام هذه السيرة تحقيق العدل الخالص المطلق بين الناس . وما نحتاج فيما نظن أن نقيم على ذلك دليلاً ، وحسبنا أن نذكر من لا يذكر أن الإسلام إنما جاء قبل كل شيء بقضيتين اثنتين : أولاهما التوحيد ، وثانيتهما المساواة بين الناس . والله عز وجل يقول : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير » . وكان أعظم ما غاظ قريشاً من النبي ودعوته أنه كان يدعو إلى هذا العدل وإلى هذه المساواة ، ولم يكن يفرق بين السيد والسود ، ولا بين الحر والعبد ، ولا بين القوى والضعيف ولا بين الغني والفقير ، وإنما كان يدعو إلى أن يكون الناس جميعاً سواء كأسمان المشط ، لا يمتاز بعضهم من بعض ، ولا يستعلي بعضهم على بعض . وقد يقال إنه لم يبلغ الرق ولم يمنع الناس من أن يملك بعضهم بعضاً . ولكن الذين يفقهون الإسلام ويعرفونه حق معرفته لا ينكرون أن هذه الخطوة الهائلة التي خطاها الإسلام حين سوى بين الحر والعبد أمام الله كانت وحدها حدثاً خطيراً في تاريخ الناس ، وحدثاً خطيراً له ما بعده لو مضت أمور المسلمين على وجهها ولم يعترضها ما اعترضها من الفتن والحزن والخطوب . فالله قد فرض الصلاة على الأحرار والرقائق ، كما فرض عليهم الصوم ، وكما فرض عليهم أن يخلصوا قلوبهم له . والله قد عصم دماء أولئك وهؤلاء على السواء . والله قد شرع دينه واحداً لأولئك وهؤلاء ، لم يشرع بعضه للأحرار وبعضه للعبيد . وهذا وحده خلاق لو مضت الأمور على وجهها أن يححو

الرق محوياً ويحرمه تحريماً . فكيف وقد جعل الله فك الرقبة وإعتاق الرقيق من الأمور التي يتنافس فيها المسلمون يدخرون بها الأجر من الله والثوبة عنده . وكيف والله قد فتح في الدين أبواباً كثيرة لا يكاد يلجها الرقيق حتى يعتق . والله قد مد في أسباب الإعتاق والتحرير ما يشاء أن يتصل بها ، فجعل الإعتاق كما قدمت آنفاً من الأعمال الصالحات التي يقصد إليها المسلم ، وجعل الإعتاق كفارة لبعض الخطايا ، ولم يدع وسيلة تيسر الإعتاق وتغري به وتعين عليه وتقرضه على الناس فرضاً إلا دعا إليها ورغب فيها وشرعها للمسلمين .

وقد سخطت قريش أشد السخط وأعنفه على النبي لما أظهر من ذلك . حتى لأكد اعتقده أنه لو قد دعاها إلى التوحيد دون أن يعرض للنظام الاجتماعي والاقتصادي ، ودون أن يسوي بين الحر والعبد وبين الغني والفقير وبين القوى والضعيف ، ودون أن يلغى ما ألقى من الرأى ، ودون أن يأخذ من الأغنياء ليرد على الفقراء . - أقول لو قد دعاهم النبي إلى التوحيد وحده دون أن يمس نظامهم الاجتماعي والاقتصادي لأجابته كثرتهم في غير مشقة ولا جهد ؛ فما كانت قريش مؤمنة بأوثانها إيماناً خالصاً ، ولا كانت قريش حريصة على آلهتها حرصاً صادقاً ، وما كانت قريش إلا شاكة ساخرة ، تتخذ الأوثان وسيلة لا غاية ، وسيلة إلى استهواء العرب واستغلالها . أو لأجابه من قريش من أجاب ، وامتنع عليه منها من امتنع ، دون أن يلقى في ذلك مشقة أو عناء ، إلا أن يكون حرص قريش على آلهتها نتيجة حرصها على مكائنها من العرب وانتفاعها بما كان يجلب إليها من الثمرات . ومهما يكن من شيء . فقد سخطت قريش على النبي لأنه عرض نظامها الاجتماعي ، وفرض عليها نوعاً من العدل لا يلائم منافع ساداتها وكبرائها أكثر مما سخطت عليه لأنه غاب آلهتها ودعاها إلى أن تلغى الواسطة بينها وبين الله .

والناس جميعاً يعلمون أن النبي (صلى الله عليه وسلم) إنما رفق ببعض السادة من قريش طمعاً في أن يستقبله إلى الإسلام فيكون ذلك قوة الدعوة الجديدة . و إنما دعا هذا الرفق

إلى شيء من الإعراض عن بعض المستضعفين ، فلامه الله في ذلك أشد اللوم وأعنفه ،
 وأنزل الله في ذلك قرآنا . وما زال الناس يقرءون ما أنزل الله في قصة ابن أم مكتوم
 من قوله عز وجل « عيسى ونولى . أن جاءه الأعمى . وما يدريك لعله يزكى .
 أو يذكر فتنعه الذكرى . ألقا من استغنى . فأنت له تصدى . وما عليك ألا يزكى .
 وأما من جاءك يسعى . وهو يخشى . فأنت عنه تالو . كلا إنها تذكرة . فمن شاء
 ذكره . في صحف مكرمة . مرفوعة مطهرة . »

فالتسوية بين الناس إذن هي مظهر أحسن الأساسين اللذين قام عليهما الإسلام ،
 وهما التوحيد والعدل . وقد سار النبي في أصحابه بحكمة ثم بالمدينة سيرة فوامها العدل
 في الجليل من أمرهم والخطير ، حتى استقر في نفوس المسلمين أن العدل ركن أساسي
 من أركان الإسلام ، وأن الانحراف عنه انحراف عن الإسلام ، والإنحلال به إخلال
 بالدين . ومن أجل ذلك لم يتردد بعض المسلمين في أن ينكر على النبي نفسه بعض
 ما رأى ولم يفهم حين كان النبي يقسم الغنائم بعد حنين ويتألف بعض من كان يتألف
 من العرب فيعطيهما أكثر من حقهم في الغنيمة . فقال له اعدل يا محمد فإنك لم
 تعدل . وقد أعرض النبي (صلعم) عنه أول الأمر ، ولكنه أعاد كلمته وأعادها ، فظهر
 الغضب في وجه النبي وقال له : ويحك ! فمن يعدل إذا لم أعدل !

وهم بعض المسلمين أن يبطشوا بهذا الرجل ولكن النبي كفهم عنه لأنه كان
 يحفظ لأصحابه حريتهم وحقهم في المشورة والاعتراض والنقد . والنبي مع ذلك لم
 يتألف من تألف من العرب إلا عن وحى من الله وإذن في القرآن . فالله قد أذن له
 في سورة « براءة » أن يتألف قلوب بعض الناس من أموال الصدقة ، وجعل تألف
 بعض القلوب مصرفاً من مصارف الصدقة .

فهو إذن لم يخرج عن القصد حين أعطى من الغنيمة جماعة من هؤلاء الذين أذن
 الله له في أن يتألف قلوبهم . وليس أدل على أن النبي مضى في رعاية العدل إلى
 أبعد حد ممكن من هذه السنة التي استنبها في نفسه فأحب الخلفاء أن يسبقوها بمدد

في الناس فلم يبلغوا من ذلك ما أرادوا . فقد أقصى النبي من نفسه . وزعم عمر أثناء
 خلافته أن أي عامل أدى بعض رعيته بغير الحق فهو عرصة لهذا القصاص . ويقال
 إن بعض الرعية شكوا إلى عمر في الموسم أن عامله قد ضربه بغير الحق . فلما استبان
 ظلم العامل لعمر قضى بأن يقتص منه شاكيه . وفزع العمال إلى عمر يطلبون إليه أن
 يقبل هذا العامل من هذا القصاص ؛ لأنه يفض من هيبة السلطان . ويطمع الرعية
 في أمرائها ؛ فلم يقبل منهم عمر على كثرة ما ألحوا ، ثم رضى آخر الأمر أن يعفى العامل
 من هذا القصاص إذا أَرْضى شاكيه . وقد استطاع هذا العامل أن يرضى شاكيه فلم
 يتعرض لهذا القصاص . وكانت حجة عمر أن النبي قد أقص من نفسه وهو خير
 أمته ، فلا على غيره من الخلفاء والولاة أن يُقَصُوا من أنفسهم عن رضا أو أن يقص
 منهم السلطان وهم كارهون . وقد احتج خصوم عثمان عليه بإقصاص النبي من نفسه
 وبما أراد عمر من إقصاص الرعية من ولائها ، وطلبوا إليه أن يقص من نفسه ، فلم
 يجهم إلى ما أرادوا . والذين فرموا سيرة النبي وسننه يعلمون أنه لم يكن يؤثر نفسه
 بغير دون أصحابه ، إلا أن يؤثره الله بهذا الخير في أمر يوحى إليه في القرآن . فهو كان
 بشاورهم ويتزل عند مشورتهم . وهو كان يحارب معهم إذا حاربوا وبسالم معهم إذا
 سالموا . وهو كان يبني معهم المسجد ويحفر معهم الخندق ويتغنى معهم وهم يتغنون
 يستمعون بالغناء على مشقة الحفر والبناء . وهو كان يحمل معهم الأحجار والقراب
 يرى نفسه واحداً منهم قد أمره الله بالوحى والتبوة . فلم يؤثر نفسه بأكثر مما أمره
 الله به . والسيرة والسنن تروى أنه حين مرض مرضه الذي خرج به من الدنيا سأل
 عن شيء من ذهب كان قد بقي عنده من مال المسلمين . فلما جئ به أخرجه إلى
 الناس ولم يبق منه شيئاً . وتوفي وهو لا يملك من الدنيا بيضا ولا صفرا . . وقد اشتد
 على نفسه في ذلك . واشتد الله عليه فيه أيضاً ، إذ كان لا ينطق عن الهوى . فلم
 يكتف بالارتفاع عن أن يؤثر نفسه بشيء من دون أصحابه ، وإنما أبى إلا أن يسير
 في أهله سيرته في نفسه ، فقال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » .

وقد جاءت فاطمة رحمها الله تطلب إلى أبي بكر ميراث أبيها فذلك ، فلم يجبها إلى ما طلبت وروى لها هذا الحديث .

فقد قامت سيرة النبي إذن على العدل بين الناس فيما يكون بينهم وبين أنفسهم ، وعلى العدل بين الناس وبين نفسه ، وعلى العدل بين الناس وبين أهله أيضاً . واجتهد أصحابه من بعده أن يذهبوا مذهبه ويسيروا سيرته ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً . بل عم أبو بكر أن يكلف نفسه فوق ما تطيق ، فأراد أن يكون إماماً للمسلمين ينظر في أمرهم ويقف عليهم وقته وجهده ، وأن يسعى مع ذلك ليكسب قوته وقوت أهله . ورآه المسلمون ذات يوم يحمل بعض العروض يسعى بها إلى السوق لبيع ويشترى كما كان يفعل قبل أن يستخلف ، وكما كان المسلمون يفعلون من حوله . ولكن المسلمين أشفقوا عليه من ذلك ، وأحس هو العجز عن أن يكون كاسباً وخليفة في وقت واحد ، على اختلاف في الروايات . فرزقه المسلمون من بيت المال ، ولم ييسروا عليه في الرزق ، وإنما أعطوه ما يقيم أوده وأود أهله .

وقد سار أبو بكر سيرة النبي نفسه ، فتخرج أن يموت وعنده من أموال المسلمين شيء ، وأوصى آل أبي بكر أن يردوا على عمر هبات كانت عنده من أموال المسلمين . وقد ردت هذه الهبات على عمر فبكي وهم أن يقبلها ، فأنكر عليه عبد الرحمن بن عوف ذلك . ولكن عمر أبي إلا أن يتخرج في ذات صاحبه كما تخرج هو في ذات نفسه ، وكره أن يلقى أبو بكر ربه فيسأله عما بقي عنده من هذه الهبات ، وكره أن يقول أبو بكر لربه ردها أهلي ، وأبى عمر أن يقبلها .

وكذلك بلغ حرص النبي وأبي بكر على العدل أن يتأثما مما لا إنم فيه ، وأن يتخرجا مما لا تتخرج منه ضائر الأتقياء . ولو قد طالت خلافة أبي بكر رأينا منه في ذلك الأعاجيب . ولكن خلافة عمر تجاوزت عشرين سنين ، فأرانا من ذلك ما لا تكاد تصدقه النفوس . ومن الناس من يزعم أن الرواة قد تكثروا على عمر وأضافوا إليه من الشدة أكثر مما كان فيه . ولكن الذين يقرءون سيرة عمر

في كتب السنن والطبقات والتاريخ يفرقون في غير مشقة بين ما يمكن أن يكون الرواة قد تكلفوه وبين ما يلائم سيرة عمر وطبعه ومزاجه من الأحداث والوقائع . فقد كان عمر شديداً على الناس إلى أقصى حدود الشدة في ذات الله ، ولكنه كان على نفسه أشد منه على الناس . وما أعرف أن التاريخ الإنساني كله يستطيع أن يجد لعمر نظيراً في هذا الضمير الحى الحساس المتحرج المتألم الذى يخاف على نفسه ما لا يخاف ، وينكر من نفسه ما لا ينكر ، يأخذ نفسه من ضروب الشدة والعنف بما لا يأخذ الرجل به نفسه إلا أن يكون من أولى العزم . والناس يعلمون أن عمر رأى الشدة التى نزلت بالمسلمين في عام الرمادة ، فأبى إلا أن يشارك الناس في شدتهم ، وأبى إلا أن يشارك من الناس في هذه الشدة أعظامهم حفظاً من الفقر والضييق .

عرف أن عامة الناس من حوله لا يجدون السمن ، فحرم السمن على نفسه وصبرها على الخبز الجاف والزيت . ثم شق عليه الزيت ، فخل إليه أن لو طبخ لانكسرت حدته ولما كان أسير ساعة وهضاً ، فتقدم إلى مولاه في أن يطبخ له الزيت . فلما طعمه مطبوخاً كان أوجع له وأشد عليه ، وقد أثر ذلك في سمته فتغير له بونه . وعرف المسلمون ذلك فلم يستطيعوا أن يردوه عنه ؛ لأنه أبى أن يخصب حتى يخصب عامة المسلمين .

ولم يؤمن عمر قط فيما بينه وبين نفسه بأنه مدبر هذه الدولة الضخمة ذات الآفاق الواسعة والفتح البعيد ، وإنما كان فيما بينه وبين نفسه يرى ولايته عجباً من العجب وغريبة من الغرائب ، ويقول لنفسه إذا خلا إليها : حجج يا بن الخطاب ! أصبحت أمير المؤمنين . وما يزال يذكر أنه كان قبل الإسلام ترعية يرعى على أبيه الخطاب غنيمة ، يحدث الناس بذلك ويحدثهم بالمكان الذى كان يرعى فيه ، ويحدثهم بما كان يلقى من الخطاب في عمله ذاك من الشدة والجهد . ولم يكن عمر يبخل بنفسه على عمل من أعمال المسلمين مهما يكن عسيراً شاقاً . وقد رثى ذات يوم في حضرة إبل

الصدقة يحصى هذه الأبل ويصفها وصفاً دقيقاً مستقصى ، يقول ذلك لعلي ويؤدي
 علي^{عليه السلام} عنه ذلك إلى عثمان فيكتبه عثمان في الصحف ، حتى أعجب علي^{عليه السلام} منه بذلك فتلا
 ما جاء في القرآن على لسان ابنة شعيب في موسى : « يا أبت استأجره إن خير من
 استأجرت القوي الأمين » ، ثم قال هذا هو القوي الأمين . ورأى الناس عمر يطل
 أبل الصدقة بالقطران بهناً منها مواضع النقب كما يفعل الرعاة والمستضعفون من
 الناس ، لا يجد في ذلك مشقة ولا يرى منه بأساً . وكان بعد شدته هذه العنيفة على
 نفسه يشتد على أهله حتى يرهبهم من أمرهم عسراً . وكان إذا نهى الناس عن شيء
 وحذرهم العقوبة إن فعلوه ، جمع إليه أهله وقال لهم : إني قد نهيت المسلمين عن كذا
 وحذرهم العقوبة إن أتوه ، وإن الناس ينظرون إليكم لمكانكم مني . فلا أعرفن
 أن أحدهم قد أتى ما نهيت عنه الناس إلا أضعفت له العقوبة .

وكان في عام الرمادة يتفبع طعام أهله تنبهاً دقيقاً ؛ فإن رأى عند أحدهم يسراً
 أو سعة رده عن ذلك رداً عنيفاً . ثم كان بعد أن يعنف بنفسه وبأهله هذا العنف
 لا يتخرج في أن يأخذ الناس بسياسة تلك التي وصفها فأحسن وصفها حين قال :
 « شدة في غير عنف ولين في غير ضعف » .

رأى أنه كان يقسم مالا بين المسلمين ذات يوم وقد ازدحم الناس عليه ، فأقبل
 سعد بن أبي وقاص رحمه الله ومكانه من النبي مكانه ، وبلاؤه في فتح فارس بلاؤه ،
 فزاحم الناس حتى زحهم وخلص إلى عمر . فلم يكن من عمر إلا أن علاه بالبرقة ،
 وقال : لم تهب سلطان الله في الأرض فأردت أن أعلمك أن سلطان الله لا يهابك .
 كذلك كان حرص عمر على أن يسوي بين الناس وبين أنفسهم ، وعلى أن
 يسوي بين الناس وبين نفسه وأهله . كل هذا بالقياس إلى سيرته الخاصة التي كان
 يسيرها في كل يوم .

ولكن هذه الناحية من حياة عمر أبسر النواحي وأهونها على ما فيها من الشدة
 والجهد . فهناك السياسة العامة التي أخذ عمر نفسه بها وجعلها خلافته شريعة ومنهاجاً .

وأول ذلك سياسته هؤلاء، الفخر من كبار الصحابة وأعلام المهاجرين والأنصار. هؤلاء هم أصحاب السابقة في الإسلام وأصحاب المسكنة الممتازة من النبي، إليهم الحل والعقد في كل أمور المسلمين، يؤدي إليهم عمر حسابته عن تصرفه في كل أمر من الأمور العامة، ويستشيرهم في الجليل والخطير من المصالح، ويرى أنه قد ولي عليهم وليس حيرهم، فما عسى أن تكون سيرته فيهم مع ذلك؟ ما عسى أن تكون سياسته لهم؟ أخذهم بالحزم والرفق جميعاً، فجعلهم نظراء وخاصته وأصفياه وذوي مشورته. ولكنه خاف عليهم الفتنة، وخاف منهم الفتنة أيضاً، فأمسكهم في المدينة لا يخرجون منها إلا بإذنه، وحبسهم عن الأقطار المفتوحة لا يذهبون إليها إلا بأمر منه. خاف منهم أن يفتن بهم الناس، وخاف عليهم أن يفرموا افتتان الناس بهم، وخاف على الدولة أعقاب هذا الافتتان. وما من شك في أن هذا قد شق على كثير من أصحاب النبي ومن المهاجرين منهم خاصة. وآية ذلك أن عثمان لم يكذب بتولي أمر المسلمين حتى فك عنهم هذا العقال وأذن لهم، ففارقوا في الأرض، فرضوا عنه كل الرضا. ثم لم تمض أعوام حتى ضاقوا به أشد الضيق، وكانت الفتنة التي خشي عمر أن تكون. ثم كان عمر قد فرض لكل واحد من أصحاب النبي عطاء على مكانتهم وسابقتهم في الإسلام وعلى متارهم وقرابتهم من النبي. وكان عمر يرى أن فيها فرض لهم من العطاء ما يغنيهم ويكفيهم السعي والاكتساب. ولكنهم مع ذلك اكتسبوا وانجسوا، وكان منهم من ضارب، فعظم ثراؤهم وكثرت أموالهم فتوسعوا في الغنى وتوسعوا في العطاء أيضاً. ولم يستطع عمر أن يمنعهم من ذلك أو يردم عنه؛ فهم كانوا يشجعون ويكتسبون أيام النبي، فلم يردم النبي عن التجارة ولا عن الاكتساب. ولكن عمر رأى ثراؤهم وثراء غيرهم من المسلمين، بفضل ما أفاء الله عليهم من غنائم الفتح، وبفضل هذه الأعطيات التي كانت توزع عليهم كل عام. فلم يرض عن ذلك، ولم تطيب به نفسه، حتى كان يقول: لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء. ولو قد مد لعمر في أسباب الحياة لكان

من الممكن أن يرى التاريخ الإسلامى منه فى ذلك مجباً .

وقد كثرت أموال المسلمين بفضل الفتح أيام عمر ، فوقف من كثرتها موقف الخيرة أولاً وشاور أصحابه . فأما على^{*} فأشار عليه بما يلائم السنة الموروثة ولا يلائم تطور الحياة ، فقال له : تقسم ما يرد من الأموال ، حتى إذا حال الحول لم يبق فى بيت المال درهم ولا دينار إلا ذهب إلى مستحقه . وأما عثمان فقال له : أرى مالاً كثيراً ، وإذا لم يضبط خشيت أن ينتشر الأمر . ثم انتهى عمر فى القصة المعروفة إلى أن دون الدواوين ، وفرض للناس أعطياتهم ، وأمسك فى بيت المال لمصالح المسلمين العامة ما يتجاوز هذه الأعطيات .

ولم تلبث الحوادث أن أظهرت صواب هذا رأى الذى أشار به عثمان والذى كان يلائم طبيعة الأشياء فى دولة متحضرة أو تريد أن تتحضر . فلما كان عام الرمادة وجد عمر فى بيت المال ما أتاح له أن يقيم أمر الناس حتى يأتية الفوت من الأقاليم . وكان يقول : نطمع المسلمين من بيت المال ، حتى إذا لم نجد فيه شيئاً أدخلنا على كل أهل بيت من الأغنياء مثلهم من المحتاجين ، وما نزال نفعل ذلك حتى يطمع المسلمون جميعاً .

على أن هذا النحو من سياسة المال كان أيسر ما ذهب إليه عمر ، وهو على ذلك قيم له حفظه العظيم من إيثار العدل والرفق بالناس . ولكن هناك مذهباً لعمر فى سياسة المال ذهب إليه ومضى فيه إلى مدى بعيد . ويخيل إلى أن الأمم المتحضرة تحاول الآن أن تذهب إليه ، فلا يتاح لها ذلك إلا فى مشقة شاقة وعسر عسير .

فقد كان عمر يرى ويعلن أن هذا المال الذى يأتى من الفى ، ومن جباية الجزية والخراج ملك للمسلمين جميعاً ، لا يستأثر به واحد دون الناس ، ولا يستأثر به فريق من الناس دون غيرهم من الرعية . وكان يرى أنه المستول الأول والأخير عن حفظ هذا المال أولاً وعن رده إلى أهله ثانياً . وكان يقول لنؤخذ جمل من إبل الصدقة فى أبعاد الأرض أو أصابه مكروه نخشيت أن سألنى الله عنه يوم القيامة . وكان يقول :

إن عشت ليأتيت الراعى فى جبل صنعاء نصيبه من هذا المال .

وكان قد فرض للناس أعطيتهم من هذا المال ، للرجل عطاؤه ، والمرأة عطاؤها ،
والطفل عطاؤه وللشيخ القانى وذى العاهة عطاؤه . وكان يحسب أنه بذلك قد بلغ
من العدل ما أراد ، ولكنه مر ذات ليلة فسمع صيهاً يبكى فمضى لشأنه ، ثم مر به ثانية
فسمعه يبكى ، فسأل أمه عن ذلك فأجابته جواباً ما ، ولكنه مر الثالثة فسمعه يبكى ،
فلما لح على أمه فى السؤال أنباته بأنها ترغفه عن الرضاع : لأن عمر لا يفرض
للأطفال إلا حين يقطعون . فلما سمع عمر ذلك جزع له جزعاً شديداً ، ثم أصبح فأمر
من أذن فى الناس : لا تعجلوا بغطام أطفالكم ؛ فإننا نفرض لأطفال المسلمين
منذ يولدون .

وكان عمر ينفذ أمر الله فى أخذ الصدقات ، ولكنه كان يتحرج فى أخذها
ونوزبعها تخرجاً شديداً . والناس يعلمون أن أعرابياً سأل النبي ذات يوم : الله أمرك
أن تأخذ هذه الأموال من أغنيائنا فتردها على فقرائنا ؟ فقال له النبي : اللهم نعم .
فكان عمر رحمه الله يعزم على سماته أن يتحروا العدل فى أخذ الصدقة من كل
حى من أحياء العرب ، وأن يردوا صدقة كل حى على فقرائه حتى يستفتوا عن
المسألة ، وأن يعودوا عليه بفضل ذلك . فإذا عادوا عليه بهذا الفضل حبسه على
المصارف التى فرضها الله فى القرآن ، فأعان بها الفقير والمسكين وابن السبيل والغارمين
وما إلى ذلك من هذه المصارف التى ذكرها الله فى آية الصدقات .

وما أذكر الاشتراكية وما أذكر الشيوعية ، فلم يكن عمر صاحب اشتراكية ولا
شيوعية ؛ لأنه أقر الملك كما أقره النبي والقرآن ، ولأنه أذن فى الغنى كما أذن فيه
النبي والقرآن ، ولكن أذكر العدل الاجتماعى الذى يستطيع أن يتحقق فى غير إلغاء
الملك ولا تحريم للغنى ، والذى تحاول بعض الديمقراطيات الحديثة أن تحققه محتفظة
للمساكين بما يملكون وللأغنياء بكثير مما يجمعون .

وأذكر مشروع بقرديج الذى حاول أن تكفل الدولة للناس حياتهم واهتمامهم

وحاجتهم وكرامتهم ، دون أن تضطروهم إلى أن يُستذلوا أو يُستغلوا ، ودون أن نفرهم بالتبطل والفراغ .

أذكر طموح الديمقراطية في هذا العصر وقصورها عن تحقيق ما نطمح إليه . ثم أذكر ما حاول عمر من ذلك وما حقق ، فلا أنردد في أن الشاعر الذي رثاه إنما أنفى عليه بالحق حين قال :

جرى الله خيراً من إمام وبارك يد الله في ذلك الأديم الممسوق
فمن يجر أو يركب جناحي نعامه ليدرك ما أدركت بالأمس يُسبق
ففضيت أموراً ثم غادرت بعدها بوائقي في أكاسمها لم تفتق
ثم لم يكن عمر رفيقاً لعماله وولاته ولا مسجداً لهم ، وإنما كان يراقبهم أشد المراقبة .
كان لا يولى عاملاً إلا أحصى عليه ماله حين التولية وأحصاه عليه حين العزل ، فإن وجد فرقاً باسم العامل هذا الفرق ، فترك له شطراً ورد الشطر الآخر إلى بيت المال . ثم كان يتتبع سيرة هؤلاء العمال في الرعية من قريب جداً ويعزم عليهم سرا وإعلاناً ألا يؤذوا المسلمين في أنفسهم ولا في أبنائهم ولا في أشعارهم ولا في أموالهم . وكان يلوم بعض وولاته في بعض ذلك فيقول : متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً .

وكان يشاور من عنده في المدينة من أصحاب النبي فيما يلزم من الخطوب كل يوم . ويضرب لعماله موعداً إذا كان الموسم ، فيحجج بالناس ويسمع من العمال في أمر الرعية ومن الرعية في أمر العمال ، ويرد الأمر في ذلك كله إلى نصابه . وأكاد أعتقد أن عمر لو قد مدت له أسباب الحياة لنظم الشورى في أمر المسلمين نظاماً مستقراً باقياً ، يعصمهم من الفتنة والاختلاف ، ويكف الولاة عن الظلم والاستعلاء .

ولم ألتفت عن بلاء عمر رحمه الله فيما در من أمور المسلمين ، حتى فتحو الأقطار ومضوا الأمصار وأنشأوا هذه الدولة العربية الإسلامية الضخمة ؛ فأنا لم أحاول أن أكتب تاريخ عمر ولا أن أتم بحياته بلالاً يسيراً ، وإنما أردت إلى أن

أبين أن السيرة التي سارها النبي واجتهد صاحباه من بعده في أن يتبعها ، إنما كانت
 سيرة قوامها العدل الخالص المطلق الذي لا يخشى في الحق لومة لائم ، والذي يعلم أن
 الله يراقبه من جهة في كل لحظة من لحظات الليل والنهار ، يراقب منه ما ظهر ويراقب
 منه ما خفى ، ويسأل منه عن كل شيء ، ويعلم من جهة أخرى أن الناس يراقبونه
 مراقبة شديدة إذن لم فيها بل فرضت عليهم فرضاً ، فهم مكلفون أن يطيعوا الخليفة
 ما استقام ، وأن يقوموه إن اعوج ، وأن يسألوه عما يلتبس عليهم من سيرته لينبجوه
 عن علم ويشيروا عليه عن بصيرة ، ويخالفوه عن عزيمة وإعذار .

فهل كانت هذه السيرة التي سارها النبي ، واجتهد صاحباه في أن يسيرها
 ما استطاعا إلى ذلك سبيلاً ، ملائمة لما فطر الناس عليه من الأثرة والطمع والحرص
 على المنافع العاجلة ؟ وهل كانت هذه السيرة قادرة على أن تبقى حتى تغير من طباع
 الناس فتزقي بهم إلى المثل العليا التي دعا إليها النبي وصاحباه ؟

وأول ما ينبغي أن نقينه نستطيع الإجابة على هذا السؤال هو طبيعة هذه الحكومة التي حكمت المسلمين منذ أسست الدولة حين هاجر النبي وأصحابه إلى المدينة إلى أن قتل عمر واستخلف عثمان . فقد يظن بعض الذين نخدعهم ظواهر الأمور أن هذه الحكومة أو بمباراة أدق أن نظام الحكم في هذا العهد القصير قد كان نظاماً تيوقراطياً يعتمد قبل كل شيء وبعد كل شيء على الدين . ولما كان الدين في هذه البيئة الخاصة ديناً سماوياً منزلاً ، فقد يظن أصحاب هذا الرأي أن الحكومة التي كانت تحكم المسلمين في هذا العهد إنما كانت تستمد سلطانها من الله ، ومن الله وحده ، لا ترى أن الناس شأننا في هذا السلطان ، ولا ترى أن من حقهم أن يشاركوا فيه أو يعترضوا عليه أو ينكروا منه قليلاً أو كثيراً . وقد يخيل إلى الذين يذهبون هذا المذهب أن من أصرح الدلائل على ذلك وأصدقها أن النبي هو الذي أسس هذه الدولة بأمر من الله عز وجل . فأنه أمره أن يهاجر إلى المدينة ، والله دعا المسلمين من أهل مكة إلى أن يهاجروا معه ، والله أوحى إلى النبي بمجملات ومفصلات من أمور الحكم ، والله قال في سورة النجم : « ما ضلّ صاحبكم وما غوى . وما ينطق عن الهوى . إن هو إلا وحي يوحى . »

والله أمر المسلمين أن يطيعوا الله ورسوله ، ويتبين لهم أنهم لن يؤمنوا حتى يحكموا النبي فيما شجر بينهم . وقد يضيفون إلى ذلك أن أبا بكر كان خليفة رسول الله ، وأن عمر كان خليفة أبي بكر . فقد تنزل الحكم إذن من النبي إلى هذين الإمامين الراشدين ، والنبي إنما تلقى السلطان من الله عز وجل . فنظام الحكم إذن في هذا العهد إنما هو النظام التيوقراطي الإلهي لا أكثر ولا أقل . ولا أشك في أن هذا الرأي أبعد الآراء عن الصواب . فقد كان الإسلام وما زال ديناً قبل كل شيء وبعد كل شيء ، وجهه

الناس إلى مصالحهم في الدنيا وفي الآخرة بما بين لهم من الحدود والأحكام التي تنصل بالتوحيد أولاً وبتصديق النبي ثانياً وبتوخي الخير في السيرة بعد ذلك ، ولكنه لم يسلبهم حريتهم ولم يبلغ إرادتهم ولم يملك عليهم أمرهم كله ، وإنما ترك لهم حريتهم في الحدود التي رسمها لهم ، ولم يحص عليهم كل ما ينبغي أن يفعلوا وكل ما ينبغي أن يتركوا ، وإنما ترك لهم عقولا تسبصر وقلوباً تستذكر ، وأذن لهم في أن يتوخوا الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً .

وقد أمر الله نبيه أن يشاور المسلمين في الأمر . ولو قد كان الحكم منزلاً من السماء لأمرى النبي كل شيء بأمر ربه لم يشاور فيه أحداً ولم يؤمر فيه ولياً من أوليائه . فكيف والله يقول له : « ولو كنت فظاً غليظ القلب لانقضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر » . ومن قبل هذه الآية التي نزلت فيما نزل من القرآن بعد محنة أحد ، قبل النبي مشورة أصحابه في غزوة بدر حين نزل بهم منزلاً ، فسأله بعضهم : أعن أمر من الله نزل بهم هذا المنزل ، أم هو الرأي والمكيدة ؟ فقال : بل هو الرأي والمكيدة . فأشير عليه حينئذ أن يمضي بالمسلمين عن هذا المنزل الذي لم يكن بلائهم خطط الحرب حتى ينزل بهم في المنزل الملائم قريباً من الماء . ثم قبل رأى أصحابه بعد وقعة بدر فيما كان من أمر الأسرى ، ونعترض في ذلك لما أصابه من اللوم الذي نزل به القرآن في قول الله عز وجل : « ما كان للنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة » . وكان النبي يرى حين بلغه سير قريش إليه في وقعة أحد أن يقيم في المدينة ولا يخرج بأصحابه للقاء قريش بالعراء ، وأن يذود قريشاً إن هاجمت المدينة . ولكن أصحابه ، والأنصار منهم خاصة ، ألحوا في الخروج إلى عدوهم ، فنزل النبي عند رأيهم ، ثم دخل ليابس لأمنته . وندم المسلمون أثناء ذلك لأنهم استكبروا رسول الله على ما لم يحب ، فلما خرج إليهم في سلاحه اعتذروا إليه واستأذنوه في الرجوع إلى رأيهم ، فأبى ومضى على عزيمته . ولو قد كان الحكم إلهياً يتنزل دائماً من السماء لما استطاع

المسلمون أن يستكروها رسول الله على ما لا يريد ، ولما قبل النبي منهم ذلك مهما تكن الظروف . وعن المشورة والاعتدال على رأى أصحابه صدر النبي حين أمر بحفر الخندق في غزوة الأحزاب .

ففي هذه المواطن كلها وفي مواطن أخرى شاور النبي أصحابه وقبل رأيهم عن رضا أو نزل عند رأيهم إثارة لرضاهم . فلما كان يوم الحديبية شاور النبي أصحابه بعد أن عرضت عليه قريش ما عرضت من الرجوع عن مكة عامة ذلك دون أن يترك البيت ، فكره أصحابه إجابة قريش إلى ما طلبت . وألح النبي في ذلك ، وضاق بعض أصحابه بهذا الإلحاح ، حتى قال له عمر بن الخطاب : نعطي الدنيا في ديننا ١٩ هنالك ظهر الغضب في وجه النبي ، وقال : أنا رسول الله وعبيده . فعلم المسلمون أن الأمر ليس أمر مشورة ومفاوضة ، وإنما هو أمر قد نزل به الوحي من السماء ، فتأبوا إلى الله وتأبوا إلى نبيهم ، وأنزل الله في ذلك : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً » إلى آخر الآية .

ولو أردنا أن نستقصى المواطن التي شاور فيها النبي أصحابه لاطال بنا الحديث إلى أبعد مما نريد . ولكن في هذه الأحداث اليسيرة التي روينها ما يكفي لإثبات أن الحكم في أيام النبي لم يكن يتنزل من السماء في جهته وتفصيله ، وإنما الوحي كان وجهه النبي وأصحابه إلى مصالحهم العامة والخاصة دون أن يحول بينهم وبين هذه الحرية التي تتيح لهم أن يبدروا أمرهم على ما يحبون في حدود الحق والخير والعدل . وربما كان من أصدق الأدلة وأقطعها على ما نذهب إليه أن القرآن لم ينظم أمور السياسة تنظيماً مطلقاً أو مفصلاً ، وإنما أمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، ورسم لهم حدوداً عامة ، ثم ترك لهم تدبير أمورهم كما يحبون على ألا يعتمدوا هذه الحدود . وأن النبي نفسه لم يرسم بسننه نظاماً معيناً للحكم ولا للسياسة ولم يستخلف على المسلمين أحداً من أصحابه بعد مكتوب أو غير مكتوب حين ثقل عليه المرض ، وإنما أمر أبا بكر فصلى بالناس ، وقال المسلمون بعد

ذلك / رضي رسول الله لأمر ديننا فما تمنعنا أن نرضاه لأمر ديننا ؟ ولو
قد كان للمسلمين نظام سياسي منزل من السماء لرسمه القرآن أوليين النبي حدوده
وأصوله ، وفرض على المسلمين الإيمان به والإذعان له في غير مجادلة ولا منازلة
ولا عماراة .

وأخرى تدل على أن نظام الحكم في أيام النبي وصاحبه لم يكن إلهيا منزلا من
السماء وهي البيعة التي سها رسول الله للمسلمين حتى في أيامه هو ، والناس جميعاً يعلمون
أنه استنفر أصحابه لوقعة بدر ولم يأمرهم بها أمراً ، وإنما دعاهم إليها ورجبهم فيها
ووعدهم بأمر الله إحدى الحسين . وكان العهد بينه وبين الأنصار ألا يخرجهم
لقتال ، وأن يدافعوا عنه إذا تعرض للأذى . فلما كانت غزوة بدر شاور أصحابه
وانتظر أن يدلوا إليه بأرائهم ، ولم يرض بهم إلى القتال حتى قال له رعاء الأنصار :
لو سلكت بنا هذا البحر لاتبعتك ؟ فعرف أنهم يرضون أن يخرجوا معه للقتال .
والناس جميعاً يعلمون أنه لم يأمر أصحابه بقتال فريش حين بلغه أنها مكرت بثمان
يوم الحديبية . وإنما نذبههم لذلك فيأبىوه على الموت . ولو قد شاء أحدكم ألا يبايع
لكان له مخرج ، ولكمهم بإبىوه جميعاً : لأنهم كانوا يؤمنون به وبالله الذي أرسله
ويستجيبون له إذا دعاهم . وقد أنزل الله في هذه البيعة من سورة الفتح : « إن الذين
يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم » . وفي القرآن آيات كثيرة ترغب
المؤمنين في الجهاد وتدعوهم إليه ، وتذكر الذين تخلفوا عن الجهاد فعذرهم الله ورسوله ،
والذين تخلفوا ونكفوا الأعذار فلم يقبل منهم . ولكن النبي مع ذلك لم يعاقبهم ولم
يعرض لهم بما يكرهون ، وإنما ترك أمرهم إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء
تاب عليهم .

وليس أقل من هذا خطراً أن أمر الخلافة كله قام على البيعة أي على رضا
الرعية ، فأصبحت الخلافة عقداً بين الحاكم والمحكومين . يعطى الخلفاء على أنفسهم
العهد أن يسوسوا المسلمين بالحق والعدل ، وأن يرحموا مصالحهم . وأن يسيروا فيهم

سيرة النبي ما وسعهم ذلك ، ويعطى المسلمون على أنفسهم العهد أن يسمعوا ويعطوا
وأن ينصحووا ويعينوا .

وما من شك في أن خليفة من خلفاء المسلمين ما كان ليفرض نفسه وسلطانه
عليهم فرضاً إلا أن يعطيهم عهده ويأخذ منهم عهدهم ، ثم يعطى فيهم الحكم بمقتضى
هذا العقد المتبادل بينه وبينهم . ومن أجل هذا لم يرث السلطان عن النبي وراثته ،
لم يرثه عنه أهل بيته ، ولم يرثه عنه أبو بكر نفسه وإنما تلى هذا السلطان من الجماعة
التي بايعته به واتسمته عليه . ثم لم يرث أبناء أبي بكر عنه الخلافة ، ولم يرثها عنه
عمر نفسه . وما كان استخلاف أبي بكر لعمر إلا مشورة على المسلمين . وآية ذلك أن
عهد أبي بكر لم ينفذ ولم يصبح عمر خليفة إلا بعد أن بايعه المسلمون رضا برأى أبي بكر
وقبولاً لمشورته . وآية ذلك أيضاً أن عثمان خرج بعهد أبي بكر إلى الناس مختماً
وأبو بكر لم يمض بعد ، فقال لهم : أتبايعون لمن في هذا الكتاب ؟ قالوا نعم ؛ لأنهم
كانوا يثقون بأبي بكر ورضون رأيه ويرون أنه لهم ناصح وبهم رؤوف . ولم يرث
أبناء عمر عنه الخلافة ، وكره عمر أن تكون الخلافة بعده في أحد من ولده ، وأشرك
ابنه عبد الله في الشورى على ألا يكون له في الأمر شيء . ومن أجل ذلك أيضاً سخط
عامة المسلمين على نورث السلطان في أيام معاوية ، وقال قائلهم : إنه جعلها هرقلية
أو كسروية . فإذا دل هذا كله على شيء ، فإنما يدل على أن نظام الحكم أيام النبي لم
يكن مفروضاً من السماء لا رأى للناس فيه . وإذا كان الأمر كذلك أيام النبي الذي
كان ينزل عليه الوحي ، فأحرى أن يكون الأمر كذلك أيام صاحبيه بعد أن
انقطع عن الناس خبر السماء .

والذين يظنون أن نظام الحكم في هذا الصدر من حياة المسلمين كان إلهياً يخدعون
عن رأيهم هذا بما يجذون في أحاديث الخلفاء وخطبهم ، وفي أحاديث الناس عنهم
والإهم من ذكر الله وأمره وسلطانه وطاعته ، يحسبون أن هذا كله يدل على أن نظام
الحكم منزل من السماء ، مع أنه لا يدل في حقيقة الأمر إلا على شيء يسير خطير في

وقت واحد ، وهو أن الخلافة عهد بين المسلمين وخلفائهم ، وأن الله أمر المسلمين بأن يوفوا بعهد الله إذا عاهدوا سواء أكان هذا العهد متصلاً بشؤون الحكم أم متصلاً بالعلاقات الخارجية أم متصلاً بما يكون بين الأفراد من اليهود والموائيق . فالله يأمر باحترام اليهود . والله شاهد على ضمائر الناس حين يوفون بالعهود أو ينكثونها . والله يثيب من وفى بالعهد ، ويعاقب من نكثه عقاباً شديداً .

فليس بين الإسلام وبين المسيحية مثلاً فرق من هذه الناحية . فالإسلام دين يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ، ويوجه إلى الخير ويصد عن الشر ، ويريد أن تقوم أمور الناس على العدل وتبرأ من الجور ، ثم يخلى بعد ذلك بينهم وبين أمورهم يدبرونها كما يرون ما داموا يرعون هذه الحدود . ولا تزيد المسيحية على هذا ولا تنقص منه . ولأمر ما قال عيسى عليه السلام الذين جادلوه من بني إسرائيل : « أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » . وما أشك في أن عيسى عليه السلام لم يرد أن يعطى ما لقيصر لقيصر بنير حقه ، أو أن تقوم الصلة بين قيصر وبين الناس على الظلم والجور والخوف . وسرى في غير هذا الموضع من هذا الحديث أن من المسلمين من أنكر على بعض العمال أيام عثمان قولهم : إن ما كان يأتي من الفيء ويجي من الخراج مال الله ، وقالوا هو مال المسلمين ، وتمرضوا في سبيل ذلك لبعض الأذى . ولو قد فهم المسلمون نظام الحكم في ذلك الصدر من حياتهم على أنه نظام إلهي لما أنكروا أن يقال مال الله . ولذلك اعتذر معاوية من هذا التعبير حين أنكر عليه بأن الناس وما ملكوا لله ، فهم عباد الله وما لهم مال الله .

لم يكن نظام الحكم إذن أيام النبي تيوقراطية مقدسة ، وإنما كان أمراً من أمور الناس ، يقع فيه الخطأ والصواب ، ويتاح للناس أن يعرفوا منه وأن ينكروا ، وأن يرضوا عنه ويسخطوا عليه .

ويظن آخرون أن نظام الحكم أيام النبي وصاحبيه قد كان نظاماً ديمقراطياً . وهذا تجاوز في الالتفات وخروج بها عن الدقائق من معانيها . وقد ينبغي أن نقبين معنى

الديمقراطية بالدقة قبل أن نقول إن نظام الحكم هذا كان أو لم يكن ديمقراطياً .
والديمقراطية نلفظ بـ بدل به على حكم الشعب بالشعب والشعب ، أى على أن يختار
الشعب حكامه اختياراً حراً ، ويراقبهم مراقبة حرة ، ليتبين أنهم يحكمونه لمصلحته
هو لا لمصلحتهم هم . ويعزلهم إن لم يرض عن حكمهم ولم يطمئن إلى الثقة بهم .

كذلك فهمت الديمقراطية في المصور القديمة عند اليونان ، وكذلك تفهم
الديمقراطية في المصور الحديثة عند الأمم التي نصطنع هذا النظام ، على اختلاف مع
ذلك في فهم كلمة الشعب . فهذه الكلمة كانت تضيق في أيام اليونان مثلاً حتى
لا تدل إلا على جماعة ضئيلة من المواطنين لهم وحدهم جميع الحقوق يسترون فيها أمام
القانون ، على حين لا تستمتع الكثرة الكثيرة ، من هذه الحقوق بشئ . ولا تساهم
من أمور الحكم بنصيب . وكان هذا اللفظ ينسج بعد الثورة الفرنسية إلى حيث يشمل
عدداً ضخماً من المواطنين يكون لهم الاستمتاع بالحقوق السياسية ولكنه لا يشملهم
جميعاً ؛ فهو محدد بملاك مقدار من المال ، أو أداء مقدار معين من الضرائب ، أو تحصيل
قدر معين من الثقافة . ثم اتسع في آخر القرن الماضي حتى شمل المواطنين جميعاً من
الرجال منذ يبلغون الرشد . ثم اتسع في هذا القرن حتى شمل المواطنين من الرجال
والنساء منذ يبلغون الرشد . والديمقراطية بعد ذلك ، سواء أكانت ضيقة أم واسعة ،
نظم مقررته تكفل استمتاع الشعب بحقوقه واختياره لحكامه ومراقبته هؤلاء الحكام .
فإذا فهمت الديمقراطية على هذا المعنى الدقيق فليس من شك في أن نظام الحكم
في الصدر الأول من حياة المسلمين لم يكن ديمقراطياً . فالشعب لم يكن يختار حكامه
بهذا المعنى الدقيق . وليس الشعب هو الذي اختار النبي ليلفقه رسالات ربه وليقيم
الأمر فيه بالقسط والعدل ، ولكن الله أرسل رسوله فاتبعه من أتبعه وخالف عنه من
خالف عنه . وإذا قلنا إن الدين اتبعوا النبي من أصحابه قد اختاروه ليكون لهم حاكماً ،
فهم لم يختاروه على النحو الذي يختار عليه الحكام في النظام الديمقراطي ، وهم لم يكونوا
يراقبونه ولا يحاسبونه ، وإذا كان النبي يستشيرهم فيشرون عليه . وكانوا يشيرون

عليه حصة أحياناً وكان يقبل منهم أو لا يقبل . وليس من الدقة في شيء أن يقال إن حكم أبي بكر وعمر قد كان حكماً ديمقراطياً بالمعنى الدقيق . فليس كل المسلمين قد اختاروا أبا بكر وعمر لأمر الخلافة ، وإنما اختارها فريق معين من المسلمين ، هم أولو الحل والعقد من المهاجرين والأنصار ، على ما كان بينهم في ذلك من اختلاف أول الأمر .

ولم يستأمر العرب الذين مات النبي وهم مسلمون من أهل مكة والطائف والبادية في اختيار أبي بكر أو عمر ، وإنما اختارها أهل المدينة فسمع فما سائر المسلمين وأطاعوا . ولذلك لم يكن غريباً قول من قال من أصحاب الردة :

أطعنا رسول الله ما كان بيننا فيما لعباد الله ما لأبي بكر

ثم لم يكن للشعب بل لم يكن لهذا الفريق من المهاجرين والأنصار نظام معين مقرر محدد يراقبون به سيرة الخلفاء ويحاسبونهم على ما يأتون وما يدعون ، وإنما كان الخلفاء يستشيرونهم فيشيرون عليهم . يستشيرونهم مجتمعين حيناً ومتفرقين حيناً آخر . وكان لمن شاء من المهاجرين والأنصار أن يشير على الخليفة حصة فيقبل الخليفة منه أو لا يقبل . وإذن فلم يكن نظام الحكم في ذلك الصدر من حياة المسلمين نظاماً ديمقراطياً بمعناه الدقيق في الفقه الدستوري عند القدماء أو المحدثين .

فإذا أطلق لفظ الديمقراطية على هذا المعنى العام الذي يفهم منه حاجة الحكم إلى رضا الشعب عنهم وثقة الشعب بهم ، وأخذ الحكم أنفسهم بأن يسيروا في الشعب سيرة تقوم على العدل والمساواة ونيراً من التسلط والاستعلاء ، فأنت تستطيع أن تقول إن نظام الحكم في الصدر الأول للإسلام قد كان نظاماً ديمقراطياً بهذا المعنى العام الذي ليس له مقاييس ولا معايير ولا حدود . ومترى أثر ذلك فيما عرض للمسلمين من أمور الفتنة أيام عثمان .

وقوم آخرون قد يظنون أن نظام الحكم في ذلك الصدر من الإسلام قد كان نظام السلطان الفردي العادل ؛ فلم يكن للنبي ولا لصاحبيه من بعده شركاء في

الحكم ، وإنما كان لهم من أصحابهم مشيرون لا يلزمون بمشورتهم أحداً . ولكن
النبي وصاحبيه كانوا على ذلك يتوخون العدل ولا يتوخون غيره . وهذا النحو من
التفكير يقرب نظام الحكم إلى حد ما من النظام الذي عرفه الرومان أيام الملوك
والقيصرية . فقد كان ملوك روما وقياصرتها لا يتوارثون الحكم حقاً ، وإنما ينتخب
أكثرهم له انتخاباً ، وكان أحدهم إذا انتخب ولى الأمر حياته كلها إلا أن تخلعه منه
ثورة أو انتفاض . وكل ما يكون من الفرق بين هذا النظام الروماني وبين النظام
الإسلامي أيام النبي وصاحبيه هو أن للعدل كان وحده قوام الحكم فيما عرف المسلمون
من هذا النظام ، على حين كان ملوك الرومان وقياصرتهم يتجاوزون العدل والقسط
في كثير من الأحيان . وليس هذا الرأي أكثر دقة من الرأيين السابقين

فنحن نعلم أن قد كان للدين سلطانه في اختيار الملوك والقيصرية عند الرومان ،
وفيما يكون من سيرة هؤلاء الملوك والقيصرية . ولكن الفرق بين النظام الروماني
والإسلامي هو الفرق بين دين ودين ، كما أنه الفرق بين جنس وجنس وبين بيئة
وبيئة . فلم يكن للدين الذي سيطر على ملوك الرومان خاصة وعلى قياصرتهم إلى
حد ما من النقاء والسمو ما يشبه نقاء الديانات السامية من قريب أو بعيد . إنما
كان دين الرومان يقوم على العياقة والزجر واستغلال ضياع الغيب بطرق نفوذها
الآن فنبتسم لها ونضحك منها . وكان تطور الشعب الروماني من حياته الساذجة
الأولى إلى حياته المعقدة مباعداً كل البعد لتطور الشعب العربي من جاهليته إلى
إسلامه . فقد كان التطور الروماني مادياً ، إن صح هذا التعبير ، نشأ من تقدم
الحضارة قليلاً قليلاً ، على حين كان التطور العربي معنوياً نشأ من تغير النفس
العربية بتأثير الإسلام ، فكأنه كان تطوراً من داخل إلى خارج ، تغيرت النفس
العربية فتغيرت الحياة المادية للعرب ، على حين كان التطور الروماني من خارج إلى
داخل ، تغيرت ظروف الرومان الخارجية فتطورت نفوس الرومان وضايرهم .
والبيتان من بعد ذلك مختلفتان بمقدار ما يكون الاختلاف بين إيطاليا والحجاز .

فليس غريباً ألا يكون هناك تشابه بين نظام الحكم الروماني أيام الملوك أو أيام القياصرة ونظام الحكم في الصدر الأول للإسلام .

وأكاد أتصور تشابهاً بعيداً أو قريباً بين نظام الحكم الروماني أيام الجمهورية ونظام الحكم الإسلامي بعد وفاة النبي . فقد كان الرومانيون يختارون قناصلهم على نحو يوشك أن يشبه اختيار المسلمين لخلفائهم . وإلى شيء من ذلك نحا الأنصار حين قالوا للهاجرين منا أمير ومنكم أمير . ثم كان سلطان القنصل بعد اختياره يشبه في عمومته وشموله سلطان الخلفاء ، إلا أن سلطان القنصل كان موقوتاً بسنة واحدة ، وكان سلطان الخلفاء يمتد مدى الحياة بعد اختيار الخليفة . وكان سلطان القنصل مقيداً بالقوانين التي تصدرها جماعة الشعب والقرارات التي يصدرها مجلس الشيوخ ، كما كان سلطان الخليفة مقيداً بالحدود التي رسمها الدين ، وبما يرى كبار الصحابة من رأي ، وبما تميل إليه أو تنحرف عنه عامة المسلمين . ولكن هذه كلها وجوه للتشابه يظهر فيها التكلف والتصنع والإبعاد . فإذا أضفنا إليها مظاهر الحكم التي كانت تحيط بالقنصل ولم يكن يحيط منها بالخليفة شيء ، وإذا أضفنا إلى ذلك بعض النظم التي اقتضتها ظروف الجمهورية الرومانية لتقييد سلطان القنصل وحماية العامة من تحكمه كنظام الزعماء الذين كانت الدهاء تنتخبهم ليحكموا عنها جور القنصل إن هم القنصل بشيء من الجور — أقول إذا أضفنا هذه الفروق إلى وجوه الشبه تلك المتكلفة كان من الواضح أن لبس هناك صلة قريبة أو بعيدة بين نظام الحكم العربي في ذلك العهد القصير وبين نظم الرومان في عهد الملوك أو عهد الجمهورية أو عهد القياصرة .

ليس من شك في أن المسلمين قد اقتبسوا كثيراً من نظام القياصرة والأكسرة في السياسة والإدارة والحرب ، ولكن هذا الاقتباس جاء متأخراً جداً عن العصر الذي نتحدث فيه ، فلننصرف إذن عن هذا التشابه الذي لا يقوم على أساس متين .

لم يكن نظام الحكم الإسلامي في ذلك العهد إذن نظام حكم مطلق ، ولا نظاماً ديمقراطياً على نحو ما عرف اليونان ، ولا نظاماً ملكياً أو جمهورياً أو قيصرياً مقيداً

على نحو ما عرف الرومان ، وإنما كان نظاماً عربياً خالصاً بين الإسلام له حدوده العامة من جهة ، وحاول المسلمون أن يمشوا ما بين هذه الحدود من جهة أخرى .

وقد قلت في بعض أحاديثي عن نشأة النثر عند العرب أن القرآن ليس شعراً ولا نثراً ، وإنما هو قرآن له مذهب وأصاليبه الخاصة في التعبير والتصوير والأداء ، فيه من قيود الموسيقى ما يحيل إلى أصحاب السذاجة أنه شعر ، وفيه من قيود القافية ما يحيل إليهم أنه سجع ، وفيه من الحرية والانطلاق والترسل ما قد يحيل إلى بعض أصحاب السذاجة الآخرين أنه نثر . ومن أجل هذا خدع المشركون من قريش ، فقالوا إنه شعر ، وكذبوا في ذلك تكذيباً شديداً . ومن أجل هذا خدع كذلك بعض المتبعين لتاريخ النثر فظنوا أنه أول النثر العربي . وتكذبهم الحقائق الواقعة تكذيباً شديداً . فلو قد حاول بعض الكتاب النافرين - وقد حاول بعضهم ذلك - أن يأتوا بمثله لما استطاعوا إلا أن يأتوا بما يضحك وبشعر السخرية .

قلت ذلك بالقياس إلى القرآن . وأريد أن أقول شيئاً قريباً منه بالقياس إلى نظام الحكم العربي الإسلامي في ذلك العهد . فهو لم يكن ملكاً ، ولم يكن يؤدي النبي وصاحبه شيء . كما كان يؤذيهم أن يظن بهم الملك . وهو لم يكن جمهورياً ، فلم نعرف في نظم الجمهورية نظاماً يتيح للرئيس المنتخب أن يرقى إلى الحكم فلا ينزله عنه إلا الموت . ولم يكن فيصرباً بالمعنى الذي عرفه الرومان ، فلم يكن الجيش هو الذي يختار القادة . فهو إذن نظام عربي إسلامي خالص لم يسبق العرب إليه ثم لم يقلدوا بعد ذلك فيه . وهذا لا يعنيني مع ذلك من أن نمثله ونقنين دقائقه لئلا نكون قادرين على البقاء أم كان خليقاً أن يتغير متى تغيرت الظروف التي أحاطت بنشأته ثم بتطوره .

① وأول ما نلاحظ من العناصر التي كان هذا النظام يألف منها العنصر الديني . فلم يكن هذا النظام ، كما قلت آنفاً ، نظاماً سماوياً ، وإنما كان نظاماً إنسانياً ولكنه على ذلك متأثر بالدين إلى حد بعيد جداً . لم يكن الخليفة يصدر عن وحى أو شيء ،

يشبه الوحي في كل ما يأتي وما يدع ، ولكنه على ذلك كان مفيداً بما أمر الله به من إقامة الحق وإقرار العدل وإيثار المعروف واجتناب المنكر والصدوق عن البغي .

وهذا الوحي الذي اتصل بثلاثة وعشرين عالماً يصاحبه المسلمون ويتأسيهم ، ينزل قرآناً مرة ، وينطق به النبي حديثاً مرة أخرى ، ويحريه النبي بسيرته العملية سنة متبعة مرة ثالثة ، قد أيقظ في نفوس المسلمين من خاصة النبي ضميراً دينياً قويا دقيقاً حياً إلى أبعد غايات القوة والدقة والحياة . فلم يكن من الممكن أن يتخلص منه المسلم في قول أو عمل أو تفكير ، بل لم يكن من الممكن أن يتخلص منه في بقطة أو يوم ؛ فصلته بالرعية إن كان حاكماً ، وبالْحَاكَمَ إن كان رعية ، وبنظرائه في حياته اليومية ، متأثرة دائماً بهذا الضمير . وهذا هو الذي يخيل لكثير من الناس أن نظام الحكم في ذلك الوقت قد كان نظاماً ينزل من السماء إلى الأرض . وليس الأمر كذلك ، وإنما هو يدور مع مقدار ما يكون لضمير الخليفة ورعيته من التأثير بالدين .

أما العنصر الثاني من العناصر التي ائتلف منها هذا النظام ، فهو عنصر الأرستقراطية التي لا تعتمد على المولد ولا على الثروة ولا على ارتفاع المكانة الاجتماعية بمكانها الشائع العام ، وإنما تعتمد على شيء آخر أهم من هذا كله ، وهو الاتصال بالنبي أيام حياته والإذعان لما كان يأمر به وينهى عنه في غير تردد ولا شيء يشبه التردد ، والإبلاء بعد ذلك في سبيل الله في أوقات السلم والحرب جميعاً .

هذه الخصال أنشأت منذ ظهر الإسلام طبقة ممتازة من الناس ، لم تستأثر من دونهم بحق من حقوق الدنيا ، ولم تكن لنفسها منفعة عاجلة أو آجلة وإنما آثرها النبي بحبه وأعلن إليها وإلى الناس أن الله قد آثرها بحبه أيضاً . فالذين سبقوا إلى الإسلام ، والذين هذبوا في الله ، والذين هاجروا بدينهم إلى بلاد الحبشة ثم إلى المدينة ، والذين آووا ونصروا ، والذين جاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله ، والذين لرموا النبي يسمعون له ويكتبون عنه ، كل أولئك كانوا هذه الطبقة التي أحبها الله ورسوله وأكبرتها عامة المسلمين . وهذه الطبقة لم تكن تسمى نفسها أحق بالامتياز ولا أجدر

بالاستعلاء ، وإنما كانت ترى نفسها كغيرها من الناس ، وكان تواضعها نفسه بزيدها
حُباً عند رسول الله ، ويرفعها درجات عند الله ، ويعلى مكانتها في نفوس عامة
الناس . ولم تكن هذه الطبقة مؤلفة من ذوى المولد الممتاز والنسب الصريح والثراء
العريض وحدهم ، وإنما كانت مؤلفة من بعض هؤلاء ومن آخرين كان منهم العبد
الذى فتن في دينه حتى صادف من المسلمين من اشتراه وأعتقه . وكان منهم الضعيف
الذى أقبل مستجيراً بمكة يعش في حى حلف عقدها مع هذا الحى أو ذاك من
أحياء قريش ومع هذا العظيم أو ذاك من عظمائها . وكان منهم من أقبل على مكة
ذات يوم فوجد فيها أمناً ومكسباً فأقام . ثم كان منهم من صرح نسبه وحسن
مولده ، ولكنه كان قصير اليد قليل المال ، فهو في عزة من قومه ولكنه في ضيق
من عيشه يكسب حياته كما يستطيع .

كان منهم كل هؤلاء . وكل هؤلاء سوى ينهم الإسلام في الحقوق والواجبات .
ولم يفرق بينهم إلا في حظوظهم من حسن البلاء في سبيل الإسلام ، والصبر على
المكروه حين يلم المكروه ، ومؤازرة النبي بنفسه وماله حين يحتاج النبي إلى المؤازرة
بالأنفس والأموال .

ولم يكد الإسلام ينتشر حتى امتازت هذه الطبقة في نفوس المسلمين امتيازاً طبيعياً
وحتى أعطاه المسلمون من الحقوق ما لم تكن هي تعطى نفسها . فأعضاؤها كانوا
يعلمون الناس دينهم ، ويشيرون عليهم فيما يلم بهم من الأمر . وما أكثر ما كانت
أحياء العرب نطلب إلى النبي أن يرسل إليها من يفقهها في الدين ، فيختار لها من
هؤلاء معلمين وفقهاء وإماماً . ثم لم تكد الشهور تمضي على هجرة النبي حتى كانت غزوة
بدر التي رفعت مكانة الإسلام في بلاد العرب وجعلت له شوكة ترهب وتخاف .
ولا يكاد الزمن يمضي حتى يصبح الذين شاركوا في هذه الغزوة طبقة ممتازة بين
المسلمين . فإذا أتبع لهم أن يشهدوا غيرها من المشاهد مع النبي ، فهم أشد امتيازاً .
فإذا أتبع لهم أن يثبتوا في القلة التي ثبتت مع النبي يوم أحد ، فهم أشد امتيازاً أيضاً .

فإذا أتيج لهم أن ينبي النبي عليهم ويجمعهم فيهم قدوة وإماماً و يبشرهم بالجنة ويعلمون أنه عنهم راض ، فقد بلغوا أرق درجات الامتياز ، وليس في شيء من هذا كله غرابة أو عجب ؛ فهذا كله ملائم لطبيعة الأشياء . وإنما المهم هو أن هذه الطبقة الممتازة من أصحاب النبي على ما يكون بينها من تفاوت في الامتياز ، قد أصبحت بعد وفاة النبي صاحبة الحل والعقد في أمور المسلمين كلها بعد أن مضى النبي إلى ربه وانقطع الوحي وعاد ما بين السماء والأرض إلى البعد بعد القرب .

فمن هذه الطبقة وحدها يختار من يخلف النبي في أمته . وعلى هذه الطبقة وحدها يعتمد الخليفة في أن يسمع له الناس ويطيعوا . وإلى هذه الطبقة وحدها يلجأ الخليفة حين يحتاج إلى التشاور وإدارة الرأي .

على أن الأمر لم يقف عند هذا بعد وفاة النبي ؛ فلم تكد تمضي أيام بل ساعات على وفاة النبي حتى عرف الإسلام نوعاً جديداً من الأرستقراطية يتصل بالحكم نفسه اتصالاً شديداً ؛ وذلك حين تحدث المسلمون في أمر الخلافة ، فقال الأنصار : منا أمير ومنكم أمير ، وروى أبو بكر عن النبي أنه قال : الأئمة من قريش ، ثم قال الأنصار نحن الأمراء وأنتم الوزراء . وقبل الأنصار ذلك لم يكادوا يعارضون فيه ، ولم يأتهم منهم إلا سعد بن عبادة رحمه الله .

منذ ذلك الوقت نشأت في الإسلام أرستقراطية قوامها القرب من رسول الله ؛ فأصبح الحكم إلى قريش وحدها ، وأصبحت الشورى إلى الأنصار . والمشورة حق عام لكل مسلم . فلقريش أن تحكم ، ولقريش أن تشير ، وللأنصار وغيرهم من العرب أن يشيروا ، وليس لهم أن يحكموا . ومع ذلك فقد ينبغي أن نستأنى في تحقيق هذه الأرستقراطية كما فهمها أبو بكر وأصحابه من المهاجرين وكما فهمتها قريش بعد ذلك . فما من شك في أن أبا بكر وعمر وأبا عبيدة بن الجراح لم يفكروا في إطلاق الإمامة لقريش كلها بغير تحديد . وأكبر الظن أنهم إنما فكروا في المهاجرين الذين سبقوا إلى الإسلام ؛ فأمسوا قبل أن يؤمن غيرهم ، وآزرروا النبي بأنفسهم وأموالهم على

نشر دعوته في مكة أيام الجهد والشدة والضيق . فالكثرة العظمى من هؤلاء المهاجرين قرشية ، والمهاجرون يذكرون مع الأنصار في القرآن والحديث وعلى السنة الناس ، فيبدأ بهم ويتن بالأنصار . وما أرى إلا أن أبا بكر إنما قصد إلى هذه الطبقة المتميزة من قريش طبقة الذين سبقوا إلى الإسلام وجاهدوا مع النبي أثناء الفتنة في مكة ، ثم جاهدوا معه وجاهد معهم الأنصار أثناء القوة في المدينة .

ولو أن أبا بكر وعمر وأبا عبيدة فكروا في قريش من حيث إنها الخي الذي يتصل نسبه بنسب رسول الله أي من حيث القرابة من النبي ، لاقتضاهم هذا التفكير أن يؤثروا بالخلافة أقرب قريش من رسول الله ، وأن يرشحوا لها العباس عمه أو علي بن عمه وصاحب صهره وربيه حين كان صبياً . فأبو بكر وأصحابه إذن لم يفهموا من قريش إلا هذا المعنى الذي يتصل بالمهاجرين وأصحاب السبق والفضل من المهاجرين خاصة . ومن أحق الحق أن يقول قائل إن أبا بكر وأصحابه فكروا في قرابة قريش من النبي وجعلوا هذه القرابة مصدر اختيار قريش بالإمامة . فلو قد كان هذا لكان الطلقاء من قريش أحق بالإمامة عند أبي بكر وعمر وأبي عبيدة من الذين آووا ونصروا ، ولكان أبو سفيان أو صفوان بن أمية أو الحارث بن هشام أحق بالإمامة من أعلام الأنصار الذين نبهوا الدار والبرهان . ولكن قريشاً فهمت قول أبي بكر على غير ما أراده هو وعلى غير ما فهمه أصحابه في ذلك الوقت ، فاستيقنت أن الإمامة حق لها لا ينبغي أن يعطوها إلى غيرها ، وأنه حق لها لكانها من النبي . وقد كانت قريش في هذا الفهم خاطئة متكلمة ما في ذلك شك . ولو قد صح فهمها وتأويلها لظهرت عليها حجة بني هاشم ، ولكان بنو هاشم أحق المسلمين بالإمامة ما استطاعوا أن ينهضوا بأعبائها .

ذلك إلى أن الإسلام لم يقدم أحداً على أحد عولده ولا تمكنه الاجتماع ، وإنما فاضل بين الناس عند الله بالتقوى ، وفاضل بين الناس عند الناس بالتقوى والكفاية وحسن البلاء .

ويدل على صواب ما نذهب إليه أن عمر حين طلب إليه أن يستخلف قال :
لو كان أبو عبيدة حياً لاستخلفته ، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لاستخلفته .
وسالم مولى أبي حذيفة لم يكن قرشياً ، بل لم يكن له نسب في العرب ، وإنما جلب
صبياً من إصطخر ، فأعتقه امرأة من الأنصار كانت تملكه ، وتولى هو ولداً ، أبي
حذيفة من قريش . وقد كان المسلمون يقدمونه في أمور دينهم أيام النبي ؛ فهو كان
يؤم المهاجرين في الصلاة وفيهم عمر أثناء انتظارهم لتقديم النبي على المدينة . وقد قتل
بالحجارة في حرب الردة في خلافة أبي بكر .

وما ينبغي أن يؤبه لما قيل من أن سالمًا كان قرشياً بالولاء ، فلو قد عاش واستخلفه
عمر لما خرجت الإمامة من قريش . فهذا كله كلام لا يستقيم . ونحن نعلم أن الولاء
على ما كان يعتقد بين الموالى من الصلوات لم يكن ليرفع الموالى إلى طبقة الذين يتولونهم
من الأحرار . ولم تكن العرب تعرف سالم نسباً ، حتى إمام كانوا يدعون زيد بن
حارثة لأبيه حين أمر الله أن يدين الموالى إلى آبائهم ، وكانوا يقولون إن سالمًا من
الصالحين لأنهم لم يكونوا يعرفون له أباً بعد أن ألقى الإسلام بني أبي حذيفة إياه .
وقد كان عمر إذاً يود لو استخلف على المسلمين رجلاً ليس من قريش بل ليس من
العرب إلا بالولاء . لا يرى بذلك بأساً . وكان عمر مصيباً في مذهبه هذا موافقاً لأصول
الإسلام الذي لا يفضل أحداً على أحد بالنسب والمولد ، وإنما يفاضل بين الناس
بالكفاية والتقوى وحسن البلاء . وقد كان سالم تقياً كفيلاً بحسن البلاء .

ومهما يكن من شيء ، فقد نشأت هذه الأرستقراطية القرشية فجأة وعلى غير حساب
من الناس ، وكانت أرستقراطية قد غلط بها ، أراد أبو بكر أن تكون الإمامة في
المهاجرين ما وجد بينهم الكف ، القوى على النهوض بها ، فحولت قريش ذلك في بعد
إلى منافقها وعصبيتها ، وخرجت بذلك عن أصل خطير من أصول الإسلام وهو
المساواة بين المسلمين .

ولم تكف قريش بخطور هذه الخطوة حتى اتبعتها خطوة أخرى كان لها أبعاد الأثر

في حياة المسلمين ، وهي تفضيل العرب على غيرهم من الذين اعتنقوا الإسلام ولم يكن لهم في العرب نسب صريح . والناس جميعاً يعلمون أن استئثار قريش بالخلافة جر على المسلمين كثيراً من الفتن ، وأن استئثار العرب بالسلطان والفضل أدال من بنى أمية لبني العباس بفضل من ناصرهم من الموالي .

فلنظام الحكم في هذا الصدر من الإسلام عنصران متميزان إذن : أحدهما معنوي وهو الدين الذي يأمر بالعدل والمعروف يفرضهما على الرعاة والرعية جميعاً . والآخر هذه الأرستقراطية الخاصة التي قام أمرها على الكفاية والتقوى وحسن البلاء والانصال برسول الله ، والتي انخرفت بها قريش بعد ذلك عن طريقها . وواضح جداً أن هذين العنصرين لم يكن من شأنهما أن يطاولا مر الدهر وتقلب الخطوب وتتابع الأحداث . فأما أولها وهو هذا الضمير الديني القوي اليقظ الحى فثبت ، يتاح لأصحابه ، وليس من المسكول ولا من المحتوم أن يرثه عنهم الأبناء والخلفاء . فالذين اتصلوا برسول الله اتصالاً قريباً وتعلموا منه وتأدبوا بأدبه خليفون أن يتأثروه في سيرته وأن يمتثلوه كل ما عملوا أو قالوا أو فكروا . فأما الأجيال التي تأتي بعدهم من الأبناء والخلفاء فقد يتأثرون بهم وقد لا يتأثرون وهم لم يتصلوا بالنبي إلا قليلاً أو لم يتصلوا به أصلاً . فليس غريباً ألا يتاح لضائرتهم الدينية من اليقظة والقوة والحياة ما أتيح لخاصة النبي وصفوة أصحابه الأقرين .

وأخرى لا ينبغي أن نفوتها ، وهي أن أمور الحكم إنما تستقيم حين يكون التعاون والتضامن بين الحاكمين والمحكومين في الأصول التي يقوم عليها النظام . فليس يكفي أن يكون الحاكم يقظ الضمير مؤثراً للعدل مصطنعاً للمعروف حرصاً على رضا الله كافياً بعد ذلك لمشكلات السياسة خراجاً منها إذا ادلهمت ، وإنما يجب أن يكون لرعيته حظ من هذا الضمير الحى اليقظ ومن حب العدل وإيثار المعروف والحرص على رضا الله .

وهذه هي المشكلة الأولى التي واجهت نظام الحكم الجديد . فلم يكن العرب

كلهم أصحاب رسول الله ، بل لم تكن كثرة العرب قد صاحبت النبي واتصت به ، وإنما كان أصحاب رسول الله كالشجرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشجرة السوداء في الثور الأبيض . ولم يكن إيمان العرب بالدين الجديد مطابقاً أو مقارباً للإيمان هذه الطبقة من أصحاب النبي ، وإنما كان من العرب من حسن إيمانه ، ومنهم من أسلم ولم يؤمن ؛ كما جاء في القرآن : « فالت الأعراب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً إن الله غفور رحيم » .

بل كان من العرب من جرت كلمة الإسلام على لسانه ، ولكنه احتفظ بجهليته كاملة في قلبه ونفسه وضميره . والله يقول في بعض هؤلاء : « الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله » .

فلم يكن هناك توازن بين الحاكم والمحكوم ، ولم يكن هناك تضامن صحيح بين الخليفة والكثرة الضخمة من رعيته العربية ، وإنما كان التضامن والتوازن قائمين بين الخليفة وهذه الطبقة الممتازة من أصحاب النبي . وفضل هذا التضامن والتوازن استطاع أبو بكر أن يمد العرب إلى الإسلام بعد أن ارتدوا ، وأن يشغلهم بعد ذلك بما وجههم إليه من الفتح . وأخرى لا ينبغي أن ننساها ، ولا ينبغي أن يضيق بها المتخرجون الذين يفلون في حسن الظن بالإنسان ، وهي أن هذا الضمير الديني الحي اليقظ قد يتعرض للفتنة والحجة ، وقد يلقى أخطاراً كثيرة من الأحداث والخطوب . فما أكثر ما يخلص الإنسان نفسه وقلبه وضميره للحق والخير والعدل والإحسان ، ثم تلم به أسباب الفتنة وتلج عليه وتصرف في الإلحاح حتى تضطره إلى أن يتأول في بعض الأمر ، ثم ما يزال ينتقل من تأول إلى تأول ومن تعال إلى تعال ومن تحلل إلى تحلل ، حتى ينظر ذات يوم فإذا بينه وبين الإخلاص الأول أمد بعيد . ومن أجل هذا ألح القرآن وألح النبي وألح الخلفاء والصالحون في تحذير الناس من الدنيا وغرورها وما تمدهم من أسباب الفتن وما تعرضهم له من ضروب الخن ، ومن هذه

السيئات التي تذهب بالحسنات ، ومن بعض النيات والأعمال التي تأكل الصالحات كما تأكل النار الخشب . فليس من الغريب في شيء أن يتعرض كثير من الصالحين ومن أصحاب النية أنفسهم لأسباب الفتن ودواعي الغرور ، وأن يطرأ عليهم من الأحداث والمخاطوب ما يباعد بينهم وبين عهدهم الأول حين كان الإسلام غرضاً وحين كانوا يتصلون بالنبي مصبحين ومسيين ، وحين كانوا إذا ذكروا الله وجلت قلوبهم ، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربهم يتوكلون . وسنرى أن أسباب الفتن ودواعي الغرور كانت كثيرة قوية خلافة ، لا يثبت لها إلا أولو العزم . وأولو العزم قلة في كل زمان ومكان .

وما أريد أن أعزى ولا أن أتكلف ، ولا أن أؤذي بعض الضامير ولا أن أحفظ بعض الصدور ، ولست أكني مع ذلك إلا حظاً أن جماعة من أصحاب النبي قد حسن بلاؤهم في الإسلام حتى رضى النبي عنهم وبشرهم بالجنة أو ضمنها لهم ، ثم طال عليهم الزمن واستقبلوا الأحداث والمخاطوب ، وامتنحوا بالسلطان الضخم العظيم وبالتراء الواسع العريض ، ففسدت بينهم الأمور ، وقاتل بعضهم بعضاً ، وقتل بعضهم بعضاً ، وساء ظن بعضهم ببعض إلى أبعد ما يمكن أن يسوء ظن الناس بالناس ، فما عسى أن يكون موقفنا نحن من هؤلاء ؟ لا نستطيع أن نرضى عن أعمالهم جميعاً ، فلا نلقى عقولنا وحدها وإنما نلقى معها أصول الدين التي تأمر بالعدل والإحسان ، ونتنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى . ولا نستطيع أن نحكم بالخطيئة على من لظن أنه قد غفل ، لمكانهم من النبي أولاً ، ولما بشرهم به النبي من الجنة ورضا الله ثانياً ، ولحسن ظنهم بالله ورسوله وثقتهم بما وعد الله ورسوله ، وإيمانهم بالجنة التي بشروا بها . وما يجب أن نذهب في أمرهم مذهب الذين عاصروهم من خصومهم وأنصارهم ، فتحكم على بعضهم بالخير ، ونحكم على بعضهم الآخر بالشر . فالذين عاصروهم من الأنصار والخصوم كانوا شركاءهم فيما ألم بهم من الفتنة ، فسكانوا يرضون أو يسيئون حسب مكانهم من أولئك أو هؤلاء . أما نحن فلست نعاصرهم ولا نشاركهم فيما شجر

بينهم من الخلاف . وليس من العقول لذلك أن تقحم عواطفنا في أمرهم إقحاماً ، وإنما سبيلنا أن ننظر في أعمالهم وأقوالهم من حيث صلتها بحياة الناس وأحداث التاريخ ، وأن نخطئ من نخطئ ونصوب من نصوب منهم من هذه الجهة وحدها دون أن نقضى في أمر دينهم بشيء . فإن الدين لله ، ودون أن نستطيع لأنفسنا أن نقول كما كان يقول أنصارهم وخصومهم هؤلاء مؤمنون وهؤلاء كافرون ، وهؤلاء في منزلة بين بين ، وهؤلاء في الجنة وهؤلاء في النار . ذلك شيء لا نخوض فيه وليس لنا أن نخوض فيه ، وإنما أمره إلى الله وحده . فأما الذي إلينا فهو أن نتبين من أعمالهم وأقوالهم وسيرهم ما يلائم الحق والعدل والصواب وما لا يلائمها . وهذا في نفسه كثير ، ولكن لا بد مما ليس منه بد .

فالعصر الأول إذن من عنصرى نظام الحكم في ذلك الصدر من الإسلام ، وهو الضمير الديني اليقظ الحى ، معرض كما رأيت لكل هذه الأخطاء . ولوقد عصم أصحاب النبي جميعاً من الخطأ وأمنوا التعرض للفتنة ، واستقامت لهم أمورهم على ما يلائم تلك العصمة وهذا الأمن ، لما كان بدء من أن يتعرض أبناءهم وحفدتهم لضروب الفتن والحن والغرور .

فلم يكن بد إذن من أن يصل المسلمون في ذلك العصر إلى ما يمكنهم من ألا يتركوا أمورهم إلى حساب الضمير وحده أو إلى ما بين الخليفة وبين الله ، إلى ما يمكنهم من أن يضعوا النظام المقرر المكتوب الذى بين حدود الحكم جهلة وتفصيلاً ؛ وبين للخلفاء ما يجب عليهم أن يفعلوا ، وما يجب عليهم أن يتركوا ، وما يجوز لهم أن يترخصوا فيه ؛ وبين للشعب حقوقه وواجباته مفصلة ، والوسائل التى يختار بها الخليفة ويراقبه بها بعد اختياره ويعاقبه بها إن حاد عن الطريق . كان المسلمون في حاجة إلى أن ينشئوا لأنفسهم في حدود القرآن والسنة دستوراً مكتوباً يبين الحدود والأعلام يعصمهم من الفرقة والاختلاف . ولوقد فعلوا لما تعرضوا لما تعرضوا له من الشر أيام عثمان . وانظر إلى هذا المثل الذى يقف الناس أمامه حائرين

يرضى منهم الراضى و يسخط منهم الساخط . فقد كسّم عثمان فيما أعطى لذوى قرابته من بيت المال فقال : « إن عمر كان يحرم قرابته احتساباً لله ، وأنا أعطى قرابتي احتساباً لله ، ومن لنا بمثل عمر ؟ » . فقد كان عمر إذن محسناً حين كان يحرم ذوى قرابته مال المسلمين ، وكان عثمان محسناً حين كان يصل أرحامه من مال المسلمين لأن الله أمر أن توصل الأرحام .

فهذا كلام قد يستقيم عند الذين يحاولون أن يتأولوا في الفقه ، فأما المصالح العامة فلا تشمل هذا التأول . فالأموال العامة إما تكون للشعب فلا يحل للامام أن يتصرف فيها إلا بإذنه ، وإما أن تكون للامام فلا يحل للشعب أن يعترض عليه إن تصرف فيها ، فأما أن يتقرب بعض الأئمة إلى الله بحفظها على المسلمين ، وأن يتقرب بعضهم الآخر إلى الله بصلة رحمه منها ، فهذا شيء لا يستقيم . وواضح أننا نذهب في ذلك مذهب عمر ؛ لأنه وحده يلائم الحق والعدل وما ينفي الأئمة من التمتع ، ويلائم فقه الأمور العامة كما نفهمه الآن .

ومثل آخر يرويه المؤرخون ، وما ندري أنقف منه موقف الإعجاب أم نقف منه موقف العجب . فقد قال عثمان لخصومه حين اشتد عليه الحصار : « إن رأيتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في القيد فافعلوا » . أقول هذا معتباً لهم نازلاً عند حكم الله في كتابه ؟ وإذن فأين هذا الحكم الذي يبيح المسلمين أن يضعوا رجلي إمامهم في القيد ؟ أم قال هذا متحدياً لأنه يعلم أن ليس في كتاب الله نص يبيح المسلمين أن يضعوا رجلي إمامهم في القيد حين يخطئ أو حين ينحرف عن الجادة عن عمد لأن القرآن لم يعرض لشيء من هذا ؟ وإذن فقد كان عثمان على هذا الفرض يرى أن ليس لخصومه عليه سبيل من كتاب الله ، وأن له أن يفعل ما فعل دون أن يكون قد قارف ذنباً أو تورط في إثم . ولو قد كان المسلمين هذا النظام المكتوب لعرف المسلمون في أيام عثمان ما يأتون من ذلك وما يدعون دون أن تكون بينهم فرقة أو خلاف .

وربما كان من أوضح الأمثلة على حاجة المسلمين في ذلك الوقت إلى هذا النظام
 المكتوب ما يروى من أن علياً حين عرض عليه عبد الرحمن ابن عوف أن يبايعه
 على أن يلزم الكتاب والسنة وسيرة الشيخين لا يحدد عن شيء من ذلك ، أبى أن
 يعطى ما طلب إليه من العهد وقال : « اللهم لا ! ولكن أجتهد في ذلك رأياً
 ما استطعت » يريد أنه لا يستطيع أن يلتزم مالا سبيل إلى التزامه . فالقرآن مكتوب
 محفوظ في الصدور ، ولكنه لم يعرض لسياسة الحكم في تفصيلها ووقائعها اليومية .
 وسنة النبي معروفة في مجلتها ، ولكن منها ما يحمله الحاضر ويحفظه الغائب ، ومنها
 ما ذهب مع من ذهب من أصحاب النبي فيما كان من حرب الردة والفتوح . وسيرة
 الشيخين كسنة النبي منها للعلوم ومنها ما قد يكون التسيان عرض له . وأعلى بعد الحق
 كل الحق في أن يخالف عن سيرة الشيخين إن تغير الزمن أو رأى في المخالفة عن هذه
 السيرة منفعة للرعية ونصحاً للمسلمين . فلما عرض عبد الرحمن هذا العهد على عثمان
 قبله وأعطى مثله وقال : « اللهم نعم ! » يريد أنه سيجتهد في إنفاذ كتاب الله وسنة
 نبيه وسيرة الشيخين ، وأنه متى اجتهد في ذلك مخلصاً فقد التزم الكتاب والسنة
 ونهج الشيخين . وقد أصاب على ما في ذلك شك ، ولم يعمد عثمان . ولكن انظر إلى
 ما حدث بعد أن مضت أعوام على إمرة عثمان : ذهب في أموال المسلمين مثلاً مذهباً
 مخالفاً لمذهب عمر وسيرته . فأما الذين بايعوه على التزام هذه السيرة فيما التزم فقد رأوا
 أنه خالف عنها ولم يف بالعهد كاملاً . وأما هو فرأى أنه لم يخالف بحال من الأحوال ؛
 لأن قوام سيرة عمر إنما هو التقرب إلى الله ، وهو قد وصل رحمه تقرباً إلى الله ؛ فهو
 يتقرب إلى الله كما كان عمر وأبو بكر يفعلان ، ولا عليه أن يختلف وسائل هذا التقرب
 إلى الله . ولو قد كان للمسلمين في ذلك الوقت نظام مكتوب بين الحدود وواضح
 الأعلام ، لما أبى على أن يبايع على هذا الدستور ، ولما احتاج عثمان إلى أن يبايع ثم
 يتأول ، ولما اتسم الناس بعد ذلك فريقين : فريقاً يشتد ويتخرج كما تخرج على ومن
 لاموا عثمان ، وفريقاً يتأول كما تأول عثمان .

نعم ! ولكن ينبغي ألا ننسى أن عمر قد قتل سنة ثلاث وعشرين للهجرة ، أي قبل أن يعطى على الهجرة وتأسيس الدولة ربيع قرن ، وأن هذه المدة القصيرة لم تنفق في حياة هادئة مطمئنة قد استقرت فيها الأمور وفرغ فيها البال ، وإنما أنفق منها عشرة أعوام في حمل العرب على الإسلام ، ثم أنفق سائرهما في دفع العرب إلى نشر الإسلام في أقطار الأرض : في الإزالة من الفرس ، وإخراج الروم من الشام ومصر ، ثم في تمصير الأمصار وتجنيد الأجناد ، ووضع النظم الأولى لسياسة الحرب والسلام وللإدارة خارج بلاد العرب وداخل بلاد العرب . فليس من العدل ولا من الإنصاف أن يقال إن المسلمين في صدرهم ذلك قد قصروا أو تخلفوا أو تركوا ما كان يمكن أن يفعلوا دون أن يفعلوه .

فإذا أضفت إلى ذلك أن الشيخين إنما كانا يبتكران ما كانا يقبلان عليه من تنظيم أمور الحكم ابتكاراً في هذه البيئة العربية البدوية التي لم تكن لها سابقة ذات خطر في الإدارة أو السياسة أو الحضارة بوجه عام ، ثم لم يكونا يبتكران بحسب ، وإنما كانا يسوسان قوماً لم يتعودوا أن يساموا ، ويحضران قوماً لم يتحضرُوا من قبل ، عرفت أن من الشطط أن يقال إن الشيخين لم يضعوا المسلمين من النظم السياسية ما كان ينبغي أن يضعوا . وقد كان عمر رجه الله يجتهد في ذلك ما وسعه الاجتهاد ، لا يكاد يعرف من نظم الأمم التي سبقت إلى الحضارة شيئاً إلا استفصاه واستخلص منه ما يلائم المزاج العربي ، وما يلائم الإسلام ، وما يلائم هذه الدولة الناشئة التي أسرع إلى النمو والانتشار إسراراً عظيماً سبقت به تفكير المفكرين وتدبير المديرين .

أما العنصر الثاني من عناصر هذا النظام السياسي وهو هذه الأرستقراطية المتأثرة من أصحاب النبي ، فقد كان بطبعه معرضاً للزوال حين يمضي الزمل ويبلغ الكتاب جلد ، وتنشأ أجيال جديدة ليس لها ما كان لهذا الجيل من الامتياز . وقد كان من

عمر رحمه الله قد كان يلقى عماله وأهل أقاليمه في الموسم من كل عام ، فيسمع من العمال في أمر الرعية ، ويسمع من الرعية في أمر العمال ، وقد جعل هذا نظاماً مقررأ ، فكان يحج بالناس طول خلافته ليلقي المسلمين في موسمهم لا نستثنى من ذلك إلا العام الأول لخلافته . فلو قد مدت أسباب الحياة لعمرك لكان من الممكن ، وهو من تعرف في حدة الذكاء ، وتوقد الذهن ونفاذ البصيرة وبعد الرأي والنصح للمسلمين ، أن يتطور هذا الاجتماع الموسمي بين عمال الأقاليم والحجيج من أهل هذه الأقاليم إلى نظام ثابت إلا يكن هو النظام البرلماني الذي عرفه القدماء أو الذي استنبطه المحدثون ، فهو قريب منه قريباً شديداً . ولم يكن عمر رحمه الله يكتفي بهذا الاجتماع الموسمي ، وإنما كان يستقصي أمور الناس ما وسعه الاستقصاء : يستقصي ذلك بنفسه في المدينة وما حولها وحين يلقى أهل الأقاليم في موسم الحج ، ويستقصي ذلك بواسطة عماله وأمنائه الذين كان يرسلهم بين حين وحين لتتبع أمور العمال ، ويستقصي ذلك بما كان يرفع إليه من أمور الناس ، يرفع إليه العمال حيناً والرعية أحياناً . ثم كان رحمه الله يفكر في آخر أيامه في زيارات تفتيشية للأقاليم ، فكان يتحدث بأن لو عاش لتنقل فأقام في كل مصر شهرين ، يرى بنفسه كيف يعمل الولاة وكيف رضا الرعية عما يعملون . ولكن الموت أمجله عن هذا كله . ولم يكدر رحمه الله يورث في قبره مع صاحبيه حتى سلكت سياسة المسلمين طريقاً غير الطريق التي سلكوها .

وقد يكون من الإنصاف إذا أردنا أن نستوفي هذا البحث أن نلاحظ سياسة عمر لهذه الطبقة الممتازة من أصحاب النبي ، فهو قد أمسكها في المدينة كما قلنا آنفاً ، لم يأذن لها في أن تتفرق في الأرض خوفاً عليها وخوفاً منها ، فكان راشداً في هذه السياسة كل الرشدة . ولم لا نسمى الأشياء بأسمائها ؟ أو لم لا نترجمها بلغة العصر الحديث فنقول إن عمر إنما أمسك هذه الطبقة الممتازة في المدينة ضمناً بها وضمناً بالمسلمين على ما نسميه في هذه الأيام باستغلال النفوذ . فقد استقامت أمور المسلمين وأمور هذه الطبقة نفسها ما أمسكها عمر في المدينة ووقفها عند حدود معينة من الحركة والاضطراب . فلما تولى

عثمان وخلق بينها وبين الطريق لم تلبث الفتنة أن ملأت الأرض شراً . لا لأن هذه
 الطبقة أرادت الشر أو عادت إليه ، بل لأنها استكثرت من المال والأنصار من جهة ،
 ولأن الناس افتننوا بها من جهة أخرى . فكان لكل واحد من زعمائها مواله
 وأنصاره وشيعته . ولم يكن عار يجب أن يعطى من أموال المسلمين فلاناً أو فلاناً صاعاً
 منه له أو عناية منه به أو تألفاً منه إياد ، وإنما كان يفرض لكل واحد منهم ومن
 الناس عطاءه ويبيح لهم ما أباح الله لهم من الاكتساب . لا يضيق عليهم في ذلك
 إلا بهذا المقدار الذي عرفناه . فلما استخلف عثمان لم يفتح لهم الطريق إلى الأقاليم
 فحسب ، وإنما وصلهم أيضاً بالصلوات الضخمة من بيت المال . فيقال إنه أعطى الزبير
 ذات يوم ستائة ألف وأعطي طلحة ذات يوم مائتي ألف . وإذا كثر المال على هذا
 النحو فترى بعينه من الناس وأتبع لهم أن يشتروا الضياع في الأقاليم ويتخذوا
 الدور في الأمصار ويتخذوا القصور في الحجاز ويستكثروا من اللواتي والأتباع
 والأشياع في كل مكان ، فقد فتحت لهم أبواب الفتنة على مصاريعها . وكان من أعسر
 العسر عليهم أن يتجنبوا التلويح في هذه الأبواب ، وقد تجنبها منهم متجنبون : تجنبها
 سعد بن أبي وقاص الذي لم يشارك في فتنة وإنما اعتزل الناس حين أخذهم الشر .
 وتجنبها عبد الرحمن بن عوف الذي يقال إنه ندم على ما كان من اختياره لعثمان ،
 والذي أقام في دار الهجرة مصرقاً تجارتها في الأقاليم متصدقاً بكثير من ربه كما كان
 يفعل أيام النبي وأيام الشيخين . وتجنبها علي رضي الله عنه فلم يعلم أنه اتجر أو اتخذ
 الضياع والدور في الأقاليم ، وإنما أقام في المدينة حيث بوأه رسول الله ، وكان له مال
 في ينسحب إليه من حين إلى حين . ولكن لمعني قصة أخرى ، كما يقول القائلون .
 ومغزى هذا كله أن عمر قد حوى هذه الطبقة الممتازة وحى المسلمين من استغلال
 النفوذ ، وأمسك عليهم جميعاً دينهم ، وحال يسهم جميعاً وبين الفتنة ، واتخذ من
 خاصة أصحاب النبي مجلساً يوكل أن يكون مجلس شورا . ولو قد مد له في العرش
 لكان خليفاً أن يضطروهم إلى أن يرضوا بهذه المنزلة فيكونوا أصحاب الحل والعقد

يشيرون على الخلفاء دون أن يدخلوا في أمور الحكم التفصيلية من قريب أو بعيد .
فهذه واحدة . والثانية أن عمر رحمه الله حين أحس أنه ميت قد اقتدى بالنبي فلم
يستخلف شخصاً بعينه ، واقتدى بأبي بكر فلم يترك المسلمين دون أن يشير عليهم
وينصح لهم ؛ فاختار أصحاب الشورى لمكانهم من رضا النبي عنهم ، ولمكانهم من
زعامة المهاجرين ، ولمكانهم من زعامة قريش ، ثم لمكانهم من رضا المسلمين عنهم
وثقة المسلمين بهم ، ثم ترك لهم أن يختاروا من بينهم خليفة .

وسمى أن نظام الشورى هذا كما وضعه عمر لم يكن كافياً ولا مقنناً ، ولكن
المهم هو أن عمر فكر في الشورى واتخذها أصلاً لاختيار الخلفاء ، وليس هذا بالشئ
القليل . ولا ينبغي أن ننسى أن عمر إنما وضع نظام الشورى هذا بعد أن طعن ، وضعه
في هذا الوقت الذي كان يخرج فيه من الدنيا ويدخل فيه إلى الآخرة ، ويعاني فيه
ما يعاني المظطون من الألم ، ويعاني فيه ما يعاني المشرف على الموت حين يكون له
ضمير يقظ حتى دقيق كضمير عمر من خوف الله والإشفاق من حسابه ومن حساب
نفسه على ما قدم بين يديه من الجليل والخطير . ثم يعاني فيه بعد ذلك ما يعاني من
تدبير أمر نفسه وأهله والاحتياط لهم من أن يحتملوا من الأعباء مثل ما احتمل ،
والاحتياط لنفسه من أن يلقى الله وفي ذمته شئ من مال المسلمين . ثم هو يعاني بعد
هذا كله ما كان يعاني من التفكير في الاحتياط لقبره ؛ فقد كان حريصاً على أن
يدفن مع صاحبيه ، وعلى أن يدفن معهما بإذن من عائشة صاحبة البيت الذي دفن
فيه ، وعلى أن يطعن إلى أنها قد أذنت له في ذلك قبل أن يموت ، وعلى أن يطعن
إلى أن عهد الله بن عمر سيستأذن عائشة في إدخاله بيتها بعد أن يموت . في أثناء هذا
كله فكر عمر في نظام الشورى ، فاحتاط للمسلمين ما وسعه الاحتياط .

وكان المسلمون خليقين بعد أن مات عمر وبعد أن اختاروا خليفتهم أن يفكروا
في نظام الشورى هذا ، فيقيموه على أساس ثابت مضطرد متين ، يؤمنهم الفرقة
أولاً ، ويؤمنهم أن نميل الأحداث خليفاتهم عن أن يعهد لهم كما عهد أبو بكر ، وعن

أن يشير عليهم كما أشار عمر . ولكن الغريب أنهم لم يفكروا في شيء من ذلك وإنما استخلف عثمان ، فلم يكذب يستخلف حتى زاد في العطاء ، ويشر على الناس ما كان عسر عليهم عمر ، وأذن لهم فتفرقوا في الأرض ، ثم أذن لهم فاستكثروا من المال والأنصار .

ونظن أن هذا الحديث الذي قد تراه طويلاً ، وما أراه إلا قصيراً مسرفاً في القصر ، قد مهد لما ينبغي أن نعرض له الآن من الحديث عن عثمان ، وما أثير في خلافته من فتنة ، وما أثير حوله من جدال . وما نظن إلا أن هذا الحديث ، على طوله فيما قد ترى وعلى قصره فيما أرى ، يدل منذ الآن على أن الأحداث التي حدثت والنتائج التي ترتبت عليها كانت أكبر وأوسع وأضخم من الأشخاص الذين شاركوا فيها من قريب أو بعيد فما ينبغي أن يلام فيها هذا أو ذلك ، وإنما ينبغي أن تلام فيها الظروف إن كان من الممكن أو من المعقول أن تلام الظروف .

وعثمان كغيره من أصحاب النبي ، ذهب الصدر الأول من حياتهم في الجاهلية على التاريخ فلم يكذب يحفظ منه شيئاً . ولم يخلفهم الإسلام خلقاً جديداً من حيث حياة نفوسهم وعقولهم وقلوبهم فحسب ، وإنما خلقهم خلقاً جديداً في تاريخهم أيضاً ؛ فجب ما كان من حياتهم قبل أن يسلموا ، حتى كانوا حين أسلموا . وكان يقال إن عثمان ولد في العام السادس بعد وقعة الفيل ، وكان يقال كذلك إنه ولد بالطائف . ولعل هذا كل ما حفظ من تاريخه الأول على غير ثقة من الذين رويوه . وليس أدل على ذلك من الاختلاف في سنه حين قتل . فقد كان قوم يرون أنه قتل وهو ابن خمس وسبعين سنة ، وكان قوم آخرون يرون أنه قتل وهو ابن تسعين أو ثمان وثمانين أو ست وثمانين سنة ، وكان آخرون يرجحون أنه قتل في الثانية أو الثالثة والثمانين من عمره . ولو أنهم عرفوا تاريخ مولده بالضبط لما اختلفوا في سنه هذا الاختلاف ، بل لما قال قائل منهم إنه قتل وهو ابن ثلاث وستين سنة . يريد بذلك أن يلحقه بالنبي وخليفته ؛ فقد اختارهم الله لجواره في هذه السن ، مع بعض الاختلاف في ذلك بالقياس إلى عمره .

ولا يعلم الرواة من أمر عثمان في جاهليته إلا اسمه ؛ فهو ابن عفان بن أبي العاص ابن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي ، فهو يلتقي مع النبي في عبد مناف من قبل أبيه ، ولكنه يلتقي مع النبي من قبل أمه لقاء أقرب من هذا ؛ فأمه أروى بنت كرز ، وأم أروى هي البيضاء بنت عبد المطلب بن هاشم ؛ فقد كانت أروى إذن بنت عمه النبي .

وقد تعاقب الأمويون فيما بعد على علي وأصحابه من بني هاشم بهذه الرسم فلاموا

علياً لأنه خذل ابن عمته وابن عمه . وهو ابن عمته لما رأيت ، وهو ابن عمه لاللتقاءه مع بني عبد المطلب في عيد منافع الذي ولد هاشماً جد الهاشميين ، وعبد شمس جد الأمويين . وكان عفان ، كما كان أبوه وكما كان بنو أمية جميعاً بل بنو عبد شمس بل كثرة قريش ، صاحب تجارة يخرج فيها إلى الشام . وقد مات في إحدى خرجاته وترك لابنه ثراء حسناً . وذهب عثمان مذهب أبيه بل مذهب قومه جميعاً في التجارة ، فأفاد منها مالاً كثيراً .

وعاد من الشام ذات يوم ، فسمع بالدعوة الجديدة التي كان النبي قد أخذ يدعوها : سمع بذلك في أهل بيته في حديث طويل يرويه المحدثون وأصحاب السير . فقد زعموا أن خالته سعدى أنبأته بأمر النبي ورغبته فيه وكانت كاهنة . وزعموا كذلك أنه أنبيء بأمر النبي أثناء عودته من الشام مع طلحة بن عبيد الله ، سمع وهو بين النائم واليقظان منادياً بنبيء يخرج أحد في مكة . فلما عاد إلى مكة أنبيء النبياء فوق في قلبه منه شيء . والذي يتفق عليه الرواة هو أنه أتى أبا بكر فتحدث إليه وسمع منه ، ودعاه أبو بكر إلى الإسلام فقال قلبه إليه ، ثم صحب أبا بكر إلى النبي ، فدعاه النبي ووعظه فاستجاب له ، ولم يقر عنه إلا بعد أن أسلم . ويقال إن طلحة أسلم معه في ذلك المجلس ، ويقال إنهما أسلما في أثر الزبير بن العوام . ومهما يكن من شيء فقد كان عثمان من السابقين إلى الإسلام ، كان أحد العشرة الرابعة من الرجال الذين سبقوا إليه . وكان إسلامه قبل أن يستقر النبي بدعوته في دار الأرقم .

ثم أصهر عثمان إلى النبي فتزوج ابنته رقية ، وأصبح بعد هذا الصهر من أقرب الناس إليه وآثرهم عنده . ثم كانت المحنة أصابته كما أصابت غيره من المسلمين ؛ فقد قيل إن عمه الحكم بن أبي العاص لما علم بإسلامه عنفه تعنيفاً شديداً وأوثقه . وأقسم لا يضع عنه وثاقه حتى يعود إلى دين آيائه ، فلما رأى أشدد عثمان في دينه رد إليه حريته . ويقال كذلك إن أمه أعرضت عنه إعراضاً شديداً ، فلما لم يغب عنها ذلك شيئاً ثابت إليه . ولما أذن النبي لأصحابه في الهجرة إلى الحبشة هاجر عثمان ومعه

زوجته ، ثم عاد بها ، ثم هاجر معها الهجرة الثانية إلى الحبشة أيضاً ، ثم هاجر إلى المدينة حين اتخذها النبي للإسلام داراً . فلما خرج النبي بأصحابه إلى بدر لم يخرج معه عثمان ، كانت زوجته رقية مريضة فأقام على تمر يضها ، وأنزل الله نصره على المسلمين يوم بدر ، فأمرهم له النبي مع الذين شهدوا الواقعة وعده منهم . وماتت رقية فخرج عثمان لموتها جرحاً شديداً لا تقطاع الصهر بموتها بينه وبين النبي ، ولما سكن النبي زوجته أختها أم كلثوم ، فلم تلبث عنده إلا قليلاً حتى ماتت .

وقال النبي فيما يروى أصحاب السير : لو كانت عندنا أخرى لزوجناها عثمان . وكانت رقية قد ولدت له عبد الله ، ولكنه مات في السادسة من عمره . وكذلك كان عثمان أن يعقب من إحدى بنات النبي . ولو قد عاش ابنه عبد الله لكان له ولأبيه شأن أي شأن ، ولكان أمره غير بعيد من أمر الحسن والحسين ابني فاطمة رحمهم الله جميعاً .

وشهد عثمان مع النبي أحداً ، ولكنه لم يثبت مع القلة التي ثبتت معه ، وإنما فر مع كثرة المسلمين التي تولت ، فأُنزل الله عوفه عنها في الآية الكريمة : « إن الذين تولوا منكم يوم النقي الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم » .

ثم شهد المشاهد كلها مع رسول الله كما شهدها غيره من كبار أصحابه ، ولكنه كان كريماً سخي النفس واليد بماله في سبيل الله ، فعل من ذلك ما لم يفعل غيره من أغنياء المسلمين حينئذ ، فهو اشترى بثروته من ماله بالوف كثيرة وجعلها للمسلمين يُدلى فيها كما يُدلون ، ووعد النبي بخير منها في الجنة . وهو كذلك اشترى أرضاً وسع بها النبي المسجد حين ضاق بالناس ووعد النبي خيراً منها في الجنة . فلما كانت غزوة تبوك واشتد العسر ونذب النبي الناس إلى الإفاق في سبيل الله قام عثمان بتجهيز الجيش ، فقبل إنه حمل المسلمين على ما احتاجوا أن يحملوا عليه من الإبل والخيول . وقبل إنه أقبل بألف دينار فوضعا في حجر النبي ، واستعان النبي

بها على تجهيز الجيش ، ودعا لعثمان أن يعفو له الله ما تقدم من ذنبه وما تأخر ،
ووعده بالجنة .

وكان عثمان أبر الناس بالناس وأرفق المسلمين بالمسلمين وأحرصهم على صلة الرحم ،
وأستخامهم يداً وأستحهم نفساً ، وأعظمهم حياءً . وكانت الخصلة التي ميزه بها النبي فيها
روى المحدثون وأصحاب السير صدق الحياء . وكان النبي يقول : إن الملائكة تستحي
من عثمان . وكان النبي يلقي أصحابه متفضلاً غير متكلف ، فإذا أذن لعثمان احتشم ،
وقال : كيف لا تستحي من رجل تستحي منه الملائكة وكان النبي يعمل احتشامه
حين بأذن لعثمان بأنه إن لم يفعل استحي عثمان أن يثب بين يديه وأن يلقه حاجته
ويأخذ حظه من التحدث إليه ولما كان يوم الحديبية اختار النبي عثمان سفيراً إلى
قريش لمكانه ، من بني أمية ، ولمزلته من قريش ، ولأينه وسماحة خلقه وحسن تأنيه
لما كان يراد من الأمر . فلما جاء الخبر إلى النبي بأن قريشاً قد كادت لعثمان بايع
أصحابه على الجهاد لنصره . وأنزل الله في ذلك قرآناً : « إن الذين يبايعونك إنما
يبايعون الله يدُ الله فوق أيديهم فمن نكث فإنما ينكث على نفسه ومن أوفى بما عاهد
عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً » . وبايع النبي بإحدى يديه عن عثمان . وقد روى
المحدثون وأصحاب السير أحاديث كثيرة ، منها الصحيح الظاهر الصحة ، ومنها
الموضوع الذي يظهر وضعه ، ومنها ما يتعرض لشك قليل أو كثير ، وكلها تمحّدت بأن
عثمان كان عند النبي محبوباً إلى نفسه مقرباً إليه بين المقر بين إليه من خاصة أصحابه ،
وبأن النبي قد بشر عثمان بالجنة غير مرة ، وأنبأه برضا الله عنه غير مرة أيضاً . وقد
تمحّدت عبد الله بن عمر رحمه الله بأن المسلمين كانوا في أيام النبي يقدمون أبا بكر وعمر
وعثمان ، ثم لا يفاضلون بين أصحاب رسول الله . فهؤلاء نفر الثلاثة إن صح هذا
الحديث كانوا طليعة أصحاب النبي في أيام النبي نفسه . ومهما يكن من شيء فقد
كان السلف يسمون عشرة ضمن النبي لهم الجنة ، وهم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي
وسعد بن أبي وقاص وطاحنة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف

كسائرهم
الرسول

وأبو عبيدة بن الجراح وسعيد بن زيد بن نفيل .

فقد كان عثمان إذن أحد هؤلاء العشرة . وليس من المسلمين إلا من عرف لعثمان سابقته في الإسلام ، وإصهاره إلى النبي مرتين ، وحسن بلائه في الجهاد بنفسه وماله في سبيل الله .

ولما انتقل النبي إلى جوار ربه وكانت البيعة لأبي بكر كان عثمان من الذين أسرعوا إلى هذه البيعة وانصَحُوا للخليفة ، وهو الذي كتب عهد أبي بكر إلى المسلمين باستخلاف عمر ، أملى أبو بكر وكتب عثمان . ويقال إن أبا بكر أخذته أثناء الإملاء إغماءة وقد وصل إلى قوله : « إني استخلفت عليكم » فآثم عثمان جملة أبي بكر وسعى عمر . فلما أفاق أبو بكر من غشيته طلب إلى عثمان أن يقرأ عليه ما أملى فقرأ حتى أتى على اسم عمر ، فكبر أبو بكر وجزاه خيراً عن الإسلام والمسلمين وقال : خشيت ألا أفيق فسبقت إلى ما أريد ، وإنك لها لأهل . فلما بويع عمر كان عثمان من أول الذين بايعوه ، وأنفق أيامه ناصحاً له مشيراً عليه . حتى إذا طعن عمر وطلب إليه المسلمون أن يعهد لهم ، لم يرد أن يعهد ، ولم يرد أن يتركهم بغير مشورة عليهم ، فافترج عليهم نظام الشورى ، وجعلها في هؤلاء الستة الذين مات النبي وهو عنهم راض ، ولم يرد أن يضم إليهم ابن عمه سعيد بن زيد بن نفيل ، مع أنه من العشرة الذين كان الناس يرون أن رسول الله قد ضمن لهم الجنة ، لأنه كره أن تكون الخلافة في عدى مرتين ، ولم يحضره الشورى لأنه خاف أن يميل إليه بعض أهل الشورى لرضا النبي عنه ولما كانه من عمر ، وأحضر ابنه عبد الله الشورى ولم يجعل له من الأمر شيئاً ؛ لأنه كره أن يليها من آل الخطاب رجالان من جهة ، ولأنه كان يرى في ابنه ضعفاً عن النهوض بأعباء الخلافة من جهة أخرى .

وأحسب أن أبا بكر لو عمر وأدرك ما أتيج لعمر أن يدرك من الفتح واتساع رقعة الدولة وتثقب أمورها وتعقد المصالح فيها وهذه المشكلات الكثيرة الخطيرة التي كانت تنشأ في كل يوم يتصل بعضها بشؤون السياسة ، ويتصل بعضها بشؤون

الإدارة ، ويتصل بعضها بالمحافظة على حقائق الدين ودقائقه مع هذا التطور العنيف الذي كان يطرأ على أمور المسلمين بين يوم ويوم — أقول : لو قد عمر أبو بكر وشهد من هذا كله ما شهد عمر ، لكان خليقاً أن يقف الموقف الذي وقفه عمر وأن يتردد بين الاستخلاف وترك الاستخلاف كما تردد . وأعله كان خليقاً أن يقترح نظاماً يشبه النظام الذي افترعه عمر لانتخاب الخليفة شهماً قوياً أو ضعيفاً . فقد مات أبو بكر رحمه الله وأمر المسلمين قريب من حالهم التي تركهم عليها النبي : قد أعاد العرب إلى الإسلام بعد أن ارتدت عنه ، ثم رمى بها إلى الأقطار الخارجية فبدأت الفتح ولكنها لم تمن فيه . أما في أيام عمر فقد بدأ المسلمون سيرة جديدة من كل وجه ، أمعنوا في الفتح إمعاناً عظيماً ، فأخرجوا الروم من الشام والجزيرة ومصر ، ونقضوا سلطان الفرس في بلادهم نقضاً ، واحتلوا جزءاً عظيماً جداً من هذه البلاد . ونظروا فإذا هم مضطرون بحكم الإمعان في الفتح إلى أن يزدادوا فيه إمعاناً ، يشددون ضغطهم على الروم حتى يخرجوهم من الساحل الشرقي للبحر الأبيض ، وحتى ينشثوا بينهم وبينهم حدوداً يمكن الاطمئنان إليها ، بل حتى يملقوا قسطنطينية ويتركوا ملك الروم كما أزالوا ملك الفرس ، ثم نيمضوا في فتحهم بلاد الفرس حتى يحسموا أمرهم حتماً ، وحتى يبعدوا حدود الدولة في الشرق إلى أقصى ما كان يمكن أن تصل إليه الجيوش . وقد اضطرب هذا إلى أن تكون لهم سياسة حربية مستقرة مطردة تلائم التوسع في الفتح والانتشار في الأرض . فقد يجب أن ينشثوا لهذا الفتح المتصل أداته الدائمة ، وهي الجيوش التي تمضي للغاية التي رسمت لها . وهذه الجيوش يجب أن تألف من هذه المادة الغريبة التي لم تألف الحرب المنظمة المعقدة بعد ، من هؤلاء العرب البادين الذين عرفوا الغارات وأتقنوها ، ولكنهم لم يعرفوا مقابلة الجيوش المنظمة المدربة في أرض لا علم لهم بها ولا خبرة لهم بما يكون فيها من المصاعب والعقاب .

ونحن نقرأ تاريخ الفتح الإسلامي فنعجب به ويهزنا ما أتيج للعرب فيه من قوة وسرعة ومضاء ، ثم نريح أنفسنا من البحث والتحليل والاستقصاء ، فنرد أمر هذا

كله إلى تصديق الوعد الذي قدمه الله للمسلمين في القرآن ، وإلى الإيمان الذي استقر في قلوب المسلمين ، فدفعهم إلى مواجهة المصاعب عن ثقة بالله وإيمانه إلى تصديق وعده وإنزال نصره عليهم في المواطن كلها .

وما من شك في أن هذا كله حق ، وفي أن المسلمين قد اندفعوا إلى فتوحهم بهذا الإيمان القوي الذي يقهر المصاعب ويذل العقبات ويحل المشكلات . ولكن لكل شيء أسبابه ووسائله . وهذه الأسباب والوسائل قد احتاجت إلى كثير من الجهد وإلى كثير من التدبير والتقدير وإعمال الرأي لتجتمع هذه القلوب المفرقة أولاً ، ولتندفع إلى مغامراتها خارج بلاد العرب ثانياً ، ولتهاجم هذه القوى الهائلة المنظمة بقوى هائلة منظمة أيضاً . فلم يكن من الأمور السهلة ولا من المشكلات البسيطة إنشاء هذه الجيوش القوية الضخمة المنظمة التي رعى أبو بكر وعمر بها أقطار العالم القديم . ولم يكن من السهل ولا من الهين إمساك هذه الجيوش في مواقعها بعد المواقع وبعد الانتصار أعواماً متصلة ، مع ما نعلم من عادة العرب في غاراتها وحروبها القديمة ! فقد كانت تحارب لتنتصر وتغتم ، ثم تعود بعد ذلك مسرعة إلى منازلها فتطمع بالغنيمة والسلام . فأما أن تقدم على حرب تعرف أولها ولا ترى آخرها ، وهي بعد ذلك لا تشبه ما ألفت من حروبها في الجاهلية ومن غزواتها مع النبي ، بل من حروبها أيام الردة ، فهذا هو الشيء الجديد الذي احتاج إلى جهد لا نكاد نتصوره . وقد بذل عمر وأصحابه وقادته هذا الجهد مقدمين غير محججين وحازمين غير مترددين ، فكتب لهم ما تمنوا من التوفيق . ويكفي أن تصور تمصير الأمصار وإنزال الجيوش فيها وتنظيم المناوبات بين هذه الجيوش التي استقرت في هذه الأمصار ، وأن تصور أن هذه الجيوش قد ألفت من قوم بادين لم يألفوا الحضارة أو لم يألف كثير منهم الحضارة — يكفي أن تصور هذا كله لتقدر بعض المشكلات الحربية الخطيرة التي نفذ منها عمر وأصحابه نفوذاً حقيقياً .

وبنحو ذلك نقرأ في التاريخ تدوين الدواوين فنسريه مسرعين محججين .

ولو قد وقفنا عنده وقفة قصيرة وتبيننا أن هذه الكلمة القصيرة لا تدل على أقل من إحصاء دقيق للمخار بين وقبائلهم ومنازلهم من هذه القبائل وأسرىهم التي يعولونها أو ينبش أن تعولها الدولة عنهم — لو قد فعلنا هذا لعرفنا أن هذا التجديد الخطير في حياة أمة بادية لم تعرف من قبل كتاباً ولا حساباً ولا إحصاء ، لم يكن من الأشياء الهينة التي يمر الناس بها مسرعين . فإذا صحبنا هذه الجيوش في مسيرها إلى الحرب ثم في استقرارها بالأمصار بعد أن كانت المصادمات الكبرى بينها وبين جيوش الفرس والروم ، ثم فكرنا في هذا النظام الرائع الذي وضعه عمر عن استشارة أصحابه لتنظيم المناوبة بين هذه الجيوش المستقرة في الأمصار بحيث لا يغيب الرجل في الغزو أو في الحرب العاملة عن أهله أكثر من ستة أشهر ، حتى أصبح التجهيز (وهو تجاوز هذه المدة بالمخار بين) إنما لا يصح للسلطان أن يتورط فيه ، عرفنا مقدار ما كان ينبغي للخليفة وأعوانه أن ينفقوا من الجهود المادية والمعنوية المتصلة الملمحة ليواجهوا مشكلات السياسة الحربية .

ولم تكن مشكلات هذه السياسة وحدها هي التي تشغل الخليفة وأعوانه ومشيريه ؛ فقد كانت هناك مشكلات إدارية ليست أقل منها خطراً ولا أهون منها شأنًا . فهذه البلاد التي فتحت على المسلمين كانت بلاداً لها سابقة في الحضارة وتغوق في العمران ، ولها نظمها المألوفة التي تتباين فيما بينها بقبائل الأقطار والأقاليم . ولم يكن بد لهذه البلاد من أن تدار بعد الفتح كما كانت تدار قبل الفتح ؛ فلم يكن الفتح الإسلامي فتح تخريب وتدمير ، وإنما كان فتح تأمين وتصدير . ولم يكن من الممكن أن يصبح العرب فجأة مهرة في الإدارة متقنين للسياسة قادرين على أن يكفوا عن أنفسهم شر المغلوبين من ورائهم ، ويؤمنوا هؤلاء المغلوبين على أنفسهم وأموالهم ومرافقتهم ، ويأخذوا من هؤلاء المغلوبين ما يمكنهم من إقرار الأمن والمخفي في الحرب والانساع في الفتح . فلم يكن لهم بد إذن من أن يحتفظوا بالإدارات التي وجدوها في تلك البلاد حين أخضعوها لسلطانهم ، ومن أن يراقبوا هذه الإدارات مراقبة دقيقة

متصلة تكفيهم ما يمكن أن تقدم عليه من غش لم أو مكر بهم أو تأليب عليهم ؛
وليس شيء من هذا كله بالأمر اليسير .

ثم هناك مشكلات أخرى تتصل ببلاد العرب نفسها . فقد ينبغي للسلطان أن
يحدد السياسة التي يضبط بها هذا الشعب البادي الذي لم يألف الطاعة ولم يتعود
الخضوع ، وأن يضبطه في الوقت الذي يأخذ فيه شبابه وأولى القوة من رجاله ليرسلهم
إلى أما كن نائية قد يعودون منها وقد لا يعودون . ونحن نقرأ في غير مشقة أنباء
التعبئة العامة حين تفرضها الظروف على هذا الشعب الحديث أو ذاك ، فنعجب
لذلك ونعجب به ، ولكننا لا تعمق دقائق التعبئة العامة ومشكلاتها ، ولا نقدر أن
لهذه التعبئة في الشعوب الحديثة نظماً مقررّة متقنة لم ترتجل ارتجالاً ، وإنما صنعت
صنعاً بعد التجربة الدقيقة والمراس الطويل . فكيف بأمة بادية ليس لها في الحروب
العظيمة سنة ، وليس لها بالتعبئة المنظمة عهد ، وإنما هي تواجه هذا كله للمرة الأولى
من غير تجربة ولا معاناة ولا اختبار !

هذه ألوان يسيرة من المشكلات التي واجهت عمر ، وكانت خافية أن تواجه
أبا بكر لو مدّت له أسباب الحياة ، وكان من الطبيعي أن تواجه الخلفاء الذين يأتون
بعد عمر . فأى غرابة في أن يشقى عمر بخلافته شقاء عظيماً ! وأى غرابة في أن يحزم
أمره ويتخلى عزمه ويشمر عن جد هائل فلا ينام ولا يقيم ! ثم أى غرابة بعد ذلك
في أن يلتبس بين أصحابه ومعاصريه من يستطيع أن يعيد إليه بمواجهة هذه المشكلات
وما هو أعسر منها عسراً وأشد منها تعقيداً ، فلا يكاد يظفر به أو يطمئن إليه !

والمشكلة بعد ذلك ليست مشكلة إدارة وسياسة وحرب ليس غير ، ولكنها
مشكلة تتعدّد بهذا التراث الديني الذي يجب أن يقوم الخليفة عليه ليحميه ويحفظه
ويصونه ، ويتخلى به في الطريق التي مضى به فيها النبي بأمر من ربه . فلو قد كان
الأمر أمر فتوح وإدارة وسياسة ليس غير ، لمضى فيها العرب كما مضى غيرهم من الأمم
التي خرجت من البداوة إلى الحضارة ، ومن الضعف إلى القوة ، ومن الخضوع إلى

السلطان والاستعلاء . ولكن الأمر أمر فتح في حدود معينة قد رسمها الإسلام وقوامها رفع المغلوبين إلى مكانة الغالبين بإذاعة العدل السكامل الشامل فيهم من جهة ، وبينهم وبين الذين قهروهم من جهة أخرى . فلم يكن الفتح كما صورته الإسلام وكما تصوره النبي وصاحبه فتح تغلب وجباية ، وإنما كان فتح إصلاح وهداية .

فلم يكن بد للخليفة إذن من أن يجمع إلى كفايته في أمور السياسة والإدارة والحرب كفاية أخرى هي أشق منها مشقة وأعسر منها عسراً ، وهي الكفاية في حماية الدين وحياطته وصيانته من أن يكيد له المغلوب أو يستغله الغالب أو يفتري فيه القائمون عليه الذين يجب عليهم ألا يخشوا في حياطته لومة لائم مهما يكن .

أضف إلى هذا كله تراثاً آخر لم يكن بد لعمر من أن يفكر فيه ومن أن يلائم بينه وبين مصالح الناس وحقوق الدين ، وهو هذه الأرستقراطية الجديدة التي أتت للعرب في هذه الطبقة الممتازة من أصحاب النبي أولاً ، وفي هؤلاء القواد المظفرين ثانياً : أرستقراطية جاءت من الدين لفريق من الناس ، وأرستقراطية جاءت من الدنيا لفريق آخر ، وأرستقراطية جاءت من الدين والدنيا جميعاً لفريق ثالث .

هذا الصحابي الذي سبق إلى الإسلام وهاجر المجرتين وشهد المشاهد مع النبي ، ثم أقام بعد ذلك في المدينة ، له أرستقراطيته الدينية . وهذا القرشي أو البصري الذي أسلم بأخرة ثم أبل في الفتح بلاء حسناً وامتاز بين الفاتحين له أرستقراطيته الدنيوية . وهذا الصحابي الذي سبق إلى الإسلام وهاجر لله ولرسوله وشهد المشاهد مع النبي وامتاز بعد ذلك في الفتح ، له أرستقراطية الدين والدنيا جميعاً . ولا بد للخليفة إن أراد أن يعهد ويستخلف من أن يلائم بين هذه المصالح المختلفة ، ويخرج من هذه المشكلات المعضلات إلى حل يرضى مصالح الدين والدنيا وآراء الناس في أنفسهم وفي نظراتهم . فليس المعجيب ألا يستخلف عمر ، وليس المعجيب أن يتردد حين يطلب إليه الاستخلاف ، وإنما المعجيب هو تقيض هذا . وقد اجتهد عمر ما وسعه الاجتهاد ، واجتهد في أيام حرج وضيق ، وأعجله الموت عن أن يطيل التفكير

ويشاور من حوله من كبار الصحابة وزعماء المسلمين .

وما من شئت في أن النظام الذي وضعه للشورى قد كان نظاماً لا يخلو من نقص ،
ولعله لا يخلو من نقص شديد . وأول ما نلاحظه على هذا النظام ضيق مجلس الشورى ؛
فقد اختلف هذا المجلس من سبعة أحدهم بشير وابس له في الأمر شيء . وهو عبد الله
بن عمر ، فكان هو المشير الوحيد الذي لا مطمع له في شيء . ولم يكده المشيرون يجتمعون
حتى تبيحوا الآفة الخطيرة التي كانت توشك أن تذهب بمجلسهم غير مذهب ، وهي
أن ستة منهم كانوا مشيرين ، وكانوا جميعاً مرشحين للخلافة ؛ فلم يكن لهم بد من أن
يحملوا أنفسهم على ما لم تعود النفوس أن تحمل عليه ؛ لأنهم كانوا يؤثرون أنفسهم
بالسلطان حباً للسلطان وحده ، بل لأنهم كانوا يؤثرون أنفسهم بالسلطان نصحاً
للإسلام والمسلمين ؛ يرى كل واحد منهم مخلصاً أنه أقدر على احتمال العبء وأجدر
أن يرعى ما ينبغي له من حق . وقد فوجئ المسلمون الذين كلّفوا حراسة هؤلاء
المشيرين مفاجأة اليمّة حين رأوا هؤلاء المشيرين يختلفون في غير ائتلاف ، ويتنافسون
في غير وفاق ، حتى قال أبو طلحة رئيس الحرس : لقد كنت من أن تدافعوها أخوف
منى من أن تنافسوها .

كان رحمه الله في سذاجته وطهارة قلبه يرى كما كان يرى عمر أن الخلافة عبء
ثقيل ينبغي ألا يطمع فيه ، بل ينبغي أن يرغب الرجل عنه إشاراً للعاقبة في دينه
ودنياه . ولكن المشيرين لم يكونوا يرون هذا الرأي ، وإنما كانوا يرون أن الخلافة
واجب يجب أن يتنافس المتنافسون في النهوض بأعبائه مهما تنقل تقرباً لله إن
حسنت بهم الظنون ، ويجب أن تحسن بهم الظنون ، ووفقاً بالناس إن صدقت
فيهم الآراء ، ويجب أن تصدق فيهم الآراء . وكان أسرع المشيرين إلى التنبيه لهذه
الآفة ومحاولة الطب لها عبد الرحمن بن عوف ؛ فقد عرض على أصحابه أن يخلع
أحدهم نفسه من الأمر وأن يختار بعد ذلك للمسلمين ، فأسكتوا جميعاً ، أو قل أسكت
منهم أربعة ، هم علي وعثمان وسعد والزبير . ولم يسكت طلحة ولم يسكت لأنه كان

غائباً لم يحضر الشورى . فلما رأى عبد الرحمن أنهم قد أسكتوا ، وأنهم لا تطيب نفس واحد منهم عن هذا الأمر خلع هو نفسه منه على أن يختار المسلمين من هؤلاء الخمسة ناصحاً لله وللمؤمنين . ولم يكن من اليسير أن يرضى الأربعة منه بما عرض عليهم . فقد كان على أن يخاف أن يعيل عبد الرحمن إلى عثمان لصهر كان بينهما ، وكان غير على أن يخاف أن يعيل عبد الرحمن إلى سعد اقرباً كانت بينهما . ولكن القوم تعاطوا اليهود والمواثيق على ألا يألو عبد الرحمن المسلمين ناصحاً ، وعلى ألا يعيل مع الهوى ولا يتأثر بقرابة أو صهر ، وعلى أن يقبل القوم من يختار لهم من بينهم .

ولو قد وسم عمر مجلس الشورى وأكثر فيه من أمثال عبد الله بن عمر من أولئك الذين يحضرون الشورى ويشاركون فيها ولا يكون لهم من الأمر شيء ، لكان من الممكن ألا يتعرض مجلس الشورى لما تعرض له من الشك والاختلاف . وأكاد أعتقد أن انطباع قد كان يكون لو تصور عمر مجلس الشورى لا على أنه مجلس مؤلف من المرشحين أيهم انتخب فهو خليفة ، بل على أنه مجلس مؤلف من المشيرين الذين تعرض عليهم أسماء هؤلاء الستة ليختاروا من بينهم رجلاً يستخفونه . ولم يخطر لعمر رحمه الله ولم يخطر للمسلمين من بعده أن الأنصار كانوا خليفين أن يشهدوا الشورى ، وأن يكون لهم أن يقولوا رأيهم ويشاركوا في الاختيار بين المرشحين . فقد تعلم أن الإمامة في قریش ما دام المسلمون قد اتفقوا على ذلك ، ولكن لا تعلم أن معنى هذه القاعدة أن قریشاً وحدها هي التي تختار الإمام . فليس الإمام إماماً بقریش وحدها ولكنه إمام المسلمين جميعاً . فالمسلمون جميعاً ولاية هذا الاختيار ، على أنهم مقيدون بأن يكون الإمام الذي يختارونه من قریش . وقد استقر في نفوس المسلمين لذلك العهد وبعد ذلك العهد أن الاختيار إنما يكون لأهل الحل والعقد . وما تعلم أن الحل والعقد قد كانا إلى قریش وحدها أيام أبي بكر وعمر . وقد قال أبو بكر للأنصار: نحن الأمراء وأنتم الوزراء . فمماهم من أهل الحل والعقد ، لأن الوزراء فيما اعتقد يحلون ويمقدون . كان من الطبيعي إذن أن يشهد الأنصار مجلس الشورى

ويشار كوا في اختيار الإمام ، بل كان من الطبيعي أن يأتلف مجلس الشورى من جماعة تتجاوز قريشاً والأنصار وتشمل قوماً غيرهم من زعماء العرب وقواد المسلمين في الحرب وكبار الولاة والعمال . فلو قد اتلف مجلس الشورى على هذا النحو لكان خليقاً أن يجنب المسلمين كثيراً مما تعرضوا له من الشر .

وأفة أخرى نراها في تنظيم الشورى على هذا النحو ، وهي أن سلطان المشيرين كان سلطاناً موقوتاً حدد له عمر ثلاثة أيام وقبل المسلمون منه هذا التحديد ، وكان من الطبيعي أن يختاروا من بينهم رجلاً وأن يستخفوه ، وأن يبايعه من حضر من المسلمين ، وأن يكتب بيعته إلى الأمصار ، أو بعبارة أدق أن يكتب هو بيعته إلى الأمصار وينفذ فيها أمره ونهيه بحق الخلافة التي استمدتها من هؤلاء الذين بايعوه .

ومعنى هذا كله أن أهل المدينة كانوا وحدهم يمتضى هذا النظام هم الذين إذا بايعوا أزموا المسلمين في جميع أقطار الأرض . وعلة ذلك أن المدينة كانت مستقر أصحاب النبي من المهاجرين والأنصار وموطن أهل الحل والعقد . وعلة ذلك أيضاً أن الانتظار الطويل في اختيار الإمام كان خليقاً أن يثير القلق ويحدث الأحداث . ولكن ليس من شك في أن بعض أصحاب النبي من أولى الرأي والبصيرة كانوا قد تفرقوا في الأمصار ومواطن الحرب بأمر عمر أو عن إذنه ، وكانوا خليقين لو استشيروا أن يشيروا وينصحوا .

على أن الخطر كل الخطر لا يأتي من هذه المعجزة التي قد تدعو إليها المصلحة ، وما نشك في أن عمر قد قدر هذه المصلحة فأحسن تقديرها ، وإنما يأتي الخطر من أن هذا المجلس قد كان موقوتاً ينحل متى تم اختيار الإمام . ولو قد وسع مجلس الشورى أولاً وجعل نظاماً دائماً بعد ذلك ، بحيث يصبح مجلس مراقبة للإمام في عمله من جهة ، ومجلس اختيار للائمة كل ما احتاج المسلمون إلى اختيار الإمام من جهة أخرى ، لكان المسلمون قد سبقوا إلى النظام البرلماني . وهم كانوا خليقين أن يسبقوا إليه ؛ فقد رأيت من سيرة عمر أنه كان يسعى إلى هذا النظام سعياً حثيثاً . ولكنني أعيد

ما قلته آنفاً من أن عمر قد أُعجل عن التفكير في هذا النظام . ولو قد مدّت له الحياة
 لكان من الممكن جداً أن يفرغ لهذا الأمر وأن يشاور فيه ، وأن ينتهي إلى نظام يشبه
 هذا الذي صورناه . إذن لما حدثت الأحداث ، ولما نشأت هذه المشكلة الخطيرة
 التي نشأت بين عثمان وبين الذين ثاروا به وخرجوا عليه ، وهي : أيجوز للمسلمين
أن يخلعوا إمامهم إن أنكروا سيرته أم لا يجوز ؟ بل أيجوز للإمام نفسه أن يخلع نفسه
إن ضاقت به الرعية أم لا يجوز ؟

ومهما يكن من شيء فقد جعل المشيرون أمرهم إلى عبد الرحمن ثم تفرقوا
 فأقاموا في بيوتهم ، وجعل صهيّب يصلي بالناس كما أمر بذلك عمر ، وقام أبو طلحة
 وأصحابه على باب عبد الرحمن ينتظرون به انتهاء الأيام الثلاثة ليختار المسلمين إماماً .
 وقيل إن عبد الرحمن لم يكتف بتفكيره وتقديره واستخارته الله للمسلمين ، وإنما
 جعل يشاور الناس يسعى إليهم ويدعوهم إليه ، لا يستشير الرجال منهم خاصة وإنما
 يستشير ذوات الفضل من النساء وفي طليعتهن أمهات المؤمنين ؛ حتى إذا كاد يستوفي
 الأيام الثلاثة أرسل إلى عليّ وعثمان فدعاهما إليه وخلا بهما واحداً في إثر صاحبه ،
 وسأل عليّاً قائلاً : أرايتك لو لم أولئك فمن تشير عليّ أن أختار ؟ فقال له : عثمان .
 ثم ألقى السؤال نفسه على عثمان حين خلا به فقال : عليّ . وإن كان هذا موضع
 شك ، فلم يشهد أحد ما كان من الحديث بين عبد الرحمن وصاحبه . وعلى كل حال
 فقد خلا عبد الرحمن إلى صاحبيه أحدهما في إثر الآخر ، ثم أمر فنودي في الناس :
 الصلاة جامعة ، فزدحم الناس في المسجد حتى اكتظ بهم ، وصعد عبد الرحمن إلى
 منبر النبي وجلس منه حيث كان النبي نفسه يجلس . وكان أبو بكر قد نزل عن
 مجلس النبي درجة ، وكان عمر قد نزل عن مجلس أبي بكر درجة أخرى ، فلما استخلف
 عثمان قال : إن هذا بطول ، ثم جلس مجلس النبي .

رقى إذن عبد الرحمن المنبر وجلس مجلس النبي ، وقد اعتم بهامة كان النبي قد
 عمه بها في إحدى خرجاته ، ثم وقف فأطال الوقوف ودعا دعاء لم يسمعه الناس ،

ثم قال: هلم إلى يا علي فقام علي فمسى إليه ، فبسط عبد الرحمن يده فأخذ بيد علي ،
ثم قال له : هل أنت مبايعي علي كتاب الله وسنة رسوله وفعل أبي بكر وعمر ؟ قال
علي : اللهم لا ! ولكني أحاول من ذلك جهدي ومطقتي . فأرسل يده ، وقال : هلم إلى
يا عثمان ، فأقبل عثمان حتى وقف عند المنبر ، وبسط عبد الرحمن يده فأخذ يد عثمان
وقال له : هل أنت مبايعي علي كتاب الله وسنة رسوله وفعل أبي بكر وعمر ؟ قال
عثمان : اللهم نعم . قال عبد الرحمن : اللهم اشهد اللهم اشهد اللهم اشهد ، ثم قام
الناس فبايعوا عثمان .

فصل في بيان ما عاهد عليه الله فسيؤتيه أجراً عظيماً . ويقال إنه تردد ، فقال عبد الرحمن يا علي .
لا تجعل علي نفسك سبيلاً ، ثم تلا الآية : « فَمَنْ نَكَتْ إِيْمَانًا يَنْكُثْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ
أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا » . فأقبل علي فبايع . وأكاد أقطع بأن
علياً لم يتردد ولم يحتاج إلى من يذكره بالعهد الذي أعطاه على نفسه ؛ فعلى أوفى
بالعهد وأكرم على نفسه من أن يحتاج إلى مثل هذا التنبية ، وسيرته كلها
تنبئنا بذلك .

ولم ينقض هذا اليوم وهو اليوم الأخير من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين حتى
كان عثمان إماماً يستقبل بخلافته المحرم سنة أربع وعشرين في أثبت ما روى
المؤرخون .

وكان أول ما عرض لعثمان من الأحداث قبل أن يستم اليوم الأول من أيام خلافته قصة عبيد الله بن عمر الذي قتل الهرمزان وجفينة وبنت أبي لؤلؤة ^{وهي} قصة امتحن بها المسلمون امتحاناً عسيراً . فأبو لؤلؤة هو قاتل عمر ، طعنه بخنجر ذي رأسين حين كان يتقدم للصلاة ؛ فتكاثر الناس على أبي لؤلؤة فأخذوه ، ولكنه قتل نفسه قبل أن يسأل في ذلك أو يجيب . وقال بعض الناس : إنه رأى أبا لؤلؤة ، والهرمزان وكان قد أسلم ، وجفينة وكان نصرانياً ، قد خلصوا نجياً وفي أيديهم هذا الخنجر يقلبونه ، فلما أقبل عليهم قاموا وسقط الخنجر من أيديهم . فلما مات عمر أقبل ابنه عبيد الله شاهراً سيفه حتى أتى الهرمزان فقتله ، فيقول الرواة إنه لما أحس عض السيف قال : لا إله إلا الله . ثم أتى جفينة فقتله ، فيقول الرواة إنه لما أحس الموت صلب بين عينيه . ثم أتى منزل أبي لؤلؤة فقتل ابنته . وبلغ الخبر صهيباً وكان على صلاة الناس ، فأرسل إليه من يكفه من المسلمين . وقد انتهى إليه سمع بن أبي وقاص فساوره وما زال به حتى أخذ منه السيف ، ثم حبس حتى يقضى الخليفة في أمره .

فلم تكذب بيعة عثمان تتم حتى شاور المسلمين الذين حضروه في أمر عبيد الله هذا الذي ثار لنفسه بنفسه وثأر لنفسه عن غير بيعة ، فقتل رجلاً مسلماً وقتل ذميين بغير الحق ودون أن يخبره السلطان قتلهما . فأما أهل البصرة والفقهاء وفيهم على فاشاروا بالقود ؛ لأن عبيد الله قد تعدى حدود الله كما رأيت . وقال قوم كثير من المسلمين : يقتل عمر أمس ويقتل ابنه اليوم ! وزعموا أن عمرو بن العاص قال لعثمان : قد أعفأك الله من هذه القضية ؛ فقد حدث ما حدث وليس لك على المسلمين سلطان .

وقد اختلف الرواة في الحكم الذي أمضاه عثمان في هذه القضية : فقوم يزعمون أن عثمان قضى بالقود ودفع عبيد الله إلى ابن الهرمزان ليقتله بأبيه . وأكثر المؤرخين يزعمون أن عثمان قال أنا وليّ الهرمزان ووليّ من قتل عبيد الله ، وقد عفوت وأدفع دية من قتل من مالى إلى بيت مال المسلمين . وهذا أشبه بسيرة عثمان ؛ لما كان عثمان لبستفتح خلافته يقتل فتي من فتيان قریش وابن من أبناء عمر . وما كان عثمان ليهدر دم مسلم وذميين . وهو من أجل ذلك أثر العافية ، فأدى دية القتلى من ماله الخاص إلى بيت مال المسلمين ، وحقق دم عبيد الله بن عمر . وفي إمضائه الحكم على هذا النحو سياسة رشيدة لو نظر الناس إلى القضية نظرة سياسية خالصة . فلم يُعَد من قال من المسلمين : يقتل عمر رأس ويقتل ابنه اليوم ! ولو قد قتل عثمان عبيد الله بن عمر في القصاص لغير على نفسه قلوب آل الخطاب خاصة وبنى عدى عامة ، بل لغير قلوب قریش كلها وقلوب كثير من غير قریش . ولو قد عفا ولم يعقل القتل لفتح باباً من أبواب الفوضى لا سبيل إلى إغلاقه .

ولكن هذه القضية ليست قضية سياسة فحسب ، وإنما هي قضية دين أولاً ، ثم قضية سياسة بعد ذلك . ومن حق الإمام أن يعفو بشرط ألا يمطّل عفوه حدّاً من حدود الدين .

ومن هنا نفهم أن كثيراً من المسلمين المتشددین لم يرضوا عن قضاء عثمان هذا ؛ فكان من الأنصار من ابته يذكّر عبيد الله بقتل الهرمزان وينذره بالافتصاص منه ، وكان زياد بن ليلى البياضى كلما لقيه قال له :

| | |
|------------------------------|-----------------------------|
| ولا ملجأ من ابن أروى ولا خفر | ألا يا عبيد الله مالك مهرب |
| حراماً وقتل الهرمزان له خطر | أصبت دماً والله في غير حله |
| أتهمون الهرمزان على عمر | على غير شيء غير أن قال قائل |
| نعم أتهمه قد أشار وقد أمر | فقال سفيه والحوادث جمة |
| بغلبه والأمر بالأمر يعتبر | وكان سلاح العبد في جوف بيته |

فلما كثر ذلك من زياد شكاه عبيد الله إلى عثمان ، فدعا عثمان زياداً فقامه عن

ذلك فلم يفته ، وإنما قال في عثمان نفسه :

أبا عمرو عبيد الله رهنٌ - فلا تشكك بقتل - الهرمزان
فإنك إن غفرت الجرم عنه وأسباب الخطأ فرما رهان
اتعفو إذ عفوت بغير حق فما لك بالذي تخلى يدان

فغضب عثمان وزجر زياداً حتى انتهى . ولكن قوماً من المسلمين لم يرضوا

بقضاء عثمان ، ويقال إن علياً كان من هؤلاء ، ويقال إنه لو قدر على عبيد الله أثناء
خلافته لأقاد منه ، ولكن عبيد الله خرج مع الغاضبين لعثمان وقاتل مع معاوية بصفين
لفقتل هناك . والذي أسخط هؤلاء المسلمين مراعاتهم لظاهر النص القرآني أولاً ،
وتحريمهم بعد ذلك من أن يعفى عن عبيد الله لأنه ابن خليفة ، ولأنه قتل مسلماً أعجبياً

حديث عهد بالاسلام وآخرين من أهل الذمة . ففي هذا العفو ما يشبه أن يكون
تمييزاً بين المسلمين ، تمييزاً بين العربي وهو عبيد الله ، وبين الأعجمي وهو الهرمزان .
والله لم يفرق بين المسلمين فيما ضمن لهم من حرمة دماهم وأموالهم وأعراضهم مهما
يكن آباؤهم ومهما تكن أجناسهم . وفي هذا العفو ما يشبه أن يكون إهداراً لدماء
أهل الذمة على ما تقرر لهم في الدين من الحرمة ورعاية الحقوق . ولو ترك الأمر على
هذا النحو وأبيح لأبناء الخلفاء وأمثالهم من أبناء كبار الأنصار والمهاجرين أن
يثأروا لأنفسهم بأنفسهم ، يقيمون في ذلك شهواتهم ونزواتهم ، ولا يرفعون أمرهم إلى
السلطان ، ولا يقيمون البيئة على أصحاب ثأرهم ، لفسد الأمر وضاع العدل ، وكانت
الفوضى وطست آيات الدين .

ونعود فنقول إن عثمان كان ولياً أمر المسلمين ، وله بحكم هذه الولاية أن يعفو .
وزيد على ذلك أنه حين عفا لم يعطل حداً من حدود الله ولم يهدر دم الهرمزان
وصاحبيه ، وإنما أدى ديتهم من ماله لبیت مال المسلمين الذي كان يرثهم وحده .
ولكن هذا النحو من العفو لا يخلو مما يريب المنشدين في الدين . فعبيد الله لم يعاقب

على شيء مما أتى ، وإنما احتمل العقوبة عنه عثمان حين أدى الدية من ماله هو . ولو
قد عفا تخلف دم عبيد الله ، ثم فرض عليه وعلى أسرته دية القتلى ، لأقام الحد في غير
ريبة ، ولما استطاع أحد أن ينكر من قضائه شيئاً . ولو أنه إذ أدى الدية من ماله
رفقاً بآل الخطاب أمسك عبيد الله في السجن تعزيراً له وتأديباً ، حتى يشوب إلى
الله من إثم ، ويندم على إراقة الدم في غير حقه ، وعلى الاستخفاف بالسلطان
استجابة للحفيظة الجاهلية . لو قد فعل ذلك لكان له مخرج من هذا الحرج ، ولأعلم
فتيان قریش من أمثال عبيد الله أن دماء المسلمين والذميين أعظم حرمة عند الله
وعند السلطان من أن تراق بغير الحق ثم لا يعاقب من أراقها عقاباً يسيراً أو خطيراً ،
وإنما يخلى بينه وبين الحياة بحياها آمناً ، ويخلى بينه وبين طيبات الحياة يستمتع بها
في غير رهب ولا خوف .

ومهما يكن من شيء فقد استقبل عثمان خلافته بهذا الفحو من السياسة الذي
يصور رحمته وراقته وإشاره للعافية وتجنبه لما يحفظ القلوب ، قلوب العرب خاصة ،
وقلوب هذه الطبقة الممتازة من المهاجرين وأبناء المهاجرين بنوع أخص فرضى عن
هذه السياسة قوم وسخط عليها آخرون ، وكان بدء خلافة عثمان محاطاً بشيء من
هذا الشك والاختلاف . ولو قد كان عمر مكان عثمان وقدم إليه فتى من فتيان
قریش مهما يكن أبوه ومهما تكن عشيرته ، أقام في هذا الأمر مقام صاحب الحد
الذي لا تأخذه في حدود الله لومة لائم ، وما من شك في أن قضاء عثمان في هذه
القضية قد وسم خلافته بما يميزها تمييزاً تاماً من خلافة عمر وهو الرفق واللين .
وعلى ذلك فإن الناس لم يعجلوا بالحكم على عثمان . وما كان لهم أن يعجلوا وهم
أنفسهم قد انقسموا في هذه القضية ، لمكان عمر في قلوبهم ، ولما كانوا يرونه من
رعاية حقه في أهله وبنيه . وقد أمر النبي أن تدرأ الحدود بالشبهات ، فعمل عثمان قد
درا هذا الحد عن عبيد الله بالشبهة التي تأتي من غضبه لأبيه واندفاعه مع شهوته
الخاصة . والله قد حبيب إلى المسلمين العفو حين يتقدرون وجزاهم عليه خيراً .

وقد روى المؤرخون أن عثمان لم يكذب استقبال خلافته حتى أصدر إلى الأقاليم كتباً ، منها ما وجه إلى العمال ، ومنها ما وجه إلى قواد الحرب ، ومنها ما وجه إلى عامة الناس . وأقل ما توصف به هذه الكتب أنها تصور السياسة التي كان عثمان يريد أن يأخذ بها المسلمين والتي أخذهم بها صدرأ من خلافته ، فيما يقول المؤرخون . فمن حق هذه الكتب أن تروى ، وأن تقف عندها وقفة ما ، لتبين إلى أي حد تم عثمان على ما رسم لنفسه فيها من خطة .

كتب إلى عماله فيما روى الطبري في أحداث سنة أربع وعشرين للهجرة يقول : « أما بعد ، فإن الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة ، ولم يتقدم إليهم أن يكونوا جبابرة . وإن صدر هذه الأمة خلقوا رعاة لم يخلقوا جبابرة . وليوشكن أئمتكم أن يصيروا جبابرة ولا يكونوا رعاة . فإذا عادوا كذلك انقطع الحياء والأمانة والوفاء . ألا وإن أعدل السيرة أن تنظروا في أمور المسلمين وفيما عليهم ، فتعطوهم ما لهم وتأخذوهم بما عليهم ، ثم تشقوا بالذمة فتعطوهم الذي لهم وتأخذوهم بالذي عليهم . ثم العدو الذي تنقايون فاستفتحوا عليهم بالوفاء » . فهذا الكتاب الموجز للسير الذي كتب أو أُملي في غير تكلف ولا تأني ولا تفكير في غير العدل الذي فرض على المسلمين ، يأمر العمال بمخالف أربع : الأولى أن يكونوا رعاة ولا يكونوا جبابرة ، أي أن تكون غايتهم من الحكم الرفق بالحكومين لا إغناء الحكومة ولا إرضاء حاجة الحاكمين إلى الغنى .

يلج عثمان في هذه الخصلة إلحاحاً شديداً فيكرر كلمتي الرعاة والجبابرة تكررأ بصورة هذا الإلحاح . ولا غرابة في ذلك ؛ فهو يريد أن يبين الغاية الأساسية التي قصد إليها الإسلام حين دفع العرب إلى الفتح ، وهي الإصلاح قبل كل شيء . فليس الفتح الإسلامي كما قدمنا فتح غلب وتسلط ، وإنما هو فتح رعاية ورفق وإصلاح .

وعثمان يقرر أن الأئمة في صدر هذه الأمة كانوا رعاة لا جبابرة ، وهؤلاء الأئمة هم النبي وأبو بكر وعمر . وهو يشفق بعد ذلك من أن يصبح الأئمة جبابرة لا رعاة ، فينقطع الحياء وتقوم مقامه الفحمة التي تضيع الحق وتدفع إلى الإصرار على الباطل والاستهتار

بالإنهم . وتنقطع الأمانة ويقوم مقامها الغش الذي يضيع حقوق الأئمة والرعاة جميعاً ، ويشكك بعض الناس في بعض ، ويسئ ظنون بعضهم ببعض ، ويقيم الأمر بينهم على الخادعة والرياء لا على المصارحة والإخلاص . وينقطع الوفاء ويقوم مقامه الغدر الذي يدفع الناس إلى شر لا آخر له ، وإلى أثره منكراً ، فلا يرعى أحد لأحد حرمة ولا يرجو أحد لأحد وقاراً . ليس من شك في أن هذا الهدى هو هدى النبي وصاحبيه .

الخلاصة الثانية ليست إلا تفصيلاً لما تقدم فيه عثمان إلى عماله ، وهي رعاية العدل فيما يكون من الصلة بين المسلمين وبين أئمتهم وأمرائهم . فلا ينبغي أن يظلم المسلمون إرضاء للحكومة ، ولا ينبغي أن تظلم الحكومة إرضاء لعامة المسلمين ، وإنما ينبغي أن يؤخذ من المسلمين ما عليهم وأن يرد إليهم ما لهم . فلا ظلم في الحكم ، ولا إسراف على الناس في أخذ الصدقات وجباية الخراج ، ولا تسلط على الناس في أي أمر من أمورهم ، وإنما هو القسط الذي لا يضار فيه حاكم ولا محكوم .

والخلاصة الثالثة هي الخلاصة الثانية نفسها ، ولكنها تخص المعاهدين من أهل الذمة ؛ فهم كالمسلمين في استحقاقهم للعدل ، لهم ما للمسلمين من حق ، وعليهم ما على المسلمين من واجب إذا نصحوا وأخلصوا وأوفوا بما عاهدوا عليه ؛ فلا ينبغي أن يؤخذ منهم أكثر من الحق فيظلموا ، ولا ينبغي أن يترك لهم أكثر من الحق فيقع الظلم على المسلمين .

والخلاصة الرابعة تتصل بالعدو الذي يواجه عمال المسلمين في أمصارهم ، وهي من أروع ما أوصى به الأئمة ، لم ينتكروا عثمان من عنده ، ولم يكن عثمان يحسب الابتكار كما سترى ، وإنما اتبع فيه ما أنزل من القرآن في سورة «براءة» وفي غيرها . فهو يأمر عماله بأن يستفتحوا عليهم ويسكن بالوفاء . فليس لهم أن يغدروا حتى بالعدو ، وإنما عليهم أن يعرضوا الدعوة فإن أجابوا إليها فذاك ، وأن يعرضوا الصلح فإن أجابوا إليه فذاك ، وإن لم يجيبوا أو ذنوا على سواء .

فهذه السياسة التي رسمها عثمان لعماله هي نفس السياسة التي نزل بها القرآن ورسمها
 الأئمة قبل عثمان لأنفسهم وللمسلمين . وكتب عثمان إلى عماله على الخراج : « أما بعد ،
 فإن الله خلق الخلق بالحق فلا يقبل إلا الحق . خذوا الحق وأعطوا الحق به . والأمانة
 الأمانة ، قوموا عليها ، ولا تكونوا أول من يسلبها فتكونوا شركاء من بعدكم إلى
 ما اكتسبتم . والوفاء الوفاء ، لا تظلموا اليتيم ولا المعاهد فإن الله خصم لمن ظلمهم » .
 وهذا الكتاب الذي يمتاز بإيجازه الرائع يلح فيما ألح فيه الكتاب الأول
 ويحرص على ما حرص عليه ، ولكنه يؤدي ذلك في شيء من القوة والشدة لا شكاد
 يجدها في كتابه الأول . فالله قد خلق الخلق بالحق فهو لا يقبل إلا الحق ، فما ينبغي
 للأئمة والعمال إلا أن يتقروا إلى الله بما يجب ، فيأخذوا الحق لا يزيدون عليه ولا
 ينقصون منه ، ويعطوا الحق لا يضيفون إليه ولا ينحرفون عنه . وإذا لمعوا الحق
 على هذا النحو ، فأول ما يجب عليهم أن يرعوه إنما هي الأمانة فيما يحبون من الناس ،
 وفيما ينفقون على مرافقتهم ، وفيما يؤدون بعد ذلك إلى الإمام لينفق في المرافق العامة
 للدولة كلها . وعثمان يحذر عمال الخراج من أن يكونوا أول من ينحرف عن الأمانة
 فيحصلوا إنهم انحرفهم عنها وإنهم من يذهب بعدهم مذهبهم في هذا الانحراف . ثم
 يأمرهم عثمان بعد الأمانة بالوفاء ، يشدد عليهم فيه كما شدد عليهم في الأمانة ، ثم ينههم
 عن ظلم اليتامى وأهل الذمة ، ويحذرهم عقاب الله الذي هو خصم لمن ظلمهم .
 وهذه السياسة أيضاً هي التي أنزلها الله في القرآن وسار عليها النبي وصاحبه من
 بعده . فعثمان لا يزيد في هذا الكتاب كما لم يزد في الكتاب الأول على الوفاء بما
 بايع عليه عبد الرحمن بن عوف من كتاب الله وسنة رسوله وفعل أبي بكر وعمر .
 وكتب عثمان إلى أمراء الحرب في الثغور : « أما بعد ، فإنكم حماة المسلمين وذواتهم ،
 وقد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا بل كان عن ملائمتنا . ولا يبلغني عن أحد منكم تغيير
 ولا تبدل فيغير الله ما بكم ويستبدل بكم غيركم . فانظروا كيف تكونون ، فإني
 أنظر فيما أزمى الله النظر فيه والقيام عليه » .

فانظر إلى ما في هذا الكتاب من الشدة والحزم اللذين يلائمان ما ينبغي أن يكتب إلى أمراء الحرب . وانظر بنوع خاص إلى التزام عثمان سيرة عمر فيما رسم لأمراء الحرب من نظام : لأن عمر لم يرسم هذا النظام إلا عن ملأ من المسلمين من المهاجرين والأنصار . وقد حضر عثمان رسم هذا النظام وشارك فيه بالرأي والمشورة ، وهو يعزم على الأمراء ألا يفتروا ولا يبدلوا مما رسم عمر شيئاً ، وينذره بالعزل والعقوبة إن غيروا أو بدلوا ؛ لأنه مكلف أن ينظر فيما ألزمه الله النظر فيه والقيام عليه . فعثمان إذن محافظ على سيرة عمر في الإدارة وفي سياسة المال وفي سياسة الحرب . وهو كذلك محافظ على سياسة عمر فيما كان يأخذه به عامة المسلمين من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والتزام السنة الموروثة واجتناب التكلف والابتداع . يشهد بذلك كتابه الذي أصدره ليقرا على الناس في الأمصار والأقاليم ، وهو : « أما بعد ، فإنكم إنما بلغتم ما بلغتم بالاقتداء والاتباع ، فلا تلفتكم الدنيا عن أمركم ؛ فإن أمر هذه الأمة صائر إلى الابتداع بعد اجتماع ثلاث فيكم : تكامل النعم ، وبلوغ أولادكم من السبايا ، وقراءة الأعراب والأعاجم القرآن . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الكفر في العجمية ؛ فإذا استمعتم عليهم أمر تكلفوا وابتدعوا »

فعثمان في هذا الكتاب ليس أقل محافظة من عمر على السنة الموروثة ، وليس أقل تهيباً من عمر للابتداع والتكلف ؛ فهو ينبه المسلمين إلى أنهم لم يبلغوا ما بلغوا من سعة الفتح وضخامة السلطان إلا بالاقتداء والاتباع ، وهو يحذرهم من أن تلفتهم الدنيا عن أمرهم ، ويخاف عليهم ثلاثة أشياء : أن يبطلهم تكامل النعم وازدياد منافعهم بين يوم ويوم من الرخاء وبسطة العيش ، وأن يفسد عليهم أمرهم ببلوغ أولادهم من السبايا ؛ فهذا الجيل الثاني الذي لم يخاص دمه للعرب وإنما امتزج بدمه العربي دم الأمم الأجنبية ، خلاق أن يؤثر الابتداع والتجديد على الاقتداء والاتباع . الثالث أن يدخل على الدين ما ليس منه ، وأن يشاب العلم السمع اليسير بالجهل والتكلف اللذين يأتيان من إقبال الأعراب والأعاجم على الإسلام وقراءتهم للقرآن ،

وعجزهم بعد ذلك عن أن يفهموا النص على وجهه ، واضطرابهم بعد ذلك إلى التكلف والتزيد . وما أعرف أن أحداً صور الآفات التي تعرض المسلمون لها بعد الفتح كما صورها عثمان في هذا الكتاب . فقد كثرت النعمة ، فتمرض المسلمون للبطر والأشر والطمع . ونشأ هذا الجيل المولد ، فكان التكلف والابتداع والتجديد وركوب الأحداث العظام . وأقبل على الإسلام قوم لم يفقهوا القرآن على وجهه ، فكان الإسراف في التهاون من جهة والإسراف في التشدد من جهة أخرى ، وضاع الحق أو كاد يضيع بين المتهاونين والمتشددين .

وهؤلاء العمال الذين كتب إليهم عثمان إنما كانوا عمال عمر أقرهم عثمان على أعمالهم عاماً بوصية من عمر نفسه . ولم يكن أرشد من هذه الوصية ولا أدنى منها إلى الحزم والرفق جميعاً . فقد أشفق عمر من أن يتعجل الإمام بعده الاستمتاع بالسلطان ، فيعزل ويولي ويقطع بذلك ما استأنف العمال من أعمالهم ، ويضطرب لذلك أمر المسلمين في الأمصار والتغور . وقد أجاز عثمان هذه الوصية والتزمها ، وألزم العمال في عهده أو في العام الأول من عهده السياسة التي كان عمر يأخذهم بها ، وهؤلاء هم العمال الذين وجدهم عثمان على أعمالهم فاحتملهم عاماً كاملاً ، وعلق سلطانه في الولاية والعزل تعليقاً أثناء هذا العام .

فقد كان على مكة نافع بن عبد الحارث الخزاعي وهو غير قرشي كما ترى ، وكان على الطائف سفيان بن عبد الله الثقفي وهو أيضاً غير قرشي والطائف مدينة ثقيف ، وعلى صنعاء يعلى بن منية وليس قرشياً صليبة وإنما هو حليف لبني نوفل بن عبد مناف ، وعلى الجند عبد الله بن أبي ربيعة وهو قرشي من مخزوم ، وعلى الكوفة المنيرة بن شعبة وهو ثقيفي ، وعلى البصرة أبو موسى الأشعري وليس قرشياً ولا مضرياً ولا عدنانياً ، وإنما هو يمني ، وعلى مصر عمرو بن العاص وهو قرشي من بني سهم ، وعلى حمص حمير بن سعد وهو أنصاري ، وعلى دمشق معاوية بن أبي سفيان وهو قرشي من بني أمية ، وعلى فلسطين عبد الرحمن بن علقمة

وهو كنانى ، وعلى البحرين وما ولاها عثمان بن أبى العاص الثقفى .

فكثرة هؤلاء العمال كما ترى لبست من قریش ، وليس فيهم واحد من عدى رهط عمر . ولم يقصر عمر توليته على الضرورة ولا على المدفانية ، وإنما اختار عماله من العرب الذين حسن إسلامهم وثبتت له كفايتهم ، وكان يراقبهم كما علمت في أمور الدين والدنيا جميعاً . فلم يكن للمصيبة إذن أثرها فيما كان عمر يمارس من التولية والعزل .

وقد وجد عثمان هؤلاء العمال على أمصارهم وولاياتهم ، ووجد الوصية بإبقائهم في مناصبهم ، ففعل ولم يباشر تولية ولا عزلًا في العام الأول من خلافته ، ولكنه باشر ما عدا ذلك من شؤون السلطان العامة . وأول ما فعل من ذلك ، بعد القضاء في أمر عبيد الله بن عمر والهرمزان و بعد إصدار ما أصدر من الكتب إلى عمال الصلاة والخراج والحرب وإلى عامة المسلمين ، بأذنه في أعطيات الناس ؛ فقد زاد الناس في أعطياتهم مائة مائة . ولم يكن قد طرأ ما يوجب هذه الزيادة بين موت عمر واستخلافه ، أى في أيام لا تكاد تبلغ الأسبوع . فقد أراد عثمان بهذه الزيادة إذن أن يستهل خلافته بالتوسعة على الناس . ولست أدري أكان عثمان خليقاً أن يفعل هذا وأن يحصل بيت المال هذه النفقات يقطعها من الإنفاق على المرافق العامة دون أن يطرأ على الناس ما يزيد حاجتهم إلى رفع العطاء أو دون أن يطرأ على بيت المال من الدخل ما يدعو الخليفة إلى أن يوسع على الناس من فضوله .

وأقل ما توصف به هذه الزيادة أن فيها شيئاً ولو يسيراً من الانحراف عن سياسة

عمر في الإبقاء على بيت المال ، وفي ألا ينفق منه إلا مقدار الحاجة إلى الإنفاق .

وقد يكون في هذه الزيادة ما يكاد يشعر بأن عثمان كان يرى تشدداً في سياسة عمر المالية ، وكان ينكر هذا التشدد فيما بينه وبين نفسه ، وكان يرى أن في بيت المال

ما يسع الناس أكثر مما وسعهم أيام عمر ؛ فهو نقد غير مباشر لسيرة عمر في سياسة بيت المال .

(٢)

العطاء

أي طهره

وما لنا لا نسعى الأشياء بأسمائها ولا نقول إن عثمان قد تقرب بهذه السياسة الجديدة إلى عامة الناس ، وتقرب إليهم على حسابهم ؛ فبيت المال لم يكن بيت مال الخليفة وإنما كان بيت مال المسلمين . وواضح جداً أن عثمان لم يتجاوز حقه في ذلك . فما دام المسلمون قد عرفوا للخليفة الحق في أن يفرض لهم العطاء ، فهم يعرفون له الحق في أن ينقص هذا العطاء إن اقتضت سياسة بيت المال نقصه ، وأن يزيد هذا العطاء إن وجد في بيت المال سعة . ولكن من الواضح أيضاً أن هذه الزيادة من العطاء قد فتحت باباً لم يكن إلى إغلاقه من سبيل ؛ فما دام الخليفة يستطيع أن يوسع على الناس فالتوسعة على الناس لا حد لها . وهو إذا وسع على عامة الناس اليوم فقد يستطيع أن يوسع على خاصتهم غداً . وما هي إلا أن ينشأ الايثار وتكون المحاباة ، وينشأ في أثرهما التنافس والتزاحم والتطامع إلى الأموال العامة . وقد كان عثمان سخياً بالله ينفق منه بغير حساب في سبيل الله ، وينفق منه بغير حساب في صلة الرحم ووراء الأصدقاء . وليس عليه في ذلك حرج ولا جناح ، بل له في ذلك ثواب الله وحسن جزائه . ولكن مال عثمان لم يكن يوسع عامة الناس فلم يكن يستطيع أن يزيد عطاءهم من صلب ماله ، فليزيد عطاءهم من أموالهم ، وليفتح على نفسه وعلى الناس باباً يعرفون كيف يدخلون منه ، ولكنهم لا يعرفون كيف يخرجون .

فليس صحيحاً إذن أن عثمان قد لزم سيرة عمر لزوماً دقيقاً في الصدر الأول من خلافته ؛ فليس في زيادة العطاء خيانة لا شيء إلا لأنه تولى الخلافة لزوم سيرة عمر . وطبعي ألا ينكر الناس على عثمان زيادته في أعطياتهم ؛ فهو قد برهم بهذه الزيادة ووسع عليهم في الرزق . والناس لا يكرهون أن يزداد حظهم من الخير ، بل طبعي أن ينتفس الناس الصعداء حين يتولى عثمان أمورهم ويبدأ خلافتهم بزيادة العطاء ، فيعطيهم من شدة عمر ، ويأخذهم بالسعة ، لا أقول بعد الضيق - فلم يكن عمر يضيق على المسلمين في العطاء - وإنما أقول يأخذهم بالسعة الواسعة بعد أن كان عمر يأخذهم بالسعة المتوسطة . وقد كان عمر يتمثل فيما يظهر في كل لحظة من لحظات حياته هذه

الآية الكريمة من القرآن : « ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً » .

ثم لم يكتف عثمان بزيادة العطاء ، وإنما وقد الأمصار لأول مرة فيما يقول المؤرخون . ومعنى ذلك أنه دعا الأمصار إلى أن توفد إليه وفودها للعطاء والإجازة ، فكان هذا توسعاً في الإنفاق لم يكن عمر يعمد إليه أو يفكر فيه ، لو كان عمر قد جعل للناس من أهل المدينة عطاء خاصاً درهماً درهماً في كل يوم من أيام الصوم ، ولأزواج النبي درهمين درهمين ، يوسعون بهذا العطاء على أنفسهم وعلى عيالهم ، وفضل عمر ذلك على إطعام الناس على الموائد العامة ؛ إذ رأى في خطته تلك رعاية لكرامتهم وتيسيراً لهم فيما يحبون من البر من يعملون . فلما استخلف عثمان وأقبل شهر الصوم أجرى العطاء الذي كان يجريه عمر ، ولكنه مد الموائد بعد ذلك للطارئين وذوي الحاجة . وما من شك في أن هذا إيمان في البر والرفق . ولكن ما من شك أيضاً أن في هذا إطلاعا للناس في الأموال العامة ، وإغراء لكثير منهم بالتزبد في الانتفاع بهذه الأموال . فليس كل الناس قادراً على أن يتعفف فلا يفتش الموائد العامة إلا حين لا يكون له من غشياً بها يد . بل إن كثيراً من الناس لا بكره أن يضيفوا عطاء الصوم إلى عطائهم العام ثم يفتشون بعد ذلك الموائد العامة فيطعمون كما يطعم الطارئون وذوو الحاجات .

كل هذا كان توسعاً من عثمان على الناس قد يكون فيها الخير ، ولكنها لا تخلو من بعض ما يخاف على السياسة والأخلاق جميعاً . ثم هي لا تخلو مما يدعو إلى شيء من سوء الظن بل من سوء الحديث . فمن ذا الذي كان يستطيع أن يمنع النقاد من أن يقولوا لأنفسهم ويقولوا للناس إن في هذه التوسعة نوعاً من أنواع الإذاعة يتحجب بها الإمام إلى رعيته ليكتسب قلوبهم بهذا السخاء ؟

على أن سخاء عثمان لم يقف عند هذا الحد ؛ إذ لم تكد الأيام تتقدم بخلافته حتى أخذ يصل الأعلام من أصحاب النبي بالصلات فوق ما كان لهم من العطاء .

المفروض . فهو ، فيما يروى ابن سعد ، قد وصل الزبير بن العوام بستائة ألف ، ووصل
طلحة بجائتي ألف ونزل له عن دين كان عنده . ويقول ابن سعد إن الزبير حين
قبض هذه الصلة جعل يسأل عن خبر المال ليستقل صلته ، فدل على اتخاذ الدور في
الأمصار والأقاليم .

(٢)

ولم يقف عثمان عند هذا الحد من تجاوز سيرة عمر في سياسته العامة ، وإنما خالف
عن هذه السيرة مخالفة أشد من هذا كله خطراً ، فأذن لكبار الصحابة في أن يتفرقوا
في الأرض ويخرجوا من الحجاز ويملأوا بالأقاليم ، وكان عمر يحبسهم في المدينة ويأبى
عليهم الخروج إلى الأقاليم إلا بأذن خاص منه . وكان يقول إنه واقف بقرش
بشعب الحرة فأخذ بحجرها فحائل بينها وبين الفتنة . فقد أنفى عثمان هذا الحجر .

وإذا زاد عثمان في العطاء ، ثم تجاوز ذلك إلى الجوائز والصلوات ، ثم أذن لأصحاب
هذه الجوائز والصلوات أن يتفرقوا في الأرض ويتصلوا بالجند الغالبين وبالرضية
المغلوبين ، فأي غرابة في أن يعظم ثراء هؤلاء الناس من جهة ، ويكثر أتباعهم
وأشياعهم من جهة أخرى ، ويصبح كل واحد منهم رئيس حزب من الأحزاب
يراه أحق الناس بولاية أمور المسلمين ، ويتنهد الفرصة لممكنه من ولاية أمور المسلمين ؟

ما عسى أن يكون مصدر هذا الانحراف عن سيرة عمر وأبي بكر في العمل بعد
أن التزمها عثمان في كتبه التي روينها آتفاً ؟ الشيء المحقق هو أن عثمان لم يدهن
في دينه . والشيء المحقق أيضاً هو أن عثمان لم ير في سياسته تلك مخالفة خطيرة أو غير
خطيرة لسيرة الشيخين ؛ فهو لم يعتمد الجور ولا الخبايا ، وإنما وسع على الناس
من أموالهم ، رأى في بيت المال غني فآثر الناس به ولم يقل في الادخار . وأرى
مخرج في أن يصل أصحاب النبي بشيء من هذا المال قليل أو كثير وهم أئمة
الإسلام وبنات الدولة وأصحاب البلاء الحسن أيام النبي ، وهم قد احتملوا من
الشدة والحرمان شيئاً كثيراً ، وقد صدق الله وعده وأكثر الخير ، فأى الناس أحق

من هؤلاء المهاجرين أن يستمتعوا بشيء من هذا الخير الكثير !
نعم ! لم يشك عثمان في أنه لم يخالف عن السنة الموروثة ، وإنما جرى على طبعه
السخى من جهة ، ووسع على المسلمين من جهة أخرى ، ووصل أصحاب رسول الله من
جهة ثالثة . وليس في شيء من ذلك ما أثم ، وإنما هو الخير والبر والمعروف .
ولم ير الناس فيما يظهر بشيء من ذلك بأساً ، خير جاءهم فلم يكرهوه ولم يردوه .
وليس منهم من يرى بأساً بأن يوصل السابقون الأولون من المهاجرين وذوو المسكنة
من أصحاب النبي . وأحسب أن عثمان لو وقف عند هذا الحد من السخاء والتوسعة
على الناس وإجزال الصلات للأعلام من أصحاب النبي لما أتكروا الناس عليه شيئاً .
وهذا هو الذي يفسر ما يقول المؤرخون مجمعين عليه غير مختلفين فيه من أن الصدر
الأول من خلافة عثمان كان صدر رضا وطاعة ، ومن أن المسلمين أحبوا خلافة عثمان
للينها ويسرها وسخائها وإسماحها أكثر مما أحبوا سياسة عمر لشدها وقسوتها
وحزمها الذي كان يحتاج إلى كثير من الصبر وحمل النفوس على ما لا تطيق إلا
بالجهد والعنف العنيف .

وقد يكون من الخير أن تدع عثمان في العام الأول أو في الأعوام الأولى من خلافته
يباشر سياسته هذه البسيرة السمحة التي حبيته إلى الناس ، وأن ننظر إلى هؤلاء الناس
الذين تألفهم عثمان بهذه السياسة الرقيقة الرفيقة ، لنرى أكان من الممكن أن يتألفوا
بهذه السياسة دون أن يفتحي أمرهم إلى الاختلاط والانتشار .

تحدث الطبري عن السري عن شعيب عن سيف عن عمارة بن الفقعاع عن الحسن البصري قال : « كان عمر بن الخطاب قد حَجَرَ على أعلام قریش من المهاجرين الخروج في البلدان إلا بأذن وأجل ، فشكوه ، فبلغه فقام فقال : « ألا إني قد سَدَدْتُ الإسلام سنَّ البعير ، يبدأ فيكون جذعاً ثم ثنيّاً ثم رباعياً ثم سديساً ثم بازلاً . ألا فهل يُنْتَظَرُ بالبازل إلا النقصان ! ألا فإن الإسلام قد بزل . ألا وإن قریشاً يريدون أن يتخذوا مال الله معونات دون عبادته . ألا فأماً وابن الخطاب حتى ؟ فلا ! إني فتم دون شعب الحرة أخذ بحلّاقيم قریش وخَجَرَعَا أن يتهافتوا في النار » .

قال الطبري مشحذاً عن السري عن شعيب عن سيف عن محمد وطلحة قالا : « فلما ولي عثمان لم يأخذهم بالذي كان يأخذهم به عمر ، فانساحوا في البلاد . فلما رأوها ورأوا الدنيا ورآهم الناس ، انقطع من لم يكن له طول ولا مزية في الإسلام فكان مغموراً في الناس وصاروا أوزاعاً إليهم وأملوهم وتقدموا في ذلك ، فقالوا يملكون فنكون قد عرفناهم وتقدمنا في التقرب والاقطاع إليهم ، فكان ذلك أول وهن دخل على الإسلام وأول فتنة كانت في العامة ليس إلا ذلك » .

وتحدث الطبري أيضاً عن السري عن شعيب عن سيف بن عمر وعن الشعبي قالا : « لم يمت عمر رضي الله عنه حتى ملته قریش وقد كان حصرهم بالمدينة فامتنع عليهم ، وقال : إن أخوف ما أخاف على هذه الأمة انتشاركم في البلاد . فإن كان الرجل لبستأذه في الغزو وهو ممن حُبِسَ بالمدينة من المهاجرين — ولم يكن فعل ذلك خيرهم من أهل مكة — فيقول : قد كان لك في غزوك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبلغك ، وخير لك من الغزو اليوم ألا ترى الدنيا ولا تراك . فلما ولي عثمان خلى عنهم

فاضطربوا في البلاد واقطع إليهم الناس ، فكان أحب إليهم من عمر ^(١) .
 فنريد أن نبدأ من رعية عثمان بقریش ، وأن نترجم إلى لغتنا الحديثة ما روى
 من سيرة عمر فيها . فعمر لم يخف الفتنة من أحد كما خافها من قریش ، ولم يخف
 الفتنة على أحد كما خافها على قریش ؛ لأنه كان يعرف هذا الحى من العرب حق
 المعرفة ، وكان يعرف بنوع خاص مواطن القوة القوية فيه كما كان يعرف مواطن
 الضعف الضعيف . فقد كانت قریش التي نشأ فيها عمر قبل أن تدعى إلى الإسلام
 ممتازة بالقوة والضعف جميعاً . وكانت قوتها تأتيها من مكانها حول البيت ، واستئثارها
 بمنازل الحج تقيمها للعرب وتسلط عليهم بها وتتحكم عليهم فيها ، وترى لنفسها بذلك
 امتيازاً لا يشاركها فيه غيرها من الناس ؛ فهي تزعم لنفسها أرسقراطية متفوقة ، وقد
 اعترف لها العرب بهذه الأرسقراطية في جملتهم ، لا تفوقها في الحرب ولا لتسلطها
 بقوة السيف ، فلم تكن قریش قبيلة محاربة ، بل لاستئثارها بأمر الدين وامتيازها
 في الجليل والخطير منه . ثم كانت القوة تأتيها من تجارتها الضخمة التي تفوقت على
 كل تجارة في العرب أو التي تسلطت على كل تجارة في العرب . أتاحت لها ذلك أمنها
 في الحرم واستقرارها حول البيت ، ومنحتها ذلك من الذكاء والدهاء ونفاذ البصيرة وبعد
 الهمة ما لم يتح لغيرها من قبائل العرب لا نستثنى منها إلا ثقيفاً . فقد كانت قریش
 صلة بين الشرق البعيد والشرق القريب في التجارة ، وكانت بذلك صلة بين الشرق
 والغرب ، أو قل بين الروم والهند . وقد أفادت من ذلك مالا كثيراً ، وأفادت من
 التجربة أكثر مما أفادت من المال . وعلمتها كثرة المال الحرص وحسن المحافظة ودقة
 التدبير والبراعة في الاستثمار . وعلمتها التجربة المتصلة وممارسة الأمم المختلفة وزيارة
 الأقطار النائية مهارة في مواجهة المشكلات والتفوذ منها والتغلب عليها ؛ فكانت قبيلة
 ماهرة ماكرة أمكر العرب وأمرهم من غير شك .

وقد دفعها هذا كله إلى بعد الهمة وامتداد أسباب الطمع إلى غير حد ، والصبر

(١) تاريخ الطبري في أحداث سنة خمس والاربعين .

على المكروه حتى تظهر عليه ، والسخر من العقاب حتى تذللها . بل دفعها هذا كله إلى ما هو أشد من ذلك خطراً ، وهو ازدراء القيم المقررة ، والاستهزاء بما تواضع الناس عليه من العقائد والتقاليد ، واستباحة كل شيء في سبيل المنفعة القريبة والبعيدة ، وسعة الخيلة التي أتاحت لها أن تظهر للعرب أمينة على الدين وليست من الدين في شيء . فقد كان السادة من قريش على أقل تقدير ينظرون إلى الدين على أنه وسيلة لا غاية ، وإلى هذه الأوثان المنصوبة على أنها أسباب لكسب الرزق وبسط السلطان لا أكثر ولا أقل . وكان السيد من قريش رجلاً أثراً شديد الطمع بعيد المم عظيم المكر داهية ، كلما حزبه المشكلات عرف كيف يستقبل ما حذب من الأمر ، وكيف يخرج منه سالماً معافى موفوراً .

عرف عمر هذا كله في قريش ، فلم تستطع أن تخدعه عن نفسها ، بل لم يستطع إقبالها على الإسلام وإذعانها لسلطانها أن يغير رأيه فيها . وهو من أجل هذا أثر الاحتياط كل الاحتياط في سياستها ؛ فلم يلب لها ولم يرفق بها ، ولم يخل بينها وبين طمعها الشديد وهما البعيد واعتدادها بنفسها وازدراءها لغيرها من الناس . ولعل عمر أن يكون قد عرف المهاجرين ما عرفهم رسول الله من الفضل ، فأزله منازلهم ، واختصهم بكثير من عنايته ورعايته ، ولكن هذا كله لم يدفعه إلى الاطمئنان والهدوء والتخلى بين هؤلاء المهاجرين وبين ما كانوا يريدون حين استخاف على أمور المسلمين . وليس أدل على ذلك من سيرته هذه في قريش وقيامه عند شعب الحرة آخذاً بحلاقيتها وخيبرها أن تنهافت في النار ، وقوله لمن كان يستأذنه في الغزو من المهاجرين : لقد كان لك في غزوك مع رسول الله ما يبغلك ، وخير لك من الغزو ألا ترى الدنيا ولا تراك . وربما كان من أدل الدلائل على ذلك ما كان من شدته على خالد بن الوليد رحمه الله وعزله إياه ومراقبته له مع ما أبلى خالد من اليلاء الحسن أيام النبي وأيام أبي بكر في حرب العرب والروم جميعاً . ليس لهذا مصدر إلا علمه بقريش وسوء ظنه بحسن استعمالها لما أتيج لها من قوة ، وبحسن انتصارها على ما فرض عليها من

ضعف . فقد كانت هذه القوة التي صورناها مصدر ضعف لقريش ؛ لأنها كانت تدفعها إلى أن تغالى بنفسها فتتورط في الكبرياء ، ولأنها كانت تدفعها إلى حب المال والحرص عليه فتعرض لأخذه بغير حقه ، ولأنها كانت تدفعها إلى إيثار أنفسها بالخير فتعرض للانتهزام أمام المنافع العاجلة وأمام اللذات القريبة التي لا تخلو من الأثم أحياناً . وكانت تدفعها إلى الطمع الذي لا حد له فتعرضها لتجاوز الحد والطموح إلى ما لا ينبغي الطموح إليه كما تعرضها للظلم والاستعلاء . وإذا أشفق عمر من هذا كله بالقياس إلى المهاجرين الذين طالت صحبتهم للنبي وحسن بلاؤهم في المواطن كلها ، فأحرى أن يشفق منه بل أن يشفق من أكثر منه بالقياس إلى من أسلم بأخرة من قريش ، من هؤلاء الشيوخ والفتيان الذين لم يسلموا عن رغبة ولا عن رضا ، وإنما أسلموا إما طمعاً حين تبينوا أن كفة الإسلام راجحة ، وإما قهراً حين دخلت عليهم مكة من أقطارها . وأولئك وعولاء لم ينظروا إلى الإسلام على أنه دين يتصل بالقلوب والضمائر وترعى فيه حرمان الله وحقوقه ، وإنما نظروا إليه على أنه صفة خطيرة من تلك الصفات التي كانوا يباشرونها ، ومغامرة جريئة من تلك المغامرات التي كانوا يغامرونها داخل بلاد العرب وخارجها . وقد ذكروا حين أسلموا أو حين هموا بالإسلام أن النبي كان قد وعد قريشاً حين دعاها إلى الدين الجديد ملك الدنيا وحسن ثواب الآخرة ، ففكروا جميعاً في ملك الدنيا ، وفكر بعضهم في ثواب الآخرة ، ودفعهم هذا التفكير إلى أن يسلموا ، ثم إلى أن يحتملوا من أتعال الجهاد والفتح ما احتمل غيرهم من الناس أو أكثر مما احتمل غيرهم من الناس .

وأراد كثير منهم عن نية صادقة أو غير صادقة أن يعوضوا بحسن البلاء في الفتح ما فاتهم من حسن البلاء مع النبي في غزواته . ومن أجل ذلك لم يبطئوا حين دفعت العرب إلى الفتح ، وإنما نفروا خفاً وثقلاً ، كثير منهم يريدون عرض الدنيا وقيل منهم يريدون الآخرة . وكان زعمائهم وساداتهم يحسون أنهم الطلقاء ، وأنهم أقل درجة من الذين سبقوا إلى الإسلام وأبلوا فيه بلاء حسناً ؛ فكان ذلك يغيظهم ويحفزهم

ويشعرهم بشيء يشبه ما سميته تعقيد النقص أو مركب النقص. ثم كانوا يعرفون رأى عمر خاصة فيهم، فكان ذلك يغيظهم من عمر، ويدعوهم إلى أن يحسنوا البلاء في الجهاد، ليظهروا لعمر أن رأيه فيهم جائر عن القصد، وليظهروا ذلك للناس، وليظهروا ذلك لأنفسهم قبل أن يظهروه للناس. وهذا هو تأويل ما روى من أن خالد بن الوليد أتى بعكرمة بن أبي جهل وقد أصرع في يوم من أيام الشام، فوضع رأسه على نحره وجعل ينظر إليه ويقول: زعم ابن حنتمة أننا لا نستشهد! وابن حنتمة هو عمر.

كان عمر إذن يسوس قريشاً هذه السياسة العنيفة عن علم بدخائل نفوسها أو بعد فهمها وحرصها على الاستمساك بما بلغت والوصول إلى ما لم تبلغ حتى لو خاضت إليه الغمرات خوفاً. وقد روى أن النبي رخص لعبد الرحمن بن عوف في لبس الحرير لحكمة كانت به. فيقبل عبد الرحمن ذات يوم على عمر ومعه فتى من بنيه قد لبس قميصاً من حرير، فينظر إليه عمر ثم يقول: ما هذا؟ ثم يدخل يده في جيب القميص فيشقه إلى أسفله. قال عبد الرحمن: ألم تعلم أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قد رخص لي في لبس الحرير؟ قال عمر: بلى! لشكوى شكوتها، فأما لبنيك فلا.

وعلى هذا النحو كان عمر يشفق على المهاجرين أن يتوسعوا فيما رخص لهم فيه النبي، ويشفق على غير المهاجرين من قريش أن يتوسعوا حتى فيما لم يرخص فيه النبي. وقد قام عمر دون معاوية بأبي عليه غزو البحر إشفاقاً على المسلمين من هوله. وأكبر الظن أنه كان يرى في غزو البحر هذا الذي كان معاوية يلج فيه مغامرة من هذه المغامرات التي لا تتردد قريش في ركوبها، وكان يرى أن الحق عليه المسلمين أن يجنبهم مغامرات فتیان قريش. وقد قدمت أن خلافة أبي بكر أتاحت لقريش أرسطراطية مفاجئة جديدة عوضتها من أرسطراطيتها القديمة؛ فكان عمر يشفق من هذه الأرسطراطية ويضرب لها الحدود، ويأبى أن تندفع إلى غير مدى.

هؤلاء بعض الرعية التي ابتلى عثمان بولاية أمرها. وكان على عثمان أن يسلك إحدى سبيلين لا ثالث لهما: فأما أن يشتد كما اشتد عمر فيمسك زعماء المهاجرين في

المدينة ، ويُظهر امامة قریش ما كان يظهر لها عمر من سوء الظن بها ، ويقف فتیان قریش وکہولہم کما كان یقفہم عمر عند حدود لا یتعدونها ، ویجعل أمور الحکم والولاية کما كان یجعلها عمر شائعة بین العرب بل بین المسلمین ، لا ینہض بها منهم إلا القادرون علی احتمال أعبائها ، وإما أن یلین فیخلى بین قریش و بین الطریق تمضی فیها إلى غیر غایة ، لا حد لطمعها ولا لجشعها ولا لمقامراتها ولا لإیثارها نفسها بالخیر . وسرى أن عثمان قد اختار الثانية راضياً عنها أو مكرها علیها .

الفريق الثاني من رعية عثمان الأنصار ، ومكانهم فی الإسلام معروف ، وثناء الله علیهم فی القرآن محفوظ ، وأمر النبي برعايتهم موروث . وقد رأيت أن الخلاف قد صرفت عنهم حين روى أبو بكر أن الإمامة فی قریش ، وأن أبا بكر قال لهم : نحن الأمراء وأنتم الوزراء . وقد كان أبو بكر يستشيرهم کما يستشير غیرهم من المهاجرین ، وكان عمر يستشيرهم كذلك . ولم یقصر عثمان فی استشارتهم . ولكن هؤلاء الأئمة الثلاثة إنما كانوا يستشيرون أصحاب النبي من الأنصار ، فأما الشباب الناشئون الذین لم یکن لهم خطر ینذکر أيام أبی بكر وقد أخذوا یعقلون أنفسهم أيام عمر ثم عرفوا أنفسهم حتى معرفتها أيام عثمان ، فلم یکن لهم شأن یتبرهن من سائر الناس . وقد سن عمر فی تولية الولاية واستعمال العمال ألا یلتزمهم عند قریش وحدها ، وإنما یلتزمهم فی العرب كافة . وكان خلیفاً لو عاش أن یظهر هؤلاء الشباب من أبناء الأنصار أنهم کغیرهم من الناس لا تقصر الدولة بهم عن بعض حقهم ، وعن حقهم فی الولاية والحکم خاصة . وما من شك فی أن شیوخ الأنصار وذوی المسکنة منهم قد أخاصوا الرضا برأى أبی بكر وبسيرة عمر . ولكن ما من شك فی أن عامة الأنصار والشباب منهم خاصة قد ضاقوا بهذه الأرستقراطية القرشية الجديدة ، وهم الذین ضربوا قریشاً علی الإسلام فی بدر ، وهم الذین دخلوا مع المهاجرین مکة من أقطارها . وكان یعزیزهم عن هذا أن عمر كان یشتد علی قریش ولا یؤثرها بشيء من دون المسلمین . فكان موقف الأنصار بعد أن استخاف عثمان رهیناً بسيرة الخلیفة فی قریش ، فإن سار فیها

سيرة عمر نال الأنصار حظهم من شؤون الدنيا كما يناله غيرهم من سائر المسلمين ، وإن آثرهم وحباهم عرف الأنصار أنها الأرستقراطية الجاهلية المستأجرة ، وأن مكانهم من قريش مكان المغلوبين لا مكان الذين يشاركونهم في غير الإمامة من الأمر شركة سواء . وسقى أن عثمان آثر قريشاً راضياً أو كارهاً ، وأن إثاره لقريش وقع من نفوس الأنصار موقعاً أليماً كان له أثره الخطير في الفتنة ثم فيما استتبعته الفتنة من الأحداث .

الفريق الثالث من رعية عثمان عامة العرب ، أولئك الذين أسلموا طوعاً أو كرهاً ، ثم دفعهم أبو بكر وعمر إلى الفتح فبلغوا منه ما بلغوا ، ثم استقروا في أمصارهم وثغورهم رداء المسلمين يذردون عنهم العدو من جهة ، وجنداً للمسلمين يفتحون عليهم أرض العدو من جهة أخرى . وهؤلاء العرب قد وعدهم الإسلام المساواة التامة بينهم ، لا فضل لأحد منهم على آخر إلا بالتقوى والكفاية وحسن البلاء . وهم بعد هذا مادة الإسلام كما كان عمر يقول ، وهم الذين فتحوا الأرض وأذلوا العدو ونشروا دين الله في الآفاق ؛ فإهم بهذا كله الحق في ألا يستأثر بالأمر من دونهم أحد . ثم هم بعد هذا كله حديثو عهد بالإسلام وقريبو عهد بالجاهلية لم ينسوا ما كان بينهم من خصومة وعصبية وتفاخر وتكابر بالأحساب والأنساب ، وقد أضافوا إلى مفاسدهم التي حفظوها عن جاهليتهم مفاسد جديدة أعظم منها خطراً وأرفع منها شأناً . فالسياسة الملائمة لهؤلاء الناس هي التي تنسبهم عصبيتهم الجاهلية أولاً ، ونشئهم تنشئة إسلامية خالصة ثانياً ، وتصدق لهم ما وعدهم الله من المساواة بينهم والمعدل فيهم . وقد سلك عمر هذه الطرق كلها . فقاوم العصبية ما وسعته مقاومتها حتى أخاف الشعراء الذين كانوا يذكرون مآثر الجاهلية فيما كانوا ينشئون وينشأون ، وجعل في الأمصار معلمين من أصحاب النبي يقرئون أهلها القرآن ويصبرونهم بالسنة ويقهونهم في الدين وينشئونهم هذه التنشئة الإسلامية الخالصة . ثم لم يميز منهم فريقاً على فريق ، ولم يؤثر بأمر السلطان منهم جبارون حق ، وإنما أشاع فيهم المساواة والمعدل الحازم ، واختار ولائهم من مضر وربيعة

والذين ، وراقب هؤلاء الولاة جميعاً أشد المراقبة. وقد رأيت فيما رويناه من كتب عثمان أنه قد أخذ نفسه وولاته في هذه الكتب بسيرة عمر . ولكنك ستري أن وصية عمر بإقرار العمال على أعمالهم عاماً لم تكد تبلغ أجلها حتى أقبل عثمان على سياسة أخرى راضياً عنها أو مكرهاً عليها ، وإذا قرئش تميز من العرب وتسلط عليهم ، وتستأثر من دونهم بأجل الأمصار خطراً وأرفع المناصب شأناً .

الفريق الرابع من ربيعة عثمان هم هؤلاء المغلوبون من أهل البلاد التي فتحت على المسلمين . والسنة الإسلامية في سياستهم معروفة ، وهي أن يؤخذوا بما عليهم من الحق ، فإن أدود فلهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين . وقد عرف عثمان هذه السيرة وأخذ نفسه وولاته بها فيما رويناه من كتبه آنفاً .

ولم يظهر أثناء خلافته لأهل الذمة شأن فيما كان من الاختلاف ، لا لأن السياسة المرسومة قد اتبعت فيهم ولم يكن عنها انحراف ، بل لأنهم كانوا مغلوبين لم يتح لهم بعد أن يشاركوا في السياسة مشاركة ذات خطر وإلا فقد نحب أن نفهم ما كان بين عثمان وعمر بن العاص من الحوار ذات يوم حين قال عثمان لعمر : « قد درست تلك اللقاع بذلك يا عمرو » . فأجابه عمرو : « نعم وهلكت فصالحا » . فليس لهذا الحديث إلا معنى واحد وهو أن خراج مصر قد عاد على بيت المال أيام ابن أبي سرح بأكثر مما كان يعود به أيام عمرو بن العاص ، هذا معنى ما قال عثمان : وأن زيادة الدخل هذه لم تأت إلا عن إرهاب المعاهدين من أهل الذمة أيام ابن أبي سرح ، هذا ما أراد إليه عمرو بن العاص . وليس من هذا مخرج إلا إحدى اثنتين : الأولى أن يكون عمرو بن العاص قد كان يحتجز لنفسه شيئاً من الخراج دون بيت المال . الثانية أن ابن أبي سرح كان يأخذ من المعاهدين أكثر من الحق . وكلا الأمرين شر . ثم لا يقف الأمر في سياسة الرعية عند هذه الحدود التي رسمناها : فقد كان عمر شديداً على قریش كلها يسعوى بينها وبين العرب لا يميزها منهم ، ثم لا يميز حياً من أحيائها على غيره . ولم يستطع عثمان أن يحتفظ بهذه المساواة ، فأثر قریشاً من دين العرب عن عهد أو عن غير عهد . ثم

لم يستطع أن يسوى بين قریش نفسها ، فأثر فريقياً منها على فريق راضياً بذلك أو كارهاً له . ويقال إن عمر قد خاف شيئاً من هذا الإيثار ، فتقدم إلى عثمان إن ولي أمور المسلمين في ألا يحمل بنى أمية و بنى أبي معيط على رقاب الناس ، وتقدم إلى عليّ إن ولي أمور المسلمين في ألا يحمل بنى عبد المطلب و بنى هاشم على رقاب الناس . ولم يستطع عثمان أن يستجيب لعمر ، فحمل بنى أمية وآل أبي معيط على رقاب الناس ، ما في ذلك شك . وقيل إن علياً نفسه حين ولي الخلافة لم يستجب لعمر ، فولى ثلاثة من بنى عمه العباس البصرة ومكة واليمن ، حتى قال مالك الأشتر: ققيم قتلنا الشيخ إذن ! ولكنني على ذلك أفرق أشد التفارقة بين ما صنع عثمان وما صنع عليّ ؛ فقد لام عليّ نفسه عثمان في أمر الولاية ، فاحتج عثمان بأن عمر قد ولى المغيرة بن شعبه الكوفة والمغيرة بن شعبه ليس هناك ، وبأن عمر قد ولى معاوية . فقال له عليّ : إن عمر كان يرأب ولانته ويخيفهم ، وإن ولانته يستبدون بالأمر من دونك ، ويصدرون الأمر من عند أنفسهم ويحملونه عليك فلا تستطيع له تغييراً . فسيروا عليّ مع ولانته من بنى عمه هي سيرة عمر ، كان شديداً عليهم مراقباً لهم ، لا يخرج من عزلهم إن قصرُوا أو انحرفوا دون أن يكرهه على هذا العزل أحد ، على حين لم يعزل عثمان والياً من بنى أمية وآل أبي معيط إلا حين أكرهته الأمصار على ذلك إكراهاً .

ومما يمكن من شيء . فقد كانت رعية عثمان هي رعية عمر ، لم تكد تتغير إلا قليلاً حين تقدم الزمن بعثمان . وكانت سياسة عمر هي السياسة الوحيدة التي كانت تصلح لضبط هذه الرعية وتدير أمرها وحملها على الجادة .

ولكن الناس كلهم لا يستطيعون أن يسيروا سيرة عمر ؛ لأنهم لم يركبوا كما ركب ، ولم يتبع لهم ما أتبع لعمر من هذه الشدة التي لا تعرف هواناً في الحق ، ولا تأخذها في العدل والمساواة لومة لائم . وكان عثمان نفسه يعرف ذلك حق المعرفة ؛ فكان مرة يقول لمحدثيه إذا حضروا طعامه الذين : ومن ذا يطبق ما أطلاق عمر ! وكان مرة يقول للأنبياء في صلوة رحمه من بيت المال : ومن لنا

بمثل عمر ! وكان مرة أخرى يقول لعائليه من فوق منبر النبي : لقد وطئكم ابن
الخطاب برجله وضربكم بيده ، وقمعكم بلسانه ، خفتموه ورضيتم منه بما لا ترضون
منه ؛ لأنني كففت عنكم يدي ولساني . فهناك فرق خطير بين الرجلين في الطبيعة
والمزاج وفي السن أيضا . ولكن هذا الفرق أو هذه الفروق لم تكن وحدها مصدر
الشر والفرقة ، وإنما كان للشر والفرقة مصادر أخرى لم يكن عثمان يستطيع لها
تغييراً . وسنرى بعض هذه المصادر فيما سنستأنف من الحديث .

رحمة يا سيدي

النبيل
العزيز

الواثق

عامة العرب

المقدسي

فلم يكده عثمان بنفق العام الأول من خلافته ويخرج مما التزم من وصية عمر
 بإقرار العمال عاماً على أعمالهم ، حتى باشر سلطته الطبيعية في التولية والعزل . وكان
 في مباشرته لهذه السلطة شيء من العجلة ، وكثير مع ذلك من الأناة . فهو أولاً لم
 يلق بالآ إلى العمال الذين كانوا ينهضون بالأمر في الولايات التي لم يكن لها خطر في
 سياسة أو إدارة أو حرب ، وإنما ترك عمال عمر في هذه الولايات ، ولم يغير منهم
 إلا قليلاً حين دعت الحاجة إلى هذا التغيير . ولم يحتفل لهذا التغيير كثير احتفالاً ،
 وإنما سار فيه سيرة هينة سواء . وقد كانت الولايات تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً ،
 لبعضها خطر في السياسة والإدارة والحرب ، وهي الولايات التي فتحت على المسلمين
 واقتطع بعضها من الروم وغلب الفرس على سائرها . وكانت هذه الولايات الخطيرة
 أربعاً : الشام ومصر والكوفة والبصرة . وكانت أمام كل واحدة من هذه الولايات
 نفور محجب أن يحيى ، ودار حرب محجب أن يعم فيها المسلمون . فكان البحر وبلاد
 الروم نفسها أمام الشام ، وكان البحر وشمال إفريقيا بإزاء مصر ، وكان ما فتح وما لم
 يفتح بعد من بلاد الفرس أمام المصريين العراقيين : الكوفة والبصرة . وكانت
 هذه الولايات الأربع موطئ القوة الإسلامية ، فيها الجند المقيمون ، و بإزائها النفور
 التي يقيم فيها ويخرج منها ويسعى إليها الجند الحاربون . وكانت هذه الولايات
 الأربع مصد ثراء المسلمين ؛ فيها الحضارة المستقرة المترفة ، وفيها الأرض الخصبة التي
 تفل ما شاء الله أن تفل من الثمرات وتؤتي ما شاء الله أن تؤتي من الخراج ، وفيها
 المعاهدون الذين يؤدون الجزية . ثم هي بعد ذلك وجوه الفتح ومصادره ، إليها تجلب
 الغنائم التي يفتن بها الفاتحون في كل عام ، ومنها ترسل الأخماس إلى المدينة . فإذا

كان العرب مادة الإسلام ومصدر قوته العسكرية فقد كانت هذه الولايات مادة الإسلام ومصدر قوته المالية . فلا غرابة في أن يعنى بها الخليفة عناية خاصة لا تقاس إليها عنايته بغيرها من الولايات التي لم يكن لها من الخطر والامتياز وارتفاع الشأن ما كان لهذه الولايات . فمكة والطائف واليمن ولايات لها مكائدها ولها قدرها ، ولكنها لا تواجه تغوراً للحرب ، ولا تغل كثيراً من مال ، وليست هي مواطن القوة والأيد التي تعتز بها الدولة الناشئة .

كان لها خطرها العظيم قبل أن تفتح حين كان النبي يحصد في إخضاع بلاد العرب كلها للإسلام . فلما افتتحت وعبد الله فيها وأمن الإسلام شرها ، أصبحت ولايات ثانوية بالقياس إلى تلك الولايات الجديدة التي تكلف المسلمون في فتحها وتمصيرها من الأنفس والأموال والجهد ما لا يقاس إليه ما تكلفوا في فتح تلك الولايات العربية الأولى .

ومن أجل ذلك كله نرى المسلمين إذا أرادوا أن يخرجوا من المدينة لم يفكروا في الذهاب إلى مكة أو الطائف أو اليمن أو لم يفكروا أكثرهم في الذهاب إلى هذه البلاد ، وإنما فكروا في الذهاب إلى العراق أو الشام أو مصر . في هذه البلاد كان الصالحون منهم يلتصقون ثواب الآخرة بالتزام الثغور والإيمان في الفتح ، وكان المكتسبون منهم يبتغون عرض الدنيا ، يتاجر منهم من يتاجر ، ويزارع منهم من يزارع ، ويتقلبون في ضروب الكسب والغنى على اختلافها .

وقد مات عمر وعلى الكوفة المغيرة بن شعبه الثقفي ، وعلى البصرة أبو موسى الأشعري ، فأقرهما عثمان عامه الأول . فلما انقضى هذا العام عزل المغيرة عن الكوفة وولى عليها سعد بن أبي وقاص الزهري عن وصية من عمر الذي تقدم إلى الخليفة من بعده إن أخطأت الخلافة سعداً أن يستعين به ، فائلاً : إني لم أعزله عن خيانه . ولكن سعداً لم يبق في الكوفة إلا عاماً وبعض عام حتى اضطر عثمان إلى عزله . وقد تحدث المؤرخون بأن عثمان قد اضطر إلى عزل سعد اضطراراً ، حدث

بينه وبين صاحب بيت المال عبد الله بن مسعود خلاف أغضب عثمان عليهما
جميعاً ، فبهم بهما ، ثم كف عنهما واكتفى بعزل سعد

وكان أصل هذا الخلاف غريباً حقاً ؛ فقد قيل إن سعداً اقترض شيئاً من بيت
المال وأعطى به على نفسه صكاً ، فطلب إليه عبد الله بن مسعود أن يؤدي دينه .
ولم يتيسر هذا المال لسعد ، فطلب النظرة إلى ميسرة ، وأبى ابن مسعود ، واستعان
كل من الرجلين على صاحبه بجماعة من أهل الكوفة : يريد ابن مسعود أن يستعين
بأصحابه على سعد ليؤدي دينه ، ويريد سعد أن يستعين بأصحابه على ابن مسعود
لينظره إلى ميسرة . ثم يلتقي الرجلان ومع كل واحد منهما أصحابه ، فيتلاحيان .
وبهم سعد ، فيما يقول الرواة ، أن يدعو على ابن مسعود ، فيجزع ابن مسعود من ذلك
ويولي مسرعاً لعله بأن النبي كان قد دعا الله أن يستجيب لسعد كما دعاه . قال الرواة :
إن سعداً رفع يديه وقال : اللهم رب السموات والأرض . فقال له ابن مسعود :
ويلك ! قل خيراً ثم ولي مسرعاً . وارتفع الأمر إلى عثمان فغضب عليهما جميعاً ،
وجهم بهما ، ثم كف ، وعزل سعداً وأخذ منه ما كان عليه ، وترك ابن مسعود على بيت
المال ، وأرسل إلى الكوفة والياً جديداً .

والرواة متفقون على هذه القصة ، ولكنني أئنف منها موتف التحفظ الشديد ؛
ففيها أمور تدعو إلى هذا التحفظ . فقد تقدم عمر إلى الخليفة من بعده أن يولي سعداً
وقال إنه لم يعزله عن خيافته . وأيسر ما تصور لنا هذه القصة أن سعداً قد اقترض
من بيت المال ثم التوى دينه أو ما طل في أدائه . وما هكذا يكون من اختاره عمر
لشوري ورشحه للخلافة وتقدم إلى الخليفة من بعده إن صرفت الخلافة عن
سعد أن يستعين به . ولم يعرف أحد عن عمر أنه أمر أو نهى ليؤثر أحداً
بخير من دون الناس ، وإنما أمر ونهى دائماً ليؤثر عامة المسلمين بالخير . فهو
حين تقدم إلى الخليفة في تولية سعد لم يكن يريد أن يرضى سعداً ولا أن يحاييه
ولا أن يقدمه على غيره من أصحابه ، وإنما نصح للخليفة والمسلمين وأمرهم

أن يستعينوا بكفاية سعد ، وبكفايته في أمور الحرب خاصة . فلم تكن أمور بلاد
 الفرس على خير ما يحب المسلمون . قد أزيل سلطاتها جملة ولكن شوكتها لم
 تُخَفِّدْ بعد . فكسرى يزجورد قد انهزم ، ولكنه لم يقتل ولم يؤسر ولم يخرج من
 بلاده ، وإنما هو مقيم فيها يتنقل بالفلول بين أقاليمها ومدنها ودساكرها . وفي هذه
 البلاد مدن كثيرة ، بعضها لم يصل إليه المسلمون بعد ، وبعضها قد صالح المسلمين
 ولكن على دغل ، فهو ينتهز الفرصة وينتقض كلما وجد إلى الانتقاض سبيلا . فقد
 بدى فتح بلاد الفرس وتقدم مسرعاً إلى غايته ، ولكنه لم يبلغ هذه الغاية بعد .
 وسعد بن أبي وقاص هو بطل القادسية ، وهو قاصم دولة الأكامرة ؛ فإيس غريباً
 أن يفكر فيه عمر ليم من الفتح ما بدا . وأكبر الظن أن عمر لو عاش لرد سعداً إلى
 الكوفة وأمره بالمضي إلى عدوه حتى يتم الله الفتح على يديه . وسعد صاحب السابقة
 المعروفة في الإسلام ، حتى إنه كان يقول : والله لقد كنت أراي ثلث الإسلام .
 يريد أنه أسلم بعد أبي بكر فكان ثالث ثلاثة ، أو لهم النبي ، وثانيهم أبو بكر ، أو أنه
 أسلم بعد أبي بكر وزيد بن حارثة ، فكان ثالث ثلاثة سبقوا بالاستجابة إلى دعوة
 رسول الله . وسعد ، فيما اتفق عليه الرواة والمحدثون ، أول من رمى بسهم في سبيل الله
 حين خرج في سرية عبدة بن الحارث بن عبد المطالب إلى بطن زايف .
 وسعد هو الذي فذاه رسول الله بأبيه وأمه يوم أحد ، ولم يجمع لأحد بين أبويه
 غيره ، وذلك حين ثبت بين الذين ثبتوا مع رسول الله وجعل ينضح عنه بسهامه ،
 وكان أرمي الناس بسهم ، فكان النبي يقول له : أرم سعد فذاك أبي وأمي .
 فمن أتيح له أن يكون ثالث ثلاثة في الإسلام وأول رام بسهم في سبيل الله ، وأن
 يفديه رسول الله بأبيه وأمه ، وأن يرضى عنه رسول الله ويجعله في العشرة الذين
 ضمن لهم الجنة ، وأن يقصم دولة الفرس وينتصر يوم القادسية ، وأن يحضره عمر الشورى
 ويرشحه للخلافة ، ويتقدم في توليته إن حُصرت الخلافة عنه - من أتيح له هذا
 الفضل كله لا يمكن أن يلتوى على بيت المال بدين قل أو أكثر ، ولا أن يشك فيه

ابن مسعود هذا الشك ، ولا أن يفضب عليه عثمان فيهم به ثم ينفو عنه بعد أن يأخذ منه ما كان عليه . وأكبر الظن أن عمر لم يتقدم إلى الخليفة من بعده في تولية سعد ولاية ما ، وإنما تقدم إليه في تولية سعد الكوفة خاصة ؛ لأنها كانت المصر الذي كان يجب أن يستقر فيه سعد ، وأن يتجه منه إلى إتمام الفتح في ذلك الوجه من وجوه الحرب . وإنه لغريب حقا أن يسوء ظن ابن مسعود بسعد وهو يعلم سابقته ومكانته من النبي ومن صاحبيه ورأى النبي فيه . فقد كان ابن مسعود من أزم الناس للنبي وأرواحهم عنه لاسمة ، وأحفظهم عنه للقرآن ، وأعلمهم برأيه في أصحابه . وأغرب من ذلك أن يشك فيه ويلج عليه في أداء دينه ، حتى إذا هم سعد بالدعاء عليه أخذه الإشفاق والجزع ، فترضاه وولى مسرعاً . إنما لزم سعد موقف الحياد حين كانت الفتنة ، وأنى أن يقاتل مع أولئك أو هؤلاء من المختصمين ، حتى يأتيه بسيف مبصر عاقل ناطق ينبئه بأن هذا مسلم وهذا كافر ؛ فكان موقفه هذا مصدراً لهذه القصة الغريبة . ولو قد انحاز سعد لأنصار عليٍّ لدافعت عنه الشيعة ، ولو قد انحاز لأنصار عثمان لدافعت عنه العثمانية ، ولكنه وقف من المختصمين موقف المعتزل ، فوقف المختصمون منه هذا الموقف نفسه

وأكد اعتقد أن وجه الحق في عزل سعد أن بني أمية وآل أبي معيط كانوا يتعجلون الولاية ويحتالون في الوصول إليها ، ويلحون على عثمان في أن يمهّد لهم إليها الطريق . وآية ذلك فيما أظن أن عثمان حين عزل سعداً لم يولّ على الكوفة أحداً من كبار أصحاب النبي لا من المهاجرين ولا من الأنصار ، لم يرسل إليها طلحة ولا الزبير ولا عبد الرحمن ولا محمد بن مسلمة ولا أبا طلحة ، وإنما أرسل إليها الوليد بن عقبة بن أبي معيط . ولم يكن المسلمون يطمحون إلى الوليد بن عقبة ؛ لأنه غش النبي وكذب عليه ، وكفر بعد إسلامه ، وأنزل الله فيه قرآناً فقال : « يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فعلن نادمين » . كان ذلك حين أرسله النبي مصدقاً في بني المصطلق ، فعاد إلى النبي يزعم

أنهم منعموه الصدقة . فخرج النبي إليهم غازياً ، ثم تبين كيد الوليد ، وأنباه الله بحليلة الأمر . وقد عاد الوليد إلى إسلامه حين لم يكن بد من العودة إلى الإسلام ، وأصلح من سيرته ما استطاع . وقيل إن عمر قد استعمله على صدقة بني قليب في الجزيرة . والفرق بين أن يرسله عمر أو وال من ولاية عمر إلى صدقة حتى من نصارى العرب البادين في الجزيرة وبين أن يوليّه عثمان مصراً من أعظم أمصار المسلمين وأكثرها ثغوراً وأن يوليّه مكان سعد بن أبي وقاص ، هذا الفرق عظيم جداً .
فَالَّذِينَ أَنْكَرُوا تَوَلِيَّ الْوَلِيدِ عَلَى الْكُوفَةِ كَانَ سَعْدٌ لَمْ يُبْعَدُوا ؛ فَلَيْسَ مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ هَذِهِ التَّوَلِيَّ كَانَتْ أَمْرًا عَظِيمًا .

وهناك سبب آخر يدعو إلى الشك في هذه القصة التي حلت عثمان على عزل سعد وتولية الوليد ، وهو أن عثمان نفسه قد سار في بيت المال بالمدينة سيرة أعظم خطراً مما نسب إلى سعد ؛ فهو قد أعطى رجلاً من ذوى قرابته مقداراً ضخماً من بيت المال ، واستكثر عامله على بيت المال هذا المقدار فلم يخرج به ، فألح عثمان فأبى الخازن ، فلامه عثمان وقال له في قصة سنعرض لها في إبانها : « ما أنت وذاك ؟ إنما أنت خازن لنا » . قال صاحب بيت المال : « ما كنت أرى أني خازن لك ، وإنما خازنك أحد مواليك » ، لقد كنت أراني خازناً للمسلمين » ، ثم أقبل بمفاتيح بيت المال فعلقها على منبر النبي وجلس في داره . فإذا سار عثمان في بيت المال هذه السيرة ، فغريب أن ينكر على سعد ما يقال من أنه اقترض من بيت المال شيئاً وطلب النظرة في أداء ما كان عليه من دين . وكما أن عمر لم يعزل سعداً عن خيانة ، فقد عرى أن عثمان لم يعزل سعداً عن خيانة ولا عن شيء يتصل بالخيانة من قريب أو بعيد ، وإنما أنفذ وصية عمر ، ثم عزل سعداً ليجعل مكانه رجلاً من آل أبي معيط . ويجب أن نقرر أن الوليد قد سار أثناء ولايته على الكوفة سيرة فيها كثير جداً من الغفاه وحسن البلاء . فهو لم يقصّر في سد الثغور والإمعان في الفتح ، وإنما بلغ من ذلك غاية عرفت له وتحدث بها الناس في حياته وبعد موته . وهو قد ساس أهل الكوفة سياسة حزم

وعزم ومضاء ، فأقر الأمن ، وضرب على أيدي المفسدين من الأحداث والذين لا يراعون للنظام حرمة ولا يرجون للدين وقارا . عدا غر من الشباب على فتى من أهل الكوفة قتلوه ، فأخذهم الوليد وأقام عليهم الحد ، فقتلهم على باب قصر الإمارة . ويقول بعض الرواة إن هذا أحفظ عليه آباء هؤلاء القاتلين المقتولين ، فأخذوا يتدسسون أغلاطه ويتكفون اتهامه ويشككون فيه الناس . ثم مازالوا به ، حتى دخل عليه منهم داخل فسر عنده وتأخر ، فلم ينصرف حتى نام الوليد ، فقام فاستل خاتمه من أصبعه وذهب مع صاحب له بالخاتم إلى عثمان فشهدا عنده على الوليد بشرب الخمر .

والتكلف في هذه القصة أظهر من أن نحتاج إلى تبينه وإطالة القول فيه . فإما أمير بنام وعنده سمارة ، ثم يعم في النوم حتى يستل خاتمه من أصبعه دون أن يحس ذلك أو يحسه أحد من خدامه وحجابه وشرطه !! وإذا كان الأمر من التهاون والاستخفاف بحيث يستل منه خاتمه الذي يمضي به الأمر والنهي ويمضي به كسبه إلى الخليفة وإلى قواده في الثغور ، فما هو من الحزم والعزم والفظنة في شيء ، وإنما الأشبه ما قاله خصوم الوليد من أنه كان يعاقر الخمر مع صديقه وشاعره أبي زيد ، ذلك الذي عرفه في تغلب حين كان مصدقا فيهم ، فأنصفه من أخواله بني تغلب وآثره بمودته . وكان أبو زيد طائفي الأب تغلبي الأم ، وكان نصرانيا . فلما ولي الوليد أمر الكوفة كان هو ينفذ عليه ، فيقيم عنده ويأخذ جوائزه . وما زال به الوليد حتى أسلم ففقر ما بينهما . وما أرى إلا أن إسلام أبي زيد كان رقيقا كإسلام الوليد . ويدل على صحة هذا المذهب في هذه القصة أن عثمان أقام الحد على الوليد ، والحدود تدرأ بالشبهات . فلو قد رأى عثمان في شهادة هذين الشاهدين شبهة قوية أو ضعيفة لتخرج من إقامة الحد عليه . وليس البأس على عثمان في أن يدرأ الحد بالشبهة ، وإنما البأس كل البأس في أن يقيم الحد والشبهة قائمة بهما يكن حظها من الضعف . والناس يختلفون فيمن أنفذ أمر عثمان بإقامه الحد على الوليد ، فقوم يرون أن عليا

هو الذي ضرب الوليد إنفاذاً لأمر عثمان حين نكل كثير من الناس عن ضربه .
فإن صحت هذه الرواية — وما نراها تصح — فعلى أعلم بالدين وأحفظ للسنن
وأشد إيثارة لرضا الله وإنفاذاً أمره من أن يقيم الحد والشبهة قائمة . وزعم أكثر الرواة
أن الذي ضربه هو سعيد بن العاص الأموي . وسعيد قريب القرابة من عثمان ومن
الوليد ، وهو صاحب عصبية واعتداد بمكان الخليفة ورهطه الأدين والأبعدين . فلو
قد رأى شبهة لكان خليفاً أن يراجع عثمان في قضائه ، ولكان خليفاً إذا لم يفتح أن
يعتذر من ضرب الوليد . ولكنه ضربه ، وأورث هذا الضرب عداوة متصلة في
أعقاب الرجلين .

وقد زعم خصوم الوليد — وما نحسبهم إلا متزيفين — أن الوليد أصبح ذات
يوم سكران ، فصلّى الصبح بالناس ثلاثاً أو أربعاً ، ثم التفت إليهم وقال : إن شتم
زدناكم . فشتبه من شتمه وحصبه من حصبه من الناس ، واستعفوا عثمان منه
فأعفاهم . وشاعت فيه هذه القالة حتى تندّر به المتندرون ، وقال فيها الشعراء ، فقال
الخطيئة فيها زعموا :

| | |
|--------------------------|------------------------|
| شهد الخطيئة يوم يلقي ربه | أن الوليد أحق بالعدر |
| نادى وقد نفذت صلاتهم | أزيدكم ثلثاً ولا يدرى |
| أيزيدهم خيراً ولو قبلوا | منه لزادهم على عشر |
| فأنوا أبا وهب ولو فعلوا | لقرنت بين الشفع والوتر |
| حبسوا عنانك إذ جريت ولو | خلوا عنانك لم تزل تجري |

وهذه القصة مخترعة من أصلها فيما أعتقد . فلو قد زاد الوليد في الصلاة لما تبعته
جماعة من المسلمين من أهل الكوفة ، وفيهم نفر من أصحاب النبي ، وفيهم القراء
والصالحون ، ولما رضى المسلمون من عثمان بما أقام عليه من حد الحرق ؟ فإن الزيادة في
الصلاة والعبث بها أعظم خطراً عند الله وعند المسلمين من شرب الخمر .

وهذا الشعر لم يقله الخطيئة ، وإنما قال الخطيئة شعراً آخر يمدح به الوليد مدح
محب له حريص على رضاه ، وهو :

شهد الخطيئة حين يلتقي ربه أن الوليد أحق بالعدو
خلعوا عنائك إذ جريت ولو تركوا عنائك لم تزل تجري
ورأوا شمائل ماجد متبرع يعطى على الميسور والمسر
فنزعت مكدوباً عليك ولم تُرددْ إلى عور ولا فقر

وقد عارض بعض الشيعة هذا الشعر . شعر الخطيئة في مدح الوليد

وليس من شك في أن الخطيئة لم يقل أيضاً هذه الأبيات الأخرى :

تكلم في الصلاة وزاد فيها علانية وجاهر بالنفاق
ومح الخمر عن سنن المصلي ونادى والجميع إلى افتراق
أزيدكم على أن تصدوني فالكم ومالي من خلاق

فهذا الشعر ليس إلا تزييداً من خصوم الوليد . وللخطيئة بعد ذلك شعر جيد يمدح

به الوليد أثناء إمارته ، وقبل أن يفكر أحد في الانتصار به والتشجيع عليه ، وهو :

عفا توأم من أهله لجلاجله وردت على الحى الجميع جمائله
وعالين عقلاً فوق رقم كانه دم الجوف يجرى في المذارع واشله
كأن النعاج الغر وسط بيوتهم إذا اجتمعت وسط البيوت مطافله
أبى لابن أروى خلفان اصطفاها قتال إذا ينقى العدو ونائله
فتى غلاً الشيرى ويروى كفته سنان الرذىنى الأصم وعامله
يؤم العدو حيث كان بجحافل يسم العدو جرسه وصواهله
ترى عافيات الطير قد وثقت لها بشيع من السخل المتاق منازلها
إذا حال منه منزل الليل أوقدت لأخراه في أعلى اليفاع أوائله
يظل الرءاء الغصب فوق جبينه يقي حاجبيه ما تُشير فئابله
نبيت الجماد الغر عن عفر دارهم فلم يبق إلا حية أنت فائله

وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أوجى لم تجد من تباعه
وإني لأرجوه وإن كان نائياً رجاء الربيع أثبت البقل وابله
لزعجب كأولاد القطا راث خلقها * على عاجزات النهض حر حواصله

وربما كان من التكلف ما روى من أن الوليد أتى بساحر، فاستغنى فيه ابن مسعود،
فلما تحقق ابن مسعود إيمانه بالسحر أمر بقتله، وتعمجل رجل من أهل الكوفة قتلته
عن غير أمر الوليد، ثم ذهب أهل الكوفة يشكون الوليد إلى عثمان فردهم وقال تقتلون
الناس بالظن !

وما أستبعد أن يكون الوليد قد أتى بهذا الساحر فنظر إلى لعبه، وغضب لذلك
المتزمتون من أهل الكوفة، فعدوا على ذلك المشعوذ المسكين فقتلوه. وغضب لذلك
الوليد وغضب لذلك عثمان ! فما ينبغي للناس أن يريقوا الدماء عن غير أمر الساطن
ولا أن يريقوها بالظنة.

وجملة القول أن الوليد إنما كان رجلاً من قریش أسلم إسلاماً ظاهراً واحتفظ بمجاهلته
كلها. فلبس هو أول من شرب الخمر في هذا العصر من أمثاله الذين أسلمت
ألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم إيماناً خالصاً وإنما ترددت بين الكفر والإيمان.
وليس هو بدعاً في حب الدعابة والمبت والمجون يستتر به ولا يظهره. وما أستبعد
أن يكون قد لها بلعب هذا الساحر، وأن تكون القصة التي زعمت تدخل ابن مسعود
في أمره قد احترعت تكلفاً للدفاع عن الوليد. على أني أعتقد أن شرب الخمر إن
كان هو السبب المباشر لعزل الوليد، فإن لعزله أسباباً أخرى نعلمها أن تكون أعق
أثراً وأبعد مدى من شرب الخمر ومن اللهو بلعب الساحر، وهي اتصال سياسته العامة
لأهل الكوفة وسيرته فيهم. فقد كان معظم أهل الكوفة من البغائية ولم تكن
المضرية فيهم إلا قلة. وكان الوليد رجلاً قرشياً معتدلاً بقرشيته وبمكانه من عثمان،
وقد كان أخاه لأمه. فما أستبعد أن هذه السكثرة البغائية قد ضاقت بهذا الأمير
القرشي المضري الذي لم يكن يخفى اعتداده بنفسه واستعلاءه على غيره، فتكبروا له

قليلا قليلا . وأحسن هو منهم هذا التنكر فلم يحتمله إلا كارهاً . ولعل الوليد قد ناس هذه الأرستقراطية فيما كانت ترى أنه مصدر عز ورفح لهم . فقد روى أن جماعة من أشرافهم كانوا ينادون : ألا إن من نزل الكوفة وليس له به منزل فنزله عند بني فلان ، كانوا يتنافسون في ذلك فيما يظهر ، يحبون به سنة عربية متوارثة ، هي التنافس في استقبال الضيف والاستياف إلى أبوابهم وقراهم . فأنشأ الوليد عن أمر عثمان أو من تلقا نفسه دار الضيافة ، وأغلق على هؤلاء الأشراف باباً من أبواب التنافس والتفاخر والعصبية ^(١) . وكان أبو زيد يقبل فينزل دار الأضياف هذه ، ثم يتصل بالوليد ويكثر الاختلاف إليه . ومن يدري ! لعل هذا الشاعر عاد مرة أو غير مرة إلى مشواه وقد أخذت منه الخمر ، فلم يحسن أن يمسك لسانه ، فنبههم ذلك إلى التجسس على الوليد .

نعم كان الوليد وقد أحسن تنكر الناس له وتسترهم عليه بمسألة سياسة ظاهرها الرفق وإشاعة الخير والمعروف ، وباطنها التجنب إلى العامة والتقوى بالدهماء ؛ ففرض للرفيق أعطيات يتوسعون بها : ثلاثة دراهم لكل واحد منهم في كل شهر ، دون أن ينقص ذلك من أعطيات ساداتهم ومواليهم ، إنما كان يؤدي إليهم ذلك من فضول الأموال . فقد كان للأموال إذن فضول يمكن أن ترد على أصحاب الأعطيات من الذين فاتهم على هذا المال وأطأ الله على أيديهم هذا الفى . ولم يكن الوليد يرد هذه الفضول على هؤلاء الناس ، وإنما كان يوسع بها على العبيد والإماء ؛ فكان إذن يرد بعض الفى على بعضه ؛ فلم يكن العبيد والإماء إلا شبيهاً من هذا الفى ، فهم أسارى قد قسموا بين الفاتحين كما قسم بينهم الذهب والفضة وغير الذهب والفضة من الغنائم . والذي يعرف النفس العربية التي احتملت الكثير من جاهليتها ولم يخاطبها الإسلام إلا بخالطة ظاهرة ، لا يرى من العجب أن يضيق هؤلاء البمانية بهذا القرشى الذي يأخذ من فيهم ليرده على فيهم ، ويأخذ فضول الأموال ليوسع بها على العبيد

والإمام ، فيقترب إليهم بذلك ويستأثر بحبهم له وانحيازهم إليه ، ويوشك أن ينشئ منهم لنفسه قوة تمينه على سادتهم ، أو تعين السلطان على هؤلاء السادة ، إن احتاج السلطان إلى بعض المعونة . ويتحدث الرواة بأن الإمام والعبيد قد اتخذوا الحداد حين عزل الوليد ، وكانت الولائد تنشج فيما روى الطبري بهذا الرجز :

يا ويلنا قد عزل الوليد وجاءنا مجوعاً سعيده

ينقص في الصاع ولا يزيد فجوع الإمام والعبيد

وما أظن إلا أن هذا الرجز منحول متكلف ، قد اخترعه القصاص من أنصار الوليد ؛ فلم يكن الإمام والعبيد من أسرى الفرس في الكوفة قد بلغوا من حدق العربية وإفانها أن يربحوا بالوليد وسعيده كما كان العرب أنفسهم خليقين أن يفعلوا . ولكن هذا الرجز يدل على أن الرقيق والأحرار من الفرس كانوا يؤثرون الوليد ويحبونه ؛ لأنه كان يؤثرهم ويستويهم . واذلك قال الرواة إن أهل الكوفة كانوا فريقين في الوليد : كانت العامة معه ، وكانت الخاصة عليه .

وليس لهذا معنى إلا أن الوليد قد خفض جناحه للعامة ، ووطىء الخاصة ووطئاً شديداً . ولو قد سار الوليد في ذلك سيرة عمر لما أنكر عليه منه شيء . فقد كان عمر يرفق بالعامة ويقلظ على الخاصة ، يقاوم في هذه الخاصة نزعتها إلى الأثرة واحتفاظها بالعصبية الجاهلية وطموحها إلى الاستعلاء . وما أرى الوليد ذهب إلى شيء من ذلك ، وإنما طأطأته الأرستقراطية فطاوفا ، وقاومته فتاومها ودخل بينها وبين رقيقها من العبيد والإمام .

ومهما يكن من شيء ، فقد عزل الوليد وذو الرأي في الكوفة ضيقون به ساخطون عليه ، ينفذه السادة لما قدمنا من تنكره لهم ومقاومته إياهم ومحاولته أن يفسد عليهم رقيتهم . وينكره القراء وأصحاب الصلاح والفتة لسيرته تلك الجاهلية التي لم تخل من عبث ومجون وتعدى لحدود الله .

وقد وفق عثمان حين عزل الوليد ولم يتشدد في استبقائه ، وحين أقام عليه الحد ولم يحمه ، ولكنه كان خليفاً أن يرد أمر الكوفة إلى رجل من أصحاب النبي وأهل الكفاية من المهاجرين والأنصار . ولو قد فعل ذلك لاستصلح هذا المصير ولم يدفع أهله عامة في الفرقة والخلاف . ولكنه عزل عن أهل الكوفة رجلاً من آل أبي معيط ، وأرسل إليهم رجلاً من بني أمية ، وقد حذره عمر من أن يحمل أولئك وهؤلاء على رقاب الناس وما من شك في أن أهل الكوفة كانوا يعلمون بما تقدم فيه عمر إلى عثمان من ذلك . وهم بعد قد عرفوا من أصحاب النبي نقرأ صالحين رضوا عن سيرتهم وأحبوا حكمهم . وقد تبين لعثمان أنهم ضاقوا بالوليد من عقبة بعد سعد بن أبي وقاص ، وقد كان خليفاً أن يرسل إليهم رجلاً في منزلة سعد لا في منزلة الوليد . وقد كان سعيد بن العاص فتي من فتيان بني أمية ، معتدلاً مستقيم الخلق ، أئبى فأحسن البلاء في فتح الشام ، كما أئبى بنو أمية فأحسنوا البلاء أيضاً . وقد كان عثمان يرثه ويرعاه قبل أن يستخاف . وسأل عنه عمر حين كان يتفقد قريشاً فأنهى بأبه عند معاوية ، وبأنه مريض مشف على الموت ؛ فأرسل إلى معاوية في أن يجعله إليه في رفق وعناية . ولم يكذ الفتى يبلغ المدينة حتى استرد قوة وصحة وعافية ، وقد تلقاه عمر لقاء حسناً ، فرقى له وعطف عليه . وما زال به حتى روجه وجعله في مرتبة نظرائه من شباب قريش وأشرافها . ولكنه على ذلك كان فرشياً أموياً قريب المكان من عثمان . كان رجلاً صدق ما في ذلك شك ، ولكنه كان يعتد بقريش عامة وببني أمية خاصة . وقد ذهب إلى الكوفة مصحفاً على أن يصلح ما أفسد الوليد ، حتى قيلت في ذلك الأقاويل ؛ فرغم بعض القضاة أنه غسل المنبر تحرجاً

من آثام الوليد ، وأدى بذلك بعض القرشيين .

والشيء المحقق هو أن أهل الكوفة قد أحسنوا استقباله ، وأحسن هو سياستهم أول الأمر ، فدرس شؤون مصر من قريب ، واختار سواره وذوى خاصته من بين السادة والقرناء الذين أغضبهم الوليد ، ولكنه لم يقيم في الكوفة إلا قليلاً حتى يصر بحقيقة الأمر وأنبأها عثمان . وكان فيما بعث إلى عثمان من ذلك تصوير دقيق لالحال الكوفة وحدها ، بل لحال غيرها من الأمصار كذلك . فهو قد رأى أن الكوفة إنما تتعرض للفتنة لسببين : أحدهما تضائل أصحاب السابقة وضعف أمرهم بمرور الزمن . وأصحاب السابقة هؤلاء هم السادة الذين سبقوا إلى الفتح واستقروا في مصر حين مقرر ، وفيهم الشريف الذي كانت له الرياسة في قومه ، وفيهم القاري الذي كانت له المكانة الدينية لانصاله بالنبي أو بأصحابه . وقد أخذ الموت ينتقص منهم في الحرب والسلام جميعاً .

والآخر تضائل الطائرين والناشئين جميعاً ، فما أكثر الذين كانوا يظهرون على مصر من هؤلاء الأعراب الذين يقبلون من تلقاء أنفسهم أو يرسلهم الخليفة مادة للجنود ! وما أكثر الطائرين من هؤلاء الأسرى الذين كان الفاتحون يأخذونهم في المواقع ويُقسّمون بينهم مع الغنيمة ويعودون معهم إلى مصر ليقيموا فيه ! وما أكثر هذا الجيل الجديد الذي كان يولد في مصر من الحرار وأمهات الأولاد ، ثم الذين كانوا يولدون من أبناء الأحرار غير العرب ومن أبناء العبيد ! وكل هذه الناشئة قد أخذت تنمو وتظهر أمرها ويكون لها أثرها في حياة مصر .

فالطائرون من الأعراب والطائرون من الأعاجم والناشئون من أولئك هؤلاء قد كثروا في مصر حتى زحوا أهل السابقة ، وكادوا يستأثرون من دولهم بالأمر . وكلهم حظه من الجهل أكثر من حظه من العلم ، ونصيبه من الفلظة واللفظة أعظم من نصيبه من الرقة واللين . والأعراب يقبلون بما حفظوا من غلظتهم وجفوتهم وعصبيتهم وجهلهم . والأسرى يقبلون بما ورثوا من حضارتهم ، وما تستتبعه الحضارة

في أعقاب أمرها من الضعف والفساد . وبما تستتبعه الهزيمة والرق من انكسار النفوس وذلتها ، وحسرتها على ما مضى ، وبأسها مما يقبل ، وبغضها لسيدها وخوفها منه ومكرها به وكيدها له . والناشئون بين أولئك وهؤلاء ، يأخذون بحظوظهم من أخلاق أولئك وهؤلاء ، فتختلط الأمور عليهم ، ويكونون مصدراً لاختلاط الأمور على غيرهم من الناس . وهذا كله تعتقد أمور السياسة تعقداً شديداً ، ويجد الأمراء والولاة أنفسهم أمام مشكلات كما حلوا منها طرفاً نجح طرف آخر .

بشيء من هذا كتب سعيد إلى عثمان لينبئه بحقيقة الأمر في مصره . فتقدم إليه عثمان في أن يؤثر الخير والعافية ما استطاع ، وفي أن يجنب نفسه والناس الفتنة ما وجد إلى ذلك سبيلاً ، وفي أن يقدم أصحاب السابقة وما يتصل بأسبابهم على غيرهم ، ثم ينزل الناس بعد ذلك منازلهم بالحق ، لا يؤثر ولا يظلم ولا يجور .

ولكن عثمان شعر منذ ذلك الوقت بأن أمور الناس قد تغيرت ، وبأن الفتنة قد أخذت تظهر ، وبأن الاحتياط من هذه الفتنة قد أصبح شيئاً ليس منه بد . وقد خطب عثمان الناس في المدينة ، فأنبأهم من ذلك بما علم ، وحذرهم الفتنة وخوفهم منها واستشارهم فيما تقدم فيه إلى سعيد من السيرة السياسية فأقروه عليه . ولكنه اقترح أمراً خطيراً فرج الناس من أهل المدينة به حين سمعوه وابتهجوا له ابتهاجاً عظيماً ، وظن هو أنه سيصلح بعض ما فسد ، ويجمع بعض ما انتشر ، ولكنه أدى إلى النتائج العكسية لما أراد عثمان . وهذا الأمر الذي اقترحه هو أن ينقل إلى الناس فيهم حيث أقاموا من بلاد العرب ؛ فلا يقيم في الأمصار إلا من كان له في الإقامة فيها أرب ، ما عدا الجند بالطبع ، فليس من إقامتهم في الأمصار بد .

وقد دهش أهل المدينة حين سمعوا هذا الاقتراح من عثمان ، فقالوا له : كيف تنقل إلينا ما أفاء الله علينا من الأرض ؟ قال عثمان : - وهذا هو لب الاقتراح - نبيعها ممن شاء بما كان له بالحجاز . ففرحوا وفتح الله عليهم به أمراً لم يكن في حسابهم ، فافترقوا وقد فرجها الله عنهم به ^(١) . ومعنى ذلك أن عثمان عرض على أهل الحجاز أولاً

ثم عم ذلك في بلاد العرب كلها فيما بعد ، أن يستبدلوا بما كان لهم في العراق أو في الأقاليم من الأرض أرضاً في الحجاز أو في غيرها من بلاد العرب . فإذا فعلوا ذلك أقاموا في بلادهم لم يقتلوا عنها ، وأقام معهم أهلهم وذوو أسبائهم ، تخف الضغط على الأقاليم ، وقلت هجرة الأعراب إليها . وسيحتاج هؤلاء الذين يشترون أرض الحجاز وبلاد العرب مكان أرض الأقاليم إلى كثير من الأيدي العاملة لاستصلاحها واستثمارها والقيام عليها ، فيكثر اجتلاب الرقيق والموالي إلى بلاد العرب ، ويخف الضغط على الأقاليم من هؤلاء الأسارى الذين كانوا يطردون على الأمصار في غير انقطاع .

وليس من الغريب أن يفرح الناس بذلك وينهجوا له ؛ فأرض الحجاز أحب إلى أهل الحجاز من أرض العراق ، وأرض اليمن أحب إلى أهل اليمن من أرض الشام ومصر ؛ هي منهم قريب ، فهم يستطيعون أن يقوموا عليها في غير مشقة ولا كلفة ولا احتياج إلى السفر القصير أو الطويل ، ولا إلى الهجرة من أرض الآباء والأجداد .

وقد كتب عثمان بذلك في الأفق ، ففتح على الناس باباً عظيماً كان له أمد الأثر في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعقلية جميعاً .

وانضرب لذلك بعض الأمثال : ففريق من كبار الصحابة كانوا يملكون كثيراً من المال السائل والجامد في الحجاز ، فما أسرع ما أنفقوا ما لهم هذا سائله وجامده في شراء الأرض في الأقاليم ؛ لأنهم كانوا يعلمون أن أرض الأقاليم أنصب تربة وأكثر ثمرة وأيسر استغلالاً من أرض الحجاز . فطلحة بن عبيد الله كان قد جدد واجتهد ودأب حتى اشترى ثمانية أسهم خيبر من الذين شهدوا فتحها مع النبي أو من ورثتهم . فلما فتح عثمان هذا الباب باع طلحة كل ما كان يملك من أسهم خيبر لأهل الحجاز ممن شهد فتح العراق بما كانوا يملكون هناك . ثم كان له مال آخر كثير ، فاشترى به من بعض أهل الحجاز أرضهم في العراق ، واشترى من عثمان

نفسه أرضاً كان يملكها في العراق بأرض كان هو يملكها في الحجاز ، وفعل الناس فعله ، فكل من كره الهجرة من الحجاز ليقيم بأرضه في الأقاليم باع أرضه تلك واشترى مكانها أرضاً فيها يليه ، ونشأ عن ذلك أولاً أن ظهرت الملكيات الضخمة في العراق وغيره من الأقاليم . فوالذين استطاعوا أن يتفعوا بهذا الاقتراح إنما هم أصحاب الأموال الضخمة الذين كانوا يستطيعون أن يشتروا من أصحاب الملكيات الصغيرة ما يملكون ؛ فاشترى طلحة ، واشترى الزبير ، واشترى مروان بن الحكم ، وكثر النشاط المالي في ذلك العام من بيع وشراء واقتراض واستبدال ومضاربة . ثم لم يقتصر ذلك على الحجاز والعراق ، وإنما شمل بلاد العرب كلها من جهة والأقاليم المفتوحة كلها من جهة أخرى . وجدت الاقطاعات الكبيرة الضخمة والضيايع الواسعة المربضة من جهة ، وقام فيها العاملون من الرقيق والموالي والأحرار من جهة أخرى ، فظهرت في الإسلام طبقة جديدة من الناس هي طبقة البلطوقراطية التي تمتاز إلى أرستقراطيتها التي تأتيها من المولد بكثرة المال وضخامة الثراء وكثرة الأنباغ أيضاً .

ونشأ عن ذلك ثانياً أن الذين اشتروا الأرض في بلاد العرب عامة وفي الحجاز خاصة قد أرادوا أن يستغلوا أرضهم ، فاجتلبوا الرقيق وأكثروا من اجتلابه . ولم يمض وقت طويل حتى استحال الحجاز إلى جنة من أجل جنات الأرض وأخصبها وأحسنها نعراً وأعودها على أهلها بالنقى وما يستمتع النقي من الترف والفراغ . وما هي إلا أن نشأ في الحجاز نفسه في مكة والمدينة والطائف طبقة من هذه الأرستقراطية الفارغة التي لا تعمل شيئاً ، وإنما يعمل لها ما جلبت من الرقيق ، والتي تلتقي وقتها في فنون اللهو والعبث والمجون .

ونشأ عن هذا بعد ذلك أن جلبت الحضارة جلباً إلى الحجاز وغيره من بلاد العرب ؛ فكان الترف والتبطل ، وكانت الفنون التي نشأت عن الترف والتبطل ، فكان الفناء والإيقاع والرقص والشعر الذي لا يصور جداً ولا نشاطاً ، وإنما يصور بطلاة وفراغاً وتهالكاً من أجل ذلك على اللذة أو عكوفاً من أجل ذلك على النفس

وتعمقاً لما ينتابها من الهم . وإلى جانب هذه الطبقة الأرستقراطية الفارغة عاش الرقيق
الذين كانوا يملكون ساداتهم ويدبرون حياتهم ، وما يكون في هذه الحياة من النشاط
الباطل وما يكون فيها من العواطف والأهواء . ثم إلى جانب السادة الأرقاء ،
والأرقاء السادة ، عاشت طبقة أخرى من العرب البادين المحرومين لم تملك قط
أرضاً في الحجاز لتبيعها بأرض في العراق ، ولم تملك قط أرضاً في العراق لتشتري
بها أرضاً في الحجاز .

ولم يخطر لعثمان رحمه الله حين فكر في هذا الاقتراح أو فكر له فيه خاصته ومشيروه
شيء من هذه النتائج البعيدة ، وإنما رأى شراءاً فأراد حسمه ، أراد أن يخفف
الهجرة على الأمصار ، ويمسك الأعراب في بلادهم ، ويحلب الأسرى والرقيق إلى
بلاد العرب ، ويستخلص لأهل الحجاز من ذوى الملكيات الصغيرة في الأقاليم
ما لم يشتروا به الأرض التي تليهم ويقوموا عليها من قريب . ولكنه لم يبلغ من
ذلك ما أراد ، وإنما أضاف شرّاً إلى شر وفساداً إلى فساد . فلست أدري أوفق
لصرف الأعراب عن الهجرة إلى الأمصار أو لوقف هذه الهجرة وقتاً ما ، أم لم يوفق ،
فالتاريخ لا يحدثنا بشيء من ذلك . بل أنا أشك في أن التاريخ قد فطن لما أراد
عثمان ومشيروه بهذا الانقلاب الخطير في الحياة الاقتصادية للمسلمين . وما أشك في
أنه لم يوفق في تخفيف الضغط على الأمصار من هؤلاء الرقيق والأسارى الذين كان
عددهم يزاد من حين إلى حين ؛ لأن الفتوح لم تقف أيام عثمان ، وإنما مضت في
طريقها عازمة حازمة غير مترددة كما سنرى ، ولأن أربعة أخماس الغنائم كانت تقسم
بين الفاتحين ، وهؤلاء الفاتحون مستقرون في أمصارهم لا يخرج أحدهم إلى الثغر الذي
يليه إلا مرة كل أربعة أعوام ، ولا يقيم في الثغر إلا ستة أشهر أو أقل منها
قليلاً أو أكثر منها قليلاً . فهذه الغنائم إذن وفيها الرقيق كانت تثوب مع أصحابها إلى
الأمصار ، فكان عدد الرقيق في ازدياد متصل . ولم يكن بد من ذلك إلا أن يوقف
الفتح وتعيش الدولة في ظل سلم متصلة ، وهذا ما لم يتح لها أيام عثمان . فقد كان

التنافس شديداً بين ولاية الأمصار أيهم يكون أبعد من أصحابه أثرأ في الفتح . وكان
التنافس شديداً بين قواد الثغور أيهم يسبق صاحبه إلى لقاء العدو في هذا الميدان أو
ذاك ، وإلى احتلال هذه المدينة أو تلك ، وإلى احتياز الغنائم التي تملأ يديه ففسر
جنده من جهة ، وتسرا أميره على المصر من جهة أخرى ، وتسرا الخليفة ومن حوله
من أصحاب النبي في المدينة من جهة ثالثة . لم يستطع عثمان إذن أن يخفف ضغط
المستعربين والمغلوبين على الأمصار عامة وعلى المصريين العراقيين خاصة ، ولم يتح
للذين باعوا أرضهم في الأمصار واشتروا بها أرضاً في الحجاز أن ينظموا أمورهم ويحلبوا
ما يحتاجون إليه من الأيدي العاملة ، فيقل عدد الرقيق في الأمصار . فقد أحدث
عثمان هذا الانقلاب الاقتصادي سنة ثلاثين وقتل سنة خمس وثلاثين ، واضطربت
الأمر بين هاتين السنتين ، فلم يؤت الانقلاب ثمرته التي كانت ترجى منه في هذا
الوقت القصير ، وإنما آتى ثمره البغيض الخطير في أقصر وقت ممكن ؛ لأن رموس
الأموال كانت تنتظره في الحجاز متشوفة إليه متهالكة عليه . ولم يكن عمر حين
احتبس قریشاً في المدينة قد احتبس أشخاصها لحسب ، وإنما كان قد احتبس مع
هؤلاء الأشخاص رموس أموالهم أيضاً إلى حد بعيد . فهم كانوا يتجرون بين
الحجاز والأقاليم تجارات عظيمة واسعة تغل عليهم مالا كثيراً سائلا ، ولكنهم لم
يكونوا يستطيعون أن يستغلوا هذا المال السائل الذي لم يكن سيله ينقطع ، لم يكن من
اليسير عليهم أن يوظفوه في الأعمال الكبرى ، كما يقول المحدثون . وإنما كان المال
يجتمع إلى المال والنقد يضاف إلى النقد ، وكان الفقراء وأوساط الناس يرون ذلك
فيعجبون له ويُعجبون به ، وقد تنطلق فيه الألسنة ، فيضطر الأغنياء إلى أن يكفروا
عن تراهم بالصدقات والمطاء ، يتنقى الأخيار منهم بهذا رضا الله ورضا الناس ،
ويتنقى غيرهم بهذا ما يكون من الحسد والحقد في بعض النفوس .

لم يمنع عمر إذن قریشاً من أن تكسب المال فلم يكن له إلى ذلك سبيل ، ولكنه
استيقن أن الأغنياء يكسبون من المال أكثر مما ينبغي لهم أن يكسبوا . ولذلك قال

في آخر حياته « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء ». وقد روي أن أهل المدينة أصبحوا ذات يوم فسمعوا رجة عظيمة ، فسألت عائشة عن هذه الرجة ، فقيل لها إنما هي غير لعبد الرحمن بن عوف قد أقبلت وعليها نجارة له . قالت عائشة : أما إنني سمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول : كأنني بعبد الرحمن بن عوف على الصراط يميل به مرة ويستقيم أخرى حتى يفلت ولم يكذب . فبلغ ذلك عبد الرحمن بن عوف فقل : هي وما عليها صدقة . قال الرواة : وكان ما عليها أفضل منها . وكانت العير خمسمائة راحلة^(١) .

وتحدث ابن سعد عن سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال : « يا ابن عوف إنك من الأغنياء ، ولئن تدخل الجنة إلا زحفاً فأقرض الله يطلق لك قدميك . قال ابن عوف : وما الذي أقرض الله يا رسول الله ؟ قال : تبدأ بما أمسيت فيه . قال : أمن كاه أجع يا رسول الله ؟ قال : نعم . قال : فخرج ابن عوف وهو بهم بذلك ، فأرسل إليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فقال : إن جبريل قال : مر ابن عوف فليضف الضيف ، وليطم المسكين ، وليعط السائل ويبدأ بمن يعول ، فإنه إذا فعل ذلك كان تزكية ما هو فيه^(٢) .

هذه كانت ثروة عبد الرحمن أيام النبي ، وقد زادت أضعافاً مضاعفة بعد النبي بالتمير والتوسع فيه من جهة ، وبما أفاء الله على المسلمين من جهة أخرى . وقيل إنه أوحى في سبيل الله بخمسين ألف دينار ذهباً ، وترك ميراثاً عظيماً ، فكان له ألف بعير وثلاثة آلاف شاة ، وكان يزرع في الجرف على عشرين ناضحاً ، وترك أربع زوجات ، فكان نصيب كل واحدة منهن من الثمن يقوّم بما بين الثمانين ألفاً إلى مائة ألف . قال الرواة : وترك عبد الرحمن ذهباً قطع بالفؤوس حتى مجلت أيدي الرجال منه . ولم يكن عبد الرحمن فذاً في ذلك ، وإنما كان أمره فيه كأمر غيره من كبار

الصحابة وسادة قريش ، فلما أحدث عثمان هذا الانقلاب الاقتصادي أتاح هؤلاء الأغنياء أن يوظفوا أموالهم ، فأصبحوا رجال مال وأعمال معاً . وما هي إلا أن تنشأ الملكيات الضخمة كما قلنا ، ويحدث في أول صدر الإسلام ما حدث في آخر الجمهورية الرومانية من هذه « اللاتيفونديا » التي أضاعت الجمهورية . فاللاتيفونديا التي أضاعت الجمهورية الرومانية هي بعينها التي أضاعت الخلافة الإسلامية ، ملكت قلة قليلة من الرومانيين أرض إيطاليا ، فاقطع الناس إليها وأصبحوا أحزاباً وشيعاً . وملك قلة قليلة من المسلمين أرض الأقاليم ، فاقطع الناس إليها وانقسموا بينها شيعاً وأحزاباً . ونتيجة هذا كله أن هذا النظام الذي استحدثه عثمان عن رأيه هو أو عن رأى مشيريه لم تكن له نتائج سياسية وحدها من نشأة هذه الطبقة الغنية المرفقة في الغنى التي استهوت الناس وفتقتهم أحزاباً وتنازعت السلطان فيما بينها بفضل هذه التفرقة ، وإنما كانت له نتائج اجتماعية أيضاً ؛ فقد بلغ نظام الطبقات غايته بحكم هذا الانقلاب ، فوجدت طبقة الأرستقراطية العليا ذات المولد والثراء الضخم والسلطان التام . ووجدت طبقة البائسين الذين يعملون في الأرض ويقومون على مرافق هؤلاء السادة . ووجدت بين هاتين الطبقتين المتباعدتين طبقة متوسطة هي طبقة العامة من العرب ، الذين كانوا يقيمون في الأمصار ويغيرون على العدو ، ويحسون الثغور ، ويؤدون عن وراءهم من الناس وعما وراءهم من الثراء . وهذه الطبقة المتوسطة هي التي تنازعها الأغنياء ففرواها شيعاً وأحزاباً ، والذي يقتبع تاريخ المسلمين يلاحظ أن الصراع الأول إنما كان بين الأغنياء ثم بين هذه الطبقة الوسطى وهؤلاء الأغنياء . فأما الطبقة الثالثة ، طبقة العاملين في الأرض والقائمين على المرافق المختلفة ، فلم يظهر أمرها إلا بعد ذلك ، ولها قصة أخرى .

فالتفتة إذن إنما كانت عربية ، نشأت من تزاخم الأغنياء على الغنى والسلطان ، ومن حشد العامة العربية هؤلاء الأغنياء . ولم يكد نظام عثمان هذا بذراع ويسرع الأغنياء إلى الانتفاع به ، حتى ظهر الشر ، وظهر في الكوفة قبل أن يظهر في أي

مضر آخر ، وظهر في مجلس سعيد بن العاص نفسه . وقد كان ذلك سنة ثلاث
وثلاثين . فقد كان سعيد ، كما قدمنا ، تحيّر وجوه الناس وقراءهم وذوي الصلاح
منهم ليدخلوا عليه إذا لم يجلس للعامة ، وليسمروا عنده إذا كان الليل . فقال ذات
يوم أو ذات ليلة : إنما السواد — سواد الكوفة — بستان اقريش . فتغاضب
القوم ، وكانت كثيرتهم من النجاشية ، وردّوا عليه في ذلك ردّاً غليظاً ، وقالوا له :
إنما السواد في أفاء الله علينا ، وما نصيب قريش منه إلا كنصيب غيرها من
المسلمين . وغضب صاحب شرطة سعيد ؛ لأن القوم ردّوا على الأمير ردّاً غليظاً
فزجرهم ، فقاموا إليه فضربوه حتى أغشى عليه . فقطع سعيد صمّره واحتجب عن هؤلاء
الناس ، فلزموا مجالسهم وأنديتهم ، وأطلقوا ألسنتهم في سعيد وفي عثمان وفي قريش ،
وتسامع الناس بهم واجتمع بعض الناس إليهم . فكتب سعيد إلى عثمان ينثب بأمْرهم ،
ويذكر أنه يخافهم أن يفتنوا الناس . فأجابه عثمان أن يسيّرهم إلى الشام ، وكتب إلى
معاوية يأمره بقلّتهم واستصلاحهم . وزعم رواة آخرون أن سعيداً جلس للناس وحضر
بجلسه هؤلاء النفر من الوجوه والقراء ، فتحدّث الناس في جود طلحة بن عبيد الله .
فقال سعيد : من كان له ثراء طلحة ومثل ما يملك من الأرض خليف أن يكون جواداً ،
ولو كان لي مثل ما اطلّحة لأعشتكم في رعد . فقال غلام مضرى من بني أسد : وددت
لو كانت للأمير أرض كذا على الفرات — وكانت هذه الأرض ملكاً للدولة ، فكانت
إذن من في المسلمين — فغضب هؤلاء النفر وزجروا الغلام وقالوا للناس ، فقام
هؤلاء النفر إلى الغلام فضربوه وضربوا أباه حتى أغشى عليهما ، فغضبت لذلك
بنو أسد . وحاول سعيد أن يردّ الأمر إلى العافية فلم يفلح . وألح عليه أهل الكوفة
في أن يخرج هؤلاء الناس ، فأخرجهم بأمْر عثمان إلى الشام .

والشيء المهم هو أن سعيداً قد نفى هؤلاء الناس عن أرضهم . ولست أدري إلى
أى حد يجوز للأمير أن ينفي المسلمين من أرضهم سواء كان هذا النفي من عند نفسه
أو بأمر من الخليفة . فأخرج المسلمين عن أرضهم إنما يجوز إذا قامت البيّنة عليهم بأنهم

حاربوا الله ورسوله وسعوا في الأرض فساداً ، فهناك يجوز للإمام أن يقتلهم أو يسلبهم
أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفهم من الأرض .

ولم تقم بينة على أن هؤلاء الناس من القراء والصالحين وأصحاب البلاء في الفتح
قد حاربوا الله ورسوله أو سعوا في الأرض فساداً ؛ فهم لم يخافوا يداً من طاعة ، ولم
ينكروا سلطان عثمان ولا سلطان واليه عليهم ، وإنما كانوا يشهدون الصلاة مع هذا
الأمير ويؤدون ما عليهم من الحق . وكل ما يمكن أن يؤخذوا به هو أنهم تقدموا
سيرة الأمير أو بعض قوله ، ونجاوزوا حدهم فضرروا ذلك الغلام أو ضربوا صاحب
شرطة الأمير . فأما تقدم أعمال الأمير وأقواله فحق لهم لا ينزعهم فيه منازع ، وكان
الشيخان يطلبانه إلى الناس قبل عثمان ، فما ينبغي أن يعاقبوا عليه . وأما ضربهم
الغلام أو صاحب الشرطة فاعتداء يمكن أن يعاقبوا عليه بأيسر التعزير : بالوم
أو بالسجن أو بإقصاء الرجلين منهم ، فأما نفيهم من الأرض فأمر عظيم . وقد قال
قائلون في العصر القديم : إن عمر قد نفي من المدينة نصر بن حجاج حين خاف منه
الفتنة على النساء ، فجاز لعثمان أو لعامله أن ينفي هؤلاء النفر من الكوفة حين خاف
منهم الفتنة على المسلمين . ولكن نفي نصر بن حجاج لم يكن نفيًا بالذم الدقيق لهذه
الكلمة ، لم يكن عقوبة . فنصر بن حجاج لم يقترب إعاء ، ولم يمنع قدّمه ما منحه الله
من الاعتدال ، ولم يسيغ على وجهه ما أسبغ الله عليه من جمال ، ولم يغر النساء بأن
يتبعنه ويفتن به . وما أرى إلا أن عمر حبيب إليه بالخروج من المدينة ودعاه إليه وأعانه
عليه بالمال ، وتقدم إليه في ذلك بالهبة الحازمة التي تشبه العنف وليست عتفاً .
وليس كل الناس قد رضى عن إزعاج عمر لهذا الفتى عن أرضه . وأعود فأقول إن
عمر لم ينف هذا الفتى ولم يعاقبه ، وإنما أغراه بالخروج وأعانه عليه .

فأما سعيد فإنه لم يغر هؤلاء القوم بالخروج عن الكوفة ولم يعنهم على ذلك ،
وإنما أخرجهم من أرضهم بقوة السلطان ، وأرسلهم إلى دار غربة لا يطمئنون إليها
ولا يسكنون إلى أهلها ، وأسلمهم هو أو أسلمهم عثمان إلى معاوية ليمسك عليهم

حريتهم وليستصلحهم كما يرى استصلاحهم . فهو قد أخرجهم من مصرهم وأزجهم
 عن أهلهم ونفاهم من ديوانهم ، وسلمهم حريتهم ، وليس له في ذلك حق قليل
 أو كثير . وقد يقال : إنه لم يفهم من الأرض بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ؛ فهو قد
 أخرجهم من دار إسلام إلى دار إسلام ، والأرض الإسلامية كلها دار للمسلمين كلهم .
ولكن الذين عاصروا عثمان من أصحاب النبي ومن التابعين أنكروا هذا التفسير
 على كل حال ، ورأوه نفيًا لا يجوز . ومهما يقل القائلون فإن للإمام أن يعاقب ،
 ولكن ليس له أن يتجاوز بمقتوبته حدود العرف المألوف . وسنرى أن ولاية عثمان
أمروا على أنفسهم وعلى إمامهم وعلى الناس بالنبي والتسيير .

وقد تلقى معاوية هؤلاء النفر فأنزلهم في كنيسة ، وأجرى عليهم ما يقيم أودهم ، وجعل
 يسعى إليهم مرة ويدخلهم عليه مرة أخرى ، يناظرهم ويؤامرهم ويعظمهم فلا يبلغ منهم
 شيئاً . ناظرهم في فضل قریش على العرب فلم يعرفوا لقریش على العرب فضلاً .
 والإسلام لا يعرف لقریش فضلاً على العرب ولا على غيرهم من الناس ، إلا أن يكون
 هذا الفضل هو أن النبي قد بعث منهم . ولكن انتعاش النبي من قریش لا يبيح لها أن
 تتحكم في رقاب الناس ، ولا أن تمتاز من سائر المسلمين كما جعلت تمتاز في أيام عثمان .
 وهو على كل حال لا يبيح لأمير قرشى أن يقول : إنما السواد بستان لقریش .
 وناظرهم في الطاعة للإمام وولائه فلم يبلغ منهم شيئاً ؛ لأنهم لم ينكروا الطاعة للإمام
 ما أقام العدل وأمضى الحق وأحيا السنة وأمات البدعة ، وإنما أنكروا طاعة الإمام
 وولائه إن جادوا عن المقصد وانحرفوا عن الطريق . وناظرهم في نفسه فلم يبلغ منهم شيئاً
 أنكروا عليه أن يعظمهم وأن يسير فيهم سيرة الأمير ، وطلبوا إليه أن يعتزل الإمارة ليلها
 من هو أقدم منه بالإسلام عهداً ، وأكرم منه أباً ، وأجدر منه أن يقيم حدود الإسلام .
 ويظهر أن معاوية لم يستئس من إصلاح هؤلاء النفر فحسب وإنما خافهم أيضاً
 على أهل الشام . وكان معاوية كثير الخوف على أهل الشام ، فكتب إلى عثمان
 يستغفیه من إقامتهم عنده ، فأعفاه ، وتقدم إليه في أن يردهم إلى مصرهم . فلم

يكادوا يعودون إلى الكوفة حتى أطلقوا ألسنتهم في سعيد وفي معاوية وفي عثمان ،
 وحتى انشرت دعوتهم شيئاً ما . فأعاد سعيد الكتابة إلى عثمان يستغفیه من إقامة
 هؤلاء الناس في مصرهم ، فأعفاه عثمان وأمره أن ينفیهم مرة أخرى إلى الجزيرة عند
 عبد الرحمن بن خالد بن الوليد ، وكان أميراً لمعاوية على حمص والجزيرة . فأرسلوا
 إلى عبد الرحمن ، وتلقاهم أشد لقاء وأعنفه ، وجعل يسوهم الخسف ، ويعظم لهم
 أمر نفسه وأمر أبيه وأمر قريش ، لا بالمناظرة والحجاج ، بل بالقول الغليظ والسيرة التي
 هي أغاظ من القول . وجعل لا يركب إلا أشباه حول ركابه ، يؤنبهم ويذجرهم
 ويذلهم ويجعلهم للناس نكالا . فلما شق عليهم ذلك أظهروا الطاعة وأعلنوا التوبة
 واستقالوه ، فأقال عثرتهم ، وأرسل الأشتر واحداً منهم يتوبتهم وخطبهم إلى عثمان .
 وأقبل الأشتر على عثمان فقال له وسمع منه . وأذن له عثمان في أن ينزل من الأرض
 حيث يشاء ، فأثر الرجوع إلى أصحابه والإقامة عند عبد الرحمن . ولكن هذه
 الإقامة لم تطل ؛ فقد قدم سعيد على عثمان واستخلف على الكوفة ، فوثب أصحاب
 المنفيين أو المسيرين وأجمعوا أمرهم أن يحولوا بين سعيد وبين الرجوع إليهم ، وكتبوا
 إلى أصحابهم يستقدمونهم ، فأقبلوا مسرعين حتى بلغوا الكوفة ، وأقسموا لا يدخلوها
 عليهم سعيد ما حلوا سيوفهم . ثم خرجوا في جمع منهم يقودهم الأشتر حتى بلغوا الجراعة ،
 فانظروا سعيداً حتى ردوه ، وأكروه عثمان على أن يعزله عنهم ويولي عليهم غيره ،
 واختاروا أبا موسى الأشعري . فلم يجد عثمان بداً من توليته عليهم . وكذلك أكره
 على أن يعزل عامله على الكوفة مرتين : عزل الوليد لأنه لما وعت واستعلى وشرب
 الخمر ، وعزل سعيداً لأنه اشتد وقسا وأسرف في تمييز قريش . ولم يقترح عليه أهل
 الكوفة أحداً حين عزل الوليد ، فولى عليهم سعيداً ، فلما أكرهوه على عزل سعيد
 لم يتركوا له اختبار الأمير ، وإنما اختاروه هم ، واختاروا رجلاً من أصحاب النبي
 وهو إلى ذلك بمان ، فولى أمرهم أبو موسى الأشعري ، وثابوا إلى شيء من الاستقرار ،
 ولكنه استقرار لم يدم إلا قليلاً .

وكان أبو موسى الأشعري عامل عمر على البصرة ، فأقره عليها عثمان أعماماً ، يقول بعض الرواة إنها ثلاثة ، ويقول أكثرهم إنها ستة . والكثرة من أهل البصرة مضرية ، وفيهم رعيون كثيرون ، وفيهم قلة يمانية . ولأمر ما أحب عمر أن يولى رجلاً من اليمن على البصرة وكثرة أهلها مضرية ، وأن يولى ثقفياً هو المغيرة بن شعبه على الكوفة وكثرة أهلها يمانية ، وأن يولى قرشيين مضرين على الشام ومصر وكثرة العرب فيهما يمانية أيضاً . يريد بذلك في أكبر الظن أن يقاوم العصبية حتى يزايها ، فيخالف بين عصبية الولاة وعصبية الرعية . وقد استقامت أمور البصرة في عهد أبي موسى أيام عثمان أعماماً ، لم ينكر أهلها شيئاً من أميرهم ولم ينكر الأمير شيئاً من رعيته . وكان أبو موسى رجلاً من أصحاب النبي مقدماً فيهم كريم السيرة جميل الهدى معنفاً في الفتح . ولكن العصبية ظهرت أيام عثمان ، وجعل كل حي من أحياء العرب ينظر إلى نفسه وإلى حظه . ونظرت قريش وقراة عثمان خاصة ، فإذا ثلاث من الولايات الأربع الكبرى يليها أمراء من قريش : الوليد بن عقبة في الكوفة وبعده سعيد ، ومعاوية بن أبي سفيان في الشام ، وعمر بن العاص في مصر وبعده عبد الله بن سعد بن أبي سرح .

فلم يبق إلا مصر واحد من هذه الأمصار الكبرى لم يل أمره أموي ولا قرشي ولا مضرية ، وإما وليه رجل من أهل اليمن . فكان مركز أبي موسى بين هؤلاء الولاة غربياً شاذاً ، هو اليمنى الوحيد الذي يلي مصر إذا خطر ، ومصر إذا كثرت أهلها مضرية . وما من شك في أن قريشا تنهت لذلك ، وتنهت له قراة عثمان ، وتنهت له مضرية نفسها في البصرة . فيقول بعض الرواة إن رجلاً مضرياً من بني ضبة ، هو

غيلان بن خرشة الضبي ، خرج إلى عثمان بن عفان فقال : أما لكم صغير فتشبهوه فتولوه البصرة ؟ حتى متى يلي هذا الشيخ البصرة ؟ يعني أبا موسى ، وكان وليها بعد موت عمر ست سنين ، فمزله عثمان . ويقول آخرون : إن بعض الكور المفتوحة انتقضت على أبي موسى ، فخطب الناس فرغبهم في الجهاد وحبيب إليهم أن يسعوا إلى عدوهم راجلين . فقبل بعضهم ، وتلبث بعضهم حتى يرى ما يصنع الأمير . فلما خرج أبو موسى نظر الناس فإذا هورا كب وقد حمل أنقاله على أربعين من البغال ، فأقبلوا عليه فقالوا له : احملنا على هذه الفضول ؛ فزجر الناس حتى ارتدوا عنه ، ولكنهم أرسلوا وفداً إلى عثمان يستغفیه من أبي موسى . فلما سأله عن يحبون لم يقترحوا أحداً ، وإنما قالوا : من شئت فقله ؛ فإن في أي الناس اخترته عوضاً منه . وقالوا : ما كل ما نعلم نحب أن نقول ، واتهموا أبا موسى بأنه يأكل أرضهم ويطعم رطله من الأشعرين ، فمزله عثمان ، واختار لولاية البصرة ابن خاله عبد الله بن عامر ابن كريز ، فدخل البصرة والياً عليها وهو ابن خمس وعشرين سنة .

وبلغ أبا موسى تولية هذا الفتى فلم يخرج صدره لذلك ، وإنما قال للناس : « يأتاكم غلام خراج ولاج كريم الجدات والخلالات والعات يجمع له الجندان ^(١) » .

ولم يخطئ الشيخ ؛ فقد كان عبد الله بن عامر فتى من فتيان قريش خراجاً ولاجاً ؛ ذا حزم وعزم وقوة وبأس ونفوذ من المشكلات ، شغل نفسه وشغل الناس معه بالفتح ، ونافس فيه سعيد بن العاص فسبقه ، وسار في الناس سيرة جد وكرم ومضاء ؛ فلم يلق من أهل البصرة ما لقي الوليد وسعيد من أهل الكوفة ، وما لقي عبد الله بن سعد بن أبي سرح من أهل مصر . ومصدر ذلك في أكرالظن سيرته وحزمه وبعد رأيه من جهة ، وأن الكثرة الكثيرة من رعيته كانت مضرة إلى أمرها مضرة ، فلم ينكروا ولم يشكوا . ومع ذلك لم يسلم مصر عبد الله بن عامر من بعض الشر . وآية ذلك أن فريقاً من أهل البصرة شاركوا في الخروج على عثمان وكانوا أقل من غيرهم .

ولكن هذا يدل على أن المصر لم يكن كله راضياً لا عن عثمان ولا عن واليه . ولم
تخل البصرة من بعض ما شكت منه الكوفة ؛ فقد سُرَّ بعض أهلها إلى الشام كما
سُرَّ إلى الشام بعض أهل الكوفة . ولكن تسير من سُرَّ من أهل البصرة كان ظمأ
صارخاً أخذ فيه بالظنة ، ولم يلبث معاوية أن تبين ما فيه من جور . فقد سعى صاع
إلى عبد الله بن عامر بن عبد القيس يخالف المسلمين في أمور أهلها الله لهم ؛
فيه لا يأكل اللحم ، ولا يرى الزواج ، ولا يشهد الجمعة ، وكتب فيه عبد الله بن عامر
إلى عثمان . فقد قال بعض الرواة إن عثمان استقدمه إلى المدينة ، فلما تبين أنه مكذوب
عليه رده إلى مصره موقوراً . وقال آخرون إن عثمان كتب إلى عامله على البصرة أن
يسيره إلى معاوية . فلما أدخل على معاوية وجد عنده طعاماً فشارك فيه حين دعى
إليه ، وراه معاوية يأكل اللحم فتبين الكذب عليه ، وامتنعته فيما اتهم به ، فقال :
إنه أمسك عن أكل اللحم من ذبائح القصابين منذ رأى قصاباً يعنف بشاة في ذبحها ،
وإنه يشهد الجمعة في مؤخر المسجد ويخرج أول الناس ، وإنه أخرج من البصرة حين
كان يخطب عليه لتزويجه . فأراد معاوية أن يرده إلى مصره ، ولكنه أبى أن يعود
إلى بلد يستحل أهل الوشاية والسماية والنفي ، فأقام بالشام ، ومضى في زهده ونسكه .
وأحبه معاوية ، فكان لا يراه إلا سألته عن حاجته ، فيجيب : لا حاجة لي . فلما
أكثر عليه معاوية ، قال له عامر : اردد علي بعض حُرِّ البصرة ؛ فإن الصوم يخف
علي في بلدكم . وما أرى أن عثمان قد أتبع له وال استطاع أن يكفيه من قبله من
الناس إلا عبد الله بن عامر في البصرة ومعاوية في الشام .

فلندع العراق بعد أن رأينا من أمر مصريه ما رأينا . ولننتقل إلى الشام بعد أن
نلاحظ أن الناس لم يتقموا من عبد الله بن عامر إلا قرابته من عثمان وحدانته سنة ،
وأنه جاء بعد أبي موسى ، وأنه سار في الناس سيرة قرشية لعلمها لم تكن تلائم هذى
أحباب النبي ، ولكنها لامت عصبية المضربين وطموحهم إلى الفتح وشرهم
إلى الفتيمة .

وكان عبد الله بن عامر قد كان يعرف ما ينقم الناس من أمر توليته ، فحرص على أن يبين للناس أنه كان للولاية أهلا وبها جديراً . ولعله أسرف بعض الإسراف في أمور الدين . فقد قيل إنه أضعف في الفتح وبلغ منه ما أراد مرة . فقيل له . لم يبلغ أحد من الفتح ما بلغت فقال : لا جرم لأجعلن شكرى لله على ذلك أن أحرم بالعمرة من حيث انتهيت . ولأما عثمان على أن أحرم من أعناق فارس على حين أن للأحرام أما كن معلومة لا يحرم قبلها إلا مسرف على نفسه . وهذه القصة نفسها تدل على مقدار ما كان عبد الله بن عامر يبذل من الجهد ليحمد الناس سيرته في الدين والدنيا جميعاً .

القصيدة المذكورة كانت للقصيدة
التي فيها ذكرى للموتى
الذي كان له في الدنيا
التي كان له في الدنيا

وكان معاوية أعظم الولاة حظاً من كل شيء أيام عثمان . كان والياً لعمر على دمشق ، فلما مات أخوه يزيد بن أبي سفيان وكان والي عمر على الأردن ضم عمر إلى معاوية عمل أخيه ، وشكر ذلك له أبو سفيان . ولكن عمر لم يحاب معاوية ولم يرد أن يمزى أبا سفيان عن موت ابنه بضم عمله إلى أخيه ، وإنما رضى عن معاوية ورأى فيه كفاية وعزماً وحزماً ، فاستكفاه الأردن فكفاه . وقد مات عمر ومعاوية على هذين الجنديين ، فأقره عثمان عليهما ، كما أقر عمال عمر جميعاً عامه الأول . ولكن عبد الرحمن بن علقمة الكنااني عامل عمر على فلسطين يموت ، فيضم عثمان فلسطين إلى معاوية . ثم يمرض عمير بن سعد الأنصاري عامل عمر على حمص ويستعفى عثمان من عمله ، فيعفيه ويضم حمص إلى معاوية ، فتخلص له أرض الشام كلها ، ويصبح أعظم العمال خطراً وأعلام قدرأ أيام عثمان فهو قد اجتمعت له الأجناد الأربعة ، وأصبح بحكم مركزه الجغرافي قويا إلى حد غير مألوف . وقد وقعت ولايته بين الحجاز وفيه أمير المؤمنين ومركز الخلافة ، ومصر وهي الولاية التي تكاد تدانى ولايته قوة وبأساً وإن زادت عليها خصبا وثراء . وهو على ساحل بحر الروم وعلى حدود الروم أيضا يستطيع إن شاء أن يستمد الخليفة ، ويستطيع إن شاء أن يمد الخليفة ، ويستطيع كذلك أن يستمد مصر ويمدها . ثم أمامه بابان عظيمان من أبواب الجهاد : البحر من جهة ، وتغور الروم في البر من جهة أخرى . فهو يستطيع أن يرفع شأن الدولة ويرفع شأن نفسه ، وأن يعلى كلمة الإسلام ، ويبني لنفسه مجدأ لا يستطيع أحد من العمال أن يطاوله .

وقد طال عهد معاوية بالشام ، فعرفه أثناء خلافة عمر كلها وأيام خلافة عثمان كلها .

وقد أحب أهل الشام وأحبه أهل الشام ورضى عنه الخليفتان جميعاً ، وأصبح لطول ولايته وحسن مدخله إلى نفوس رعيته أشبه بالملك منه بالوالي . فليس تاريخ الخلافة يعرف والياً أتبع له من طول الولاية واتصالها واستقرارها وتدرجها في الاتساع مثل ما أتبع معاوية . وليس غريباً أن يرضى معاوية عن نفسه وحظه حين يرى العمال من حوله يعزلون بين حين وحين أثناء خلافة عمر وعثمان ، ويرى نفسه مستقراً لا يريم ، والولايات تضم إليه واحدة في إثر الأخرى . ولو قد كان معاوية مقصراً في عمله أو جائراً على رعيته لما أقره عمر ولا أعفاه من العزل بل من العقوبة إن اقتضى الأمر أن يعاقب . وأكبر الظن أنه لم يغير سيرته في أهل الشام بعد وفاة عمر واستخلاف عثمان . رضى عن سيرته حين كان الخليفة متشدداً متحرجاً ، فلم ير بالإقامة عليها بأساً حين أصبح الخليفة هيناً ليناً سمحاً . ولهذا لم يشارك أهل الشام فيما شارك فيه أهل الأمصار الأخرى من اتهام عمالهم والنشهير بهم والخلاف على عثمان . فالذين حاسروا عثمان وفدوا من الكوفة والبصرة ومصر ولم يكن بينهم شامى واحد . ولهذا أيضاً كان عثمان إذا أراد أن يستير أحداً من الخائفين عليه والمنكرين على عماله نفاه إلى الشام لا يستنق من ذلك أهل المدينة أنفسهم . فسترى أنه حين ضاق بأبى ذرٍّ أمره أن يلحق بديوانه في الشام ، وكان أبو ذرٍّ قد خرج إلى الشام غازياً فكتب اسمه في الديوان هناك ، فرده عثمان إلى الشام خوفاً على أهل المدينة من إسمائه أو من دعوته . فقد كان حزم معاوية إذن هو اللجأ الذى كان عثمان يلجأ إليه إذا أراد تأديب الذين يسرفون عليه وعلى عماله في المعارضة . ويجب أن نعترف بأن معاوية كان حازماً حتى على عثمان نفسه . فهو قد كان يتلقى المنفيين الذين يرسلهم إليه ويحاول إصلاحهم ، فإذا أعياه ذلك طلب إلى عثمان أن يعفيه من نزولهم عليه ، ولم يكن عثمان يرد له طلباً .

ولم يقصر معاوية في انتهاز ما أتبع له من حظ ؛ فهو لم يتم في الشام وادعاً مطعناً يدبر أمر ولايته ولا يزيد على ذلك ، وإنما كانت نفسه تنازعه إلى الفتوح نزاعاً شديداً ، وكان في أيام عمر أشبه شىء بالفرس الذى يعض شكيمته تحرقاً إلى العدو ،

ولكن عمر كان يمسكه ويأبى عليه . وكان البحر يدعو معاوية دعاء ملحاً . وكان معاوية يتوسل إلى عمر في أن يغزيه البحر ، فيشتد عمر في رفض ما كان يطلب إليه ، حتى حذّره مرة من أن يعود إليه بحديث البحر . فلما استخلف عثمان طالب إليه معاوية ما كان يطلب إلى عمر ، فأذن له على ألا يختار هو الغزاة ولا يقرع بين الجند بل يخير الناس ، فمن اختار منهم غزو البحر قبله وأعانه ، ومن لم يختار أقام من أمره على عافية . وما هي إلا أن يتخذ معاوية أسطولاً ويغزو في البحر خمسين غزاة أو أكثر ، فيشير ذلك غيره الوالي على مصر عبد الله بن سعد بن أبي مروح ، فيصنع صنيع معاوية ؛ حتى يقول المؤرخون : إن معاوية غزا قبرس من الشام وغزاها ابن أبي مروح من مصر ، فالتقى الجيشان في الجزيرة .

وكانت إلى معاوية حماية التفجور البرية مما يلي بلاد الروم ، فكان يغير على العدو في الشتاء والصيف . وكان هذا كله يتيح له من الغنائم والبيء ما يسر الجيش ويسر بيت المال .

وليس من شك في أن عثمان هو الذي مهد لمعاوية ما أتيج له من نقل الخلافة ذات يوم إلى آل أبي سفيان وثبيتها في بني أمية . فعثمان هو الذي وسّع على معاوية في الولاية فضم إليه فلسطين وحمص ، وأنشأ له وحدة شامية بعيدة الأرجاء ، وجعل له قيادة الأجناد الأربعة ، فكانت جيوشه أقوى جيوش المسلمين . ثم مدّه في الولاية أثناء خلافته كلها كما فعل عمر ، وأطلق يده في أمور الشام أكثر مما أطلقها عمر . فلما كانت الفتنة تظفر معاوية ، فإذا هو أبعد الأمراء بالولاية عهداً وأقوامهم جنداً وأملكهم لقلب رعيته .

وقد كان عثمان يستطيع ، لو أراد أن يحتفظ بسيرة عمر ، أن يقر معاوية على دمشق والأردن ، ويحتفظ بحمص وفلسطين ولايتين تتبعان المدينة مباشرة . ولو قد فعل ذلك لاحتفظ بسيرة عمر أولاً ، ولأنحى لثامهم من شيوخ الصحابة وشباب العرب أعمالاً تحول بينهم وبين الفراغ ، وتحول بينهم وبين السخط ، وتحول بينهم وبين الغضب

والثورة أو التحريض على الثورة . ولو قد فعل ذلك لحال بين معاوية وبين ما أقدم عليه من الاستئثار حين أضرمت نار الفتنة ، ولأنناح للمسلمين أن يحتفظوا بالأمر شوري بينهم . ولكن هذا الملك الضخم الواسع المتصل مكن معاوية في الأرض ، ويسر له أن يرسل إلى مصر من يقطعهما عن عاصمة الخلافة ، وأن يرسل إلى الحجاز ثم إلى بلاد العرب من يحتارها من دون علي ، وأن ينظر علي ذات يوم فإذا معاوية قد استأثر من دونه بغير ما في الدولة من الأمصار والأقاليم . وليس لذلك مصدر إلا مهارة معاوية أولاً ، وضخامة ولايته ثانياً .

فإذا تركنا الشام ومضيفنا نحو القرب اتھينا إلى مصر . وكان عمرو قد ترك عمرو
 ابن العاص والياً عليها ، فأفره عثمان كما أفر غيره من عمال عمر وقتاً ما . ولكن العام
الأول من ولاية عثمان لم يكده ينقضى حتى جعلت قرابة عثمان تنظر إلى مصر نظرة
لا تخلو من طمع فيها وطموح إليها . والناس يختلفون في عزل عمرو عن مصر وتولية
 عبد الله بن سعد بن أبي سرح عليها ، فقوم يزعمون أن المصريين شكوا عمراً إلى
 عثمان فعزله عنهم . وآخرون يزعمون أن عمراً لم يعزل لسخط المصريين عليه
 أو ضيقهم به ، وإنما هو الكيد عزل أميراً وولّى مكانه أميراً آخر . والشئ البين
 من أحاديث الرواة هو أن عثمان كان يرشح عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخاه من
 الرضاة لأمر عظيم فهم يقولون إن عمراً كان قد أغار على إفريقية فأصاب شيئاً
 من غنيمة ثم رجع . فكان من الطبيعي أن يحل عثمان بين واليه على مصر وبين
 ما قبله من الثغور بغير عابها إغارة استطالاع ثم إغارة فتح ، كما كان الشأن بالقياس
 إلى غيره من العمال في الكوفة والبصرة والشام . ولكن عثمان كف عمراً عن هذا
 الغزو ، وأرسل إلى إفريقية جيشاً لا يذعن لسلطان الوالى في مصر ، وإنما يتصل
 مباشرة بالمدينة متخطياً عمراً على غير المألوف ، وأمر عثمان على هذا الجيش عبد الله بن
 سعد بن أبي سرح ، وقال له : إن فتحت عليك إفريقية فلك خمس الخمس من الغنيمة .
 وطبعه أن يغضب لذلك عمرو بن العاص ، لأن عثمان خص به عن نظرائه من
 العمال . فلم يكن عثمان يرسل الجيوش من قبله مباشرة إلى الثغور ، وإنما كان ذلك
 إلى العمال : بغزو معاوية الروم وبغزو عامل البصرة والكوفة بلاد الفرس ، يؤامرون
 الخليفة في ذلك ، ولكن لهم الرياسة والإشراف ، لا يتخطون ولا يفتات عليهم .

وقد احتفل عثمان لفتح إفريقية فرمى عبد الله بن سعد بن أبي سرح بالرجال
وسرح معه نفرًا من أصحاب النبي وجماعة من شباب قریش وعدداً غير قليل من
الأنصار . وأمره إذا فرغ من إفريقية أن يرسل فريقاً من جيشه لغزو الأندلس من
قبل البحر . وقد أتبع لابن أبي سرح فتح إفريقية ، وأتيحت له غنائم كثيرة قسمها
بين الناس ، وأخذ لنفسه خمس الخمس وأرسل سائرته إلى عثمان . وقيل إن مروان
ابن الحكم اشترى خمس الخمس بمائة ألف دينار أومائتي ألف ، وأدى بعض الثمن
ووهب له عثمان سائرته . قال الرواة : فسخط الجيش لما آثر به عثمان عبد الله بن سعد
ابن أبي سرح ، وأرسلوا إلى عثمان وقد أراجعهم في ذلك . فقال لهم عثمان أنا نقلته
ما أخذ ، فإن أقرتموه فذاك ، وإن سخطتم فهو رد . قال القوم : قد سخطنا . قال
عثمان : فهو رد . إذن . قال القوم : فاعزله عنا ، فلن تحسن الصلة بينه وبيننا بعد
الذي كان . فأجابهم عثمان إلى ما أرادوا ، وكتب إلى عبد الله يأمره برد ما أخذ
وعزله عن إفريقية . وعاد عبد الله بعد ذلك إلى مصر وفي نفسه شيء من الحسرة
وخيبة الأمل : فقد فتح الله على يديه إقليمًا ذا خطر ، ثم ردَّ هو عن هذا الإقليم
الذي فتحه ، ولم يتبع له حتى أن يحتفظ بالنقل الذي نقله عثمان إياه . وما من شك
في أن قرابة عثمان غضبت لعبد الله بن سعد ، وأبت إلا أن تعوضه مما فقد خيراً منه ،
فازالت بعثمان حتى ولّاه خراج مصر ، وترك لعمر وصلاحها وحربها . ولم يكن بدَّ
من أن يكون الخلاف بين هذين العاملين . فحاز أن يكون عمرو قد أغرى بعبد الله
وحرض عليه حتى استرد الخليفة منه ما قد نقله وعزله عن إفريقية . ومهما يكن من
شيء فقد ثار الخلاف بين الرجلين ، فكتب عبد الله إلى عثمان أن عمرو قد كسر
على الخراج . وكتب عمرو إلى عثمان أن عبد الله قد أفسد على حيلة الحرب . وكان
عثمان خليفاً أن يدعو عبد الله إلى المدينة ويترك لعمر ولاية مصر : فقد مات عمرو وهو
راض عن ولايته . فإذا لم يكن بد من التقيير فقد كان عثمان خليفاً أن يعزل الرجلين
جميعاً ، ويجعل أمور مصر إلى غيرهما من قریش أو من غير قریش . كان ذلك أحسن

أن يخفف من حفيظة عمرو ، وأن يؤجل انقسام قریش . ولكن عثمان عزل عمرو
وجمع لعبد الله صلاة مصر وحربها إلى ما كان يلي من الخراج ، فاتخذ لنفسه من
عمرو عدواً .

ثم لم يقف أمر عثمان مع عمرو عند هذا الحد ؛ فقد اتهمه في أمانته معرضاً
مرة ومصرحاً مرة أخرى . دخل عليه عمرو ذات يوم وعليه جبة محشوة ، فقال له
عثمان : ما حشو جبتك ؟ قال : حشوها عمرو . قال عثمان : ما عن هذا سألتك ؛
فقد علمت أنك فيها ، إنما سألتك أحشوها قطن أم غيره ؟

وأرسل عبد الله بن سعد بن أبي سرح إلى عثمان من مصر مالاً كثيراً ، فدخل
عمرو على عثمان حين وافى هذا المال ، فقال له عثمان : هل تعلم أن تلك اللقاح قد
درت بعدك يا عمرو ؟ قال عمرو . وقد هلكت فصالحا . أراد عثمان أن عمرو كان
يحتاج المال من دونه . وأراد عمرو أن عامل عثمان يكلف أهل مصر فوق ما يطيقون .

ولم يكن عبد الله بن سعد بن أبي سرح رجلاً صدق ، ولم يكن المسلمون يرضون

عنه ؛ فهو كان من الذين اشتدوا على النبي وأسرفوا في السخر منه ؛ وقد نزل القرآن

بكفره وذمه . فقد كان عبد الله يقول ساخراً من القرآن : سأزل مثل ما أنزل الله .

وقد أهدر النبي دم عبد الله بن سعد بن أبي سرح يوم الفتح . ولكن عثمان جاء به

مسالماً إلى النبي ، فلم يحجد النبي عليه سبيلاً . وما من شك في أن سيرة عبد الله في مصر

لم تكن رضا لأهلها ؛ فهو كان يكلفهم فوق ما يطيقون ، كما عرض بذلك عمرو

ابن العاص . وهو كان في أكبر الظن يظهر من العطرسة والكبرياء على غير قریش

من عرب مصر ما أحفظهم وأضجرهم ، حتى شكوه إلى عثمان ، وحتى كتب إليه

عثمان ينذره ويأمره أن ينزع عما تكره الرعية . فلم يحفل بذلك ، وإنما عاقب الذين

شكوه وضرب منهم رجلاً حتى قتله .^(١) هنالك لم يغضب المصريون وحدهم ، وإنما

غضب معهم أصحاب النبي ، واشتدوا على عثمان في ذلك حتى عزله ، وكتب بعهد

مصر لمحمد بن أبي بكر ، وأرسل معه جماعة من المهاجرين والأنصار ليحققوا ما بين
عبد الله بن سعد وبين المصريين . فقد كان علي^{عليه السلام} يطلب إليه أن يعزله أولاً ، وأن يحقق
ما اتهم به من القتل ثانياً ؛ فإن ثبت عليه التهمة أفاد منه . وكانت تولية عثمان
لهذا الرجل مصر شؤماً على جماعة المسلمين ؛ فمن مصر خرج الناثرون الأولون على
عثمان ، واجتمع إليهم بعد ذلك غيرهم من أهل مصر من الآخرين في العراق ومع
ذلك فقد كان عبد الله بن سعد شجاعاً جريئاً مقداماً موفقاً في الفتح ؛ فهو قد أخرج
الروم من إفريقية ، وشارك في غزو قبرس ، وهزم أسطول الروم في ذات الصواري ،
ولكنه كان صاحب دنيا ولم يكن صاحب دين .

ولن يتم الحديث عن سياسة عثمان وعامله لمصبر حتى نذكر فتين من فتیان قریش
 كان لهما فيما انتهت إليه هذه السياسة من الثورة أثر أي أثر ، وهما محمد بن أبي حذيفة
 ومحمد بن أبي بكر . فأما محمد بن أبي حذيفة فقد كان فتى شريفاً لأب شريف كريم
 النسب في قریش عظيم المكانة بين زعمائها ؛ فأبوه عتبة بن ربيعة أبو هند زوج
 أبي سفيان وأم معاوية . وقد كان أبو حذيفة من السابقين إلى الإسلام ، أسلم قبل أن
 يدخل النبي دار الأرقم ويدعو فيها ، وهاجر بامرأته سهيلة بنت سهيل بن عمرو إلى بلاد
 الحبشة ثم هاجر إلى المدينة مع غيره من المهاجرين . وهو إلى سابقته وهجرته إلى الحبشة
 ثم إلى المدينة أحد الذين أبلوا في الدين أحسن البلاء وأكمله ؛ فقد شهد بدرًا ،
 وشهدا في حامية ويقين وإيمان ، حتى دعا أباه في الموقعة إلى المبارزة . ثم هو قد
 شهد المشاهد كلها مع النبي . ثم هو بعد ذلك قد مات شهيداً في موقعة اليمامة أيام
 أبي بكر . وقد ولد له ابنه محمد في الحبشة ؛ فكان إذن حديث السن حين مات عنه
 أبوه ، ولم يكن قد بلغ الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة بعد .

وقد كفله عثمان بعد موت أبيه فكان ربيبه ، ثم نعهده أثناء شبابه . فلما
 استغلف عثمان ظن الفتى أن سيصيبه شيء من الولاية كما أصاب غيره من فتیان
 قریش ومن ذوي قرابة عثمان بنوع خاص . ولكن الفتى ، فيما يقول الرواة ، لم يكن
 شديد الاستمساك بدينه ؛ فقد يقال إنه شرب الخمر ، وإن عثمان أقام عليه الحد . قد
 ثبت هذا وقد لا يثبت ، ولكن المهم أن الفتى طلب ذات يوم إلى عثمان أن يولييه
 عملاً ، فأبى عليه عثمان ذلك ، وقال له : لو عرفت فيك كفاية لوليتك ، ولكنك
 لست هناك . قال الفتى فأعنى إذن على الخروج والاضطراب في الأرض ، فأعانه عثمان

وأعطاه مالا ، وأذن له أن يذهب إلى حيث شاء كغيره من الناس ، فذهب الفتي إلى مصر . وما من شك في أنه خرج من عند عثمان مغاضبا له ، إما لأنه أقام عليه الحد إن كان قد فعل ، وإما لأنه أبى عليه الولاية التي لم يسجل بها على الوليد وسعيد وعبد الله بن عامر . ولم يكذب يصل إلى مصر حتى أظهر المعارضة لسياسة عثمان والشغب على عبد الله بن سعد بن أبي سرح .

وأما محمد بن أبي بكر فغلبه شرفا أن يكون ابن الصديق وأخا عائشة أم المؤمنين . وهو بعد هذا كله فتي قرشي يعتز بما كانت قريش تعز به ، ويعتد بمكانته من أبيه الذي كان آثر الرجال عند النبي ، ومن أخته التي كانت آثر النساء عند النبي أيضا . وما من شك في أنه كان يطمع في أن يعرف له عثمان هذه المكانة ويرعى حرمة أبيه وأخته ، ويكرمه ببعض الولايات التي كان يكرم بها قوما من ذوى قرابته لم يكونوا أعز منه نفرا ولا أسبق منه سابقة ، ولكن عثمان لم يلتفت إليه ولم يحفل به . وما كان عثمان يستطيع أن يولى شباب قريش جميعا ، ولا كان يستطيع أن يولى الكثرة من شباب قريش ؛ فالأعمال محدودة وطلابها كثيرون . ولكن عثمان أثار في نفوس هؤلاء الشباب من قريش ضروبا من الموجدة والغيرة والحسد حين آثر فريقا منهم دون فريق . فخرج محمد بن أبي بكر إلى مصر كما خرج إليها محمد بن أبي حذيفة والتقى فيها أوفى طرفيهما إليها . ولم يكاد ينزلان مصر حتى أحس عبد الله بن سعد أنهما لم يقبلتا خيرا ، فأنذرهما وحذرهما ، وألصقهما لم يحفلا بتذير ولا بتحذير . وكان محمد بن أبي حذيفة أكثرهما صراحة في النقد ، وأشدّها معارضة للخليفة وواليه ، بل كان لا يتردد في أن يواجه الوالي بما يكره ، ويواجهه بذلك على ملا من الناس . فقد قال الرواة إنه كان يجهر بالتكبير بعد أن يفرغ الأمير من صلاته ؛ ليلفت الناس إليه من جهة ، وليتحدى الأمير من جهة أخرى . ويقال إن عبد الله بن سعد دعاه فنهاه عن ذلك فلم يسمعه ، فحتمقه وأنذره بأن يقارب بين خطوه ، فلم يظهر الفتي عناية به أو التفاتا إليه . وخرج عبد الله للقاء الروم في ذات الصواري ، فخرج معه الحمدان ،

ولكنه أشفق منهما على الجيش ، فاضطرهما إلى أن يبحرا في سفينة ليس فيها أحد من المسلمين غيرهما ، وإنما فيها معهما الأقباط . ويقال إن محمد بن أبي بكر مرض فأقام بمصر ولم يخرج وخرج محمد بن أبي حذيفة . وأكبر الظن أن أحدهما أقام ليفسد الأمر من وراء عبد الله ، وأن الآخر خرج لينشر دعوته في الجيش .

وقد كتب النصر في هذه الموقعة للمسلمين ، وعاد عبد الله ظافراً بتهر أسطول الروم . ولكنه عاد وقد أفسد عليه بن أبي حذيفة جيشه بما أظهر من التكبر عليه وعلى خليفته ، وبما كان يقول للمعار بين من أنهم يسعون إلى الجهاد والجهاد وراءهم في المدينة حيث يقيم عثمان فيسوس الأمة على غير كتاب الله وسنة رسوله وسياسة صاحبيه ، ويهزل أصحاب النبي عن العمل ويزيل أمور المسلمين جماعة من الفساق وأصحاب الجون . وانظروا إلى واليكم وفانذركم إلى الجهاد ، إنه رجل يزل القرآن بكفره ، وأهدر النبي دمه ، ولكن عثمان عليه أمركم على ذلك ؛ لأنه أخوه في الرضاة . وانظروا إلى سيرته فيكم ، أترونه يهتدي فيها بهدي النبي وصاحبيه ؟ أترونه لا يغير ولا يبدل ولا يكفكم من أموالكم وأعمالكم ما لا تطيقون ؟ كان ابن أبي حذيفة يذيع هذا في الجيش ، وكان ابن أبي بكر يذيع هذا في مصر . وقد أخذ المصريون بعد عودة الجيش يجتمعون إليهما ويسعون منهما . فأشفق منهما عبد الله بن سعد ، وشكاهما إلى عثمان واستأذنه في البطش بهما . ويقال إن عثمان أرسل عمار بن ياسر إلى مصر ليعلم له علم هذين الفتيين ، ولينصح لهما ويردهما إلى الهدوء ، وليعلم له علم عبد الله بن سعد نفسه . فلم يكدهما يصل إلى مصر حتى انضم إلى هذين الفتيين فيما يقول الرواة ، وجعل يحرش معهما على عثمان ، حتى ضج من ذلك عبد الله بن سعد ، وكتب إلى الخليفة يبلغ عليه في البطش بثلاثتهم . فكتب إليه عثمان ينذره ويلومه وبأمره بأن يرفق بهما ويرده إلى المدينة مكرماً موفوراً ، وبأن يترك محمد بن أبي بكر لأبيه الصديق وأخته أم المؤمنين ، وبأن يترك محمد بن أبي حذيفة فهو ابنه وبه يديه وفرخ قريش . وأكاد أقطع بأن عماراً لم يرسل إلى مصر ولم يشارك هذين الفتيين فيما كانا بسبيله

من التحريض ، وإنما هي قصة اختراعها العاذرون لعثمان فيما كان بينه وبين عمار قبل ذلك أو بعده ، مما ستره بعد حين . ولكن الشيء المحقق هو أن الحمد بن نزل مصر وحضر فيها على عثمان وعامله ، وهم عثمان أن يترضاها بالرفق . فيقال : إنه أرسل إلى محمد بن أبي حذيفة مالاً وكسوة ، فعرض الفتي ذلك في المسجد وقال : انظروا يا معشر المسلمين إلى عثمان ! يريد أن يخذلني عن ديني بالرشوة .

وما زال الحمدان بالمصريين يذيعان فيهم دعوة المعارضة ، حتى استجاب لهما خلق كثير ، وحتى كان المصريون أشد الناس خلافاً لعثمان وانتفاضاً عليه . وليس لسخط هذين الفتيين مصدر فيما نعلم إلا ما أثار عثمان في نفوس كثير من الشباب القرشيين وغير القرشيين من الغيظ والموجدة حين آثر فريقاً من الشبان دون فريق ، وحين قصر بذوى المكائنة والكفاية وحسن البلاء عن المناصب والأعمال ، واختص بالمناصب والأعمال قوماً آخرين ، مهما تكن مكائنتهم وكفايتهم فهم ليسوا من أصحاب السابقة ولا من ذوى المكائنة الممتازة والسيرة الحميدة دائماً . ويكفي أن تقرأ هذا الكتاب الذي أرسله الأشتر إلى عثمان حين ردت الكوفة سعيد بن العاص وكتب عثمان إلى أهلها بعضهم ويصترهم ويسألم عما يريدون — يكفي أن تقرأ هذا الكتاب لترى مبلغ سخط الناس والشباب منهم خاصة على عثمان ؛ لأنه آثر بالأمور العامة فريقاً من ذوى قرابته لا يمتازون من غيرهم بقليل أو كثير .

كتب الأشتر إلى عثمان يقول : هـ من مالك بن الحارث إلى الخليفة المبلى الخاطي . الحائد عن سنة نبيه التابذ لحكم القرآن وراء ظهره .

أما بعد ، فقد قرأنا كتابك ؛ فأنه نفسك وعمالك عن الظلم والعدوان وتسيير الصالحين ، نسمح لك بطاعتنا . وزعمت أننا قد ظلمنا أنفسنا ، وذلك ظلمك الذي أرداك فأراك الجور عدلاً والباطل حقاً . وأما محبتنا فإن تنزع وتغيب وتستغفر الله من تجنيك على خيارنا ، وتسييرك صلحاءنا ، وإخراجك إيانا من ديارنا ، وتولييتك الأحداث علينا ، وأن تولي مصرنا عبد الله بن قيس أبا موسى الأشعري وحذيفة ، فقد رضيناها . واحبس عنا وليدك

وسعيدك ومن يدعوك إليه الهوى من أهل بيتك إن شاء الله . والسلام^(١) .
 فانت ترى أن الأشر لم يخلع طاعة عثمان ولم ينكر إمامته ، وإنما اتهمه بالجور
 والانحراف عن السنة ونبد القرآن وراء ظهره ، وتولية الأحداث ، ونفى من نفى من
 المسلمين . وطلب إليه أن يكف عن هذا كله ، وأن يولى على صلاة الكوفة وحريها
 أبا موسى الأشعري وعلى خراجها حذيفة بن اليمان ، فإن فعل فله طاعة أهل الكوفة .
 وانظر إلى قوله : « واجبى عنا سعيدك ووليدك ومن يدعوك إليه الهوى من
 أهل بيتك إن شاء الله » ؛ فإنه يصور ما أحفظ أهل الكوفة وغافلهم من إشار عثمان
 لأهل بيته ، وتنحيته ذوى المكانة من أمثال أبي موسى وحذيفة . قال الرواة : فلما قرأ
 عثمان هذا الكتاب ، قال : اللهم إني نائب . وكتب إلى أبي موسى وحذيفة : أنتم
 لأهل الكوفة رضا ولنا ثقة ، فتوليا أمرهم وقوما به بالحق غفر الله لنا ولكما . ووصل
 إلى عثمان قول عتبة بن الوغل :

تصدق علينا يا بن عفان واحتسب
 وأمر علينا الأشعري لياليا
 فقال : نعم ! وأشهر إن بقيت^(٢) .

(١) أنساب الأشراف للبلاذري صفحة ٤٦ طبع القدس .

(٢) أنساب الأشراف للبلاذري صفحة ٤٧ طبع القدس .

وهناك قصة أكبر الرواة المتأخرون من شأنها وأسرفوا فيها ، حتى جعلها كثير من القدماء والمحدثين مصدراً لما كان من الاختلاف على عثمان ، ولما أورث هذا الاختلاف من فرقة بين المسلمين لم تنتج آثارها بعد ، وهي قصة عبد الله بن سبأ الذي يعرف بابن السوداء . قال الرواة : كان عبد الله بن سبأ يهودياً من أهل صنعاء حبشي الأم ، فأسلم في أيام عثمان ، ثم جعل ينتقل في الأمصار يكيد للخليفة ويغري به ويحرض عليه ، ويذيع في الناس آراء محدثة أفسدت عليهم رأيهم في الدين والسياسة جميعاً . قالوا : إنه ذهب إلى البصرة ، فلم يكذب يستقر فيها حتى رُفع أمره إلى عبد الله بن عامر فأخرجه عنها . فذهب إلى الشام ، وهناك لقي أباناً ، فلام عنده معاوية في قوله عن مال المسلمين إنه مال الله . وتأثر أبو ذرٌ بحديث ابن السوداء ، فكلم معاوية . ثم لقي عبادة بن الصامت ، وأراد أن يتحدث إليه بمثل ما تحدث به إلى أبي ذر ، فتعلق به عبادة وقاده إلى معاوية وخوفه شره على الشام ، فأخرجه معاوية من الشام ، فذهب إلى مصر ، وفي مصر وجد أرضاً خصبة لكيد ومكره وبدعه ؛ فكان يتحدث إلى الناس بأن النبي محمداً أحق بالرجعة من عيسى بن مريم ويذكر قوله عز وجل : « إِنَّ الَّذِي قَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَى مَقَادِرٍ » . وكان يتحدث إليهم بأن لكل نبي وصياً ، وبأن وصي النبي محمد هو علي ، وبأن علياً خاتم الأنبياء كما أن محمداً خاتم الأنبياء . وإلى ابن السوداء يضيف كثير من الناس كل ما ظهر من الفساد والاختلاف في البلاد الإسلامية أيام عثمان . ويذهب بعضهم إلى أنه أحكم كيداً وإحكاماً ، فنظم في الأمصار جماعات خفية تستر بالكيد

وتتداعى فيها يديها إلى الفتنة ؛ حتى إذا تهيأت لها الأمور وثبت على الخليفة ، فكان ما كان من الخروج والحصار وقتل الإمام .

ويجئ إلى أن الذين يكبرون من أمر ابن سبأ إلى هذا الحد يسرفون على أنفسهم وعلى التاريخ إسرافاً شديداً . وأول ما نلاحظه أنا لا نجد لابن سبأ ذكراً في المصادر المهمة التي قصت أمر الخلاف على عثمان ؛ فلم يذكره ابن سعد حين قص ما كان من خلافة عثمان وانتفاض الناس عليه ، ولم يذكره البلاذري في أنساب الأشراف ، وهو في أرى أهم المصادر لهذه القصة وأكثرها تفصيلاً . وذكره الطبري عن سيف بن عمر ، وعنه أخذ المؤرخون الذين جاءوا بعده فيما يظهر .

✕ ✕ ولست أدري أكان لابن سبأ خطر أيام عثمان أم لم يكن . ولكنني أقطع بأن خطره ، إن كان له خطر ، ليس ذا شأن . وما كان المسلمون في عصر عثمان ليعيث بعقولهم وآرائهم وسلطانهم طارئاً من أهل الكتاب أسلم أيام عثمان ، ولم يكذب يسلم حتى انتدب لنشر الفتنة وإذاعة الكيد في جميع الأقطار . ولو قد أخذ عبد الله بن عامر أو معاوية هذا الطارئ الذي كان يهودياً فلم يسلم إلا كائناً للمسلمين ، لكتب أحدهما أو كلاهما فيه إلى عثمان ، ولبطش به أحدهما أو كلاهما . ولو قد أخذه عبد الله بن سعد بن أبي سرح لما أعفاه من العقوبة التي كاد ينزلها بالمحمديين لولا خوفه من عثمان . والذي يكتب إلى عثمان يستأذنه في البطش بابن أبي بكر وابن أبي حذيفة وعمار بن ياسر في بعض الروايات ، خليف ألا يعني من عقوبته رجالاً من أهل الكتاب قد اتخذ الإسلام وسيلة لإثارة الفرقة بين المسلمين ، ونشكيتهم في إمامهم بل في دينهم كله . ولم يكن أسير من أن يتنفع الولاة هذا الطارئ ومن أن يأخذوه ويعاقبوه . وهم كانوا مهرة في تتبع المعارضين وإخراجهم من ديارهم وإرسالهم إلى معاوية أو إلى عبد الرحمن بن خالد بن الوليد .

ومن أغرب ما يروى من أمر عبد الله بن سبأ هذا أنه هو الذي لقن أبا ذرٍ نقد معاوية فيما كان يقول من أن المال هو مال الله ، وعلمه أن الصواب أن يقول إنه مال

المسلمين . ومن هذا التلقين إلى أن يقال إنه هو الذي لقن أبا ذر مذهبه كله في نقد
 الأمراء والأغنياء وتبشير الكافرين للذهب والفضة بمكاو من نار تكوى بها جباههم
 وجنوبهم وظهورهم لا يوجد أمد بعيد . وما أعرف إسرافاً يشبه هذا الإسراف .
 فما كان أبو ذر في حاجة إلى طارئ يحدث في الإسلام ليعلمه أن الفقراء على الأغنياء
 حقوقاً ، وأن الله يبشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله
 بعذاب أليم ، وأن المال الذي يكسبه المسلمون حين يظهرون على العدو ، أو الذي
 يؤديه المسلمون إلى بيت المال زكاة أو خراجاً ، أو الذي يؤديه الذميون إلى بيت المال
 جزية أو خراجاً ، هو مال المسلمين يجب أن يضاف إليهم في القول ، وأن يردّ عليهم
 بالفعل . لم يكن أبو ذر بحاجة إلى هذا الطارئ ليعلمه هذه الحقائق الأولية من حقائق
 الإسلام ، وأبو ذر سبق الأنصار جميعاً وسبق كثيراً جداً من المهاجرين إلى الإسلام ،
 وهو قد صحب النبي فأطال صحبته ، وحفظ القرآن فأحسن حفظه ، وروى السنة فأتقن
 روايتها ، وشهد سيرة النبي وسيرة صاحبيه في الأموال والحقوق ، وعرف من الحلال
 والحرام ما عرف غيره من أصحاب النبي الذين لزموه فأحسنوا لزومه .

لم قال الذين يرمعون أن ابن سبأ قد اتصل بأبي ذر فألقى إليه بعض مقالته يظلمون
 أنفسهم ويظلمون أبا ذر ، ويرقون بأبن السوداء هذا إلى مكانة ما كان بطمع في أن
 يرقى إليها

والرواة يقولون : إن أبا ذر قال ذات يوم لعميان بعد رجوعه من الشام إلى المدينة :
 لا ينبغي لمن أدى الزكاة أن يكتفي بذلك حتى يعطى السائل ويطعم الجائع وينفق
 من ماله في سبيل الله . وكان كعب الأحبار حاضراً هذا الحديث فقال : من أدى
 الفريضة خسه . فغضب أبو ذر وقال لكعب : يا بن اليهودية ! ما أنت وهذا ؟ أنعمنا
 ديننا ! ثم وجأه بمحجته . فأبو ذر يفكر على كعب الأحبار أن يعلمه دينه ، بل أن
 يدخل في أمور المسلمين حتى يبداً الرأي ، مع أن كعب الأحبار كان مسلماً أبعد
 عهداً بالإسلام من ابن سبأ ، وكان مجاوراً في المدينة يصبح ويمسي بين أصحاب

النبي ، وكان معاشرًا لعمر وعثمان ، ثم لا يتحرج من أن يتلقى من عبد الله بن سبأ أصلاً من أصول الإسلام وحكماً من أحكام القرآن ! فاعجب لرجل من أصحاب النبي ينكر على كعب أن يجادل في الدين ، ثم يتلقى الدين نفسه عن عبد الله بن سبأ !

وأكبر الظن أن عبد الله بن سبأ هذا — إن كان كل ما روى عنه صحيحاً — إنما قال ما قال ودعا إلى مادعا إليه بعد أن كانت الفتنة وعظم الخلاف ، فهو قد استغل الفتنة ولم يثرها . وأكبر الظن كذلك أن خصوم الشيعة أيام الأمويين والعباسيين قد بالغوا في أمر عبد الله بن سبأ هذا ؛ ليشتكروا في بعض ما نسب من الأحداث إلى عثمان وولائه من ناحية ، وليشتعروا على علي وشيعته من ناحية أخرى ، فيردوا بعض أمور الشيعة إلى يهودى أسلم كيداً للمسلمين . وما أكثر ما شنع خصوم الشيعة على الشيعة ! وما أكثر ما شنع الشيعة على خصومهم في أمر عثمان وفي غير أمر عثمان !

فلنتقف من هذا كله موقف التحفظ والتحرج والاحتياط ، ولنكبر المسلمين في صدر الإسلام عن أن يعبت بدينهم وسياستهم وعقولهم ودولتهم رجل أقبل من صنعاء وكان أبوه يهودياً وكانت أمه سوداء ، وكان هو يهودياً ثم أسلم لا رغباً ولا هماً ، ولكن مكرراً وكيداً وخداعاً ، ثم أتيح له من النجس ما كان يبتغى ، فخرص المسلمين على خليفتهم حتى قتلوه ، وفرقهم بعد ذلك أو قبل ذلك شيعاً وأحزاباً .

هذه كلها أمور لا تستقيم للعقل ، ولا تثبت للنقد ، ولا ينبغي أن تقام عليها أمور التاريخ . وإنما الشيء الواضح الذي ليس فيه شك هو أن ظروف الحياة الإسلامية في ذلك الوقت كانت بطبيعتها تدفع إلى اختلاف الرأى واقتراق الأهواء ونشأة المذاهب السياسية المتباينة . فالمستمسكون بنصوص القرآن وسنة النبي وسيرة صاحبيه كانوا يرون أموراً نظراً ينكرونها ولا يعرفونها ، ويريدون أن تواجه ، كما كان عمر يواجهها ، في حزم وشدة وضبط للنفس وضبط للرعية . والشباب الناشئون في قریش وغير قریش

من أحياء العرب كانوا يستقبلون هذه الأمور الجديدة بنفوس جديدة ، فيها الطمع وفيها الطموح ، وفيها الأثرة وفيها الأمل البعيد ، وفيها الحم الذي لا يعرف حداً يقف عنده ، وفيها من أجل هذا كله التنافس والتزاحم لا على المناصب وحدها بل عليها وعلى كل شيء من حولها . وهذه الأمور الجديدة نفسها كانت خليفة أن تدفع الشيوخ والشباب إلى ما دفعوا إليه . فهذه أقطار واسعة من الأرض تفتح عليهم ، وهذه أموال لا تحصى تجبى لهم من هذه الأقطار ، فأى غرابة في أن يتنافسوا في إدارة هذه الأقطار المفتوحة والانتفاع بهذه الأموال المجموعة ؟ وهذه بلاد أخرى لم تفتح وكل شيء يدعوهم إلى أن يفتحوها كما فتحوا غيرها ، فما لهم لا يستبقون إلى الفتح ؟ وما لهم لا يتنافسون فيما يكسبه الفاتحون من المجد والنعمة إن كانوا من طلاب الدنيا ، ومن الأجر والثوبة إن كانوا من طلاب الآخرة ؟ ثم ما لهم جميعاً لا يختلفون في سياسة هذا الملك الضخم وهذا الثراء العريض ؟ وأى غرابة في أن يندفع الطامعون الطامحون من شباب قریش إلى هذه الأبواب التي فتحت لهم ليلجوا منها إلى المجد والسلطان والثراء ؟ وأى غرابة في أن يهتم بمنافستهم في ذلك شباب الأنصار وشباب الأحياء الأخرى من العرب ، وفي أن تمتلئ قلوبهم موجدة وحفيظة وغيظاً إذا رأوا الخليفة يحول بينهم وبين هذه المنافسة ، ويؤثر قریشاً بغطائهم الأمور ، ويؤثر بنى أمية بأعظم هذه المظالم من الأمور خطراً وأجلها شأناً ؟

والشيء الذي ليس فيه شك هو أن عثمان قد ولى الوليد وسعيداً على الكوفة بعد أن عزل سعداً . وولى عبدالله بن عامر على البصرة بعد أن عزل أبا موسى . وجمع الشام كلها لمعاوية وبسط سلطانه عليها إلى أبعد حد ممكن بعد أن كانت الشام ولايات تشارك في إدارتها قریش وغيرها من أحياء العرب . وولى عبدالله بن أبى سرح مصر بعد أن عزل عنها عمرو بن العاص . وكل هؤلاء الولاة من ذوى قرابة عثمان ، منهم أخوه لأمه ، ومنهم أخوه في الرضاعة ، ومنهم خاله ، ومنهم من يجتمع معه في نسبه الأدنى إلى أمية بن عبد شمس .

كل هذه حقائق لا سبيل إلى إنكارها . وما نعلم أن ابن سبأ قد أغرى عثمان بتولية من ولي وعزل من عزل . وقد أنكر الناس في جميع العصور على الملوك والقيصرة والولاة والأمراء إشار ذوي قرابتهم بشؤون الحكم . وليس المسلمون الذين كانوا رعية لعثمان يدعوا من الناس ؛ فهم قد أنكروا وعرفوا ما ينكر الناس ويعرفون في جميع العصور . والشيء الذي ليس فيه شك آخر الأمر هو أن عصر عثمان شهد لنا من المعارضة

لم يشهده عصر عمر . وكانت هذه المعارضة تكون في الأمصار البعيدة ، وهي التي صورناها لك إلى الآن ، وكانت هذه المعارضة تكون في المدينة نفسها قريباً من عثمان ، وهي التي لم نصورها لك بعد ، ونريد أن نصورها فيما سنستقبل من الحديث بعد أن طوفنا معك في الأمصار ذات الخطر ، وعلمنا معك علمها وعلم أهلها وجملة ما حدث فيها من الأحداث . والسؤال الذي ينبغي أن يلقي وأن نجتهد في الإجابة عليه هو : أين نشأت المعارضة لسياسة عثمان : أنشأت في المدينة مستقر الخلافة ، أم نشأت في الأمصار ؟ وبعبارة أدق : أنشأت المعارضة بين أصحاب النبي من المهاجرين والأنصار ثم انتقلت عنهم إلى الجند الموابطين في الأمصار ، أم نشأت في الجند ثم انتقلت منهم إلى أصحاب النبي في المدينة ؟

وواضح جداً أن للإجابة على هذا السؤال خطراً أي خطر . فإن نشأة المعارضة في المدينة معناها أن أصحاب النبي قد كانوا أول من أنكر على عثمان بعض سياسته فتبعهم الناس ، منهم من اقتصد ومنهم من أسرف في هذا الاتباع . ونشأة المعارضة في الأمصار معناها أن الجند هم الذين سبقوا إلى الخلاف ثم أقحموا فيه وفي نتائجه أصحاب النبي ، منهم من رضى عن هذا الإقحام ومنهم من سخط عليه . وسقري أنا نقف في الإجابة على هذا السؤال موقفاً وسطاً ، ونرى أن المعارضة لم تنشأ في المدينة وحدها ، وإنما نشأت فيها وفي الأقاليم ، بل لعلمنا نشأت في المدينة ثم في أطراف الأقاليم حيث الثغور التي يواجه فيها المسلمين عدوهم . وإذا صبح ما نذهب إليه — وما نراه إلا صحيحاً — فقد يكون هذا دليلاً على أن هذه المعارضة — سواء

أنشأت في المدينة أم في الأمصار — إنما كانت ظاهرة طبيعية محتومة دعت إليها ظروف الحياة الاجتماعية أولاً وظروف الحياة السياسية ثانياً ، وظروف الملازمة بين أصول الدين وحقائقه وبين طبيعة الحضارة التي اضطر المسلمون إلى لقائها وممارستها آخر الأمر . وما كان لعثمان ولا لغير عثمان أن يقاوم طبيعة الحياة ولا أن يقهر هذه الظروف . فليس من سبيل إلى أن يوجد سلطان ضخم كهذا السلطان الذي أتيح للمسلمين ثم لا يكون فيه حكم ومعارضة لهذا الحكم ، ثم لا يكون فيه صراع بين ذلك الحكم وهذه المعارضة ، ثم لا يكون فيه آخر الأمر ما كان من الاصطدام الذي انتهى بالمسلمين إلى أن يسلكوا الطريق التي سلكتها الأمم من قبلهم ومن بعدهم . لأن تطور النظم السياسية والاجتماعية لم يكن قد بلغ أجله بعد ، وهو لم يبلغ أجله إلى الآن ، ولأن العقل لم يكن قد بلغ حظه الأوفى من الرقي ، وهو لم يبلغه إلى الآن . والذين يرون ما يحدث الآن من الصراع بين النظم الاجتماعية والسياسية خاليقون ألا ينكروا ما كان من الصراع حول النظم السياسية والاجتماعية أيام عثمان في القرن الأول للهجرة وفي القرن السابع للمسيح .

فلنعد إلى المدينة بعد هذه السياحة الطويلة في الأمصار ، ولنقم بين عثمان وأصحابه وقتاً ما ، لنرى كيف كانت سيرته فيهم ، وماذا كان رأيهم فيه .

وأول ما نلاحظ من ذلك ما كان من الصلة بين عثمان وبين هؤلاء نفر الخمسة الذين اختاروه للخلافة وكانوا أول من باعه بها ، وهم الذين شاركوه في مجلس الشورى بعهد عمر . وكلهم سبق إلى الإسلام فكان من السابقين الأولين ، وكلهم أبل في سبيل الله فأحسن البلاء ، وكلهم رضى عنه النبي حياته كلها ومات وهو عنه راض ، وكلهم كان من العشرة الذين شهد النبي لهم بالجنة . ثم هم يختلفون بعد ذلك في منازلهم من قريش وقرابتهم من النبي ومكانتهم بين الناس وحفظوهم من الدنيا ونظروهم إليها . وأولهم في رأى عمر وفي رأى عامة الناس وفي رأىهم هم أنفسهم عبد الرحمن ابن عوف ، وكان قريب المكاة من النبي من قبل أمه آمنة بنت وهب ، فهو مثلاً من بني زهرة . وكان يسمى في الجاهلية عبد عمرو أو عبد الكعبة ، فسماه النبي عبد الرحمن . وكان في الجاهلية صاحب تجارة بارعاً فيها ، وظل بعد إسلامه صاحب تجارة بارعاً فيها ، حسن التدبير للمال ، ماهراً أى مهارة في التماسه والظفر به ثم في استئثاره والإنفاق منه في وجوه الخير . ولما هاجر إلى المدينة نزل على سعد بن الربيع الأنصارى . فقال له سعد : أنا أكثر أهل المدينة مالاً ، فانظر إلى شطر مالى تحذه ، ولى زوجتان فانظر إلى أيهما أعجب إليك فأطلقها لك . قال عبد الرحمن : بارك الله لك ! ولكن إذا أصبحت فدلونى على سوقكم . فلما أصبح غدا على السوق ، فباع واشترى ورجع وعاد مع المساء ومعه مئمن وأقبط . وأقام في المدينة وقتاً ما ، ثم أقبل ذات يوم على النبي وعليه ثياب مزعفرة ، فلما سأله النبي عن ذلك قال : تزوجت . قال النبي « فما أصدقت ؟ » قال : « وزن نواة من ذهب » . قال النبي : « فأولم

ولو بشاة . وكان عبد الرحمن يقول : « لقد رأيتني وما أرفع حجراً إلا ظننت أني سأجد تحته ذهباً أو فضة » . ومعنى ذلك أنه كان موقفاً في السعي إلى المال مسدداً في التماسه . ثم لم تتصل إقامته في المدينة حتى أصبح من الأغنياء . وقد قدمنا ما روى من قول النبي له : « إنك غني وما أراك تدخل الجنة إلا زعقاً ، فأقرض الله قرضاً حسناً يطلق لك قدميك » . وتقدمنا كذلك ما روى من حديث عائشة حين أنبت بمقدم غير عبد الرحمن وما كان من تصدقه بالغير كلها وما حلت . وقد قدمنا كذلك ما روى من أن عبد الرحمن قد ترك ميراثاً ضخماً كان منه ألف بعير وثلاثة آلاف شاة ومائة فرس وأرض كانت تزرع على عشرين ناضجاً ، ومن أن إحدى نساته الأربع أخرجت من نصيبها وهو ربع الثمن بمال بين الثمانين ألفاً ومائة ألف . فكل هذا إن صور شيئاً فإنما يصور ثروة ضخمة نامية لم تنقصها الصدقة الدائمة والبر المتصل دائماً للأزواج النبي ، ثم لذوي قرابته من بني زهرة ، ثم لغيرهم من عامة المسلمين .

ولم يكن عبد الرحمن على هذا كله مفرطاً في المال ، وإنما كان يدبره ويشره ويحرص عليه كأحسن ما يكون التدبير والتشهير والحرص . وقد روى ابن سعد بإسناده في ترجمة عمر أن عمر احتاج إلى شيء من المال ، فأرسل إلى عبد الرحمن يستقرضه منه . فقال للرسول : قل له يقترض من بيت المال . وأقيه عمر بعد ذلك فلامه في دعاية قاسية ، وقال أردت أن أقترض من بيت المال فإذا أدركني الموت ولم أرد ما اقترضت جعلتم تقولون دعوه لعمر وآل عمر .

وكان عبد الرحمن رفيقاً بنفسه آخذاً بمحظه مما أباح الله للمسلمين من طيبات الحياة ، يؤدي للدين حقه كأحسن ما يكون أداء الحق ، ولكنه بعد ذلك رجل من قريش يعيش كما كانت قريش تحب أن تعيش ، لا يشتد على نفسه في الزهد ولا يأخذها بالحياة الخشنة . وقد استأذن النبي في لبس الحرير لحكمة كان يشكوها ، فأذن له النبي في ذلك . وهم أن يستبيح الحرير لنفسه ولبنيه ، ولكن عمر كفه عن ذلك ، وشق

ثوباً من حرير كان عبد الرحمن قد ألبسه لأحد بنيه كما قدمنا . ثم كان عبد الرحمن
كثيره من معاصريه كثير الزواج كثير الولد . وقد أحصى له ابن سعد بضع عشرة
امراً غير أمهات الأولاد ، وكلهن ولدن له البنين والبنات ، ومات وعنده
أربع نسوة أو ثلاث نسوة ، على اختلاف في ذلك بين الرواة . ولكن عبد الرحمن
لم يكن يتزوج في حي بعينه أو حين أو ثلاثة من أحياء العرب ، وإنما كان
يُصهر إلى كثير من القبائل ؛ فهو قد أصهر إلى غير حي من أحياء قريش ،
وأصهر إلى غير حي من أحياء اليمن ، وأصهر إلى ربيعة في غير حي من أحيائها .
فكان له من البنين والبنات من يمد أخواله في قريش ، ومن يمد أخواله في
الأنصار ، ومن يمد أخواله في الهذيلية المقيمة باليمن ، ومن يمد أخواله في الهذيلية
المقيمة بين الشام والعراق ، ومن يمد أخواله في تميم من مضر أو في بكر وتغلب
من ربيعة .

ونظرة يسيرة إلى أنساب النساء اللاتي تزوجهن عبد الرحمن بن عوف ، كما رواها
ابن سعد ، تكفي لإثبات أن عبد الرحمن قد أصهر إلى أكثر أحياء العرب قوة وأشدّها
بأساً . فكان خليفاً لو نهض بالأمر بعد عمر أن يجمع حوله عصبيات كثيرة ، وأن
يلتزم بين هذه العصبيات ملامة حسنة ، ولعله أن يقرب منها بين ما كان متباعداً
أشد التباعد . وكان خليفاً كذلك لو نهض بالأمر بعد عمر أن يقوم على الأموال
العامة كما كان يقوم على أمواله الخاصة ، فيديرها ويشمرها ولا يعطى منها إلا بالحق .
وقد وضعه عمر في الشورى ، وميزه من سائر أصحابه حين قال : « إن كان ثلاثة
وثلاثة فاختاروا صنف عبد الرحمن بن عوف » . ويوشك عمر أن يكون قد جعل
عبد الرحمن رئيساً لمجلس الشورى ما دام قد جعل رأيه مرجحاً عند تساوى الأصوات .
وكان بين أصحاب النبي من كان يرشحه للخلافة ، ويرى في استخلافه انقضاء لكثير
من الشر ، وتحافياً للفرقة التي كانت تنتظر أن ينهض بالأمر على عثمان . ويظهر أن
بين أعضاء الشورى أنفسهم من لم يكن يرى باستخلافه بأساً . ولو خيّر على لا آره

على عثمان لمكان عثمان من بنى أمية . ولو خير عثمان لأثره على علي لمكان علي من بنى هاشم . وكان بين عبد الرحمن وعثمان صهر ؛ فهو قد تزوج أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط أخت الوليد بن عقبة ، ثم كان بين عبد الرحمن وبين العباسيين صهر ؛ فهو قد أصهر إلى عقبة بن ربيعة بن عبد شمس ؛ فكانت عنده إذن خالة معاوية . ثم أصهر إلى شيبة بن ربيعة بن عبد شمس . وهو قد أصهر كذلك إلى الأنصار . وأمه من بنى أمية ، وهو من بنى زهرة ، فكان خليقاً أن يجمع عصبية قريش والأنصار جميعاً إلى عصبيات القبائل الأخرى التي أصهر إليها . ولكنه على ذلك لم يرشح نفسه للخلافة ، ولم يسمع لمن أُلح عليه في هذا الترشيح ، وإنما أسرع فأخرج نفسه من الأمر إخراجاً ، وأراد أن يكون حاكماً بين المتنافسين . وقد قبل المتنافسون حكمه بعد أن أخذ عليه علي موثقاً من الله ليلزم الحق غير محاب لصهر أو قرابة . فأعطى هذا الموثق عن رضا ، واستقبل الأمر على النحو الذي وصفنا فيما مضى . وكان يقول : «لأن توضع حرية علي حلقى حتى تنفذ من الجانب الآخر أحب إلى من أن ألى هذا الأمر .»

فهو إذن قد رفع نفسه عن الحكم وما يحيط به من الظنة والشبهات ، وأعطى نفسه من التبعات ، وآثر أن يكون رجلاً من الناس ، يفرغ لدينه ، ويفرغ لديناه ، على أن تكون ديناه سبيله إلى دينه . وكان من الطبيعي بعد أن أصدر حكمه ورشح عثمان وأخذ له البيعة من أعضاء الشورى وحمل الناس على مبايعته أن يكون رقيباً عليه من قريب .

ولم يكن عبد الرحمن في أول خلافة عثمان معارضاً له ، وإنما كان يؤيده ويرقبه ، حتى تكلم الناس فسمع لهم وتشدد في مراقبته . ونظر الناس ذات يوم فإذا هو أحد المعارضين لعثمان في أمور الدين والسياسة جميعاً . ثم نظروا ذات يوم فإذا هو لا يقف عند المعارضة ، وإنما يقاطع عثمان ، فلا يزوره ولا يكلمه . وقد يغلو بعض الرواة فيزعم أنه ندم على توليته ، وأنه قال لعلي ذات يوم : إن شئت فخذ سيفك

وَأَخَذَ سَيِّئِي حَتَّى نَجَّاهُ ، وَأَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ مَنْ حَضَرَهُ قَبِيلَ مَوْتِهِ : عَاجِلُوهُ قَبْلَ أَنْ
يَسْرِفَ عَلَيْكُمْ وَعَلَى نَفْسِهِ . وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارُ خَلِيقَةُ الْأَلَا تَخْلُو مِنَ التَّكْلِيفِ . وَالشَّيْءُ
الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَكٌّ هُوَ أَنَّهُ عَارِضُ عَثْمَانَ فِي أُمُورِ الدِّينِ حِينَ أَتَمَّ الصَّلَاةَ حَيْثُ كَانَ
النَّبِيُّ وَصَاحِبَاهُ يَقْصُرُونَهَا ، وَعَارِضُهُ فِيمَا أُعْطِيَ لِقَرَابَتِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ .

وكان سعد بن أبي وقاص زهيراً كعبداً الرحمن ، وقال النبي عنه ذات يوم وقد رآه مقبلاً : هذا خالي . وقد قدّمنا أن سعداً سبق إلى الإسلام فيمن سبق ، حتى كان يقول : لقد رأيتني وإني لثالث الإسلام ، وحتى كان يقول : لقد أسلمت وما فرض الله الصلوات . وقد أبلى فأحسن البلاء كغيره من أصحابه ، وكان أول من رمى بسهم في سبيل الله . وقدّم النبي بأبويه جميعاً يوم أُحد . وكان يتحدث بقصة أخيه عمير بن أبي وقاص الذي هاجر إلى المدينة غلاماً حدثاً ، فلما استعرض النبي الخارجين معه إلى بدر رأى سعد أخاه عميراً يستخفي . فسأله عن ذلك فقال : أخشى أن يراني رسول الله فيستصغرنى فيردني ، وأنا أحب الخروج لعلّي أن أُنشهد . وقد رآه النبي فاستصغره فردّه . وبكى الغلام فأذن له النبي في الخروج ، وكان سعد يعقد له حائل سيفه لصغره ، وقد رزق الشهادة التي طلبها ، فقتل فيمن قتل من المسلمين يوم بدر .

وكان سعد أثيراً عند رسول الله ، مرض بمكة بعد الفتح فعاده النبي ودعا الله أن يشفيه حتى لا يموت في الأرض التي هاجر منها ، وتحدث إليه في مرضه ذلك بحديث الوصية الذي يأمر بالأيوصى الإنسان بأكثر من ثلث ماله . وتركه في مكة وخلف عليه رجلاً من أصحابه وقال له : إن مات سعد بعدى فادفنه هاهنا ، وأشار إلى طريق المدينة . وقال لسعد : « إني لأرجو أن يرفعك الله فينفع بك قوماً ويفرّ آخرين » . ويقال إن النبي تنبأ على الله أن يستجيب لسعد إذا دعا . وقد استجاب الله دعاء النبي ، فبرئ سعد من مرضه ذلك ، وعاش حتى نكأ الله به قوماً ونفع آخرين ، فهو بطل القادسية ، وهازم جند كسرى .

وقد جعله عمر بين السمة الذين جعل إليهم الشورى في أمر الخلافة ؛ فكان مرشحاً للخلافة إذن ، ولكن عبد الرحمن خلع منها كما خلع نفسه .

وقد كانت لسعد زوجات كثيرات ، ولكنهن كن متفرقات في قبائل العرب . ولم يتزوج من قريش إلا امرأة واحدة زهرية مثله . وكان قوماً كانوا يشكون في نسيه ويؤذونه بذلك ، حتى أقبل ذات يوم على النبي فقال يا رسول الله : من أنا ؟ فقال له النبي « أنت سعد بن مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة ، من قال غير ذلك فعليه لعنة الله » . وهذا فيما أرجح هو الذي قلل إصهاره إلى قريش . ويرغم بعض الرواة أن سعداً كان هواه مع علي أثناء الشورى ، وأنه تحدث في ذلك إلى عبد الرحمن . ولكن هذا قد يصح وقد لا يصح . وقد أوصى عمر الخليفة من بعده إن صرفت الخلافة عن سعد أن يوليه ؛ فإنه لم يعزله عن خيانة . وقد أئذ عثمان هذه الوصية ، فولى سعدا الكوفة عاماً وبعض عام ، ثم عزله وولى الوليد . وقد قدمنا رأينا فيما يروى من القصة التي دعت إلى عزل سعد . ونضيف إلى ما قدمنا أن الخلاف بين سعد وابن مسعود على ما كان سعد قد اقترض من بيت المال يروى أنه وقع بين الوليد بن عقبة وبين عبد الله بن مسعود . فأكبر الظن أن الذين أضافوا هذه القصة إلى سعد قد خلطوا بين الرجلين عن عمد أو عن خطأ . ومهما يكن من شيء ، فقد كان سعد وفياً ببيعته لعثمان . وسواء أغضب لعزله إياه أم لم يغضب فلم يكن عنيفاً في معارضته ، بل لم يكذب يشارك في هذه المعارضة إلا حين كانت رفيقة لا تتجاوز النصيح والأمر بالمعروف . فلما خرجت المعارضة عن طورها وقاربت أن تكون ثورة ، كف سعد ولزم الحياد ، ولم يشارك في الفتنة ولا في أعقابها . وكان إذا كلم في ذلك ومثل لم لا تقاتل ؟ قال : حتى تأتوني بسيف ينطق فيقول هذا مؤمن وهذا كافر . وكان سعدا تخرج من أن يظهر التكبير على عثمان فيتهم بأنه إنما يفعل ذلك لأنه ينقم من عثمان عزله عن الكوفة . ومهما يكن من شيء ، فقد لزم سعد السيرة التي سارها أيام النبي ، فجاهد ما عرف الجهاد مع النبي وأيام عمر ، فلما أشكل

الأمر عليه اعتزل وترك الناس وما هم فيه . ولما مات سنة خمسين أو سنة خمس وخمسين ، طلب أزواج النبي أن تمر جنازته عليهن ، فعمرّ به في المسجد وصلين عليه . ولم يترك سعد نروة ضخمة حين مات بالقياس إلى أصحابه ، وإنما ترك بين مائتي ألف وثلاثمائة ألف . وليس هذا بالشئ ذي الخطر كما رأيت وكما سترى .

وكانت قرابة الزبير بن العوام قريبة من النبي . فهو ابن عمته صفية بنت عبد المطلب ؛ ومن خديجة أم المؤمنين فهو الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي ؛ خديجة عمته . . فكان هو ابن عمه رسول الله ، وكانت فاطمة بنت عمته . وقرابة الزبير من أبي بكر قريبة أيضاً ؛ فهو قد أصهر إليه ، فتزوج ابنته أسماء ذات النطاقين ، فزاد ذلك من قرابته من النبي ، أصبح سلفه ؛ فعائشة أم المؤمنين وأسماء بنت أبي بكر أختان . وبذلك كان الزبير يوشك أن يكون من آل بيت النبي . وكان من الغريب أن يقول له عثمان وقد اختصا ذات يوم فقال الزبير : أنا ابن صفية ، فقال عثمان : هي أدنتك من الظل ، ولولاها لكنت ضاحياً . فهي أدنته من الظل ما في ذلك شك ، ولكنه لولاها لم يكن ضاحياً .

وقد عرف الزبير منذ طفولته بالقوة والبأس والإقدام ، ثم كان من السابقين إلى الإسلام ، وشهد بدرأ ثاني فارسين اثنين شهدا هذه الواقعة ، ثم هو شهد المشاهد كلها مع النبي . وكان النبي يدعو حواريه ، فدعاه المسلمون منذ ذلك الوقت حواري رسول الله .

ولسنا نعرف كيف بدأت ثروة الزبير ، ولكننا نعلم أنها لم تكن محدثة . فقد رأيت أنه كان أحد فارسين اثنين في غزوة بدر ، وقد لزم المدينة بعد وفاة النبي ، فلم يخرج منها أيام أبي بكر وعمر إلا بإذن من عمر أو للحج . وقد وضعه عمر في الشورى فكان مرشحاً للخلافة ، ولم يظهر ميلاً إلى أحد المتنافسين عليّ وعثمان ، وإنما أسلم الأمر إلى عبد الرحمن في غير جهد . وقد كان عثمان يؤثره بعد أن استخلف . وروى ابن سعد أنه أعطاه ستمائة ألف ، فجعل الزبير يسأل عن أحسن المال ، فقيل له الأرض ،

فاشترى أرضاً في العراق في المصيرين جميعاً ، واشترى أرضاً بمصر . ويقول ابن سعد إنه لم يكن يحب أن يودع الناس عنده الودائع ، وإنما كان إذا أراد أحد أن يودعه مالا قال : إنما هو قرض . كان يخاف على الوديعة أن تضع من جهة ، ويستبيح لنفسه بذلك استثمار هذه القروض من جهة أخرى . ولذلك عظمت ثروته حتى أصبحت مضرّاً للأمثال ، وعظم دينه كذلك . وأوصى ابنه عبد الله يوم الجمل أن يؤدي عنه دينه من ماله ، فإذا فرغ من ذلك أخذ ثلث الميراث لولده ، ثم قسم سائرته بين الورثة ، وتقدم إليه إن تعسر عليه أداء شيء من الدين أن يستعين الله . فكان عبد الله بن الزبير يستعين الله مولى الزبير كلما وجد شيئاً من مشقة في أداء دين أبيه .

وهم كثير من الدائنين أن يتركوا دينهم للورثة ، ولكن عبد الله أبي وأدى الدين كله إلى أصحابه ، وكان يبلغ مليونين ونصف مليون من الدراهم . والناس يختلفون في مقدار ما قسم على الورثة من تركة الزبير بعد أن لبث عبد الله أربعة أعوام ينادى في الناس بالموسم من كان له عند الزبير دين فليرفعه إلينا : فالمقللون يقولون إن الورثة اقسموا فيما بينهم خمسة وثلاثين مليوناً ، والمكثرون يقولون إنهم اقسموا اثنين وخمسين مليوناً ، والمعتدلون يقولون إنهم اقسموا أربعين مليوناً . ولا غرابة في ذلك ؛ فقد كانت للزبير خطط في القسائط وخطط في الإسكندرية ، وخطط في البصرة ، وخطط في الكوفة ، وإحدى عشرة داراً في المدينة ، وكانت له بعد ذلك غلات وعروض أخرى .

وواضح أن الزبير لم يشتد في معارضة عثمان أول الأمر ؛ فقد كان عثمان يؤثره ويعطيه على خصومة كانت بينهما وقتاً ما . وكان عثمان يحب عبد الله بن الزبير ويؤثره ، وقد أمره على الدار حين كان محاصراً ، وأعطاه وصيته ليؤديها إلى أبيه ، وكان عثمان قد أوصى إلى الزبير . وإنما شارك الزبير أصحاب النبي فيما كانوا يوجهون إلى عثمان من نقد ويسوقون إليه من نصيح ، ولا نعرف أنه اشتد عليه إلا أن يكون في ذلك شريكاً لغيره من أصحاب النبي .

وكان طلحة بن عبيد الله تيمياً من رهط أبي بكر ، وكان في جاهليته تاجراً ، وكان صديقاً لعثمان ، وكان قد خرجا معاً في التجارة إلى الشام في العام الذي أسلما فيه . وقد كان طلحة من السابقين الأولين كأصحابه ، ولم يصرفه الإسلام عن تجارته ، وإنما كان يخرج إلى الشام بها . وقد لقي النبي في طريقه إلى المدينة مهاجراً ومعه أبو بكر وكان هو غانداً من الشام ، فأهدى إليهما ، وأنبأهما بأن المسلمين في المدينة يستبطلون النبي . فأغذ رسول الله السير ليخفف عليهم من هذا الانتظار . ومضى طلحة إلى مكة ، فأصلح أمره فيها ، ثم لحق برسول الله في المدينة ، فأقام معه بين أصحابه المهاجرين .

وقد شهد بدرًا وأحداً والمشاهد كلها مع النبي ، وأبلى فأحسن البلاء ، ودافع في أحد عن النبي دفاعاً حسناً ، وتلقى عنه سهماً بيده فأصاب إصبعاً من أصابعه فشلت ، وأصابته في أحد جراحات في جسمه كله ، حتى كان النبي يقول : « من سره أن يرى رجلاً يمشي على الأرض بعد أن قضى نحبه فلي نظر إلى طلحة بن عبيد الله » . يريد أن طلحة أشرف على الموت يوم أحد فكان حكمه حكم الشهداء . ويشير في أكبر الظن إلى الآية الكريمة : « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبته ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً » . فكان النبي أراد أن يلحق طلحة بمن استشهد من المسلمين يوم أحد ومنهم حمزة ومصعب بن عمير .

وقد مضى طلحة في تجارته ، لم يصرفه عنها إلا ما كان يكون من شهوده الغزو مع النبي . وأقام في المدينة أيام أبي بكر وعمر كما أقام فيها غيره من أعلام المهاجرين . ووضع عمر في الشورى ولكنه لم يشهدا ، كان في بعض ماله غائباً عن المدينة حين مات

عمر . وقد أرسل أصحابه إليه يتمجلون مقدمه ، فأقبل مسرعاً ، ولكنه بلغ المدينة وقد تمت البيعة لعثمان . وقد أغضبه أن يتم أصحاب الشورى أمرهم من دونه ، فجلس في داره وقال : مثلي لا يفتات عليه . ويقال إن عبد الرحمن بن عوف سعى إليه فطأ به بالبيعة لعثمان وحذره عاقبة انخلاف . ويقال إن عثمان نفسه سعى إليه وقال له : إن شئت أن أرد الأمر رددته . قال طلحة : أو تفعل ؟ قال عثمان نعم ! قال طلحة : فإني لا أرد الأمر ، فإن شئت بإيمتك في مجلسك هذا ، وإن شئت بإيمتك في المسجد . وكان بنو أمية يشفقون أن يتلصق طلحة ببيعته ، فلما بايع اطمأنوا . وكان عثمان يصل طلحة فيحسن صلته . قالوا إن طلحة كان اقترض من عثمان خمسين ألفاً . فقال له ذات يوم : قد حضر مالك ، فأرسل من يقبضه . قال عثمان : هو لك معونة على مروتك . ويقال إن عثمان وصل طلحة بمائتي ألف . وكانت بين طلحة وعثمان مبيعات : يبيع طلحة ويشترى عثمان في الحجاز ، ويبيع عثمان ويشترى طلحة في العراق . وكان طلحة كثير الصدقة ، لا يحب أن يجتمع في داره المال السائل ، فكان إذا اجتمع في داره منه شيء ، كثير ، لم يسترح حتى يتخفف منه بتقسيمه في ذوى قرابته من تميم ، وفي ذوى مودته من قريش والأنصار . وكان أسرع الناس معونة لمن يحتاج إلى المعونة ، وأداة عمن يتقل عليه الدين . وكان أعطى الناس للمال والكسوة ، وأسخام بالطعام . وكانت ثروته بعد هذه النفقات الضخمة واسعة جداً ، حتى كان الحديث عن ثرائه وعطائه مصدر اختلاف على سعيد بن العاص في الكوفة كما قدمنا . وطلحة فيما يقول الرواة أول من استنبت القمح في أرض الحجاز . ولما مات كانت تركته ثلاثين مليوناً من الدراهم ، كان النقد منها مليونين ومائتي ألف درهم ومائتي ألف دينار ، وكان ساثرها عروضاً وعقاراً^(١) .

وكان طلحة كما رأيت معارضاً لعثمان منذ اليوم الأول لخلافته ؛ لأن البيعة تمت وهو غائب . ولكن عثمان ترضاه فاستقامت الأمور بينهما ، ثم وصله فازدادت

الأمور استقامة ، فلما ظهر الخلاف على عثمان كان طلحة من المسرعين إليه ، فيما
 يقول الرواة . ولما اشتد الخلاف كان طلحة من المؤلبيين . ولما حوَّص عثمان كان
 طلحة من المشاركين في الحصار . ولما قتل عثمان كان طلحة من الذين عجبوا لحزن
 عليّ على مقتل عثمان . ولما برَّع عليّ كان طلحة من المبايعين مع الزبير ، ثم خرج
 مع الزبير مطالباً بدم عثمان ، ناقضاً بيعته لعليّ . وقد قتل في يوم الجمل ، قتله ، فيما يقول
 الرواة ، مروان بن الحكم ، رماه بسهم فأصابه ، فقال مروان : والله لا طالبت بعده
 بدم عثمان أبداً . كان مروان يرى أن طلحة أشدَّ المحرضين على قتل عثمان .
 ولما أصيب طلحة وجعل دمه ينزف قال : هذا منهم أرسله الله ! اللهم خذ لعثمان
 مني حتى ترضى . فكان طلحة إذن يمثل نوعاً خاصاً من المعارضة ، رضى ما أتاح
 الرضا له الثراء والمكانة ، فلما طمع في أكثر من ذلك عارض حتى أهلك وهلك

وقرابة علي بن أبي طالب من النبي أظهر من أن نبينها ، ومكانته عنده ممتازة ما في ذلك شك . فعطف أبي طالب على النبي معروف ، وقيامه دونه بحميه ويحمي دينه من قريش مستفيض . وكان أبو طالب قد كفل النبي في صباه ، وكان النبي قد كفل علياً في صباه حين كثر الولد على أبي طالب وضاعت ذات يده . وبُعِثَ النبي وعلى عنده صبي ، فأسلم علي وهو ابن تسع سنين أو ابن إحدى عشرة سنة . وظل بعد إسلامه في حجر النبي يعيش بينه وبين خديجة أم المؤمنين . وهو لم يعقل الأوثان قط ، دخل في الإسلام قبل أن يعقلها ، فامتاز بين السابقين الأولين بأنه نشأ نشأة إسلامية خالصة ، وامتاز كذلك بأنه نشأ في منزل الوحي بأدق معاني هذه الكلمة وأضيقها . ثم استخلفه النبي حين هاجر إلى المدينة على ما كان عنده من الودائع ليردها إلى أصحابها ، فأقام في مكة ثلاثة أيام ، ثم لحق بالنبي فأدركه قبل أن يتحول عن قباء . ويقول رواية السيرة إنه نام في فراش النبي ليلة انتشرت قريش به لتقتله . ولما هاجر إلى المدينة وأخى النبي بين المهاجرين ثم بينهم وبين الأنصار ، أخى بين علي وبين نفسه ، ثم أخى بين علي وبين سهل بن حنيف .

فعلى إذن هو ابن عم النبي في النسب ورأيه ، ثم هو بعد ذلك أخوه في الهجرة . وقد روجه النبي ابنته فاطمة ، فكان منهما عقبه إلى الآن . وكان علي صاحب لواء النبي في مشاهد كلها أثناء القتال . وكان شجاعاً مقداماً جريئاً قوياً قوة غير معهودة في الرجال . ولما خرج النبي لغزوة تبوك استخلفه في أهله ، فكره علي ذلك أو خاض فيه الناس ، فقال النبي لعلي : « أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى ! ألا إنه لا نبي بعدي » . ومات النبي ولم يبين عن أمر الخلافة بشيء من نص صريح ،

وإنما قال أثناء مرضه : « مروا أبا بكر فليصل بالناس » . فقال الذين اختاروا أبا بكر للخلافة : رضيه رسول الله لدينا أفلا نرضاه نحن لدينا ! وما أريد أن أدخل فيها أثير من الخلاف بين الشيعة وخصومهم حول بيعة أبي بكر وعمر ، وإنما أسجل أن علياً بايع هذين الخليفين مخلصاً ونصح لهما صادقاً ، وأشار عليهما كلا احتجاجاً إلى مشورته . ولو قد قال المسلمون بعد وفاة النبي : إن علياً كان أقرب الناس إليه ، وكان ربيبه وكان خليفته على ودائمه ، وكان أخاه بحكم تلك المواخاة ، وكان ختنه وأبا عقبه ، وكان صاحب لوائه ، وكان خليفته في أهله ، وكانت منزلته منه بمنزلة هارون من موسى بنص الحديث عن النبي نفسه — لو قد قال المسلمون هذا كله واختاروا علياً بحكم هذا كله للخلافة لما أبعدوا ولا انحرفوا . ويقال : إن العباس بن عبد المطلب هم أن يبايع علياً ، فأبى عليٌّ وكره الفرقة . ومضت الأمور على هذا النحو أثناء خلافة الراشدين أبي بكر وعمر . ثم وضعه عمر في الشورى ولم يعهد إليه خاصة ، مع أنه قال : لو ولوه لمعلم على الجادة .

ولم يعهد عمر إلى عليٍّ لخصاتين : إحداهما أنه لم يرد أن يتحمل أمر المسلمين حياً وميتاً كما قال . والأخرى أن السكينة من قریش كانت تصرف هذا الأمر عن بني هاشم مخافة أن يبقى فيهم وراثته ، فلا يصيب حياً من أحيائهم إلى آخر الدهر . فكان بنو هاشم قد أبعدوا عن هذا الأمر عمداً ، أبعدتهم عنه مخافة قریش أن تظل لبني هاشم رعية ، وألا تكون الخلافة في حيٍّ آخر من أحيائها .

ولم يعهد عمر إلى عثمان لخصاتين أيضاً : إحداهما الإشفاق من أن يحصل أمر المسلمين حياً وميتاً والأخرى خوفه أن يستأثر بنو أمية بالخلافة دون غيرهم من أحياء قریش . وقيل إن العباس أشار على عليٍّ ألا يدخل في الشورى ، وضمن له إن فعل ألا يختلف عليه الناس . ولكن علياً لم يقبل هذه المشورة ، وقبل عهد عمر كما قبله غيره من المسلمين ، فوفى ببيعته لعمر حياً وميتاً . وكان كل شيء يشرح علياً للخلافة بعد موت عمر : قرابته من النبي ، وسابقته في الإسلام ، ومكانته بين المسلمين ،

وحسن بلائه في سبيل الله ، وسيرته التي لم تعرف العوج قط ، وشدة في الدين ،
وقيه بالكتاب والسنة ، واستقامة رأيه في كل ما عرض من المشكلات . ١

ولئن تخرج المسلمون من تقديمه على أبي بكر لأنه كان رفيع المكانة عند النبي
وثاني اثنين في الغار ، ولأنه خلف النبي على الصلاة بالناس ، ولئن تخرج المسلمون
من تقديمه على عمر لمكانة عمر أولاً ولعمد أبي بكر بالخلافة إليه ثانياً ، لقد كان
المسلمون يستطيعون أن يختاروا علياً للخلافة لا يجدون بذلك بأساً ولا يلقون فيه
حرجاً . فعمر قد رشحه ، ومكانته ترشحه ، ثم هو كان بعد ذلك من قوة العصبية
في العرب عامة وفي قريش خاصة بالمنزلة التي كان فيها عبد الرحمن بن عوف ؛ فهو
قد أصهر إلى فريش ، وأصهر إلى مضر ، وأصهر إلى ربيعة ، وأصهر إلى الجمانية ،
وكان له بنون من نسائه على اختلاف قبائلهم . فلو قد ولي الخلافة قبل أن يفترق
الناس لكان خليفاً أن يقارب بين العصبية المتباعدة ، وأن يجمع الناس على طاعته ،
وأن يحملهم على الجادة ، كما قال عمر .

ولكن المسلمين لم يختاروه لأمرين : أحدهما خوف قريش أن تستقر
الخلافة في بني هاشم إن صارت إلى أحد منهم . وقد بينت الحوادث أن علياً
لم يكن لينقل الخلافة بالوراثة ؛ فهو قد سار سيرة النبي وسيرة عمر ، فلم يعهد لأحد
من بعده .

والآخر أن علياً لم يقبل ما عرضه عليه عبد الرحمن من أن يبائع على كتاب الله
وسنة رسوله وفعل أبي بكر وعمر لا يحمي عن شيء من ذلك . تخرج علي من أن يعطى
هذا العهد مخافة أن تضطره الظروف إلى أن يقصر عن الوفاء به كاملاً ، فمرض أن
يبائع على أن يلزم كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين بقدر جهده وطاقته . وكان
تحرجه هذا خليفاً أن يعطى الناس عليه ويرغبهم فيه ويدفعهم إلى حسن الظن به
وجميل الثقة بإخلاصه ؛ لأنه لم يرد أن يلتزم إلا ما أطاق . ولكن عبد الرحمن كان
كثيره من المسلمين دقيق الحس في كل ما يتصل بشؤون الخلافة ، فكأنه أشفق أن

يكون تحفظ على مظهراً لشيء من الأثرة . فلما أعطاه عثمان العهد على التزام كتاب الله وسنة رسوله وفعل الشيخين لا يجيد عن شيء من ذلك ، بايعه مطلقاً . وقد أظهرت الحوادث فيما بعد أن عثمان لم يطلق ما أطلق الشيخان ، ولم يستطع أن يلزم سيرتهما . كما أظهرت الحوادث أيضاً أن علياً قد أطلق أثناء خلافته القصيرة ما أطلق الشيخان وأشد مما أطلق الشيخان . فهو قد سار سيرة عمر مع رعية أشد وأعسر وأرغب في الدنيا من رعية عمر . وهو قد سار سيرة عمر مع افتراق الشمل واختلاف الرأي وانشقاق العصا وكثرة الفتن وما استتبعت من الحروب .

وقد عاش على قبل الفتوح كما عاش بعد الفتوح ، عيشة هي إلى الخشونة والشطف أقرب منها إلى الرقة واللين . فلم يتجر ولم يتسع ، وإنما اقتصر على عطائه يعيش منه ويرزق أهله ، ويستثمر فضوله في مال اشتراه يندفع ثم لم يزد عليه . ولما مات لم يخص تركته بالآلوف فضلاً عن عشراتها أو مئاتها أو الملايين ، وإنما كانت تركته كما قال الحسن ابنه في خطبة له : سبعمائة درهم ، كان يريد أن يشتري بها خادماً . وكان علياً أثناء خلافته القصيرة يلبس خشن الثياب والمرقع منها ، ويحمل الدرة وعشي في الأسواق ، فيعظ أهلها ويؤدبهم كما كان يفعل عمر . فكان هذا دليلاً على أن عمر كان صادق الفراسة حين قال : لو ولّوا الأجلح لحلهم على الجادة .

وواضح أن علياً كان بطبيعة مركزه معارضاً في جعل الخلافة إلى غير بني هاشم ، ولكنه كان ديمقراطياً بأدق المعنى الحديث لهذه الكلمة . فالخلافة لم تكن عنده شيئاً يورث ، وإنما كانت تكليفاً يطلقه الخليفة من أولى الخلق والعقد بين المسلمين عن تراض بينهم وبينه . فلما لم يقدم أولو الخلق والعقد إليه الخلافة وقدموها إلى أبي بكر ثم إلى عمر ، نزل عند رأيهم وبايع الشيخين ووفى لها ومحضهما النصيح وأخلص لها في المشورة . وهم أن يلفت الناس إلى نفسه بعد موت عمر حين كان أصحاب الشورى ياتمون ، ولكنه فعل ذلك على استحياء شديد ، ثم لم يلبث أن كف وجعل نفسه كغيره من الناس ، فأخذ موثق عبد الرحمن على النصيح للمسلمين

وأعطى موثقه على السمع والطاعة . ويقول التكافون من الرواة إنه تلى في بيعة
 عثمان حتى حذره عبد الرحمن وأنذره . ولكن رواية آخرين يقولون ما هو أشبه بسيرة
 علي وأشد ملامة لخلفه ، يقولون إنه حين أبى أن يعطى عبد الرحمن العهد الذي
 طلبه وحين أعطى عثمان هذا العهد ، قال لعبد الرحمن : قد أعطاك أبو عبد الله الرضا
 فباعه . ولو قد تلى علي بالبيعة ولم يعطها إلا كارها لكان خليفاً أن يلزم داره وأن
 يقاطع عثمان وأهل الشورى وفقاً يقصر أو يطول . ولكنه لم يلزم داره ، وإنما شهد
 مجلس عثمان في أثر بيعته ، وأشار عليه في قصة عبيد الله بن عمر بأن يقتصر منه
 لمقتل الحرمران .

كان علي معارضاً للخلفاء الثلاثة ، ولكن الشيخين لم يأتيا ما يدعو إلى النقد
 الرفيق فضلاً عن النقد الشديد ، فلم تظهر معارضة علي لها ، وإنما كان ينصح مع
 الناصحين ويشير مع المشيرين ، ويسمع بعد ذلك ويطيع ، كما كان يفعل غيره من
 المهاجرين والأنصار . فلما استخلف عثمان اشتدت معارضة علي شيئاً ما أثناء الشورى
 ثم ثاب إلى سيرته مع الشيخين ، فنصح وأشار وسمع وأطاع . ولكن سياسة
 عثمان دفعته إلى شيء من الشدة في المعارضة ؛ فهو لم ير ماراً عثمان من العفو عن
 عبيد الله بن عمر . ثم لم تلبث الحوادث أن دفعته إلى معارضة جعلت شدتها تزداد
 شيئاً فشيئاً ، ولكنها على كل حال لم تخرج قط عن طور المعارضة الرشيدة التي
 تلين وتعنف ، ولكنها تلزم حدود النصيح والمشورة والتخويف من عقاب الله .
 وما زالت الأحداث تشتد وتتفاقم حتى اضطر علي ذات يوم إلى أن يواجه عثمان بشيء
 من المقاومة على ملا من الناس ، كان ذلك حين أعلن عثمان في غير تحفظ أنه سيأخذ
 من هذا المال حاجته وإن رغمت أنوف الكارهين لذلك . فقال له علي : إذن تمتع من
 ذلك . وعلى كل حال لم يخرج علي قط في سيرته مع عثمان عن النصيح والمشورة والنقد
 الشديد أحياناً وهو كان يتوسط بين عثمان وبين الناقين منه والمطارجين عليه ، يبعد
 عثمان بالحق ، ويرد الناس عن الفتنة . حتى إذا استيأس من مقاومة عثمان لأهل

بيته ، لزم داره ولم يتوسط بينه وبين الناس . ثم هو مع ذلك ظل باراً بعثمان أثناء الحصار ، فأغذ إليه الماء وأرسل ابنه لمقاومة المحاصرين . وما ينكر أحد أن التنافس بين عليّ وعثمان قد اتصل أثناء خلافة عثمان كلها . ولكن الشيء الذي لا شك فيه هو أن قرابة عثمان ما زالت به حتى أخافته من عليّ إلى أبعد حد ممكن . ولو قد سار عثمان سيرة عمر ، ولو لم تدخل قرابة عثمان بينه وبين الناس ، لكان من غير المشكوك فيه أن يسير معه عليّ سيرته مع الشيخين من قبل . ولكن لو سار عثمان سيرة عمر ولو لم تدخل قرابته بينه وبين الناس لما كانت الفتنة ، ولما احتجنا إلى إملاء هذا الكتاب

والدليل على أن قرابة عثمان هي التي أفسدت الأمر بينه وبين عليّ حتى هم ذات يوم أن يبطش به ما رواه البلاذري في « أنساب الأشراف » بإسناده من أن العباس توسط بينهما ، فقال لعثمان : أذكرك الله في أمر ابن عمك وابن خالك وصهرك وصاحبك مع رسول الله (صلعم) ؛ فقد بلغني أنك تريد أن تقوم به وبأصحابه . فقال : « أول ما أحبيك به أني قد شفعتك . إن علياً لو شاء لم يكن أحد عندي إلا دونه ، ولكنه أبي إلا رأيته » . ثم قال لعليّ مثل قوله لعثمان ، فقال عليّ : « لو أمرني عثمان أن أخرج من داري لخرجت »^(١) .

ولكن هذه الوساطة لم تكن شيئاً ؛ فقد مضى عثمان في سياسته ، ومضى عليّ في معارضته ، ومضت قرابة عثمان في إفساد الأمر بينهما ، حتى اشتد الحرج . فروى البلاذري بإسناده أيضاً عن عبد الله بن عباس : « أن عثمان شكاً علياً إلى العباس ، فقال له : يا خال إن علياً قد قطع رحمي وأب الناس ابنك . والله لئن كنتم يا بني عبد المطلب أقررتم هذا الأمر في أيدي بني تيم وعدى ، فبنو عبد مناف أحق ألا تنازعوهم فيه ولا تحسدوهم عليه . قال عبد الله بن العباس : فأطرق أبي طويلاً ، ثم قال : يا ابن أختي أن كنت لا تحمد علياً فما يحمدك له ، وإن حقت في القرابة

والإمامة للحق الذي لا يدفع ولا يجحد . فلو رقيت فيما تطأطأ أو تطأطأت فيما رقي تقاربتما ، وكان ذلك أوصلاً وأجلاً . قال : قد صيرت الأمر في ذلك إليك ، فترب الأمر يننا . قال : فلما خرجنا من عنده دخل عليه مروان فأزاله عن رأيه . فلما لبثنا أن جاء أبي رسول عثمان بالرجوع إليه . فلما رجع قال : يا خال أحب أن تؤخر النظر في الأمر الذي ألقى إليك حتى أرى من رأيي . فخرج أبي من عنده ثم التفت إلى فقال : يا بني ليس إلى هذا الرجل من أمره شيء ، ثم قال : اللهم اسبق بيني وبين الفتن ولا تبقيني إلى ما لا خير لي في البقاء إليه . فما كانت جمعة حتى هلك ^(١) .

فقد سفر العباس إذن سفارة الخير بين الرجلين فوق النجج . وهم عثمان أن يسفره للمرة الثانية ، وكان خليفاً أن يصيب من النجج ما أصاب في المرة الأولى ، ولكن مروان صرفه عن هذا الرأي ، فجعلت الأمور تمضي من فساد إلى فساد حتى كانت الفتنة التي توقعها العباس .

وقد رأيت في هذه الفصول الخمسة الأخيرة أطرافاً من سيرة أصحاب الشورى ومن موقفهم بإزاء عثمان بعد استخلافه . ولعل خير ما نختم به هذه الفصول ما يروى من رأى عمر في هؤلاء النفر . وسواء أصبحت بذلك الرواية عن عمر أم لم تصح ، فإن هذا الرأي يصور ما استقر في نفوس الناس وفي نفوس الرواة والمؤرخين وأصحاب الحديث خاصة من صورهم .

روى البلاذري بإسناده عن ابن عباس قال : « قال عمر : لا أدري ما أصنع بأمة محمد ، وذلك قبل أن يطعن . فقلت : ولم تهتم وأنت تجد من تستخلفه عليهم ؟ قال : أصحابكم ؟ (يعني علياً) قلت نعم ، هو أهل لها في قرابته برسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصهره وسابقتها وبلانه . فقال عمر : إن فيه بطالة وفكاهة . قلت : فأين أنت عن طلحة ؟ قال : فأين الزهو والنخوة ؟ قلت : عبد الرحمن بن عوف ؟ قال : هو رجل صالح على ضعف . قلت : فعد ؟ قال : ذاك صاحب مقتب وقاتل ، لا يقوم بقرية لو حُلّ

أمرها . قلت : فالزير ؟ قال : لقيس مؤمن الرضا ، كافر الغضب شحيح . إن هذا
 الأمر لا يصلح إلا لقوى في غير عنف ، رفيق في غير ضعف ، جواد في غير سرف .
 قلت : فأين أنت عن عثمان ؟ قال : لو وليها لجلل بني أبي معيط على رقاب الناس ،
 ولو فعلها لقتلوه ^(١) . »

على أن معارضة هؤلاء نفر من أصحاب الشورى لعثمان لم تكن إلا أسير
المعارضة ؛ فقد كان له معارضون آخرون من أصحاب النبي بل من أعلام الصحابة ،
وكانت بينه وبينهم خطوط حفظها التاريخ ، وتكلم فيها الناس فأكثروا الكلام ،
واختلفوا فأكثروا الاختلاف . من هؤلاء المعارضين عبد الله بن مسعود الهذلي حليف
بنى زهرة . وكان عبد الله حين لقي النبي لأول مرة غلاماً يرعى غنماً لعقبة بن أبي معيط .
فأناء النبي وأبو بكر ذات يوم فاستنقياه . قال الغلام : لا أسفيكما ، فإني مؤمن . قال النبي :
فهل عندك شاة لم ينز عليها الفحل ؟ فدفع الغلام إليه شاة ، فمسح النبي على ضرعها فاحتفل ،
وجاءه أبو بكر بصخرة متفجرة ، فاحتلب منه وشرب وشرب أبو بكر . ثم قال
النبي للضرع اقلص فعاد كما كان . ومنذ ذلك الوقت أسلم ابن مسعود ولزم النبي .
وكان أحفظ أصحابه للقرآن وأرواحهم له وأشدهم له إظهاراً بحكمة . وهاجر ابن مسعود
إلى بلاد الحبشة ثم إلى المدينة ، فأخى النبي بينه وبين الزبير بن العوام من المهاجرين ،
وأخى بينه وبين معاذ بن جبل من الأنصار . وشهد ابن مسعود بدرأً وأحدأً والمشاهد
كلها مع النبي . وهو الذي احتز رأس أبي جهل بعد أن صرع يوم بدر . ولزم ابن مسعود
النبي لزوماً متصلاً في سفره وإقامته ، حتى كاد يعد من أهل بيته . فكان أثناء إقامة
النبي صاحب إذنه ، وكان إذا قام النبي ليخرج ألبسه نعليه ومشى بين يديه بالعصا ،
فإذا بلغ مجلسه خلع نعليه فوضعهما في كفه ودفع إليه العصا وقام على إذنه . وكان في
السفر صاحب فراش النبي وصاحب وضوئه . وكان النبي يحبه حباً شديداً ويوصي
بحبه . وراه أصحاب النبي يرفي شجرة ذات يوم ، فضحكوا من دقة ساقيه . فقال
النبي : « إنهما لأثقل في الميزان يوم القيامة من جبل أحد » . ولما توفي النبي ودفع

المسلمون إلى الفتح خرج ابن مسعود غازياً إلى الشام ورابط في حصن ، فنقله عمر إلى
 الكوفة ، وأوصى أهل الكوفة أن يأخذوا عنه ، وقال : إني آثرتمكم به على نفسي .
 وقد شهد ابن مسعود مقتل عمر والبيعة لعثمان ، ثم أسرع إلى الكوفة . فلما بلغها
 خطب الناس فقال : إنا اخترنا خير من بقي ولم نأل ، ثم حثهم على البيعة لعثمان .
 وتولى ابن مسعود بيت المال في الكوفة حين كان سعد بن أبي وقاص والياً
 عليها . فلما عزل سعد عن الكوفة ظل ابن مسعود على بيت المال صدراً من أيام
 الوليد بن عقبة . ثم استقرض الوليد شيئاً من بيت المال فأقرضه ابن مسعود ، وكان
 هذا شيئاً مألوفاً . فلما حل الأجل طلب ابن مسعود إليه الأداء ، فالتوى ، فألح عليه .
 فكتب الوليد إلى عثمان يشكو ابن مسعود . وكتب عثمان إلى ابن مسعود :
 إنما أنت خازن لنا ، فلا تعرض للوليد فيما أخذ من بيت المال . فغضب
 ابن مسعود وألقى مفاتيح بيت المال ، وأقام في داره يعظ الناس ويبلغهم .
 ومنذ ذلك الوقت بدأت معارضة ابن مسعود لعثمان في أمور السياسة وفي أمور
 المال ، ثم ازدادت معارضته تمقداً حين وُجد عثمان المصحف وجعل كتابته
 إلى نفر من المسلمين عليهم زيد بن ثابت ، وتقدم في إحراق غيره من
 المصاحف . فأنكر ابن مسعود وأنكر معه كثير من الناس ما كان من تحريق
 المصاحف . واشتد نقد ابن مسعود لعثمان ، وكان يخطب الناس يوم الخميس من كل
 أسبوع ، وكان يقول فيما يقول : إن أصدق القول كتاب الله ، وأحسن الهدى
 هدى محمد (صلم) ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة ،
 وكل ضلالة في النار . فكتب الوليد بذلك إلى عثمان وقال إنه يعيبك ويظن
 عليك . فكتب إليه عثمان يأمره بإشخاصه إلى المدينة . فأشخص إليها ، وخرج معه
 أهل الكوفة مشيعين ومودعين أحسن التشيع وأحر التوديع . وبلغ ابن مسعود
 المدينة ، فدخل المسجد وعثمان يخطب على منبر النبي . فلما رأى مدخله قال : ألا إنه قد
 قدمت عليكم دويبة سوء من يمشي على طامه يقي . ويسلج . فقال ابن مسعود :

لست كذلك ، واسكني صاحب رسول الله (صلعم) يوم بدر ويوم بيعة الرضوان .
ونادت عائشة أي عثمان أقول هذا لصاحب رسول الله (صلعم) ! . ثم أمر عثمان به
فأخرج من المسجد إخراجاً عنيفاً ، وضربت به الأرض فذاقت ضلعه . وقام على
فلام عثمان في ذلك وقال : تفعل هذا بصاحب رسول الله (صلعم) عن قول الوليد !
فقال عثمان ما عن قول الوليد ففعلت هذا ، ولكن أرسلت زبيد بن كثير فسمعه
يحمل دمي . قال علي : زبيد غير ثقة ، ثم قام على أمر ابن مسعود حتى أحل إلى منزله .
ولم يقف عثمان عند هذا الحد ، ولكنه قطع عطاء ابن مسعود وحظر عليه
الخروج من المدينة . وأحب ابن مسعود أن يخرج غازياً في أهل الشام ، فأبى عليه
عثمان ذلك استجابة لقول مروان : إنه أفسد عليك الكوفة ، فلا تدعه يفسد
عليك الشام .

وكذلك انتقل ابن مسعود بمعارضته من الكوفة إلى المدينة ، وأقام فيها مديعاً
لمعارضته هذه عامين أو ثلاثة أعوام ، ثم حضرته الوفاة . ويقول الرواة : إن عثمان عاده ،
ثم يخالفون بعد ذلك : فيقول بعضهم : إن عثمان اعتذر لابن مسعود ، ولم يفترق
الرجلان حتى تراضيا واستغفر كل منهما لصاحبه ، ومات ابن مسعود فصلى عليه عثمان .
ويقول آخرون : إن ابن مسعود لم يحسن لقاء عثمان حين عاده ، وسأله عثمان ما تشكو؟
قال : ذنوبي . قال عثمان : فما تشتهي ؟ قال ابن مسعود رحمة ربي . قال عثمان : ألتبس
لك طيباً ؟ قال ابن مسعود : الطيب أمرضني . قال عثمان : أردت عليك عطاءك . قال
ابن مسعود : حبسته عني حين احتججت إليه ، وتردته إلى حين لا حاجة لي به ! قال
عثمان : يكون لأهلك . قال ابن مسعود : رزقهم على الله . قال عثمان : فاستغفر لي
يا أبا عبد الرحمن . قال ابن مسعود : أسأل الله أن يأخذني منك بحق . قالوا وخرج
عثمان ، فأوصى ابن مسعود ألا يصلي عليه . ومات فلم يؤذن أحد عثمان بموته ، وإنما
صلى عليه عمار بن ياسر ثم دُفن . ومر عثمان من القدر بقبر جديد ، فسأل عنه فقيل
إنه قبر ابن مسعود ، فغضب عثمان وقال : سيقتموني به . قال عمار : فإنه أوصى

ألا تصلي عليه . فأسرها عثمان في نفسه ، وكانت من أسباب غضبه على عمار .
 وظاهر أن هذا الحديث متكلف مصنوع . والأشبه بسيرة ابن مسعود أنه عفا
 واستغفر لعمان . وقد كان الذين يالفون ابن مسعود من أصحاب النبي يقولون إنه كان
 أشبه الناس هذياً ودلاً وسمتاً برسول الله . وابن مسعود كان من أقرأ الناس للقرآن
 وأعلمهم به ، وهو من غير شك قد قرأ قول الله عز وجل : (وَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ
 لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ) . وهو أحرى أن يكون صبر وغفر وآثر عزم الأمور .

وكان أبو ذر رجلاً غفاريّاً من كِسَنَانَة ، وكان في جاهليته منقطعاً عن الناس معتزلاً لهم ، كأنه كان يتصلّك . وأقبل على مكة ذات يوم وسمع فيها حديث النبي ، فألم به وسمع منه وأسلم . ثم لم يطل الإقامة بمكة ، وإنما لحق بالنبي في المدينة بعد أن هاجر إليها . فهو من الذين سبقوا إلى الإسلام ، ومن الذين أحبهم النبي وأثنى عليهم أحسن الثناء : فكان يقول : « ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء رجلاً أصدق هجة من أبي ذر » . وكان يقول : « يبعث أبو ذر أمة وحده » . وكان أبو ذر يروى أن النبي أمره أن يترك المدينة إذا بلغ البناء ستعاً . فأقام في المدينة أيام أبي بكر وعمر وصدرأ من خلافة عثمان . ثم رأى البناء يبلغ سلعاً فاستأذن عثمان في أن يهاجر إلى الشام غازياً . ويقال إنه خرج إلى الشام أيام عمر ، فكان في الديوان هناك . وكان أبو ذر يقدم حاجباً ويَلَمُّ بالمدينة ، ويستأذن عثمان في أن يجاور قبر النبي وقتاً فيأذن له . ونظر ذات يوم فإذا عثمان يعطي مروان بن الحكم مالا كثيراً ، ويعطي أخاه الحارث بن الحكم ثلاثمائة ألف درهم ، ويعطي زيد بن ثابت الأنصاري مائة ألف درهم ، فينكر ذلك ويستكرهه ، ويقول : بَشُر الكاذبين بالنار ، ويقول قول الله عز وجل « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » . وقد شكى مروان بن الحكم إلى عثمان مقالة أبي ذر هذه ، فأرسل عثمان إليه مولى له ينهيه . فقال أبو ذر : أينها في عثمان عن قراءة كتاب الله وعيب من ترك أمر الله ! لأن أَرْضَى الله بسخط عثمان أحب إليّ من أن أَرْضَى عثمان بسخط الله . وقد صبر عليه عثمان ، ولكن أبادر الخ في نقده وعيبه ، ودعوته إلى القصد والقناعة ، وتبقيضه جمع المال ، حتى كان يوماً عند عثمان وكعب الأخبار حاضر . فيقول بعض الرواة : إن عثمان سأل :

أيحبل للامام أن يقترض من بيت المال ، فإذا أيسر رد ما اقتضى ؟ فقال كعب : لا أرى بذلك بأساً . فغضب أبو ذر وقال لكعب يا بن اليهوديين أنعمنا ديننا ! وغضب عثمان لذلك ، فأمر أبا ذر أن يلحق بالشام . ويقول آخرون : إن أبا ذر كان يقول لعثمان : لا ينبغي لمن أدى الزكاة أن يقنع حتى يطعم الجائع ويعطي السائل ويبرئ الجيران . فقال كعب : من أدى الفريضة تحسبه . فغضب أبو ذر وأدى كعباً بلسانه ويده ، فأمره عثمان أن يلحق بكتبه في الشام .

ومهما يكن من ذلك فقد ذهب أبو ذر إلى الشام ، ونسكن إقامته هناك لم تطل ، جعل يقول في الشام ما كان يقول في المدينة ، وأنكر على معاوية أشياء : أنكر عليه أن يقول مال الله ، وقال : إنما هو مال المسلمين . وأنكر عليه بناء الخضراء ، وقال : إن كنت إنما بنيتها من مال المسلمين فهي الخيانة ، وإن كنت إنما بنيتها من مالك فإنما هو السرف . وكان يقول : ويل للأغنياء من الفقراء ! وكان الناس يجتمعون إليه ويسمعون منه ويؤمنون له ، حتى خاف معاوية على أهل الشام من دعوة أبي ذر هذه ، فكتب يشكو منه إلى عثمان . وكتب عثمان إليه أن أشخص إلى جندباً على أغلظ مركب وأوعره . فأرسله معاوية إلى المدينة غير حفي به . فلما بلغ المدينة مضى في دعوته ، وجعل يقول : أشر الأغنياء بمكاو من نار تكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم . وجعل يطعم على عثمان ؛ لأنه أطلق يده في مال المسلمين ، واستعمل الأحداث ، وولى أبناء الطلقاء ، حتى ضاق به عثمان .

ويختلف الرواة بعد ذلك ؛ فيقول بعضهم : إن عثمان أمره أن يخرج من المدينة فيقيم حيث شاء ، ولكنه منعه من الذهاب إلى الشام أو إلى أحد المصرين في العراق أو إلى مكة . فاختار أبو ذر أن يذهب إلى الرابذة ، فأذن له عثمان ، فذهب إليها وأقام فيها حتى مات . ويقول آخرون : إن أبا ذر لم يختار . وإنما سيره عثمان إلى الرابذة منفياً ، فأقام فيها حتى مات غربياً ، وحتى عجزت امرأته عن دفنه ، فدفنه قوم من أهل العراق قبلوا حاجتين أو معتبرين . وبلغ عثمان موته فاستغفر له ، وضم

أهله إلى عياله . وأظهر عمار بن ياسر رقة لأبي ذرٍّ وعطفاً عليه ، فظن عثمان أنه إنما يلومه على نفيه أبا ذرٍّ ، فغضب عليه وأمره أن يذهب هو أيضاً إلى الربذة منفياً . فلما تهيأ عمار للخروج غضبت بنو مخزوم وكان عمار لهم حليفاً ، وغضب عليٌّ وأقبل على عثمان فلامه في نفي أبي ذرٍّ ، وطلب إليه أن يكفَّ عن عمار . وتلاحى الرجلان ، حتى قال عثمان لعليٍّ : ما أنت بأفضل من عمار ، وما أنت أقل استحقاقاً للنفي منه . قال عليٌّ متعدياً : رُمّ ذلك إن شئت . وقام المهاجرون إلى عثمان فلاموه وقالوا : كما غضبت عليّاً رجل نفيته ، فإن هذا أمر لا يسوع . فكفَّ عثمان عن عمار وعن عليٍّ أيضاً . فكانت معارضة أبي ذرٍّ كما رأيت تتصل قبل كل شيء بالنظام الاجتماعي . كان يكره أن يغني الغني حتى يكثر الذهب والفضة ، وأن يحتاج الفقير حتى لا يجد ما ينفق . ثم كان يكره أن يعطى الإمام مال المسلمين للأغنياء بغير حقه ، فيزيدهم غنى ويزيد الفقراء فقراً ، ويؤثر بالمال قوماً لا حاجة بهم إليه ، ويصرف هذا المال عن المصالح العامة . ثم كان لا يرى للخليفة الحق في أن يكفه عن النقد أو يعاقبه على المعارضة . وكان يرى أن رضا الله بأسخط الساطن أحب إليه من رضا الساطن بأسخط الله . ثم تعقدت معارضته فأصبحت سياسية : فلم يكف بحوم الخليفة والولاء في إنفاقهم أموال المسلمين في غير وجهها ، وإنما جعل ينكر على عثمان سياسته في التولية والعزل وإيثار الأحداث وأبناء الطلقاء . وهو على كل هذه المعارضة لم يكن ثائراً ولا نازعاً بدءاً من طاعة ، ولا متمتداً على الخليفة إن عاقبه أو أراد به المكروه ، إنما كانت معارضته سلبية تكفي بالنقد اللاذع والنصح العنيف . وهو من أجل ذلك ذهب إلى الشام حين أمر أن يذهب إلى الشام ، وسار إلى الربذة حين أمر أن يسير إلى الربذة ، وقال : أمرت أن أطيع وإن أمر عليٌّ عبد مجذع . وقال للذين طلبوا إليه أن يقردهم إلى المقاومة الإيجابية : لو صلبني عثمان على أطول جذع من جذوع النخل لما عصيت . كان إذن يرى أن من حقه أن يعارض ما وسعته المعارضة ، ولكن في حدود الطاعة وتجنب الخروج على الإمام .

وكان عمار بن ياسر من المستضعفين في مكة . أبوه ياسر يثني حليف لبي بن خزيمة .
 وأمه سمية أمة من إماءهم . وقد دخل عمار مع صهيب على النبي فأسلم بعد نيف
 وثلاثين رجلاً ، ثم أسلم أبواه ، فأولعت قريش بتعذيبهم جميعاً . وعذب عمار بالقيظ
 في رمضان مكة وحرق بالنار ، وكانت قريش تعذبه ولا تعفيه من العذاب حتى ينال
 من النبي ويذكر آلهتها بخير . وشكا ذلك إلى النبي فقال له : فإن عادوا فعد .
 وأنزل الله في عمار غير آية من القرآن . وكان النبي يرق له ولأبويه ، فيمر بهم
 وهم يعدون فيرحمهم ويستغفر لهم ويبشرهم بالجنة ، حتى قال يوماً : « اللهم اغفر لآل
 ياسر » وقد فعلت . وهاجر عمار إلى أرض الحبشة ثم إلى المدينة . وكان أول من اتخذ
 في بيته بمكة مسجداً يصلي فيه . وشارك في بناء مسجد النبي مشاركة حسنة ؛ فكان
 المسلمون يحمل كل واحد منهم لبنة لبنة ، وكان هو يحمل لبنتين لبنتين . وكان في
 أثناء ذلك يتغنى : « نحن المسلمون بنتي المساجد » وكان النبي يرجع عليه بعض
 غنائه فيقول « المساجد » . وشارك كذلك في حفر الخندق مشاركة حسنة ، حتى كان
 النبي يمسح التراب عنه . وشهد بدراً وأحداً والمشاهد كلها مع النبي ، وقاتل يوم اليمامة
 أروع قتال . وراه بعض المسلمين على صخرة ذلك اليوم وهو يصيح : أيها المسلمون
 أمن الجنة تغفرون ! وولاه عمر بن الخطاب أميراً على الكوفة ، وجعل معه عبد الله
 ابن مسعود على بيت المال وحذيفة بن اليمان على السواد ورزقه شاة في كل يوم لعمار
 نصفها ، ولكل من عبد الله وحذيفة ربعها . ولما عزله عمر عن الكوفة سأله : أدامك
 عزائي إليك ؟ فقال : أما إذ قلت ذلك فقد ساءني حين استعملتني ، وساءني حين عزلتني .
 وقد بايع عمار عثمان مع غيره من المسلمين ، ولكن الأحداث لم تكذب تحدث حتى

ظهرت معارضته لعثمان عنيفة حادة ، فجعل يلهج به ويُتكر عليه ، حتى تحدث الناس ذات يوم بأن عثمان أخذ من جوهر كان في بيت المال فحلى به بعض أهله ، فغضب الناس لذلك ولاموا عثمان فيه حتى أغضبوه ، فخطب فقال : « لناخذن حاجتنا من هذا الفى . وإن رغمت أنوف أقوام » . فقال له على : إذن تمنع من ذلك وبحال يديك وبينه . وقال عمار بن ياسر : أشهد الله أن أنفى أول راغم من ذلك . فقال عثمان : أعلى يا بن المتكلم تجعري . أخذوه فأخذ ، ودخل عثمان قدعاه فضر به حتى غشي عليه ^(١) . ثم أخرج محمولا حتى أتى به منزل أم سلمة زوج النبي ، وظل مغشيا عليه سائر النهار ففاته الظهر والعصر والمغرب . فلما أفاق توضأ وصلى ، وقال : الحمد لله ! ليست هذه أول مرة أودينا فيها في الله . ويقال : إن أم سلمة أو عائشة أخرجت شيئا من شعر النبي وثوبا من ثيابه ونملا من نعاله وقالت : هذا شعر النبي وثوبه ونعله لم يبلى وأنتم تعطلون سنته . وضج الناس ، وخرج عثمان عن طوره حتى لا بدري ما يقول .

واشترك عمار مرة أخرى مع جماعة من أصحاب النبي في كتاب كتبوه إلى عثمان يلومونه ويعظونه ، وأقبل عمار بالكتاب فدخل على عثمان وقرأ عليه صدرا منه ، فشتبه عثمان وضربه رجله وهما في الخف حتى أصابه الفتق وكان شيخا ضعيفا . وقد قدمنا ما كان من موقف عمار في شأن ابن مسعود وفي شأن أبي ذر ، وما قيل من أن عثمان هم بنفيه ثم كف عنه . ومهما يكن من شيء فقد كان عمار من أشد الناس معارضة لعثمان وأكثرهم تشهيرا به وطمعا عليه ، يشارك في ذلك المعتدلين من أصحاب النبي ، ويشارك فيه الغلاة من الطائفتين على المدينة ، ولقى في ذلك ما لى من الأذى .

هؤلاء هم زعماء المعارضة في المدينة ، وكلهم كانوا من كبار الصحابة وأعلام المهاجرين . فأما الأنصار فلم يكونوا يتصدرون المعارضة لأنهم أبعدوا عن الحكم ،

(١) أنساب الأشراف للبلاخرى منة ٨ : طبع القدس .

ولكنهم كانوا يشاركون فيها كما تشارك الجماهير . وقد يقول القائل منهم كلمة هنا وهناك ، كالذي روينا من شعر زياد البياضي في عبيد الله بن عمر . وكانت كثرة الأنصار منحرفة عن عثمان لا يكاد يواليه منهم إلا نفر قليل ، في مقدمتهم زيد بن ثابت وكعب بن مالك وحسان بن ثابت . وكان كبار الأنصار ربما توسطوا بين عثمان ومعارضيه ، كما سترى من توسط محمد بن مسلمة بين عثمان والمصريين . وقد نشأت في المدينة أيام عثمان معارضة شعبية خفية تجري بها الألسنة ولا يعرف صاحبها ، كالذي كان حين وضع عثمان مسجد النبي ، فقال الناس : يوسع مسجد النبي ويترك سنته ، وكالذي كان حين كثر الحمام في المدينة وأقبل الشباب على الرمي ، فتقدم عثمان إلى الناس في ذبح الحمام وولى رجلاً يمنع الرمي بالندق . فقال الناس : يأمر بذبح الحمام ويؤوى طريدي رسول الله ! يشيرون إلى إيواء عثمان للحكم بن أبي العاص وبنيه .

وأظن أي قد صورت لك نصوياً مقارباً حال الناس حين حدثت الأحداث أيام عثمان ، وحال المعارضة في الأمصار وفي المدينة . وأصبح من اليسير الآن أن نستقبل هذه الأحداث نفسها ، فنعرضها ونعرض رأي القدماء فيها ، ونقول بعد ذلك فيها برأينا نحن ، لا نتوخى إلا الحق والقصد والصواب ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً .

ومحب أن يلاحظ قبل كل شيء أن الذين عابوا عثمان وتقدوا سيرته من القديماء لم يعرضوا في عيهم وتقدم سياسته في الفتح . فقد جرت هذه السياسة فيما يظهر على النهج الذي جرت عليه أيام عمر ، والذي أخذ عثمان به قواده حين استخلف في الكتاب الذي روينا من قبل . والذين يتبعون تاريخ الفتح أيام عثمان يلاحظون أن عماله وقواده قد أبلوا في ذلك أحسن البلاء ، وأغنوا فيه أجل الغناء . فقد كانت بعض الكور والأقاليم التي فتحت أيام عمر تنفض أو تحاول الانتفاض ، فلا يلبث العمال والقواد أن يردوها إلى الطاعة بالحرب غالباً ، وبإظهار القوة والياس أحياناً .

ومات عمر ولم يتم افتتاح بلاد الفرس كلها ، بل مات عمر وما زال كسرى يزدهر حيث ينتقل بالخرقة من كورة إلى كورة ومن مدينة إلى مدينة ، يجتمع الناس إليه هنا ويتفرقون عنه هناك ، ولكنه على ذلك قائم يعتز بما ورث من حقه في الملك والسلطان ، وبما له في أعناق المغلوبين والمقاومين والذين لم تصل الحرب إلى أقطارهم بعد من وجوب الطاعة له والاعتراف بحقه . فما زال عمل عثمان وقواده في الثغور التي نلى الكوفة والبصرة يوغلون في الأرض ، ويتعضون في الفتح ، ويتنهمون أنصاره ويفرقونهم عنه ، ويتطعمون المدن والأقاليم التي كان له عليها سلطان فعلي أو وهمي ، حتى أجلسوه إلى أن يعضى هارباً ليس له نصير ولا عون ، وانتهى أمره إلى أن قتل . وانقرضت بذلك دولة الأكامرة في أيام عثمان . ثم مضى قواده وحماته حتى بلغوا أرض الترك ، وحتى كانت بينهم وبينهم خطوب . وفي أيام عثمان فتحت إرمينية . وفي أيامه كذلك امتد سلطان الدولة في المغرب ، فتحت إفريقية ، وكانت الفارة على الأندلس . وفي أيامه أقدم معاوية وعبدالله بن سعد بن أبي سرح على ما لم يكن من

الممكن أن يقدم عليه والى أو عامل في أيام عمر ، ففَزَوْا الروم من قِبَل البحر حتى أخذت منهم قبرس ، وحتى بلغ أسطول المسلمين مضيق القسطنطينية ، وحتى انتصر عبدالله بن سعد انتصاراً حاسماً على أسطول الروم في واقعة ذات الصواري .

فقد أتيج عثمان من القوة العسكرية مثل ما أتيج لعمر ، وأتيج له من التوسع في الفتح والقضاء على دولة الأكرسة وإذلال الروم في البر والبحر ما لم يتج لعمر . ولكن هذا نفسه كان مصدراً من مصادر الفتنة والخلاف . فقد كان الفتح يتيح للمسلمين من الغنائم والتي شتت كثيراً ، وكان تصرف عثمان في بعض تلك الغنائم وهذا الشيء ربما أحفظ الجند كالذي كان من أمر عبدالله بن سعد ومروان بن الحكم في فتح إفريقية ، وربما أحفظ المهاجرين والأنصار كالذي كان من تصرف عثمان في بعض ما كان في بيت المال من الجوهر والحلى ، حتى لامه المسلمون وأغضبوه ، فخطب خطبته تلك التي انتهت بضرب عمار بن ياسر . ولكن الشيء الذي ليس فيه شك هو أن سلطان الدولة لم يضعف من الناحية الخارجية ، وإنما ازداد قوة إلى قوة وبأساً إلى بأس أيام عثمان .

ونحب أن نلاحظ بعد ذلك أن الناس وقفوا من الأحداث التي حدثت أيام عثمان ومن نصيب عثمان منها مواقف متباينة أشد التباين : فقوم أراحوا أنفسهم جلة ، وقالوا إن أكثر هذه الأحداث مكذوب مصنوع لم يصح وقوعه ، وإنما تكلفه للتكلفون ، أراد بعضهم به الكيد للإسلام ، ودفع بعضهم إليه بما كان من الخصومة العنيفة بين الأحزاب . وهم من أجل ذلك يرفضون أكثر الأحداث ، ويرون فيما يقبلون منها أنها أمور ليست بذات خطر ، ذهب فيها الإمام مذهب الاجتهاد ، فإن أصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر واحد ، وهو على كل حال لم يرد إلا الخير ، ولم يكن يريد ولا يمكن أن يريد إلا الخير . وهم يرون مثل هذا الرأي فيما يقبلون من الروايات التي تتحدث ببعض ما كان بين عثمان وأصحاب النبي من الخصومة . أكثر هذه الروايات عندهم مكذوب مصنوع ، وقليل منها يقبل على

ما مضى من التأول ، أي على أنه كان نتيجة الاجتهاد ؛ ومن اجتهد فأصاب فله أجران ، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد .

وأكثر الذين يذهبون هذا المذهب إنما يُدفعون إليه لأنهم يقصدون ذلك العصر من عصور الإسلام ، ويكرهون أن يحملوا على أصحاب النبي ما يحمل عادة على الذين يستقبلون أمور الدنيا بما في نفوسهم من استعداد للمنافسة والاضطرار حول أغراض وأغراض لا تلائم قوماً صحبوا رسول الله وأبلاوا في سبيل الله أحسن البلاء ، وأسسوا الدولة بما أنفقوا في ذلك من دمائهم وأموالهم وجيودهم . فهم يخطئون ويصيبون ، ولكنهم يجتهدون دائماً ، ويسرعون إلى الخير دائماً ، فلا يمكن أن يتورطوا في الكبائر ، ولا أن يحدثوا إلا هذه الصفات التي يفرها الله للمحسنين من عباده . وقليل من الذين يرون هذا الرأي ويذهبون هذا المذهب يُدفعون إلى ذلك بحكم الكسل العقلي الذي يمنعهم من البحث والدرس والاستقصاء .

وقوم آخرون يريحون أنفسهم نوعاً آخر من الإراحة ، فيستبعدون أن تقع هذه الأحداث والفتن من أصحاب النبي ، ويرون أنها مؤامرات دبرها الكائدون للإسلام ، كعبد الله بن سبأ ومن لف لفة من أهل الكتاب وغير أهل الكتاب .

وواضح جداً أننا لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب أو ذاك ؛ فنحن لا نصب الكسل ولا نطمئن إلى الراحة ، ولا نفلو في تقديس الناس إلى هذا الحد البعيد ، ولا نرى في أصحاب النبي ما لم يكونوا يرون في أنفسهم ؛ فهم كانوا يرون أنهم بشر يتعرضون لما يتعرض له غيرهم من الخطايا والآثام . وهم تقاذفوا التهم الخطيرة ، وكان منهم فريق تراموا بالكفر والفسوق ؛ فقد روى أن عمار بن ياسر كان يكفر عثمان ويستحل دمه ويسميه مُحَلّ . وروى أن ابن مسعود كان يستحل دم عثمان أيام كان في الكوفة ، وهو كان يخطب الناس فيقول : إن شر الأمور محدثاتها ، وكل محدث بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار . يعرض في ذلك بعثمان وعامله الوليد .

وروى أن عبد الرحمن بن عوف قال: لعليّ إن شئت أخذت سيفك وأخذ سيفي؛ فإنه خالف ما أعطاني. وروى كذلك أنه قال لبعض أصحابه في المرض الذي مات فيه: عاجلوه قبل أن يطفى ملكه.

والذين ناصروا عثمان من أصحاب النبي كانوا يرون أن خصومهم قد خرجوا على الدين وخالفوا عن أمره. وهم جميعاً من أجل ذلك قد استحلوا أن يقاتل بعضهم بعضاً، وقاتل بعضهم بعضاً بالفعل يوم الجمل ويوم صفين، إلا ما كان من سعد وأصحابه القليلين الذين اعتزلوا فلم يشاركوا في الفتنة ولم يدفعوا إلى الحرب، والذين كان سعد يصور رأيهم أحسن تصوير حين كان يقول: لا أقاتل حتى تأتوني بسيف يقول هذا مؤمن وهذا كافر. وإذا دفع أصحاب النبي أنفسهم إلى هذا الخلاف وتراموا بالكبائر وقاتل بعضهم بعضاً في سبيل ذلك، فما ينبغي أن يكون رأينا فيهم أحسن من رأيهم هم في أنفسهم. وما ينبغي أن نذهب مذهب الذين يكذبون أكثر الأخبار التي نقلت إلينا ما كان بينهم من فتنة واختلاف. فمن إن فعلنا ذلك لم نرد على أن نكذب التاريخ الإسلامي كله منذ بعث النبي؛ لأن الذين رووا أخبار هذه الفتن هم أنفسهم الذين رووا أخبار الفتح وأخبار المغازي وسيرة النبي والخلفاء. فما ينبغي أن نصدقهم حين يروون ما يروون، وأن نكذبهم حين يروون ما لا يعجبنا. وما ينبغي أن نصدق بعض التاريخ ونكذب بعضه الآخر، لا شيء. إلا لأن بعضه يرضينا وبعضه يؤذينا. وما ينبغي كذلك أن نصدق كل ما يروى أو نكذب كل ما يروى، وإنما الرواة أنفسهم ناس من الناس، يجوز عليهم الخطأ والصواب، ويجوز عليهم الصدق والكذب. والقديما أنفسهم قد عرفوا ذلك وتهيؤوا له ووضعوا قواعد التعديل والتجريح والتصديق والتكذيب، وترجيح ما يمكن ترجيحه، وإسقاط ما يمكن إسقاطه، والشك فيما يجب الشك فيه. فليس علينا بأس من أن نسلك الطريق التي سلكوها، وأن نضيف إلى القواعد التي عرفوها ما عرف المخدثون من القواعد الجديدة التي يستعينون بها على تحقيق النصوص وتحليلها وفقهاها.

والشيء الذي لا يمكن أن يتعرض للشك هو أن المسلمين قد اختلفوا على عثمان ،
وأن هذا الاختلاف قد انتهى إلى ثورة قتل فيها عثمان ، وأن هذه الثورة قد فرقت
المسلمين نفرين لم يجتمعوا بعده إلى الآن .

فلا بد لهذه الاختلاف من أسباب ، ولا بد لهذه الثورة من مقدمات ، فعثمان لم
يقتل نفسه ولم يقدم نفسه ضحية لقاتليه . والذين اختلفوا عليه وثاروا به وقتلوه لم يفعلوا
ذلك عن غير علة أو سبب ، وإنما كانت هناك أمور أنكروها تحفظين أو مصيبين ،
ثم دعاهم إنكارها إلى الاختلاف والثورة وإحداث هذا الحدث الذي لم يسبقوا إليه ،
وهو قتل الإمام عنوة واقتداراً .

ثم نلاحظ بعد هذا وذاك أن إمامة عثمان كانت صحيحة ما في ذلك شك ؛ فالمسلمون
جميعاً قد بايعوه ورضوا بإمامته وسموا له وأطاعوا . ومما يقل القائلون في طريقة
اختيار المسلمين خلفائهم ، فإن الاختيار نفسه كان صحيحاً مجعاً عليه ؛ فلم يخالف في
إمامة أبي بكر وعمر إلا سعد بن عبادة ولم يلتفت إلى خلافة أحد ، ولم يخالف في
إمامة عثمان أحد ما . وقد بينا أن ما يروى من تالكؤ على في البيعة لا يلائم سيرته
ولا خلفه ولا مذهبه مع الشيخين ، إلا العهد الذي أعطاه لعبد الرحمن ولا سيرته مع
عثمان نفسه . وقد منا أن طلحة غضب وجلس في داره ، لأن البيعة تمت في غيبته ،
ولأن مثله لا يفتات عليه ، ولكنه على ذلك لم يلبث أن بايع كما بايع الناس ، وسمع وأطاع
كما سمع الناس وأطاعوا ؛ فكانت إمامة عثمان صحيحة مجعاً عليها كإمامة صاحبيه من قبله .
فكل ما صدر عنه من أمر ونهي ومن قول وفعل إنما صدر عن إمام تمت بيعته
ووجبت طاعته . ولكن البيعة كما قدمنا عقدت بين الإمام والرعية ؛ فهي لا تارم الرعية
وحدها ولا تلزم الإمام وحده ، وإنما تلزم الطرفين المتعاقدين . والعقد الذي كان بين
عثمان وبين المسلمين هو أن يلزم عثمان كتاب الله وسنة رسوله وفعل أبي بكر وعمر
لا يحيد عن شيء من ذلك ، وأن يسمع المسلمون له ويطيعوا ما وقى بعهدده وما لم يغير
من الكتاب والسنة وسيرة الشيخين شيئاً .

فالمسألة هي بالدقة ما يأتي : هل خالف عثمان عن كتاب الله وسنة رسوله وسيرة
الشيخين ؟ أم هل لزم ذلك فلم يخالف عنه في قليل ولا في كثير ؟ فإن تكن الأولى
فليست له على المسلمين طاعة فيما خالف فيه عهده . وإن تكن الثانية فليس للمسلمين أن
يعصوا له أمراً ويُقبلوا على ما نهىهم عنه أو ينكروا سيرته فضلاً عن أن يختلفوا عليه
ويشوروا به ويحصروه ويقتلوه .

هذه هي القضية كما ينبغي أن تصور وأن تُعرض ، وكما تصورها القدماء وعرضوها .
فلننظر كيف تصور القدماء هذه القضية ، وكيف عرضوها جملة وتفصيلاً .

مجلد ١٢٠
صفحة ١٧٤

وقد نظر القدماء إلى جميع الأحداث التي كان فيها عيب عثمان والاختلاف عليه نظرة دينية خالصة ، كما نظر إليها الذين عاصروا عثمان سواء منهم من خاصته ومن ناصره ، لأنهم كانوا ينظرون هذه النظرة الدينية إلى كل شيء من أمور الدين والدنيا جميعاً . وهم من أجل ذلك تكلموا في الكفر والإيمان أكثر مما تكلموا في الخطأ والصواب وفي المنفعة والمضرة . وما دمتنا نصور آراءهم فلننظر إلى هذه الأحداث نظرتهم ، ولكن في شيء من التمييز مع ذلك بين هذه الأحداث .

فقد كان من هذه الأحداث ما يمس الشؤون الدينية الخالصة ، ويتصل بنص من نصوص القرآن أو أثر من سنة النبي . وكان منها ما يتصل بشؤون السياسة التي يمكن أن يجتهد فيها الإمام فيخطئ ، ويصيب ، وليس عليه في دينه بأس إن أخطأ ما دام مجتهداً ، وله الفضل كل الفضل إن أصاب .

وكان من هذه الأحداث أيضاً أشياء تتصل بالنظام الاجتماعي ، فهي كذلك موضوع الاجتهاد يخطئ الإمام فيها ويصيب ، وله العذر إن أخطأ ، والفضل إن أصاب . والمقياس فيما يتصل بالسياسة والنظام الاجتماعي إنما هو العدل من جهة ، ورضا كثرة المسلمين من جهة أخرى .

① فانبداً من هذه الأحداث عما يتصل بالشؤون الدينية الخالصة . فقد أنكر خصوم عثمان عليه أنه لم يكذب يوماً خلافة حتى عطل حداً من حدود الله وخالف عن نصوص القرآن خلافاً خطيراً ، وذلك حين عفا عن عبید الله بن عمر ولم يقتص منه للهرمزان وجفينة وبنت أبي لؤلؤة ، فيما ذكر بعض الرواة . فقد كان الهرمزان أميراً فارسياً مسلماً ، وكان الآخران ذميين ، والله قد عصم دماء

المسلمين ودماء الذميين ، وبين الحدود التي يجب أن تقام حين يعتدى أحد على بعض أولئك أو هؤلاء ؛ فقال في سورة البقرة : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُتِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ قُلُوبُهُ عَذَابُ أَلِيمٌ . وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » . وقال في سورة النساء : « وَمَنْ كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ قَدِيدَةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا . وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا » . وقال في سورة المائدة : « مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ نَهَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَكْفُرُوا بِالْحَقِّ كَفَرُوا فَنَزَّلْنَا مُوسَى بِالسَّيْفِ أَنْ يَقْتُلَ قَوْمَهُ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ نَهَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَكْفُرُوا بِالْحَقِّ كَفَرُوا فَنَزَّلْنَا مُوسَى بِالسَّيْفِ أَنْ يَقْتُلَ قَوْمَهُ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ نَهَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يَكْفُرُوا بِالْحَقِّ كَفَرُوا فَنَزَّلْنَا مُوسَى بِالسَّيْفِ أَنْ يَقْتُلَ قَوْمَهُ » .

فإنه قد بين في هذه الآيات كلها حدوداً لا يجوز أن يتعداها المسلمون ، وبعضها يتصل بالقتل عن عمد ، وبعضها يتصل بالقتل عن خطأ . وليس من شك في أن عبید الله لم يقتل الهرمران وصاحبه أو صاحبيه خطأ ، وإنما أراد ذلك وعمد إليه ، ولو لم يؤخذ منه السيف لكان من الممكن أن يقتل قوماً آخرين فقال المعارضون لعثمان : إن إقامة الحد عليه واجبة بنص القرآن وقال عثمان قتل أبوه أمس وأفتله اليوم أو يقال إن المهاجرين أنفسهم قالوا ذلك لعثمان . واللهم هو أن عثمان عفا عن عبید الله وقد

أجاب عثمان نفسه على اعتراض المعتضين يومئذ وفيهم علي بن الحرمران وصاحبه
لا ولي لهما ، وبأنه هو وليهما ، لأن الإمام ولي من لا ولي له . والله قد أذن للولي في
أن يعفو ، وأثابه على هذا العفو . فقد عفا عثمان إذن عن إذن الله من جهة ، وعن رعاية
المصلحة من جهة أخرى . وقد يتنا في معنى أن علياً وغيره من المسلمين لم يقرّوا
عثمان على هذا العفو ، ولم يروا أنه مملوك .

وخاص المتكلمون بعد ذلك في هذه القضية : فأما أهل السنة والمعتزلة فرأوا رأي
عثمان ، وقالوا ليس عليه بهذا العفو بأس ؛ فهو ولي المقتولين ، ومن حق الولي أن
يعفو ، ولا سيما حين يكون العفو سياسة ملائمة للمصلحة . والعفو هنا كان سياسة
ملائمة للمصلحة الداخلية والخارجية جميعاً . فأما المصلحة الداخلية فهي فيما قدمنا من
رعاية المهاجرين وقريش عامة ، إذ قالوا : قتل أبوه أمس وقتله اليوم ! . وأما المصلحة
الخارجية فقد قال أهل السنة والمعتزلة : لو قتل عثمان عبيد الله لشيت عدو المسلمين ،
وقالوا : قتلوا إمامهم أمس ثم قتلوا ابنه بعده . وأما الشيعة فيرون رأي علي وأصحابه
ويقولون : ما كان ينبغي لعثمان أن يجتهد في شيء بينه القرآن بنصه تصريحاً . وقالوا :
ما كان ينبغي أن ينتفت إلى شتمته المدبر ؛ فالعدو خفيق أن يشمت إذا عرف أن إمام
المسلمين يعطل حدود الإسلام . وقالوا : إن عمر نفسه قد أوصى بإقامة الحد على ابنه
إن ثبت أنه قتل من قتل ظلماً ؛ فما كان ينبغي لعثمان أن ينقض أمراً أبرمه الإمام
قبله وهو مملكت إبراهيم .

والكنا نلاحظ أن الله قد بين الحد الذي ينبغي أن يقام على القاتل عمداً بالنص ،
ولكنه رغب في العفو ودعا إليه بالنص أيضاً . فعثمان لم يتعد القرآن حين عفا ، وإنما
التزمه والتزم ما رغب الله فيه ودعا إليه من العفو . ولا يستقيم قول من قال إن عمر
كان قد أبرم الحكم فلم يكن لعثمان أن ينقضه ؛ لأن عمر لم يزد — إن صححت الرواية —
على أن أوصى بقتل ابنه إذا ثبت أنه قتل ظلماً . فهو إذن لم يصدر حكماً ، وإنما أمر بإعفاذ
كتاب الله ، وبأن تنظر هذه القضية بالحق والعدل . ومن الحق والعدل أن يقضي الإمام

بالقصاص ، ثم ينفو إن رأى في العفو مصلحة . ولو قد أصدر عمر حكماً مبرماً ثم مات دون أن يتولى إنفاذه ، لكان من حق الإمام الذي يأتي بعده أن ينفو ؛ لأن العفو ليس نقضاً للحكم وإنما هو إقرار له ثم نزول عن الحق في إنفاذه .

فلا ينبغي أن يقال إذن إن عثمان قد عطل الخد أو خالف عن أمر الله في هذه القضية ، وإنما يمكن أن يقال إن عثمان قد أبعد في الحكم والعفو حين أدّى الدية من ماله هو ، ولم يعزّر عبيد الله بالسجن الذي يقصر أو يطول ، فهو لم يرزأه في ماله ولا في حرّيته . وقد روى بعض الرواة أن الإقامة في المدينة لم تستقم لعبيد الله ، فأرسله عثمان إلى الكوفة وأقطعها فيها أرضاً وداراً . فهذا كله — إن صح — غلو في العفو والحلم ، وهو خاليق أن يخيّل إلى بعض الناس أن عثمان لم يحفل بدم هذين القتيلين ، وأنه كافأ القاتل فأدّى عنه الدية وحماه من الناس ولم يسجنه ، وإنما أقطعها أرضاً وداراً . وهذا أيضاً خليق أن يخيّل إلى الناس أن عثمان أراد أن يراعى السياسة وبقضى قريشاً ، فأسرف في الأمرين جميعاً .

ثم عاب المسلمون المعاصرون لعثمان عليه بعد هذه القضية مخالفته للسنة المعروفة المستفيضة عن النبي وعن الشيخين وعن عثمان نفسه في صدر من خلافته ، وذلك حين أتم الصلاة في مَنى وقد قصرها النبي والشيخان وقصرها عثمان أيضاً أعواماً . وقد ذعر المسلمون حقاً حين أتم عثمان الصلاة في مَنى ، فسعى بعضهم إلى بعض وقال بعضهم لبعض ، ثم أقبل عبد الرحمن بن عوف على عثمان فقال له : ألم تصل هنا مع النبي ركعتين ؟ قال عثمان بلى . فقال عبد الرحمن : ألم تصل مع أبي بكر وعمر ركعتين ؟ قال عثمان بلى . قال عبد الرحمن : ألم تصل أنت بالناس هنا ركعتين ؟ قال عثمان بلى . قال عبد الرحمن : فما هذا الحدث الذي أحدثته ؟ قال عثمان : فإني قد بلغتني أن الأعراب والجفّة من أهل اليمن يقولون إن صلاة المقيم اثنتان ؛ لأنني قد اتخذت بركة أهلاً ، ولى بالطائف مالاً قد أليم به بعد الصدر ، فخشيت أن يظن هؤلاء الناس أن صلاة المقيم ركعتان . قال عبد الرحمن : أما خوفك على

الأعراب والجفاة والجهال ، فقد صلى النبي ركعتين ولم يكن الإسلام قد فشا بعد ،
 فالآن وقد ضرب الإسلام بحجرانه ما ينبغي لك أن تخاف . وأما أنك اتخذت بمكة
 أهلاً فإن زوجتك في المدينة تخرج بها إن شئت وتتركها إن شئت . وأما أن لك في الطائف
 مالاً فإن بينك وبين الطائف ثلاث ليال . قال عثمان : هذا رأي رأيته . قال الرواة
 وانصرف عبد الرحمن فلقى عبد الله بن مسعود ، فقال له ابن مسعود : رأيت إلى عثمان
 يصلي أربعاً وقد صلى النبي وصلى أصحابه وعثمان نفسه في هذا المكان اثنتين !
 لقد علمت ذلك فصليت بأصحابي أربعاً لأنني أكره الفرقة . قال عبد الرحمن فإني
 قد علمت ذلك فصليت بأصحابي ركعتين ، فأما الآن فهو ما قلت .

ومعنى هذا أن الأعلام من أصحاب النبي أنكروا من عثمان إتمامه الصلاة في منى
 ونظروه في ذلك ، فلما رأوا أنه لا يغير رأيه ساروا سيرته وذهبوا مذهبه مخافة الاختلاف .
 وقد ينبغي أن نعلم أن مصدر هذا الذي أصاب أصحاب النبي حين رأوا عثمان يتم
 الصلاة بمنى ، هو مخافة السنة الموروثة أولاً ، وشئ آخر عظيم الخطر جداً في نفوس المهاجرين ،
 وهو أن النبي بعد الهجرة قد اتخذ المدينة له ولأصحابه دار إقامة ، واتخذ مكة
 وما حولها دار غربة ، وكره لنفسه ولأصحابه أن يطيلوا الإقامة بمكة ، حتى لا يُظنَّ
 أنهم يرجعون أو يهشون بالرجوع إليها بعد أن هاجروا منها ، وكره أن يموت
 بعض أصحابه المهاجرين في مكة . أشفق عليهم من ذلك ، وتمنى على الله ألا يتوفاهم
 في الأرض التي هاجروا منها ، وأوصى من استخلفه على سعد بن أبي وقاص حين كان
 مريضاً بمكة ألا يدفنه فيها إن مات ، وأمره أن يدفنه في طريق المدينة . فلما صلى عثمان
 بمنى صلاة المقيم ذكر المهاجرون والأنصار هذا كله ، وأشفقوا أن يغير عثمان ما جرت به
 سنة النبي وأصحابه جميعاً من اتخاذ مكة دار غربة لا دار مقام . واسكنهم على ذلك
 ساروا سيرة عثمان ، فأتموا الصلاة بمنى ما أتمها مخافة أن يفترق الناس في صلاتهم وهي
 ركن خطير من أركان الدين .

وليس عندنا شك في أن عثمان قد اجتهد للمسلمين ، وخاف على جهلهم وجفائهم

أن يفتنوا . وسواء أصاب في هذا الاجتهاد أم أخطأ فهو لم يرد إلا الخير . وليس أدل على ذلك من أنه لم يتحول من المدينة إلى مكة ولا إلى غيرها ، ولم يقبل ما عرض عليه حين اشتدت الفتنة من الإقامة بمكة آمناً لا يجرؤ مسلم أن يصيبه فيها بما يكره ؛ لأنه لم يرد أن يستبدل بجوار رسول الله شيئاً . ولو شاء لعاد بمكة حتى تأتبه الأمداد ، ولم يكن عليه بذلك بأس ؛ فالضرورة الملهجة كانت قائمة . ولو شاء التحول إلى الشام كما عرص عليه معاوية ولكنه أبى . فهو إذن لم يحاول أن يجعل من مكة دار إقامة ، وإنما نصح المسلمين وقبل المسلمون ذلك منه ، فأتوا بإقامته وإن لم يقتنعوا بما احتج به لهذا الإتمام .

وأذكر خصوم عثمان عليه السلام شيئاً آخر ينصل ركن آخر من أركان الدين ، فقالوا إنه أخذ الزكاة على الخيل ، وكان النبي قد أعفى من زكاة الخيل والرقيق ، وسار الشيطان سيرته ، فلما استخلف عثمان أخذ الزكاة في الخيل .

ونلاحظ أولاً أن الرواية بذلك لم تتواتر ولم يكدها مجتمع عليها الرواة . ونلاحظ بعد ذلك أن عثمان لم ينقص من الزكاة وإنما زاد فيها . وأكبر الظن أن النبي ، صاحبه إنما أعفوا من زكاة الخيل حين كانت قليلة ، وحين كانت جيوش المسلمين في حاجة إلى الفرسان ، وحين كان المسلمون إنما يعدون ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل ليرهبوا به عدو الله وعدوهم . فلما كان الفتح وأقبلت الدنيا وكثر المال ، جعل المسلمون يتخذون الخيل في بلاد العرب على الأقل تجارة ومالاً ، فأنفذ فيها عثمان ما أمر الله من الزكاة في كل مال يتخذ للربح والثراء .

وعاب المسلمون على عثمان أنه حصى الحمى ، والله ورسوله قد أباحا الهواء والماء والكلاب للناس جميعاً . والرواية بعد ذلك يختلفون ، فيقول بعضهم إنه حصى الحمى لإبل الصدقة ولإبله وخيله وإبل بني أمية وخياله . ويقول بعضهم الآخر ويقول عثمان نفسه : إنه لم يحصى الحمى إلا لإبل الصدقة . ثم يقال إن المسلمين لأموه في أنه حصى الحمى لإبل الصدقة ، فكانت حجته أنه إنما أراد ألا يكون هناك اختلاف بين الأفراد والدولة

فما يتصل بالمراعى ؛ فهو قد أراد العافية ، ما فى ذلك شك . على أنه حين رأى تخرج المسلمين من ذلك وضيقهم به لم يشدد فيه وإنما تركه واستغفر الله . فليس عليه بذلك بأس أيضاً .

٥

وما دمتا بسبيل الزكاة وإبل الصدقة ، فلنذكر اعتراضاً آخر وجهه خصوم عثمان إليه ، وهو أنه أخذ من أموال الصدقة فانفق منها فى الحرب وفى غير الحرب من المرافق العامة . قال المعتضون : إن لأموال الصدقة مصارف معينة يقنها الله فى قوله : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . والله قد بين هذه المصارف بهذا القصر الذى نصه فى أول الآية ، ويقول « فريضة من الله » . فلا يجوز للإمام أن ينفق من أموال الصدقة إلا فى المصارف التى يقنها الله عز وجل فى هذه الآية .

وأجاب المتكلمون من أهل السنة والمعتزلة على هذا الاعتراض بأن عثمان لم يفعل ذلك إلا حين رأى فى أموال الصدقة سعة ، وحين رأى حاجة الحرب إلى مزيد من نفقة ، فاقترض من أموال الصدقة لينفق على الحرب ، ومعاً أن رد ذلك إذا اتسع بيت المال لرده . ومن حق الإمام أن يقترض من مصرف لمصرف ، لا يخالف بذلك الدين ولا يغير بذلك سنة موروثه مادام مصمماً على أن يرد على أموال الصدقة ما أخذ منها . ونقول نحن إن جواب المتكلمين ليس به بأس من ناحية الدين . والسكن البأس هو أن يأخذ الإمام من مصرف لينفق على مصرف آخر ؛ فإن ذلك أحرى أن يدل على شئ من سوء التدبير المالى ، وعلى إسراف فى أموال الحرب والمرافق الأخرى بإنفاقها فى غير احتياط ولا تحفظ ، وبإعطائها على سبيل الهبة لمن لا يستحقها . وسنعود إلى هذا الحديث فى موضع آخر قريب .

٦

وعاب خصوم عثمان عليه أنه حمل الناس على مصحف واحد ، ثم لم يحظر غير ما جاء فى هذا المصحف من القراءة خشب ، ولكنه حسم الأمر حسماً ، فخرق ما عدا

هذا المصحف من الصحف التي كتب فيها القرآن . قال المعتزونيون على عثمان
 إن النبي قال : « نزل القرآن على سبعة أحرف كلها كافٍ شاف » . فعثمان حين حضر
 ما حظر من القراءة وحرق ما حرق من الصحف إنما حظر نصوصاً أنزلها الله ، وحرق
 صحفاً كانت تشتمل على قرآن أخذه المسلمون عن رسول الله . وما ينبغي للإمام
 أن يلغى من القرآن حرفاً أو يحرق من نصوصه نصاً . وقصة جمع الناس على مصحف
 واحد ليست بسيرة إلى هذا الحد الذي تصوره خصوم عثمان وأنصاره . فقد روي
 عن النبي روايات متظاهرة أنه قال : « نزل القرآن على سبعة أحرف » . ولكن المسلمين
 ما زالوا مختلفين في تأويل هذا الحديث إلى الآن : فقوم يرون أن هذه الأحرف هي
 المعاني التي تناولها القرآن من الوعد والوعيد والأمر والنهي والوعظ والتقصص . وقوم
 يذهبون بهذه الأحرف مذهب النصوص . وقوم يرون أن هذه الأحرف هي ألفاظ
 تختلف فيما بينها باختلاف اللغات التي كانت العرب تتكلمها . ولم يتفق المسلمون اتفاقاً
 قاطعاً على معنى دقيق لهذا الحديث ؛ فلا يصح الاحتجاج به على عثمان حتى يتفق
 المختصمون والأنصار على معناه . وقد تظاهرت الروايات أيضاً بأن المسلمين اختلفوا
 في قراءة القرآن أيام النبي نفسه ، ولم يكن اختلافهم في اللفظ ، وإنما كان اختلافهم
 في الألفاظ دون أن تختلف معاني هذه الألفاظ . وقد اختصم المختلفون إلى النبي نفسه
 فأجاز قراءتهم جميعاً لأنها لم تكن تختلف في معناها وإنما كانت تختلف في ألفاظها .
 وقد جمع القرآن أيام أبي بكر وعمر ، وجاءت الشكوى إلى عثمان بأن المسلمين في
 الأمصار والنجور يختلفون في قراءة القرآن ، ثم يختصمون حول هذا الاختلاف ، فيفضل
 بعضهم قرآنه على قرآن غيره ، حتى أوشكوا أن يفترقوا ، وحتى قال حذيفة بن اليمان
 لعثمان : أدرك أمة محمد قبل أن تتفرق حول القرآن .

فليس من شك في أن ما أقدم عليه عثمان من توحيد المصحف وحسم هذا
 الاختلاف وحمل المسلمين على حرف واحد أو لغة واحدة يقرءون بها القرآن ، عمل
 فيه كثير من الجراءة ، ولكن فيه من النصيح للمسلمين أكثر مما فيه من الجراءة .

فلو قد ترك عثمان الناس يقرءون القرآن قراءات مختلفة بلغات متباينة في ألفاظها ،
 لكان هذا مصدر فرقة لا شك فيها ، ولسكان من الحق أن هذه الفرقة حول
 الألفاظ ستؤدي إلى فرقة شر منها حول المعاني بعد أن كان الفتح ، وبعد أن استعرب
 الأعاجم ، وبعد أن أخذ الأعراب يقرءون القرآن .

ولهذا لم يتردد أهل السنة والمعتزلة في إقرار ما عمل عثمان ، وفي الاعتراف له بهذا
 الفضل العظيم ؛ لأنه حال به بين المسلمين وبين الفرقة ، وجعلهم على الشيء الوحيد الذي
 لا ينبغي أن يختلفوا فيه . ولا تعلم أن علماً أنكر ذلك على عثمان ، ولا أن أحداً من
 أصحاب الشورى أنكره ، بل روى أن علماً قال في خلافته : « لو كنت مكان عثمان
 لحلت الناس في أمر القرآن على ما جعلهم عليه » . فليس على عثمان بأس في دينه من
 هذه الناحية . وقد يمكن أن يعترض عليه في أنه كآف كتابة المصحف نقرأ قليلاً
 من أصحاب النبي ، وترك جماعة من القراء الذين سمعوا من النبي وحفظوا عنه وعلموا
 الناس في الأمصار ، وكان خليقاً أن يجمع هؤلاء القراء جميعاً ويجعل إليهم كتابة
 المصحف . ومن هنا نفهم غضب ابن مسعود ؛ فقد كان ابن مسعود من أحفظ الناس
 للقرآن . وهو ، فيما كان يقول ، قد أخذ من فم النبي نفسه سبعين سورة من القرآن ولم
 يكن زيد بن ثابت قد بلغ الحلم بعد . فإشار عثمان لزيد بن ثابت وأصحابه وتركه
 لابن مسعود وغيره من الذين سبقوا إلى استماع القرآن من النبي وحفظه عنه ، قد أثار
 عليه بعض الاعتراض ، وهذا شيء يفهم في غير مشقة ولا عسر .

وربما تخرج بعض المسلمين من تحريق ما حرق عثمان من المصحف ، ولم يقبلوا
 اعتذاره بحسم الفتنة وقطع الخلاف . ولو قد كانت الحضارة تقدمت بالمسلمين شيئاً
 لكان من الممكن أن يحتفظ عثمان بهذه المصحف التي حرقها على أنها نصوص محفوظة
 لاتتاح للعامة ، بل لا تكاد تنال الخاصة ، وإنما هي مصحف تحفظ ضناً بها على الضياع .
 ولكن المسلمين لم يكونوا قد بلغوا في ذلك العصر من الحضارة ما يتيح لهم تنظيم
 المكتبات وحفظ المحفوظات . وإذا لم يكن على عثمان جناح فيما فعل لا من جهة

الدين ولا من جهة السياسة، فقد يكون لنا أن نأتمنى لتفريق تلك الضعف؛ لأنه إن لم يكن قد أضاع على المسلمين شيئاً من دينهم فقد أضاع على العلماء والباحثين كثيراً من العلم بلغات العرب ولهجاتها؛ على أن الأمر أعظم خطراً وأرفع شأنًا من علم العلماء وبحث الباحثين عن اللغات واللهجات.

وأنكر المنكرون على عثمان حيلة أخرى ما نعرف أن المنكر يمكن أن يقوم له فيها. ذلك أنه ردّعه الحكم بن أبي العاص وأهله إلى المدينة وكان النبي قد أخرجهم منها إخراجاً عنيفاً. وكان بيت الحكم بن العاص في الجاهلية مجاوراً لبيت النبي، وفي كان الحكم يؤذي جاره الكريم أشد الأذى وأقبحه. والحكم بن العاص هو الذي أخذ عثمان حين أسلم، فشدّ وثاقه وأقسم لا يخليه حتى يعود إلى دين آبائه، ثم لم يطلقه إلا حين استقيس منه. وقد أقبل الحكم بعد فتح مكة إلى المدينة مسلماً، ولكن إسلامه لم يكن إلا جنة يتقى بها الموت. وآية ذلك أنه ظل يؤذي رسول الله بقوله وفعله، فكان يسعى وراءه ونغمزه ويقلّد حركاته ساخرًا منه. وأطلع ذات يوم على النبي في حجرة من حجراته فخرج النبي متضباً، فلما عرفه قال: «مَنْ يَكْذِبُ بَرِيٌّ مِنْ هَذَا الْوَزْغِ!» ثم أخرجته من المدينة وقال: «لَا يَسَاكُنُنِي فِيهَا أَبَدًا». وقد شفع عثمان عند النبي في إعادته فلم يعده، وطلب ذلك إلى أبي بكر فأبى عليه، وطلب ذلك إلى عمر فلم يكتف بالرفض، وإنما زجر عثمان وخرج عليه ألا يعاوده في أمر الحكم مرة أخرى. فلما استخاف عثمان أعاد الحكم إلى المدينة، فأنكر المسلمون ذلك، وسعى إليه أعلام الصحابة فلأموه فيه، ولكنه زعم لهم أنه كلم النبي في ردّ الحكم فأطعمه في ذلك، ثم توفي قبل أن يردّه. ويقول المعتزرون لعثمان من أهل السنة والمعتزلة إن عثمان قد كان يرى أن إخراج النبي الحكم وأهله من المدينة ليس ضربة لازب؛ فإن حال النبي قد تصاح على مر الزمن، فيجوز أن يمضي عنه وأن يردّ إلى الأرض التي نقي منها، ويقولون كذلك إن عثمان علم أن النبي كان يريد ردّ الحكم، فلم يقبل منه ذلك أبو بكر وعمر؛ لأنه انفرد بهذا العلم ولم يستقم شهادته. فلما استخف قضى بعلمه ومن حق الإمام أن يقضى بعلمه

ولكن خصوم عثمان يقولون إن سيرة الحكم في جاهليته مع النبي وسيرته بعد إسلامه المتكافؤ وقول النبي « بن عذري من هذا الوزع ! » وقوله « لا يساكنني فيها أبداً » ، كل ذلك يحظر على عثمان أن يردّه إلى المدينة ، وليس للإمام أن يقضى بعهده حين تكون هناك الشبهة التي توهم أن الإمام إنما قضى بما قضى إشاراً لقربته . فقد كان الحكم عم عثمان ، وكانت هذه الشبهة وحدها تكفي لئلا يتجنب عثمان رده إلى المدينة . فإذا أضفنا إلى ذلك قول النبي « لا يساكنني فيها أبداً » ، فقد كان أيسر الرعاية لحمة النبي يقتضي ألا يردّه عثمان إلى المدينة لئلا يكن النبي فيها ميتاً بعد أن ألبى النبي أن يساكنه فيها حياً .

وقد دلت سيرة عثمان مع الحكم وبنيه بعد ذلك على أنه إنما ردهم إلى المدينة إشاراً لهم بالخير ، وتكاثراً بهم على غيره من المسلمين ، واستعانة بهم على أمور السياسة والإدارة والمال . فقد أعطى عثمان الحكم مالا كثيراً ، ولما مات الحكم ضرب عثمان على قبره فسقاطاً . وقد ولي عثمان الحارث بن الحكم سوق المدينة ، فأسرف على الناس وعلى نفسه ، وسار سيرة لا تلائم الأمانة ولا التورع ، وإنما تلائم الجشع والطمع وحب الاستكثار من المال .

ثم لم يقف عثمان عند هذا الحد ، وإنما أعطى الحارث مالا كثيراً كما سنرى . ثم اختص عثمان بمروان بن الحكم ، فأعطاه وجباه واتخذته لنفسه وزيراً ومشيراً ؛ فدل هذا كله على أن عثمان لم يدع الحكم وبنيه إلى المدينة رقة لهم وعطفاً عليهم لحسب ، وإنما دعاهم أيضاً ليكونوا له عُدّة وأعواناً .

كل هذه أمور نقيضها الناقمون من عثمان في أمر دينه . وقد رأيت أن لا بأس على عثمان من أكثرها ، وأن قصة الحكم وبنيه وحدها هي التي يصعب الدفاع فيها عن عثمان . وهي على كل حال ليست من الأمور التي تقدر في دين عثمان ؛ فهو قد خالف سنة من السنن ، وتأول في ذلك مخطئاً أو ضالماً ، ولكنه على كل حال لم يغير أصلاً من أصول الدين ولا هدم ركناً من أركانه ، وهو بعد ذلك رجل يخطئ ويصيب . وليس

كل الأمة يستطيع أن يسير سيرة أبي بكر وعمر وإن عاهد الناس على أن يسير
سيرة أبي بكر وعمر .

و يقيننا أن عثمان لو وقف بأحدائه عند هذا الحد لما زاد المسلمون على أن ينصحوا
له و يشتدوا عليه في العتب ثم لا يتجاوزون ذلك إلى غيره ، وإنما يحملونه تبعه سيرته
و يخلون بعد ذلك بينه وبين الله يحاسبه على ما قدّم حساباً يسيراً أو عسيراً .

ولكن عثمان لم يقف بأحدائه عند هذا الحد ، وإنما تجاوزها هو و عماله إلى أشياء
أخرى نكس حقوق الناس ومصالحهم وجر باتهم ، فكان هذا مصدراً للشر عظيم .

وقد نقم المسلمون من عثمان سياسته في الإدارة وسيرته في التولية والعزل ، فقالوا
 إنه ولى أمور المسلمين جماعة من الأحداث لا يصلحون لها ولا يقدرّون عليها ،
 ولا ينصحون للدين ولا يخلصون لله ورسوله ، وعزل أصحاب النبي عن الأمصار ولم
 يسمع لوصية عمر ، فحمل بنى أبي معيط وبنى أمية على رقاب الناس . وقد عوتب في ذلك
 فلم يُعْتَبَ حتى ظهر فسق عماله وانحرافهم عن الجادة فلم يعزل أحداً منهم إلا مضطراً .
 ① فهو قد ولى الوليد على الكوفة مكان سعد بن أبي وقاص ، وولى عبد الله بن عامر
 مكان أبي موسى الأشعري ، وولى عبد الله بن سعد بن أبي سرح مكان عمرو بن
 العاص ، وأثر معاوية بالشام كله .

وقد قدمنا في هذا كله ما كان لنا من رأى فيه . ونلاحظ مع ذلك أن أنصار
 عثمان من أهل السنة والمعتزلة يتكفون في الدفاع عنه ، كما أن خصومهم يسرفون في
 النقي عليه . فظاهر أن قول المدافعين عن عثمان إن عذره قائم في تولية من ولى من
 عماله ، لأن أحوالهم كانت مستورة ، ولأن ظاهر أمرهم كان حسناً فليس من توليتهم
 بأس - ظاهر أن هذا القول لا يستقيم . فقد كانت حال الوليد بن عقبة معروفة ظاهرة ،
 وكان عثمان يعلم أن الله أنزل فيه قرآناً وسمّاه فاسقاً ، وأن عمر ظن أن أمره قد صلح
 فولاه صدقات تغلب ، ثم لم يلبث أن عزله حين استبان أنه ما زال على جاهليته . وكان
 الوليد نفسه يعلم ذلك حق العلم ؟ فقد روى أنه حين دخل الكوفة والياً عليها مكان
 سعد ، قال له سعد : أزانراً يا أبا وهب أم أميراً ؟ قال الوليد : بلى أمير يا أبا إسحاق .
 قال سعد : والله ما أدري أتحققت بعدك أم ركبت بعدى . قال الوليد : ما تحققت بعدى
 ولا كست بعدك ، وإنما ولى القوم الأمر فاستأثروا . قال سعد : ما أراك إلا صادقاً . فقد

كان الوليد يعلم أنه لم يول السكوفة لأن أمره حسن بعد قبضه وصلاح بعد فساد، وإنما ولى لأن القوم ملكوا فاستأثروا. وكان عثمان يعلم حق العلم أن عبد الله بن عامر شاب حدث لم تتجاوز سنة الخامسة والعشرين بعد، وأن في المهاجرين والأنصار وغيرهم من العرب من هم أكبر منه سنًا وأكثر منه تجربة وأقدم منه سابقة في الدين. وكان عثمان يعلم أن الله قد أنزل قرآنًا في عبد الله بن سعد بن أبي سرح، وأن النبي كان قد أهدر دمه يوم الفتح. فلم تكن حال هؤلاء الناس مستورة، وإنما كانت أظهر من أن تخفى على مثل عثمان. وظاهر كذلك أن قول أهل السنة والمعتزلة إن عثمان عزل من عماله من ظهر له فسق أو فساد أمره لا يستقيم؛ فعثمان لم يعزل الوليد إلا حين لم تكن له مندوحة عن عزله. ولما نزع أن عثمان تاركًا في إقامة الحد على الوليد ولكننا نقطع بأنه لم يعزله إلا حين ظهر منه الفساد ظهوراً فاضحاً، وشهد الشهود عليه بشرب الخمر، وضح منه أهل الكوفة، وألح في عزله المهاجرون والأنصار. وعثمان لم يعزل سعيد بن العاص بعد الوليد عن رضا، وإنما أكره على عزله إكراهًا حين سار أهل الكوفة فردوا سعيداً وحالوا بينه وبين دخول مصر، وخبروا عثمان بين الثورة وبين أن يولى عليهم أيا موسى الأشعري. وعثمان لم يعزل عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن رضا، وإنما أئذره المصريون بالثورة، وألح المهاجرون والأنصار في عزله، وطالبوا على أن يحقق ما اتهم به من القتل، هنالك عزل عثمان عبد الله بن سعد، وكتب بمعهده على مصر محمد بن أبي بكر. كل ذلك شيء لا شبهة فيه، وإنما تأتي الشبهة فيما كان بعد ذلك من أمر الكتاب الذي أرسل بقتل المصريين.

فليس صحيحاً إذن أن حال هؤلاء العمال كانت مستورة وليس صحيحاً كذلك أن عثمان عزلهم حين استبان له اعوجاج سيرتهم.

وظاهر بعد هذا كله أن خصوم عثمان يسرفون حين يقولون إن عماله لم يكونوا أصحاب كفاية وقدرة على النهوض بأمور الحكم؛ فقد كان هؤلاء العمال أولى كفاية

وغناء ما في ذلك شك، يشهد بذلك أنهم جميعاً أبلوا في الفتح أحسن البلاء، ولكنهم كانوا أولى كفاية بالقياس إلى حكومة يقوم أمرها على القوة والبأس وعلى الجبرية والكبرياء، لا على ما فرض الإسلام من العدل والإنصاف والمساواة والاستمسك بالعهد الذي أعطاه عثمان على نفسه ليلتزم - كتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين لا يجيد عن شيء من ذلك .

فسياسة عثمان في العزل والتولية لم تكن ملائمة للعهد الذي أعطاه . وليس من شك في أن الذين ضاقوا بهؤلاء العمال وثاروا عليهم ونقموا من عثمان توليتهم لم يكونوا محظنين .

السنة
التي

والسياسة المالية التي اصطنعها عثمان منذ نهض بالخلافة كلها موضوع للنقمة والإنكار من أكثر الذين عاصروا عثمان ومن أكثر الرواة والمؤرخين، وإن أصبحت فيما بعد موضوعاً للجدل بين المتكلمين، يدافع عنها أهل السنة والمعتزلة، وينكرها الشيعة والخوارج جميعاً. ويمكن أن تختصر سياسة عثمان المالية في أنه كان يرى أن للإمام الحق في أن يتصرف في الأموال العامة حسب ما يرى أنه المصلحة، وأنه مادام قد انقطع بحكم الخلافة لتدبير أمور المسلمين، فله أن يأخذ من أموالهم ما يسمه ويسم أهله وذوى رحمه لا يرى بذلك بأساً ولا جناحاً. والشئ الذي لم يوضحه المؤرخون توضيحاً كافياً هو أن عثمان قد كان قبل أن يلي الخلافة سخياً سمحاً معطاءً، وكان كثير المال ضخماً التجارة كثير الاكتساب، فكان ماله يسمه ويسم أهله وذوى رحمه. فلما تولى الخلافة شغله عن التجارة والاكتساب، ولم يكن له بد من أن ينفق على نفسه وأهله وذوى قرابته بعد الخلافة كما كان ينفق قبلها. فكان يرى فيما يظهر أن الخلافة يجب ألا تغير من سيرته في المال شيئاً، فإذا لم يسعفه ماله الخاص وجب أن تسعفه الأموال العامة؛ لأن ماله الخاص لم يقصر به إلا لأنه صرف عن تدبيره واستشاره بفرغه لتدبير هذه الأموال العامة.

ولم يكن لأبي بكر وعمر قبل خلافتيهما من الثراء ما كان لعثمان. فلستنا نعلم أن أحداً منهما اشترى بئر رومة أو اشترى الأرض التي زيدت في المسجد أو جهز الجيش لغزوة تبوك؛ لأنهما بخلا بالمال، بل لأنهما لم يكونا من ذوى المال الكثير. وهما كذلك لم يكونا يتوسعان في الإنفاق على أنفسهما وأهليهما وذوى رحمهما كما كان عثمان يتوسع؛ لأن ثروتهما لم تكن تتيح لهما ذلك. فوما إذن لم يغيراً بعد الخلافة

من سيرتهما قبل الخلافة إلا أن يكونا قد تشددا على أنفسهما تحرُّجاً وتأثماً . فأما عثمان
فقد مضى بعد الخلافة على سيرته الأولى ، فلم يلبث ماله في أكبر الظن أن قصُر به
فاستباح أن يأخذ من أموال المسلمين ما يقارب الربح الذي كان ماله خليقاً أن يدر
عليه لو أنفق وقته وجهده في تديره وتسييره . كذلك كانت حاله أول الأمر ، ثم لم
يلبث أن اتسع في ذلك ، وأزلقه السلطان إلى مزيد من الجود وفضل من السخاء .

وأخرى يجب أن نلاحظها في تفسير السياسة المالية لعثمان ، وهي أنه لم يكن يرى
فيما يُقَالُ أن للمسلمين الحق في أن يراقبوه فضلاً عن أن يعاقبوه . فهو قد أعطى
العهد الذي أعطاه ، وهو مسئول عن هذا العهد أمام الله لا أمام الناس ، يدل على ذلك
اقتناعه بأن الذين طلبوا إليه أن يخلع نفسه قد طلبوا إليه شيئاً عظيماً ، وقوله لهُؤُلَاءِ
ولغيرهم : « ما كنت لأخلع قيصاً قمصنيه الله عز وجل » وقوله لهُؤُلَاءِ ولغيرهم : « لأن
أقدم فتضرب عنقي أحبُّ إليَّ من أن أنزع سرباً لا سربلنيه الله عز وجل . »

فلم تكن الخلافة عنده إذن تكليفاً تلقاه من المسلمين ، ويستطيع أن يردّه عليهم إن
شاء هو أو شامراهم ، وإنما كانت الخلافة عنده ثوباً أسبغه الله عليه ، وليس له أن
ينزعه عن نفسه ، وليس لأحد غيره أن ينزعه عنه ، وإنما الله وحده هو الذي يملك
تجريد من هذا الثوب يوم يحجرك من ثوب الحياة . وعذر عثمان في ذلك أنه رأى
صاحبيه من قبله قد نهضوا بالخلافة ، فلم تنزع عن أحدهما ما أقام على الحياة . فهو إذن
مثلهما قد نهض بالخلافة ، ويجب أن يستمسك بها ما امتدت له أسباب الحياة . وإذا
كان هذا رأيه في الخلافة وفيما تنبئ له من سلطان ، فليس غريباً أن يضيق بالذين
يحاولونه في سلطانه ، ويحاولون أن يكفوه عن بعض تصرفه في الإدارة أو السياسة
أو المال ؛ فهو ليس مسئولاً أمام الناس ، وإنما هو مسئول أمام الله كما قدمنا . ولم يكن
عثمان يتكلف هذا الرأي تكلفاً ولا يصطنعه دريئة يتق بها لوم اللاعنين وقصة الناقين ،
وإنما كان يراه عن نية صادقة وعن بصيرة خالصة . ولعل كثيراً من المسلمين الذين
عاصروه كانوا يرون في الخلافة مثل رأيه ، ويذهبون في السلطان مثل مذهبه . وهذا

هو الذي يفسر لنا أن بعض الصحابة كانوا لا يستبشرون لأنفسهم الخلاف عن أمره حتى حين ينحرف عن القصد أو يجهل عن الطريق . كانوا يأخذون الآية على ظاهر نصها ، ويكرهون أن يتأولوا في قول الله عز وجل : يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم . وكانوا يؤثرون إن أصابهم من الإمام ظلم أن يحتملوا هذا الظلم في الدنيا ليشابوا عليه في الآخرة ، يفصلون ذلك على أن يقاوموا فيتعرضوا لما قد يكون فيه بعض الإثم ، ولا عليهم أن يصيبهم الظلم في الدنيا وينالهم الثواب في الآخرة ، وأن يحتمل الإمام تبعه أعماله ويؤدي حسابه عنها إلى الله .

هذا المذهب هو الذي ذهب إليه أبو ذر حين سمع وأطاع على إنكاره لظلم عثمان بإياه . وهو الذي ذهب إليه عبد الله بن مسعود في أمر نفسه وما أصابه من بطش عثمان ، وفي أمر الدين حين أتم الصلاة لأن عثمان أتمها مع أنه لم يوافق عثمان على إتمامه للصلاة .

وكذلك مضى عثمان في إدارته وسياسته للحرب والمال ، يرى أن من حقه الاجتهاد ، وأنه مؤثر حسابه عن هذا الاجتهاد إلى الله ، وأن من الحق على المسلمين أن يسمعوا له ويطيعوا ، وأن من الحق لهم أن ينصحوه ويشيروا عليه ، فإن شاء سمع لهم وقد فعل في بعض الأحداث ، وإن شاء أبى عليهم وقد فعل في بعضها الآخر . وهذا النوع من تصور السلطان جديد يحدث فلم يخطر لأبي بكر ولا لعمر أنه يستطيع أن يتأثر بالسلطان من دون المسلمين . ووربما اشتد عمر في ذلك حتى ثقل على المسلمين أنفسهم ، كالذي روى من أن ملكة الروم أهدت إلى زوجه أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب عقداً من جوهر ، وكانت أم كلثوم قد أهدت إليها من طرائف بلاد العرب ، فوقع العقد في يد عمر حين أقبل به البريد ، فلم يشأ أن يؤديه إلى امرأته حتى أمر فتودي في الناس الصلاة جامعة . فلما اجتمع إليه المسلمون استشارهم في هذا العقد ، فكلمهم أشار عليه بأن يؤديه إلى أم كلثوم لأنه ملكها ، ولكنه تخرج من ذلك لأنه تحمل إليها في بربد المسلمين ، فأمر برده إلى بيت المال ، وأدى إلى امرأته ما أنفقت في هديتها لملكة الروم .

ونحن، نعلم أن هذه السيرة الشديدة التي كان عمر يسيرها في نفسه وفي أهله قد ثقلت على الناس وزهدت الفتيات والنساء في التزوج من عمر، وحملت بعضهن على رد خطبته. وثم نقبس هذه السيرة إلى سيرة عثمان حين حتى بعض أهله بجوهر كان في بيت المال، فلما كآم في ذلك قال: «لنأخذن حاجتنا من هذا الفى» وإن رغمت أنوف أقوام».

وقد يشق علينا أن نلاحظ أن هذا المذهب الذي ذهبه عثمان في الخلافة هو نفس المذهب الذي عرضه زياد في خطبته المشهورة حين قال: «أيها الناس! إنا قد أصبحنا لكم ماسة وعنكم ذادة، نسوسكم بسلطان الله الذي أعطانا، ونذود عنكم بنى الله الذي خولنا. ومن هنا لا نرى غرامة فيما روى عن عثمان من قوله: «إن أبى بكر وعمر كانا يظلمان أنفسهما وقرايبهما تقريباً إلى الله، وأنا أصل رجلي تقريباً إلى الله».

اجتهد أبو بكر وعمر فظلما أنفسهما وقرايبهما، واجتهد عثمان فوصل رحمه وقرايبه ولم يظلم نفسه. ولما بعد ذلك في حاجة إلى أن نناقش في صحة ما جاءت به الرواية من أنه أعطى مروان بن الحكم خمس القنينة التي غنمها المسلمون في إفريقية أو خمس الخمس أو وهب له ما بقى عليه من ثمن الخمس، ومن أنه أعطى الحكم عمه، وأعطى ابنه الحارث ثلاثمائة ألف، وأعطى عبد الله بن خالد بن أسيد الأموي ثلاثمائة ألف، وأعطى كل واحد من الثمن وفدوا مع عبد الله بن خالد مائة ألف مائة ألف، حتى أبى عبد الله بن الأرقم صاحب بيت المال أن يمدد الأمر واستقال من عمله، وأعطى عبد الله بن الأرقم هذا بعد استقالته ثلاثمائة ألف، فلم يقبلها تورعاً وزهداً، وأعطى الزبير بن العوام ستمائة ألف، وأعطى طلحة بن عبيد الله مائة ألف، وأعطى سعيد بن العاص مائة ألف، وزوج ثلاثاً أو أربعاً من بناته لغير من قر يش فأعطى كل واحد منهم مائة ألف دينار.

فقد كان عثمان يرى لنفسه الحق في هذا المطاء، ولم يكن يبيع لصاحب بيت المال أن يعصى أمره أو يجادل فيه. وإذا استباح عثمان لنفسه هذا السخاء فأولى أن يستبيع

لنفسه أن يقرض من بيت المال ، حتى إذا أسير قضي . وواضح أن عمال عثمان قد ساروا في المال سيرة إمامهم ، فأعطوا واقترضوا واتوى بعضهم بالدين ، فاستقال عبد الله ابن مسعود في الكوفة ، كما استقال عبد الله بن الأرقم في المدينة . وإذا أطلق الإمام يده وأطلق العمال أيديهم في الأموال العامة على هذا النحو ، لم يكن غريباً أن يحتاج الجند إلى المال فلا يجدون ، وأن يضطر الإمام أن ينفق على الحرب من أموال الصدقة ، فيعرض نفسه لما تعرض له من الإنكار الذي أشرنا إليه آنفاً . والذي إن دل على شيء فإنما يدل على أن سياسة المال أيام عثمان لم تكن دقيقة ولا محكمة .

وإذا أطلق الإمام يده في الأموال العامة وأطلق العمال أيديهم فيها على هذا النحو ، لم يكن غريباً أن تمتد هذه الأيدي إلى أموال الصدقة ، لا للاتفاق على الحرب بل للمطاء وصلة الرحم ، كما روى أن عثمان أرسل الحارث بن الحكم مصدقاً على قضاة ، فلما جاء بصدقاتهم وعيها له ، بل إذا امتدت الأيدي إلى الأموال العامة على هذا النحو ، لم يكن غريباً أن يحتاج بيت المال إلى ما يواجه به نفقات الحرب والسلام وسخاء الإمام والعمال ، فيدعو ذلك إلى التشدد على الرعية والعنف بها في جباية الخراج والجزية والزكاة . وهذا يفسر لنا ما روى من أن المصريين شكوا من ظلم عبد الله ابن سعد ، ومن قول عمرو بن العاص لعثمان : وهلكت فصالحها . كما يفسر لنا ما روى من أن عمال الصدقة كانوا يظلمون أهل البادية ، وينسب ظلمهم إلى عثمان ويبلغه ذلك فلا يغير منه . على أن عطاء عثمان لم يقتصر على السائل من المال ، وإنما تجاوزه إلى الجاند أيضاً ؛ فقد نعم الناس من عثمان أنه كان يقطع القطائع الكثيرة في الأمصار لبنى أمية . وقد دافع أهل السنة والمعتزلة عن هذا الإقطاع بأن عثمان إنما أقدم عليه استصلاحاً لهذه الأرض فنصح بذلك للمسلمين . ورد الشيعة عليهم بأن عثمان نفسه لم يدافع عن نفسه هذا الدفاع . وكان من الممكن أن يرد الشيعة أيضاً بأن بني أمية لم يكونوا إخصائيين من دون قريش في استصلاح الأرض ، وبأن قريشاً لم تكن إخصائية من دون العرب في استعمار الضياع ، وبأن العرب لم يكونوا إخصائيين من

دون سائر المسلمين في إحياء الأرض بعد موتها ، وإنما جرت الأمور على ما قدمنا من
نصور عثمان لحق الإمام وسلطانه ، وتصرفه طبقاً لهذه الأصول التي اقتنع بها ، واقتنع
بها عماله أيضاً .

وقد قدمنا الحديث عن ذلك الانقلاب الاقتصادي الذي أحدثه عثمان حين أذن
لمن أراد من أهل بلاد العرب أن يبيعوا فيهم في الأمصار ويشتروا مكانه أرضاً في
جزيرة العرب ، ويتنا أن هذا الانقلاب قد أنشأ الملكية العقارية الضخمة في الإسلام .
فإذا أضفنا إلى ذلك سخاء الإمام وعماله بالأموال العامة لبني أمية ولقريش كلها ،
وأن هذا السخاء قد أتاح لكثير من القرشيين أن يشتروا الأرض في الأمصار ، دل
هذا كله على أن السياسة المالية لعثمان كانت تنتهى إلى تبيح كلتا هاتين : الأولى
إنفاق الأموال العامة في غير حقها ، وما يترتب على ذلك من الاضطراب المالي ومن ظلم
الرعية . والأخرى إنشاء هذه الطبقة الغنية المرفهة في الغنى التي تستجيب لطمع لا حد
له ، فتتوسع في ملك الأرض واستغلال الطبقة العاملة ، ثم ترى لنفسها من الامتياز
ما ليس لها ، ثم تنافس في السلط ، ثم ترقى إلى التنافس في الإمارة وفي الخلافة نفسها ،
ثم ينتهي بها الأمر إلى ما انتهى بها إليه من هذه الفتن والخطوب التي أفستت الأمر
على المسلمين منذ قتل عثمان إلى أن أدبيل من بني أمية إلى بني العباس وطبيعي أن
بيت المال لم يكن يستطيع أن يمسع الناس جميعاً بهذا السخاء . وطبيعي أن الذين
لم يأخذوا حقدوا على الذين أخذوا ، ثم حقدوا على الذين أعطوهم ، فسادت الصلة بينهم
وبين الإمام والولاة ، ثم فكروا في هذا كله ، واستحضروا سيرة النبي وصاحبيه ، فلم
يلبثوا أن تبينوا أن في سيرة عثمان مخالفة للسنة الموروثة من جهة ، وظلماً لهم من جهة
أخرى . ولذلك طلب أهل الأمصار إلى عثمان ، حين ثاروا به وقبل أن يخلصوه ، أن
يستأنف النظر في مصارف النبي ، وطالبوه بالألا يعطى من هذا النبي . إلا الذين قالوا
عليه وهؤلاء ، الشيوخ من أصحاب النبي . ومعنى ذلك أنهم رأوا عثمان قد أسرف في
إنفاق الأموال العامة ، فطالبوه لا بالكف عن هذا الإسراف فحسب ، بل كذلك بوضع

سياسة جديدة تغير سياسة عمر نفسها . فقد كان عمر يسير في القىء سيرة معلومة : يُنفذ أمر الله فيأخذ خمس الغنائم ، وينفذ أمر الله فيقسم الأنحاس الأربعة الأخرى بين الذين غنموها ، ثم كان يجمع إلى هذا الخمس ما يحبى إليه من الخراج والجزية ، وينفق من هذا كله على المرافق العامة ، ثم يفرض العطاء بعد ذلك للمسلمين للرجال والنساء والأطفال . وكان الجند كثيرهم من المسلمين يأخذون عطاءهم إلى ما يصيب الفارين منهم من الغنائم حين تناح لهم الغنائم . فلما رأى أهل الأمصار إسراف الإمام وعمله فيما يجتمع في بيت المال ، طالبوا بالآ يفرض العطاء في الأموال العامة إلا لمن قاتلوا على القىء من الجند سواء غزوا أو لم يغزوا ، يكون عطاء الغزاة منهم أجر لهم ، وعطاء الذين عجزوا عن الغزو شيئاً يشبه ما نسميه في عصرنا الحديث « المعاش » . وإلا هؤلاء الشيوخ من أصحاب النبي ! لأنهم قاتلوا مع النبي وغزوا كثير منهم في الفتوح ، فأصبح لهم الحق في أن يرزقوا من هذا القىء كغيرهم من الجند الذين قاتلوا معهم أعجزتهم الجراحات أو السن فاستحقوا المعاش . فأما من عداهم من المسلمين الذين لم يقاتلوا على القىء فليس لهم أن يأخذوا منه شيئاً . وكذلك دفعت سياسة عثمان المالية هؤلاء الثائرين إلى أن يلحقوا على عثمان في تغيير سياسة عمر نفسها . وما دام عثمان قد ذهب إلى سياسة تنحرف عن سياسة عمر حتى أبعد وأنشأ طبقة « الرأسماليين » الذين أسرفوا على أنفسهم في الملك والتوسع فيه ، فليس ما يمنع الثائرين من أن يكفوا يد عثمان وعمله عن هذه السياسة وإن اقتضى ذلك الانحراف عن سيرة عمر . وإذا لم يكن بدءاً من السياسة التي تقوم على الأثرة لا على الإيثار ، وتنحرف عن هذه الاشتراكية المعتدلة التي مضت عليها أمور المسلمين ، فلا أقل من أن يتحقق شيء من العدل في هذه الأثرة ، ومن أن يكون رأس المال موقوفاً على الذين اكتسبوه بأيديهم وبذلوا في سبيله جهودهم ودماءهم . والمهم هو أن الثائرين أرادوا أن تكون « الرأسمالية » التي أحدثتها سياسة عثمان شاملة عادلة بمقدار ما يمكن أن تبلغ من الشمول والعدل . ثم هم رأوا أن كثيراً من شباب قریش وأهل المدينة يعيشون عيشة بطالة يعتمدون على أعطياتهم ، وقد

لا يحتاجون إلى هذه الأعطيات ، فقالوا : من كان منهم غنياً فلا حق له في بيت المال ، ومن كان منهم فقيراً فليعمل وليكتسب ، ولا معنى لأن تنفق الأموال العامة على الفارغين والمتبطلين . وقد أجابهم عثمان إلى ما طلبوا ، وخطب الناس فقال لهم : من كان له زرع فليلحق بزرعه ، ومن كان له عمل فليكتسب من عمله ؛ فليس لأحد عندنا عطاء إلا أن يكون من الذين قاتلوا على هذا النفي . أو من هؤلاء الشيوخ من أصحاب رسول الله .

ولكن عثمان لم يُنفذ هذه السياسة ، أعجنته الفتنة عن إنفاذها . ولو قد سار عثمان في الأموال العامة سيرة عمر فلم ينفق المال إلا بحقه ، لجنب نفسه وجنب المسلمين شراً عظيماً ، ولكان من الممكن أن ينشئ الإسلام للإنسانية نظاماً سياسياً واجتماعياً صالحاً يجنبها كثيراً من الاضطراب الذي اضطرت إليه والفساد الذي تورطت فيه . ولكن ظروف الحياة كانت أقوى من عثمان ومن يدري ! لعلها كانت تكون أقوى من عمر نفسه لو لم يعجله الموت .

وأنكر المسلمون على عثمان موقفه من ناقديه ومعارضيه ؛ فهو قد انحرف عن سيرة
 عمر في ذلك انحرافاً عظيماً . فعمد إلى عماله عن شيء كما نهاهم عن أن يستعبدوا الناس
 وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ، ولم يحذّرهم من شيء ، كما حذّرهم من العنف بالرعية
 والاعتداء على أبشارها وأشعارها . فلم يكن عمر إذن يبيح ضرب الناس إلا في
 الحدود ، ولم يكن يعفي عماله من القصاص إن تعدوا على الرعية بالضرب في غير حدٍّ
 أو في غير حق من الحقوق . فأما عثمان فهما يكن اعتذار أهل السنة والمعتزلة عنه فإنه
 قد أسرف وترك عماله يسرفون في العنف بالرعية ضرباً ونفياً وجسماً . وهو نفسه قد
 ضرب أو أمر بضرب رجلين من أعلام أصحاب النبي : ضرب عمار بن ياسر حتى أصابه
 الفتق ، وأمر من أخرج عبد الله بن مسعود من مسجد النبي إخراجاً عنيفاً حتى كسر
 بعض أضلاعه . ومهما يكن من أمر هذين الرجلين الجليلين ومن تعدى له وتشهيرها
 به وتشنيعهما عليه ، فما تعلم أنه حاكمهما أو أقام عليهما الحجة أو أباح لأحد منهما الدفاع
 عن نفسه ، وإنما سمع فيهما قول عماله أو قول خاصته ، ثم عاقبهما دون أن يقيم عليهما
 البينة . وليس له من هذا كله شيء . ويقول المدافعون عن عثمان من أهل السنة
 والمعتزلة إن للإمام حق التعزير . وليس في ذلك شك ، ولكن بشرط أن يأتي المسلم من
 الأمر ما يستحق عليه التعزير ، وأن يقال له ويسمع منه وتقوم عليه البينة . وما نعرف
 أن عثمان حاكم عماراً أو ابن مسعود . وهو نفسه قد شق على أبي ذر حتى فناه أو
 اضطره إلى أن ينفي نفسه من الأرض ؛ لا شيء إلا لأنه أنكر سياسته في الأموال
 العامة ، وأنكر النظام الاجتماعي الذي أنشأ طبقة الأغنياء وأتاح لهم أن يكتسبوا الذهب
 والفضة ويستكثروا من المال إلى غير حد . ثم هو قد أذن لعماله أن يخرجوا الناس

من ديارهم كلما آتسوا منهم بعض ما يكرهون ، فجعل عماله يتقاذفون فريقاً من أهل الكوفة ، يرسلهم سعيد إلى معاوية ثم يردّهم معاوية إلى سعيد ، ثم يرسلهم سعيد إلى عبد الرحمن بن خالد ، دون أن يحاكموا أو تقوم عليهم البينة أو يسمع منهم دفاعهم عن أنفسهم . وأذن لعبد الله بن عامر في أن ينفي عامر بن عبد القيس إلى الشام . فلم يكدم معاوية يراه ويسمع منه حتى تبين أنه مظلوم مكذوب عليه ، وأراد أن يرده إلى البصرة فأنى . واجترأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح على أن يضرب بعض الذين شكوه إلى الإمام حتى انتهى بأحدهم إلى الموت ، واضطّر المهاجرون والأنصار وأزواج النبي إلى أن يلجأوا على عثمان في أن ينصف المصريين من عاملهم : فهم ثم لم يبلغ ما أراد .

فهذه السياسة العنيفة التي نسلط الخليفة وعماله على أشبار الناس وأشعارهم وعلى أمنهم وحرّيتهم ، ليست من سيرة النبي ولا من سيرة الشيخين في شيء . وقد اجترأ بعض الناس على نقد النبي نفسه ، حتى قال له : إعدل يا محمد فإنك لم تعدل ، مرة ومرة ، فلما قالها الثالثة لم يرد النبي على أن قال : « ويحك ! فمن ذا يعدل إذا لم أعدل ؟ » ، وهم المسلمون أن يبطشوا بهذا الرجل ، ولكن النبي كتمهم عن ذلك . وقد يقال إن المسلمين أحدثوا في أيام عثمان أحداثاً لم تكن ، فسار فيهم سيرة ثلاثهم هذه الأحداث . وهذا بالضبط شبه ما قال زياد لأهل العراق : « وقد أحدثتم أحداثاً لم تكن ، وقد أحدثنا لكل ذنب عقوبة » . وغريب أن تذكّرنا سياسة عثمان ووّلاته سياسة زياد مرتين .

والآن وقد استعرضنا هذه الأحداث وآراء المتكلمين فيها ، فقد نستطيع أن نستقبل الفتنة منذ حدثت ، ونعرضها كما كانت إلى أن انتهت إلى المرحلة الأولى من مراحلها ، وهو هذا الحدث العظيم الذي قتل فيه الإمام عنوة لا اغتيالاً .

والمؤرخون مجمعون على أن المسلمين استقبلوا خلافة عثمان راضين عنها مطمئنين إليها؛
لأنه وسع عليهم ما كان عمر يضيق، ويشر من أمرهم ما كان عمر يعسر. وهو كما
رأيت قد زاد العطاء لجرد نهوضه بالأمر. ثم هو قد ألان للناس من جانبه، وبسط لهم
يده بالعطاء، وأحس الناس رخاء وسعة لم يكونوا يجدونها أيام عمر، وأحست قریش
بنوع خاص حربة لم تكن تجدونها أيام عمر؛ فلم يبق لها عثمان عند شعب الحرة ولم
يأخذ بحلها مَخَافَةً أَنْ تَهَابَتْ فِي النَّارِ، وَإِنَّمَا خَلَّى يَدَهَا وَبَيْنَ الشَّعْبِ تَفَقَّدَ مِنْهُ إِلَى
حَيْثُ شَهِدَتْ مِنَ الْأَقَالِمِ وَالْأَمْصَارِ. وَيَكَادُ الْمُؤَرِّخُونَ يَجْمَعُونَ عَلَى أَنَّ الْأَعْوَامَ السَّتَّةَ
الْأُولَى مِنْ خِلَافَةِ عُثْمَانَ مَرَّتْ بِسَلَامٍ، فَلَمَّا اسْتَقْبَلَ عُثْمَانُ الشَّطْرَ الثَّانِي مِنْ خِلَافَتِهِ
ظَهَرَتْ الْمَصَاعِبُ وَقَامَتِ الْمَشْكَالَاتُ.

ويحتمل إلى أن المسلمين رضوا بخلافة عثمان ست سنين، ثم احتملوا أربع سنين.
فلما جاوز عثمان بخلافته الأعوام العشرة جعل المسلمون يضيقون به ويستطيلون
خلافته، يظهرون ذلك في شيء من الرفق أول الأمر، ثم في شيء من الحدة بعد ذلك،
ثم في عنف جعل يتزايد شيئاً فشيئاً حتى انتهى إلى غايته المنكرة وهي قتل الإمام.

وليس معنى ذلك أن عثمان لم يلق معارضة أثناء هذه الأعوام العشرة، فقد ظهرت
المعارضة منذ اليوم الأول لخلافته بالقياس إلى قضية عبيد الله بن عمر، وإنما معناه أن
المعارضة لم تبلغ طور الخطورة إلا في العامين الأخيرين من حياة عثمان. وأكاد أعتقد
أن شيئاً من التشاؤم قد شاع في نفوس الناس قليلاً قليلاً منذ أضاع عثمان خانم النبي
في بئر أريس. فقد توارث الشيخان هذا الخاتم عن النبي وأمضيا به أمور الدولة
كلها، وكانا يجدان في ذلك خيراً وبركة وراثاً له خطره، وكانا يعضيان بهذا الخاتم

المعارضة
والعنف

ما يعضيان على أنهما خليفتان لرسول الله ينفذان سنته وينهجان نهجه ، وعضيان
بخطئه الذي كان يعضى به الأمور قبل أن يفارق الدنيا . وتلقى عثمان هذا الخاتم عن
عمر ، كما تلقاه عمر عن أبي بكر ، وكما تلقاه أبو بكر عن أهل بيت النبي حين استخلف .
فلما سقط هذا الخاتم من يد عثمان في البئر جعل المسلمون يلتمسونه ويجهدون في التماسه
دون أن يظفروا به على قلة ما كان في البئر من ماء ، كرهوا ذلك وتطهروا به ، واستاء
لذلك عثمان استياء شديداً ، وقد اتخذ خاتماً جديداً على صورة الخاتم الأول
ونقش عليه ما كان منقوشاً على الخاتم الأول « محمد رسول الله » . ولكن هذا الخاتم
الجديد لم يمس أصبع النبي ولم يمس أصبع الشيخين ، وإنما هو خاتم مصنوع لم يورث
ولم تعض به الأمور من قبل : فكان عثمان قد استأنف منذ اتخذ هذا الخاتم عهداً
جديداً . ويقول الرواة إن عبد الرحمن بن عوف كان أول من اجترأ على عثمان ، فأتى
بعض أمره وأطعم الناس فيه . وذلك أن بعض السعاة أقبلوا بإبل للصدقة ، فوهبها عثمان
لبعض أهل الحكم . فلما بلغ ذلك عبد الرحمن دعا بعض أصحاب النبي وأرسلهم
فاستردوا له هذه الإبل وقسمها في الناس ، وعثمان في الدار لم ينكر ذلك ولم يغيره ، بل
لم يكلم فيه عبد الرحمن وأصحابه . فكان اجترأ عبد الرحمن وأصحابه خطراً في نفسه ؛
لأنه تغيير لأمر السلطان . وكان سكوت عثمان على هذا الاجترأ أشد منه خطراً ؛ لأنه
اعتراف بالخطأ ونقص من هبة السلطان .

وقد جعل الناس بعد ذلك يظهرون إنكارهم لما يكرهون من سياسة عثمان ، يخطئون
في ذلك ويصيبون ، ولكنهم يعارضون على كل حال . ثم لم يتخرج بعضهم من أن يواجه
عثمان بالمعارضة على ملأ من الناس ، ولم يتخرج بعضهم الآخر من أن يعصى أمر عثمان
إذا صدر إليه ، كالذي كان من أبي ذر حين أرسل إليه عثمان ينهيه عما كان يلهج به
من ذم الأغنياء وتلاوة الآية الكريمة : « وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ
وَلَا يُغْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ » ، فلم يسمع له ولم يطلع ، وإنما قال :
« لَأَنْ أَرْضَى اللَّهَ بِسَخَطِ عِثَانٍ أَحَبُّ إِلَيَّ وَخَيْرٌ لِي مِنْ أَنْ أَسَخَطَ اللَّهَ بِرِضَا عِثَانٍ » .

ولم تكن قصة الوليد بن عقبة خليفة أن تشعر قلوب الناس بهيبة سلطان الخليفة .
فليس مما يرفع من شأن السلطان في النفوس أن تقوم البيعة على أن بعض عماله قد
شرب الخمر ، وأن يضطر الخليفة إلى عزل هذا العامل وإقامة الحد عليه ، وأن يتحدث
الناس بأنه أخطأ حين ولّاه مكان سعد ، وبأنه إنما ولّاه لقربته مع تظاهر الأدلة
على أنه لم يكن أهلاً للولاية .

ثم جعلت المعارضة تشتد في الأمصار وتصل أصداؤها إلى المدينة ، حتى اضطر عثمان
إلى اصطناع النفي الإداري . وجعلت المعارضة تشتد في المدينة نفسها وتصل أصداؤها
إلى الأمصار ؛ فتزبد المعارضين في الأقاليم شدة واجتراء ، حتى اضطر عثمان إلى أن
يصطنع الشدة مع معارضيه أنفسهم ، فيوعده وينذر ، ولا يملك نفسه أحياناً
من البطش ببعض المعارضين .

وقد روى المؤرخون أن الناس كثروا على عثمان ونالوا منه أشنع ما نيل من أحد
سنة أربع وثلاثين ، وكان أصحاب النبي يرون ويسمعون ثم لا يهابون ولا يذبحون إلا
جماعة ضئيلة : زيد بن ثابت وأبو أسيد الساعدي وكعب بن مالك وحسان بن ثابت .
بل كان أصحاب النبي الذين أقاموا بالمدينة يكتبون إلى أصحاب النبي الذين تفرقوا في
التغور يستقدمونهم إلى المدينة لتقويم ما اعوج من أمر الخلافة ، يقولون لهم : إنكم
خرجتم تطلبون الجهاد وإنما الجهاد وراءكم ، فارجعوا إلى المدينة لإقامة الدين وصيائمه ؛
فقد عرضة السلطان لشر عظيم . واجتمع الناس فتذاكروا الأحداث والخطوب ، ولاموا
عثمان فأكثروا لومه ، ثم كانوا عالياً أن يدخل على عثمان فيكلمه . قال المؤرخون : فدخل
على عثمان فقال له : يا الناس ورائي وقد كلوني فيك . والله ما أدري ما أقول لك ،
وما أعرف شيئاً تجهله ، ولا أدلك على أمر لا تعرفه . إنك لتعلم ما نعلم ، ما سبقناك إلى شيء
فنتخبرك عنه ، ولا خلونا بشيء فتبليفك ، وما خصصنا بأمر دونك . وقد رأيت وسمعت
وصحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ونلت صهره . وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل
الحق منك ، ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك ، وإنك أقرب إلى رسول الله

صلى الله عليه وسلم رجلاً ، ولقد نلت من صهر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لم ينال
ولاسبقك إلى شيء . فإله الله في نفسك ؛ فإنك والله ما تبصر من عمى ولا تعلم من جهل ،
وإن الطريق لواضح بين ، وإن أعلام الدين لقائمة . تعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله عند
الله إمام عادل هدى وهدى ، فأقام سنة معلومة ، وأمات بدعة متروكة . فوالله إن كلاً
لبين ، وإن السن لقائمة لها أعلام ، وإن البدع لقائمة لها أعلام ، وإن شر الناس عند الله
إمام جائز ضلّ وضلّ به فأمات سنة معلومة وأحيا بدعة متروكة . وإني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول : « يؤتى يوم القيامة بالإمام الجائر وليس معه نصير ولا عاذر
فيلقى في جهنم ، فيدور في جهنم كما تدور الرمح ، ثم يرتطم في غمرة جهنم » . وإني أحذرك
الله وأحذرك سطوته ونقماته ؛ فإن عذابه شديد أليم . وأحذرك أن تكون إمام هذه الأمة
المقتول ؛ فإنه يقال يُقتل في هذه الأمة إمام فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة ،
ويلبس أمورها عليها ، ويتركهم شيئاً فلا يبصرون الحق لعل الباطل ، فيخرجون فيها موجاً
ويخرجون فيها مرجاً » ^(١)

واست أدري أروى حديث عليّ إلى عثمان كما قاله أم روى في نص مقارب
يؤدى معناه وإن لم يؤد ألفاظه . ولكن المهم هو أن المعارضة في المدينة قد خرجت
عن طور النقد الفردي المتفرق الذي يقال هنا وهناك ثم لا يتجاوز ذلك إلى ما بعده .
خرجت عن هذا الطور إلى طور آخر من الاجتماع والتنظيم والاتجاه إلى الخليفة
مباشرة ، ترفع إليه نقدها لسيرته وإنكارها لسياسته ، ثم تنتظر ما يكون منه بعد ذلك .
فهي إذن قد خرجت من المعارضة السلبية إلى المعارضة الإيجابية ، كما نقول نحن في هذه
الأيام . وقد استمع عثمان لرسول المعارضين إليه ، ثم ردّ عليه فقال : قد والله
علمت ليقولنّ الذي قلت . أما والله لو كنت مكاني ما عفتك ولا أسلمتك ولا عبت
عليك ولا جئت منكراً أن وصلت رجلاً ، وسددت خلة ، وآويت ضائعاً ، ووليت شيئاً
بمن كان عمر يولّى ! أشدك الله يا عليّ ! هل تعلم أن المفيرة بن شعبة ليس هناك ؟ قال

نعم. قال: فتعلم أن عمر ولآه؟ قال نعم. قال: فلم تعلمني أن ولّيت ابن عامر في رحمة وقرابته؟ قال عليّ: سأخبرك، إن عمر بن الخطاب كان كل من ولّى فأنما يطاءً على صحابته، إن بلغه عنه حرف تجلبه ثم بلغ به أقصى الغاية. وأنت لا تفعل، ضعفت ورفقت على أقر بآئك. قال عثمان: هم أقر بأوك أيضاً. فقال عليّ: لعمرى إن رحمتهم منى لقربية، ولكن الفضل في غيرهم. قال عثمان: هل تعلم أن عمر ولّى معاوية خلافة كلها! فقد وليته. فقال عليّ: أشدك الله. هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر من يرفاً غلام عمر منه؟ قال نعم. قال عليّ: فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت تعلمها، فيقول للناس هذا أمر عثمان، فيبلغك ولا تغير على معاوية^(١).

فهذا الحوار القصير يصور أدق تصوير ما كانت المعارضة في المدينة تنكر على عثمان، وما كان عثمان يردّ به على هذا الإنكار. فقد أنكرت المعارضة عليه إثارة قرابته بالأموال والأعمال، وضعفه أمام المال من أقر بانه. وردّ عثمان بأنه لم يزد على أن وصل رجلاً وسدّ خلةً وأوى ضائعاً، وأنه سار في اختيار العمال سيرة عمر؛ فقد ولّى عمر المغيرة ابن شعبه مع أنه ليس هناك، وولّى معاوية خلافة كلها. وردّ عليّ بأن عمر كان يراقب عماله أشد المراقبة ويبطش بهم إن انحرفوا، وبأن معاوية كان يخاف من عمر أشد مما كان يخاف منه غلامه يرفاً. وافترق الرجلان على غير اتفاق إلا أن عثمان قد وجد على عليّ لأنه أسلمه ولأمه وعاب عليه، وكان الحق عليه أن يرعى ما بينهما من القرابة. ثم لم يكتف عثمان بالاستماع لما سمع من عليّ وقول ما قال له، بل أراد أن يواجه المعارضة كلها بمجتمعة، وأن ينذر ويحذره فخرج حتى جلس على المنبر ثم قال: «أما بعد فإن لكل شيء آفة، ولكل أمر عاهة، وإن آفة هذه الأمة وعاهة هذه النعمة عيانون طعانون يروّونكم ما تحبون ويسرون ما تكرهون، يقولون لكم ويقولون، أمثال النعام يقيمون أول ناعق أحبّ مواردها إليها البعيد، لا بشرى من إلا فخصاً، ولا يردون إلا عسكراً لا يقوم لهم رائد، وقد أعيتهم الأمور وتعدّرت عليهم المكاسب! ألا فقد والله عنهم عليّ»

بما أقررتم لابن الخطاب بمثله ، ولكنه وطئكم برجله وضربكم بيده وقمعكم بلسانه
فدينتم له على ما أحببتم أو كرهتم . ولنت لكم وأوطأت لكم كفتي وكففت يدي
ولساني عنكم ، فاجترأتم علي . أما والله لأنا أعز نفراً وأقرب ناسراً وأكثر عدداً وأقن
إن قلت هم أتى إلى . ولقد أعددت لكم أقرانكم وأفضلت عليكم فضولاً ، وكشّرت
لكم عن ناني ، وأخرجتم مني خلقاً لم أكن أحسنه ومنطقاً لم أنطق به . فكفوا عليكم
السننكم وطعنكم وعيبكم على ولائكم ؛ فإني قد كففت عنكم من لو كان هو الذي
يكلمكم لرضيت منه بدون منطقي هذا . ألا تها تفقدون من حقكم ؟ والله ما قصّرت في
بلوغ ما كان يبلغ من كان قبلي ومن لم تكونوا تختلفون عليه . فضل فضل من مال ،
فألى لا أصنع في الفضل ما أريد ؟ فلم كنت إماماً ؟ وهم مروان بن الحكم أن
يتكلم فزجره عثمان قائلاً : « اسكت لا سكت ادعني وأصحابي . ما منطقت في هذا !
أم أقدم إليك ألا تنطق ^(١) ؟ » .

وهذه الخطبة هي أعنف خطبة خطبها عثمان في خلافته كلها . وهو نفسه قد أحس
ذلك واعتذر منه اعتذاراً رفيقاً يلائم خلقه وطبعه السمج فقال : « وأخرجتم مني خلقاً
لم أكن أحسنه ومنطقاً لم أنطق به » . على أنه لم يكذب خطبته حتى رجع في رفق
عذب إلى المألوف من سيرته حين قال لمروان : « دعني وأصحابي » . فهو إذن يتحدث
إلى أصحابه لا إلى خصومه ، وهو يعنف بهم لأنهم عذّبوا به حتى أخرجوه عن طوره .
والحليم يغضب ثم لا يلبث أن يعود إلى ما أليف من الخلق .

وعثمان ينكر على أصحابه استماعهم لهؤلاء العتاة بين الطمأنين الذين يظهرون لهم
ما يحبون ويخفون عليهم ما يكرهون ، ويضلّونهم في إمامهم ، ويظلمونهم في أشياء ليس
إليها سبيل . وعثمان يشير إلى قوم بعينهم في هذا الحديث ، يرى أنهم قوام المعارضة ،
وأنهم يفرون به ويؤثّبون عليه لتحقيق آرائهم وبلوغ آمالهم التي طالما انتظروا
بلوغها . وهؤلاء بالطبع هم الذين كان عثمان يظن أنهم يفسدون عليه الخلافة ويمشّونها

لأنفسهم . ولعله يشير إلى من بقي من أهل الشورى ، وإلى الذين كانوا يلمجون
بتقدم من أمثال عمار بن ياسر وغيره من المهاجرين والأنصار .

ثم يقول عثمان لأصحابه إنهم ينكرون عليه أشياء قد أتاهها عمر فلم ينكروها عليه ،
لأن عمر اشتد عليهم تخافوه ، ولأنه هو لأن لهم فطمعوا فيه . ثم ينذر أصحابه وينذر

الذين يغروهم ويؤلبونهم ، فيذكر أنه أعز نفراً وأقرب ناصراً وأكثر عدداً وأجدر
إن دعا أن يستجاب له . وما من شك في أنه يعرض في هذا النذر بمناقضيه الذين

لا يعدلونه قوة وبأساً . فبنوا أمية كانوا من غير شك أعز نفراً وأكثرنا ناصراً من
سائر أحياء قريش . ثم يعود إلى أصحابه فيسألهم ماذا ينكرون وماذا ينقمون ؟ لقد

أدى إليهم حقهم كاملاً ، ولم يقصر بهم عما كان يبلغه أبو بكر وعمر . ثم يعطف على
تصرفه في الأموال العامة فيقول : « فضل فضل من مال ، فإلى لا أصنع في الفضل

ما أريد ؛ فلم كنت إماماً ؟ » يريد أنه إذا أدى إلى المسلمين حقهم من بيت المال فله أن
يتصرف في ماله كما يريد . ذلك شيء نبيحه له الإمامة ، وليس لأحد أن يجادله فيه

أو ينكره عليه . فقد كانت الجولة الأولى — كما يقول المؤرخون — بين عثمان ومعارضيه
متكافئة : أنكر المعارضون ثم نظموا إنكارهم ثم رفعوه إلى الخليفة ، فردّه عليهم ثم خطبهم

فأنذر وحذر واشتد ثم تاب إلى شيء من لين ، ولكنه استمسك بموقفه لم يحد عنه ،
واستمسكت المعارضة بموقفها لم يحد عنه أيضاً . إلا أن الحوادث كانت أقوى منه

ومن المعارضة . فقد مضت المعارضة في إنكارها ، وجاءته الأنباء من الأقاليم بأن المعارضة
فيها ليست أقل ولا أهون من المعارضة في المدينة . وكان عثمان قد احتفظ بسيرة عمر ،

فخرج بالناس أثناء خلافته كلها إلا العام الأول لأنه كان مرضياً ، وإلا العام الأخير
لأنه كان محصوراً . وكان يلقى عماله في الموسم من كل عام فيسمع منهم ويقول لهم .

فلما لقاهم في الموسم سنة أربع وثلاثين جمعهم المشورة . وروى الرواة أنه أحضرهم
عمرو بن العاص . وأشك أن في هذا ؛ فلم يكن عمرو بن العاص عاملاً لعثمان سنة أربع

وثلاثين ، ولم يكن عمرو بن العاص ناصحاً لعثمان منذ عزله عن مصر ، وإنما أقحم

فيها ليست أقل ولا أهون من المعارضة في المدينة . وكان عثمان قد احتفظ بسيرة عمر ، فخرج بالناس أثناء خلافته كلها إلا العام الأول لأنه كان مرضياً ، وإلا العام الأخير لأنه كان محصوراً . وكان يلقى عماله في الموسم من كل عام فيسمع منهم ويقول لهم . فلما لقاهم في الموسم سنة أربع وثلاثين جمعهم المشورة . وروى الرواة أنه أحضرهم عمرو بن العاص . وأشك أن في هذا ؛ فلم يكن عمرو بن العاص عاملاً لعثمان سنة أربع وثلاثين ، ولم يكن عمرو بن العاص ناصحاً لعثمان منذ عزله عن مصر ، وإنما أقحم

الرواة عمرًا في هذه المشورة ليصوروا مكره ودهاءه وكيد عثمان . وأكبر الظن أنه
 لم يحضر شورا إلا هؤلاء الرجال الأربعة الذين كانوا يتولون الأمصار ذات الخطر ،
 وهم معاوية ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وعبد الله بن عامر ، وسعيد بن
 العاص . فلما التأمت جماعتهم قال لهم عثمان : إن لكل إمام وزراء ، وإياكم وزرائي .
 وقد رأيتم ما ظهر من تنمر الناس لي ومطالبتهم إتيائي بعزل عمتي ، ومن هذه الفتنة
 التي أظهرت رأسها ، فأشيروا علي . فأما معاوية فلم يزد على أن يطلب إليه أن يرد
 العادل إلى أمصارهم ، وأن يكلمهم إلى كفتهم ، وأن يعتمد عليهم في أن يضبط كل
 واحد منهم مصره ويحزم أمره ، ويكفي الإمام من قبله من الناس . وأما سعيد بن
 العاص فأشار عليه بأن يقتل قادة المعارضة وزعماء الفتنة . وأما عبد الله بن سعد بن
 أبي سرح فأشار عليه بأن يرضى الناس ويعطيهم من بيت المال ويأخذهم من طريق
 أطاعهم . وأما عبد الله بن عامر فأشار عليه بأن يرسل الناس إلى الجهاد ، ويشغلهم
 بالحرب ، ويطيل إقامتهم في الثغور . وبهذا الرأي أخذ عثمان ، رد العمال إلى
 أمصارهم ، وأمرهم أن يحسنوا السياسة ويتشددوا في حقوق الله ، ويأخذوا الرعية
 بالخير ، يرسلهم إلى الغزو ، ويقطعوا العطاء عن ظهر منه عوج أو الخراف . وعاد
 عثمان إلى المدينة وصحبه معاوية في طريقه إلى الشام . وفي المدينة عقد عثمان مجلساً
 استشارياً مشهراً بمعاوية وشهده نفر من كبار الصحابة فهم علي وطلحة والزبير
 وسعد . وبدأ معاوية الحديث ، فأوصى هؤلاء النفر بالإمام الشيخ ، وحذرهم من
 الفتنة والفرقة ، ولم يخل تحذيره من بعض النذير . فنهزه علي ، وكان بينهما حوار
 لم يخل من جفوة . ثم تكلم عثمان كلاماً فيه كثير من لين ورفق ، وأظهر أنه صائر
 إلى ما يشير القوم به عليه . فقبل له إنك أعطيت فلاناً وفلاناً ، فاستقر ما أعطيت ،
 فوعد عثمان بذلك ورضى القوم ، وتفرقوا على شيء من رضا . ولم يكن شك في أن
 المعارضة قد ربحت بعض الربح ، فقد استشار عثمان زعماءها وأجابهم إلى بعض ما أرادوا .
 وانصرف معاوية إلى المدينة بعد أن أوصى المهاجرين بالإمام الشيخ مرة أخرى ،

وبعد أن تمسح لهم مرة أخرى كذلك بالتحذير والنذير . وكان يُخَنّ أن الناس
سيستقبلون سنة خمس وثلاثين بشيء من دعة وهدوء . ولسكن أهل الكوفة ناروا
ورددوا وإليهم سعياداً كما قدمنا ، وطلبوا أن يولى عليهم أبو موسى ، واضطر عثمان إلى
أن يجيبهم إلى ما أرادوا ؛ فكان هذا أول الفتنة : عرضت الكوفة لغيرها من الأمصار
مثلاً ، فلم تلبث الأمصار أن اتبعته ، وظهر للناس أن الثورة طريق موصلة إلى ما يريد
الثائرون .

وما هي إلا أن يذهب المصريون مذهب أهل الكوفة ، وإذا هم يرسلون في رجب
من سنة خمس وثلاثين وفداً ضخماً ، خرجوا بظهور أنهم يريدون العمرة ، ولكنهم
أقبلوا على المدينة وأظهروا أنهم يريدون أن يناظروا عثمان في سياسته وسياسة عماله .
والرواة يختلفون ؛ فيقول بعضهم إنهم لقوا عثمان في قرية خارج المدينة فناظروه وحكموا
الصحف بينه وبينهم ، فافقهم بأشياء حتى رضوا ، وأقنعوه بأشياء حتى اعتذر ووعد
بالنوع عنها . ويقول آخرون إنه أرسل إليهم جماعة من المهاجرين والأنصار فيهم
علي بن محمد بن مسلمة الأنصاري ، وأعطى على نفسه عهداً ليبتاعن بالناس ما يرضون .
فخرج السفراء ولقوا القوم فوعظوهم وأعطوهم الرضا ، ثم جاءوا بوفد منهم إلى عثمان
فأكده لهم العهد ، ثم خرج خطيب الناس وأثنى على الوفد المصري وأعطى التوبة
واستغفر الله ويكي الناس ورقّت القلوب للإمام الشيخ ، وانصرف المصريون
راضين . قال الرواة إن عثمان قال في آخر خطبته تلك : « إذا نزلت فليأثني خياركم ،
فلا ترفع إلى ظلامه إلا كشتها ، ولا تعرض علي حاجة إلا قضيتها » . ولكنه لم يكده
يعود إلى داره حتى حوّلته مروان عما وعده به ، وخرج فردّ الناس عن الدار ردّاً
عنيفاً . والثى ، المحقق هو أن عثمان استطاع بما أعطى من العهد وما بذل من الرضا
وما أعلن من التوبة أن يتألف الناس ويجمعهم على طاعته ومحبته وانتظار الخير منه .
ولكن الأيام مضت وتبعها الأيام ، ولم يعزل عثمان عاملاً ولم يغيّر مما وعد بتغييره
شيئاً . وما كاد يقبل شوال من هذه السنة حتى يخرج المصريون خرجتهم الثانية في

عدد يقول المقلون إنه كان ستائة ، ويقول المكثرون إنه كان ألفاً ، ويخرج في الوقت نفسه ناس من الكوفة والبصرة ، وقد تواجد القوم حين استياسوا من وفاء الخليفة لم بما أعطى على نفسه من العهد . وبلغ القوم ضواحي المدينة ، وبلغ عثمان بمقدمهم فيريد أن يرسل اليهم علياً ومحمد بن مسلمة ، فيأتي على ، ويقول محمد بن مسلمة : لا أكذب الله في سنة مرتين . ولكن أهل المدينة على ذلك يأبون أن تدخل المدينة عليهم عنوة ، وينهضون لرد هؤلاء الطائفتين . وتقبل وفود من المصريين والكوفيين والبصريين ، فإذا هم يرون علياً وطلحة والزبير قد عسكروا ومع كل واحد منه أصحابه يريدون أن يحموا دار الهجرة من أن تقتحم عليهم عنوة ، فيرتدون ويظهرون العودة إلى أمصارهم ويحولون عن معسكراتهم في الضواحي . ويستيقن أهل المدينة أن قد زال الخطر ، وأن القوم قد رجعوا أدراجهم ، فيستأنفون حياتهم على ما ألفوا من أمن ودعة وهدوء . ثم لا يروعيهم إلا التكبير قد ملأ المدينة من حولهم ، وينظرون فإذا القوم قد كادوهم حين أظهروا الرجوع إلى أمصارهم ، حتى إذا آتوا منهم أمناً ودعة عادوا فدخلوا المدينة واحتلوها بغير قتال ، ونادى مناديتهم : من لزم داره فهو آمن ، ومن كف عنا آذاه فهو آمن . ثم يضرب الحصار حول دار عثمان .

وهنا تأتي قصة الكتاب الذي يقول الرواة إن المصريين قد أخذوه أثناء عودتهم إلى مصر فكثروا راجعين . فهذه القصة فيما أرى ملتفة من أصلها . وليس أدل على ذلك مما يقول الرواة أنفسهم من أن أصحاب النبي لم يكادوا يجادلون القوم في كتابهم هذا ويسألونهم كيف علم أهل الكوفة وأهل البصرة بأنكم قد أخذتم هذا الكتاب وقد ذهب كل فريق منكم إلى وجهه حتى عجزوا ولم يعرفوا كيف يجيبون ، وقالوا : ضعوا هذا الأمر كيف شئتم ، فلا حاجة لنا بهذا الرجل . وليس معقول ولا مقبول أن يكيد عثمان للمسلمين هذا الكيد ، فيعطى فريقاً منهم الرضا ثم يرسل إلى عامله سرراً أن يبلغه الأمر أن يبطش بهم ويرهقهم من أمرهم عسراً . وليس معقول ولا مقبول أن يجترى مروان على الخليفة فيكتب هذا الكتاب ويضفيه بخاتمه ويرسله مع غلامه على

جمل من إبله . كل هذا أشبه بأن يكون ملهاة سخيقة منه بأن يكون شيئاً قد وقع .
والأمر أبسر من هذا . تلقى أهل الأمصار وعداً من إمامهم فاطمأنوا إليه ، ثم تبينوا أن
الخليفة لم يصدق وعده ، فأقبلوا ثائرين يريدون أن يفرغوا من هذا الأمر وألا يعودوا
حتى يفرغوا منه ، فلما بلغوا المدينة وجدوا أصحاب رسول الله قد تهيئوا لقتلهم ،
فكرهوا هذا القتال وانصرفوا كائدين ، حتى إذا عرفوا أن هؤلاء الشيوخ قد ألقوا
سلاحهم وأمنوا في دورهم ، كرتوا راجعين فاحتلوا المدينة بغير قتال .

وما كان هؤلاء الناس يريدون أن يقاتلوا أصحاب النبي ولا أن يقتلهم ، ولا أن
يثيروا حول المدينة حرباً تذكر يوم أحد أو يوم الأحزاب ، إنما كانوا يريدون أن
يحاصروا الإمام ويماجلوه حتى يصلوا إلى خلعه أو إلى قتله . وقد بلغوا ما أرادوا ،
فدخلوا المدينة وحاصروا الإمام .

وأكد أقطع بأن قد كان لهم من أهل المدينة أنفسهم أعوان وأنصار دعوم
وشجعهم ، ثم أعلمهم بما عزم عليه أصحاب النبي ، ثم أعلمهم بعودة المدينة إلى
الهدوء والدعة ، ثم انضموا إليهم حين حاصروا عثمان . وقد كان الحصار في أول
أمره سيراً لا يكاد يتجاوز احتلال المدينة والإحاطة بدار عثمان ، وكان الخليفة حزيناً
يخرج من داره ويعود إليها ويصلي بالناس ويصلي خلفه الثائرون أنفسهم ، ويخطب
الناس فيعظهم ويبشّرهم ، ويسمى السفراء في أثناء ذلك بينه وبين الثائرين . يريد
الثائرون أن يتخلع نفسه ، ويأبى هو أن يتزع قيصاً قد كساه الله عز وجل إياه .
ولكن الأمور تتقدم فجأة ؛ فقد عرف الثائرون أن عثمان قد أرسل إلى العمال في
الأمصار بأمرهم بأن يرسلوا إليه الجند لينصروه ويخرجوا من المدينة هؤلاء الطائفتين .
وما يكاد الثائرون يعرفون هذا النبأ حتى يتغير الحصار وتتغير معه سيرتهم
مع عثمان .

فقد خرج عثمان ذات يوم كما كان يخرج من قبل ، وصلى بالناس كما كان يصلي بهم من قبل ، ثم جلس على المنبر فجعل يعظ الناس ويبصّرهم كما تعود أن يعظهم ويبصّرهم ، وكان فيما قال : « يا هؤلاء العبدى الله الله ! فوالله إن أهل المدينة ليعلمون أنكم ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم . فامحوا الخطايا بالصواب ! فإن الله عز وجل لا يمحو السيئ إلا بالحسن » . قال المؤرخون فقام محمد بن مسلمة فقال : أنا أشهد بذلك . فقام إليه حكيم بن حزمة فأقعدته . فقام زيد بن ثابت وقال ابغنى الكتاب ، فثار إليه من ناحية أخرى محمد بن أبي قتيبة فأقعدته . أراد محمد بن مسلمة أن يشهد بأن الله لا يذهب السيئ إلا بالحسن . وأراد زيد بن ثابت أن يثبت ذلك من المصحف ، فتلوا على الناس قول الله عز وجل : « إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » ، ولكن الناس أقعدوها . وقام حزمة بن عمرو الساعدي (رجل من الأنصار) فقال يا عثمان إنزل ندرعك عبادة ونعملك على شارف من الإبل إلى جبل الدخان كما سرت خيار الناس . قال عثمان : قبحك الله وقبح ما جئت به ! وكان حزمة هذا يعرض لعثمان وينذره بالقتل أو بأن يطرح في عنقه جماعة ويحملوه على قلوب جرباء ويلقيه في جبل الدخان إن لم يترك بطائته ، وكان يلومه في عماله وفي مروان وفي آل الحكم خاصة ، وكان يقول إذا كنتم في ذلك وحاول مكالموه أن يردوه إلى بعض الرفق من الله لأننى الله غداً فأقول إنا أطعنا ساداتنا وكبراءنا فأضلونا السبيل .

ولم يكذ عثمان يرد على حزمة هذا حتى قام جهجاه بن سعيد الغفاري (رجل من رهط أبي ذر ومن أصحاب النبي الذين شهدوا بيعة الرضوان) فوثب إلى المنبر فأخذ من عثمان العصا التي كان يخطب عليها ، وهي التي خطب عليها النبي وصاحبه من

بعده ، فكسرها على ركبته . قال الرواة : فأصابته ركبته . إكالة منذ ذلك اليوم ،
وأمر عثمان فيما بعد شد العصا . ثم ثار الناس فتحاصبوا وحُصِبَ عثمان حتى تُصرع
واحتمل مغشيًا عليه ، فأدخل إلى داره فلم يخرج منها إلا مقتولا .

ومنذ ذلك اليوم سار الثائرون مع عثمان سيرة منكرة حقًا ، منعوه من الصلاة في
مسجد النبي ، وأقاموا منهم رجلاً يصلي بالناس هو الغافقي زعيم المصريين . وكان طلحة
ابن عبيد الله ربحاً صلى بالناس ، وكان عليٌّ ربحاً صلى بهم أيضاً . ثم حال الثائرون بين
عثمان وبين الماء ، حتى اشتد الظمأ عليه وعلى أهله وعياله ، وحتى أشرف عليهم ذات يوم
فذكرهم بأنه اشترى بئر رومة بأمر النبي وجعلها سقاية للمسلمين ، ووعدته النبي بها الجنة ،
وهو الآن يُحرّمُ ماءها ويُفطر على ماء آجن . وذكرهم بأنه اشترى بأمر النبي أرضاً ضمها
إلى المسجد حين ضاق بالناس ، ووعدته النبي بها الجنة ، وهو أول مسلم مُنِعَ من الصلاة
فيه . ثم أرسل إلى جماعة من أصحاب النبي وأمّهات المؤمنين يطلب إليهم أن يرسلوا
إليه شيئاً من الماء العذب إن استطاعوا ، فاحتال عليٌّ حتى أدخل إليه شيئاً من ماء ،
وأقبل على الثائرين فزجرهم وقال : إن الذي تصنعون ليس صنع المؤمنين ولا صنع
الكافرين ، وإن الفرس والروم ليأسرون فيطعمون ويسقون . وأقبلت أم حبيبة
بنت أبي سفيان وزوج النبي تحمل شيئاً من ماء ، فضرب الثائرون وجهها بقلتها وقطعوا
حقنها . حتى كادت أم المؤمنين تستط لولا أن تلقّاها الرجال فأسندوها وردّوها إلى
دارها ، مع أنها أنبأتهم بأنها إنما أقبلت تسكّم عثمان في أيتام بني أمية وكانت وصايا
بني أمية عنده ، فلم يصدقوها ولم يسمعوا منها . ولزم أكثر أصحاب النبي دورهم منذ
اشتد الحصار ، وأقام الناس في بيوتهم لا يخرج منهم أحد إلا ومعه سيفه . واشتد الكرب
وشاع القتل وعظم البلاء ، وجعل عثمان يشرف على الثائرين بين حين وحين فيعظّمهم
ويحذّرهم ويخوّفهم الفتنة ويذكرهم بآيات الله وحديث النبي فلا يسمعون له
ولا يحفلون به ، وربما ردّوه ردّاً عنيفاً .

وقد اجتمع القادرون على القتال من بني أمية وانضم إليهم شباب من أبناء

المهاجرين ، فدخلوا الدار وقاموا يحمونها ويحمون عثمان من الثائرين ، وكان فيهم
 عبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير والحسن والحسين ابنا علي ومحمد بن طلحة ، وأمر
 عثمان عليهم عبد الله بن الزبير ، وتقدم إليهم في ألا يقاتلوا ، وعزم عليهم في ذلك أشد العزيمة .
 وتخرجت الأمور حتى منع الناس من الدخول على عثمان ، ومنع أهل الدار من الخروج
 منها ، وأقام الناس على ذلك أياماً . ثم جاءت الأنباء بأن أمداد العراق قد دنت من
 المدينة ، وبأن أمداد الشام قد انتهت إلى وادي القرى . فيختلف الرواة هنا أشد
 الاختلاف : فاما الذين هوأهم مع عثمان فيقولون : أشفق الثائرون أن تصل الأمداد إلى
 المدينة فتحول بينهم وبين ما يريدون ، فاحتالوا حتى أغفدوا نفرأ منهم عليهم محمد بن
 أبي بكر فتسوروا الدار من خوخة بينها وبين دار عمرو بن حزم وانتهوا إلى عثمان
 فقتلوه . وأما الذين هوأهم مع غير عثمان فيقولون إن أهل الدار هم الذين بدءوا ففأوشوا
 الثائرين . كان عثمان مشرفاً عليهم ، وقد دعاه رجل منهم يقال له نيار بن عياض
 الأسلمي وكان شيخاً كبيراً من أصحاب النبي ، دعا عثمان وجعل يعظه وينصح له بأن
 يخلع نفسه ، وإنه لفي ذلك إذ رمى سهم من الدار أو ألقي عليه منها حجر فقتل .
 قال الثائرون لعثمان : ادفع إلينا قاتل صاحبنا فنقتله منه . فقال عثمان : ما أعرف له
 قاتلاً فأدفعه إليكم ، أو قال عثمان : ما أدفع إليكم رجلاً ذب عني وأنتم تريدون قتلي ، ثم
 حجزت بينهم ليلة منكراً . فلما أصبحوا هجم الثائرون على الدار يحرقون أبوابها ،
 وخرج لهم أصحاب الدار يقاتلونهم ، فاشتد القتال وجرح عبد الله بن الزبير جراحات
 كثيرة ، وتصرع مروان بن الحكم حتى ظن به الموت ، وقتل آخرون ، واتسحت الدار
 على أهلها ، وفي أثناء ذلك فتح عمرو بن حزم بابه وأنفذ من الخوخة أولئك النفر الذين
 انتهوا إلى عثمان فقتلوه .

وأكبر الظن أن أنباء وصلت إلى المدينة بأن الأمداد قد كادت تبلغها ، فأراد
 الثائرون أن يفرغوا من الأمر قبل أن تصل هذه الأمداد . ولم يستطع مروان بن الحكم
 أن يصبر وقد بلغه من أنباء الأمداد ما بلغ الثائرين ، فتمعجل الحرب وظن أنه

يستطيع أن يزحزح المحاصرين عن الدار ، وأن يقاتلهم حتى تأتي الأمداد ، وكره أن
يعتد عليه معاوية أو ابن عامر بأن جنودهما قد أدركتهم محصورين في الدار ، ففرجت
عنهم الحصار وردت إليهم الحياة . فأراد أن تدركه الأمداد ومعه من في المدينة من
بنى أمية وهم يقاتلون ويهللون فيحسنون البلاء . وهو من أجل هذا خرج مرتجلاً
يطالب المبارزة ، وخرج معه نفر من بنى أمية يرتجزون ، وثمان بأمرهم بالصبر ويكفهم عن
القتال فلا يسمعون له ولا يستجيبون لدعائه ، حتى اضطر إلى أن يقسم على من رأى
عليه له طاعة الكيلبيين سيفه ، فألقى جماعة من أصحابه سيوفهم وأبى بنو أمية أن يفعلوا .
وبينما القوم يقتتلون وقد اقتضمت الدار وجعل أهلها يتفرقون ، خرج خارج فاذن في
الناس : لقد قتلنا ابن عثمان ! ثم فتحت الأبواب ونهبت الدار ونهب بيت المال ، ولم
يتفرق الناس إلا وقد وقعت الواقعة وكانت الفتنة وصبت على المسلمين بلاء عظيم .
ومع ذلك فقد يظهر أن عثمان مال في آخر أمره إلى شيء من العافية . فقد يتحدث
الرواة بأن سعد بن أبي وقاص دخل على عثمان فسمع منه ، ثم خرج مسترجعاً يطلب
علياً حتى لقيه في المسجد ، فقال له هلم أبا الحسن لقد جئت بك بخير ما جاء به أحد أحدًا .
إن خليفتك قد أعطى الرضا فأقبل فانصره واستبق إلى الفضل في نصره . وإنيهما
ليقنأجيان حتى جاء اليا بقتل عثمان .

فأكد اعتقد أن عثمان كان دعا سعد وكلفه أن يسلمه بينه وبين علي ليكف
الناس عن القتل والقتال ، على أن يرد الأمر إلى أصحاب الشوري وأهل الحل والعقد
من المسلمين ليضعوه حيث يشاؤون ولكن هذه السفارة جاءت متأخرة ، وكان أمر
الله قدراً مقدوراً .

وكان معاوية قد عرض على عثمان قبل أن يفارقه في أواخر سنة أربع وثلاثين خصلتين رفضهما عثمان رفضاً حاسماً : عرض عليه أن يسير معه إلى الشام فيكون فيها آمناً منصوراً ؛ فأبى عثمان أن يترك جوار النبي وأن يستبدل بدار الهجرة داراً أخرى. وأضر عثمان في نفسه أشياء لم يقها لمعاوية في أكبر الظن ، وهي أنه لو ترك المدينة لنقل عاصمة الخلافة إلى بلد آخر غير البلد الذي ظهر الإسلام فيه على أعدائه ، وإلى بلد آخر غير البلد الذي أقام النبي فيه أعلام الإسلام وأقام الشيخان فيه بعد ذلك مجد الإسلام . ولم يكن أبغض إلى عثمان من أن يأتي هذه البدعة ، ولم يكن أبغض إليه من أن يقول له أصحاب النبي وعامة المسلمين نقات أمر الإسلام من حيث أقره النبي وصاحبه إلى بلد أجنبي غريب . ثم لو فعل عثمان لكان أسيراً في يد معاوية . ولأن يكون أسيراً في يد أصحابه الذين هاجروا معه والذين آووا ونصرو والذين غزوا معه ومع النبي واستمعوا معه للنبي أحب إليه من أن يكون أسيراً عند معاوية بن أبي سفيان ، على ما بينه وبين معاوية من قرابة النسب ، وعلى ما عند معاوية بن أبي سفيان من الأمن والعزة والغلب .

وعرض معاوية على عثمان أن يرسل إليه جنداً من أهل الشام يقيمون معه في المدينة ليردوا عنه العاديات ؛ فأبى عثمان وقال لا أضيق على أصحاب رسول الله بجوار من يجاورهم من الجند . وأضر عثمان في نفسه أشياء أخرى في أكبر الظن لم يقها لمعاوية : لم يرد أن يخرج عن سيرة النبي وسيرة صاحبيه ، فيفرض سلطانته بالقوة والغلب ويخضع دار الهجرة لهذا الاحتلال الذي عرضه عليه معاوية ، فيحدث في الإسلام هذا

الحدث الأكبر وهو إخضاع المهاجرين والأنصار ومسجد النبي ومدينته لجند يرسلهم معاوية بن أبي سفيان من قوم لم يلقوا النبي ولم يسمعوا منه ولم يروا سيرته وسيرة صاحبيه رأى العين . لم يرد عثمان أن يكون أول من يحول الخلافة إلى ملك ، ويخرجها عما ألفت من هذه الساحة السمحة إلى القهر والفسر والبأس الشديد . ولو قد فعل عثمان لكان طاغية يحكم أصحاب النبي بقوة هذا الجيش الذي يحميه من أصحابه ، ويحرس داره إن أقام فيها ، ويحرسه هو إن خرج من داره ، ويحيط به إذا قام خطيباً على منبر النبي ، ويسمى بين يديه إذا مشى في طرقات المدينة . وأين هذا كله من سيرة النبي والشيخين ومن سيرة عثمان نفسه ! فقد كان يمشى في المدينة غير محروس ، ويقف على أندية القوم فيقول لهم ويسمع منهم . وكان ينام في المسجد وقد لفّ رداءه ، اتخذ ساداً . وكان يجلس على منبر النبي يوم الجمعة فيتحدث إلى الناس حديث الأب الرقيق أو الأخ البار أو الصديق الحميم ، يسألهم عن مرضاهم وعن شؤونهم وعن حاجاتهم وعن أسعار السوق . فإذا أذن المؤذنون قام فخطبهم ما شاء الله أن يخطبهم ثم جالس فاستأخف الحديث معهم يسألهم عن مرضاهم وعن شؤونهم وعن حاجتهم وعن أسعار السوق . فإذا أذن المؤذنون الأذان الثاني قام فصلى بهم . فكيف به لو غير هذا كله فانتقل إلى الشام وترك دار الهجرة ، فلم يخطب على منبر النبي ، ولم يصل في مسجد النبي حيث صلى النبي وصاحبه ؟ وكيف به لو أقام في المدينة يحفّ به جند من أهل الشام يحمونه من الذين شهدوا معه ومع النبي المشاهد كلها ؟ لم يكن عثمان يستجيب لما دعاه إليه معاوية ، ولا ليقبل ما عرض عليه معاوية من إرسال ذلك الجيش . فلما قال له معاوية : إِذْنُ لَتَقْرَيْنَ أَوْ لَتَقْتُلَيْنَ ، قال : حسبي الله ونعم الوكيل !

فقد استقبل عثمان خلافته إذن وهو يريد أن يسير سيرة صاحبيه لا يغير منها شيئاً . وصار على الجثة سيرة صاحبيه : فلم يحتجب ولم يستعمل ولم يتسلط ، وإنما أدركه ما قد يترك الناس من هذا الضعف الذي لا يأتي عن نية سوء ولا عن عمد للبغي ، وإنما يأتي عن خلق كريم وعن حب للخير ورغبة فيه .

وما ينبغي أن ننسى أن عثمان قد استقبل الخلافة وهو شيخ كبير قد بلغ السبعين من عمره، وكان جواداً معطاءً . وكان وصولاً للرحم، وكان شديد الحياء، وكان سمح الخلق رقيق القلب حسن الرأي في الناس. فإذا اجتمعت كل هذه الخصال في شخصه وأضيفت إليها خصال أخرى في عشيرته الأقربين هي الطمع والجشع والطموح الذي لا حد له والاستعداد للتسلط والغلبة، كان هذا كله خليقاً أن يعرض عثمان لما تعرض له من الشر. فإذا أضفت إلى خصاله وخصال عشيرته الأقربين أن جماعة من كبار أصحاب النبي قد نازعتهم نفوسهم إلى الدنيا فاندفعوا إليها ورغبوا فيها وجمعوا منها حظوظاً ضخمة وألقى هذا في روعهم أنهم لم يسوا أقل من عثمان استحقاقاً للخلافة، وأنهم قد يكونون أقدر منه على التهوض بأعبائها وضبط أمورها لأنهم لم يبلغوا من الشيخوخة ما بلغ. كان هذا كله خليقاً أن يجعل الأمر على عثمان عسيراً أشد العسر، وأن يجعل السياسة بالقياس إليه مشكلات معضلات يتبع بعضها بعضاً، لا يخرج من بعضها إلا ليدخل فيما هو أشد منها عسراً وأعظم تعقيداً.

ثم إذا أضفت إلى هذا كله أن هؤلاء الشيوخ من المهاجرين والأنصار، قد عاشوا عيشة إلا تكن بدوية خالصة فهي إلى البداوة أقرب منها إلى الحضارة، ثم نظروا ذات يوم فإذا هم أمام دولة ضخمة بعيدة الأرجاء مترامية الأطراف معقدة الشؤون تحتاج إلى أن تناس سياحة الحضارة المتأصلة ذات السنن الموروثة والتقاليد المقررة لا الحضارة الطارئة — إذا جمعت هذه الخصال كلها بعضها إلى بعض، عرفت أن ظروف الحياة التي أحاطت بعثمان كانت أقوى منه ومن أصحابه. ولا تقل إن عمر قد واجه هذه الظروف وظهر عليها؛ فقد كان عمر من هؤلاء الأفذاذ الذين لا تنظر الإنسانية بهم إلا في القليل النادر، والذين يتعبون من بعدهم ويرهقونهم من أمرهم عسراً. ولولا شيء من التحفظ والاحتياط لقلت إن المشول الأول والأخير عما تعرض له عثمان وأصحابه من الخطوب إنما هي هذه العبقرية الفذة التي أتاحت لعمر ولم تنح لأحد من أصحابه وفيهم عثمان.

ومما يمكن من شيء فهذه الأحداث التي حدثت، وهذه الفتنة التي بلغت المرحلة الأولى من مراحلها بقتل عثمان، قد تحركت المسلمين وأمامهم طريقان كلتاهما مستقيمة واضحة الأعلام ليس فيها عوج ولا انواء : إحداهما هي الطريق التي سلكتها الأمم من قبلهم ، وهي طريق الملك الذي يقيم أمره على الحزم والعزم وعلى القوة والبأس ، ويحل مشكلات الدنيا بوسائل الدنيا ، فيرقى ويقوى ويزدهر ، ثم يصيبه الضعف والانهلال والدواء ينتقل من طور إلى طور ومن دولة إلى دولة ومن شعب إلى شعب . والأخرى هي هذه الطريق الجديدة التي تهديها النبي ورفع أعلامها أصحابه ، وهي التي لا تقيم السلطان على القوة ، وإنما تقيمه على المحبة والعدل ، وتجعل القوة أداة من أدواته ووسيلة من وسائله ، ولا تعرف أثره ولا تحكما ولا جبرية ، ولا تحل مشكلات الدنيا بوسائل الدنيا ، وإنما تحلها بوسائل الدين هذه التي تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعلى الرغبة في الخير والنفور من الشر ، وعلى الإيثار على النفس والتبرؤ من الأثرة ، وتعتمد قبل كل شيء على صفاء النفوس ونقاء الضمائر وطهارة القلوب ، وتتخذ الدنيا كلها لا أقول وسيلة إلى الآخرة ليس غير ، ولكن أقول وسيلة إلى الآخرة من جهة ، ووسيلة إلى دنيا جديدة تزداد رقياً ونقاء وصفاء وطمهراً كلما تقدمت بها الأيام من جهة أخرى .

نظر المسلمون بعد مقتل عثمان فإذا هم على رأس هاتين الطريقين . فلما أكثرهم فسلخوا الطريق الأولى ، واستحسنوا فيها وما زالوا يمتحنون بما امتحنت به الأمم والشعوب . وأما أقلهم فحاولوا أن يسلكوا الطريق الثانية ، ولكنهم كانوا ناساً من الناس ، فلم يكادوا يتقدمون في طريقهم تلك حتى امتحنوا في أنفسهم ودماسهم ، وحتى غلبهم الأكترون عدداً على أمرهم .

وينظر المسلمون الآن فإذا الطريق الأولى ما زالت مزدهجة بهم جميعاً يتهافون فيها كما يتهافت الفراش في النار ، وإذا الطريق الثانية ما زالت قائمة واضحة بينة الأعلام ، ولكنها خالية لا يقدر على سلوكها إلا أولو العزم من الناس . وأين أولو العزم من الناس ؟!

وهناك مع ذلك سؤال لم يجب عليه القدماء إجابة مرضية ، بل لم يحاول أكثرهم أن
يجيب عنه ، ولا بد مع ذلك من أن نظفر له بجواب : كيف ولماذا أبطأ عثمان عن
نصره حتى أتيج للتأثرين أن يحاصروه فيطيلوا حصاره وأن يقتلوه بعد ذلك ؟ فقد قيل
إن الحصار اتصل أربعين يوماً . ونحن نعلم أن المواصلات لم تكن يسيرة ولا قريبة ،
ولكننا نعلم من جهة أخرى أن الأخبار كانت تنتقل في سرعة مدهشة إلى الأمصار .
فبعد الله بن سعد بن أبي سرح كان يعلم أن المصريين قد خرجوا منكبين على عثمان
وهو أنبأ معاوية بذلك من غير شك ، كما أنه كتب به إلى عثمان . وأبو موسى الأشعري
قد رأى مخرج أهل الكوفة من الكوفة ، وعلم من أمرهم مثل ما علم ابن أبي سرح من
أمر المصريين . وقل مثل ذلك بالقياس إلى عبد الله بن علف مع الذين خرجوا من
أهل البصرة . فما بال هؤلاء العتال لم يسرعوا إلى نصر الإمام لمجرد علمهم بخروج من
خرج من أهل أمصارهم ؟ بل ما بالهم لم يسرعوا إلى نصر عثمان حين جاءتهم كتبه
تطلب إليهم النجدة ؟ ولماذا تلبثوا وتباطئوا حتى كان الشر وقتل الإمام قبل أن
يدركوه ؟ وأكثر من هذا أن عثمان كان قد عود عماله أن يوافوه في الموسم من كل
عام ، فما بالهم أقاموا في أمصارهم هذا العام ولم يشهدوا الحج حتى اضطر عثمان وقد كان
محصوراً أن يأمر ابن عباس ليحج بالناس ؟ وأشد من هذا كله غرابة أن ابن
عباس حمل فيما يقول المؤرخون كتاباً من عثمان إلى عامة السامعين الذين شهدوا موسم
الحج يعرض عليهم قضيته فيه ويدافع عن نفسه . ويقول المؤرخون إن ابن عباس
قرأ هذا الكتاب في الموسم ، فكيف استمع الناس لهذا الكتاب الذي رواه الطبري
كاملاً ، ثم تفرقوا بعد ذلك كأن لم يكن شيء ، لم ينهض أحد منهم لنصر الخليفة ولم

تذهب جماعاتهم إلى المدينة ليشهدوا بعض ما كان يقع فيها من الأحداث ؟ بل كيف
قام عامل عثمان على مكة هادئاً ساكناً مطمئناً لم يستنفر الناس لنصر الإمام ؟ ولو قد
استنفر أهل مكة وجمع من أهل البادية جيشاً لاستطاع أن يشغل هؤلاء الثائرين
حتى تقبل هذه الأمداد النظامية من الأمصار ، فما بال شيء من هذا لم يكن ؟ وما بال
أحد من هؤلاء العمال لم يتحرك ؟ وما بال الحجاج لم يفرعوا لنصر إمامهم ؟ أيمن أن
تكون الأمة كلها قد أسلمت هذا الإمام : ففترت الرعاية ، وأضمر العمال في نفوسهم
أشياء فتباطؤوا وتناقلوا . وشغل كل واحد منهم بنفسه ، وتركوا الإمام لأهل المدينة
يصنعون به ما يشاءون أو يصنع هو بهم ما يشاء ؟ وقد رأيت أن أهل المدينة أنفسهم
قد كانت كثرتهم مع الثائرين ، وكانت قلتهم من أصحاب النبي خاذلة لعثمان تنكر
بأسنتها ولا تصنع شيئاً . ولو قد استقبل أصحاب النبي هؤلاء الثائرين منكرين عليهم
وحشوا في وجوههم التراب لانصرفوا مخذولين كما قال بعض القدماء . و إذن فقد صدق
عثمان حين قال إن الناس قد طال عليهم عمره فملوه . وأكبر الظن أن الناس لم يطل
عليهم عمر عثمان لحسب ، وإنما طال عليهم أيضاً عمر هذه السياسة التي لم تكن سياسة
خلافة كالتى عرفوها أيام عمر ، ولا سياسة ملك كالتى عرفوها من قيص وكسرى ،
وإنما كانت شيئاً بين بين .

أصبح عثمان غداة الليلة التي أرسل فيها منهم أو ألقى فيها حجر من داره فقتل
 نيار بن عياض الأسلمي — أصبح عثمان غداة تلك الليلة صائماً ، وتحدث إلى أصحابه
 بأنه منقول من ذلك اليوم . فلما قال له أصحابه : يكفيك الله عدوك يا أمير المؤمنين ،
 قال : لولا أن تقولوا تني عثمان لحدثكم حديثاً عجيباً . قالوا : فإننا لا نقول ذلك . قال :
 إني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم (صلعم) ومعه أبو بكر وعمر فقال لي أفطر عندنا
 الليلة يا عثمان .

ومضى عثمان بعد ذلك في حديثه مع أصحابه فقال لهم فيما قال : لم يقتلوني وقد
 سمعت رسول الله (صلعم) يقول : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا في إحدى ثلاث : رجل
 كفر بعد إيمانه ، أو زنى بعد إحصائه ، أو قتل نفساً بغير نفس » . فوالله ما زينت في جاهلية
 ولا في إسلام قط ، ولا تخبت أن لي بدني بدلاً منذ هداني الله ، ولا قتلت نفساً ،
 فقيم بقتلوني ^(١) ؟ ثم مضى في الحديث مع أصحابه فقال : لن يقتلوني لم يسلوا بعدي جميعاً
 أبداً ، ولم يقاتلوا عدواً جميعاً أبداً . ثم مضى بعد ذلك في حديثه مع أصحابه ينههم عن
 القتل والقتال وهم يلحون عليه في قتالهم ، فقال : إن رسول الله (صلعم) قد عهد إلى
 عهداً فأنا صابر على العهد الذي عهدته إلى حتى أصرع في المصراع الذي كُتِبَ عليّ
 أن أصرع فيه . وظل كذلك يتنقل مع أصحابه بين هذه الأحاديث حتى أقبِلوا
 عليه فقتلوه .

والناس يختلفون فيه وفي قاتليه أشد الاختلاف وأعظمه . ولكن الشيء الذي
 لا يقبل شكاً ولا نزاعاً أن الله لم يحل دم عثمان لقاتليه . فقد يكون مخطئاً في سياسته

(١) طبقات ابن سعد طبع ليدن الجزء الثالث القسم الأول صفحة ٤٦ .

وقد يكون مصيباً ، وقد يكون أمحابه قد جاروا عن علم أو عن غير علم ، فأقصى ما يباح للمتكبرين عليه والمحاصمين له أن يشوروا به ويحملوا الأمة على هذه الثورة ؛ فإن ظفروا باجتماع الكلمة على خصومته اختاروا من المسلمين ممثلين للأُمصار والأقاليم ، وكان على هؤلاء الممثلين أن يحاوروا عثمان وينظروا ، وأن يقولوا له ويسمعوا منه ؛ فإن رأوا إقراره أقروه ، وإن رأوا خلعه خلعوه ثم اختاروا للمسلمين إماماً مكانه ، ثم تركوا للإمام محاسبة عثمان على ما يمكن أن يكون لهم قبلة من الأموال والدماء . فاما أن ينتدب النازرون ولم يؤكلهم المسلمون عنهم فيخلعوا الإمام ، فلم يكن ذلك لهم . فكيف وهم لم يخلعوه ، وإنما سفكوا دمه ، وكان دمه حراماً كدم المؤمنين جميعاً ، وكانت لدمه بعد ذلك حرمة أخرى هي حرمة الخلافة ؟

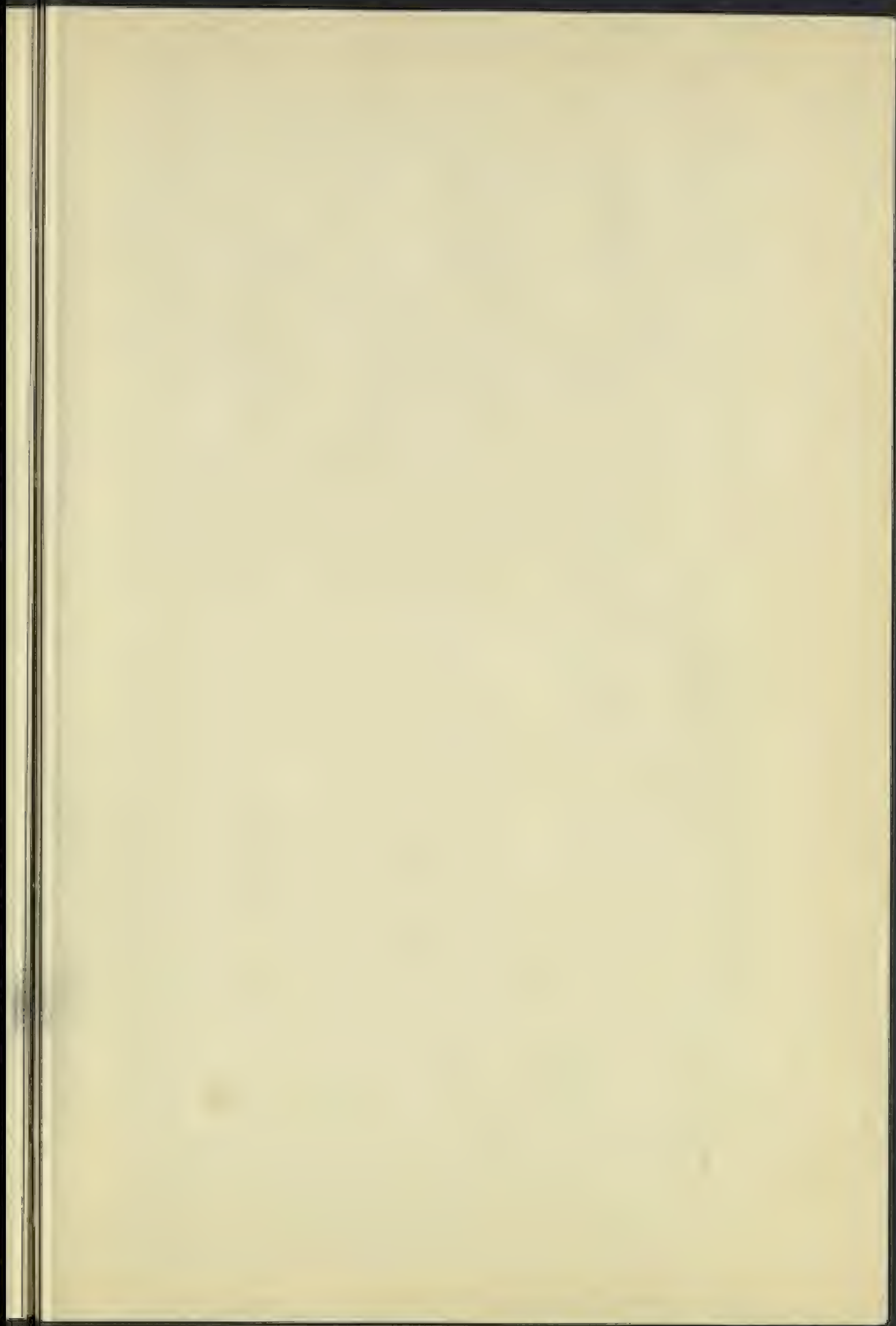
والناس يمتدرون عن هؤلاء النازرين معاذير كثيرة ، يقولون إنهم لم يكونوا يستطيعون خلعه خوفاً من عماله في مصر والشام والعراق ، ولم يكونوا يستطيعون الانتظار به خوفاً من هؤلاء العمال ، ولو لم يقتلوه لقتلهم هو أو لقتلهم عماله . ولكن كل هذه المآذير لا تبيح لهم أن يسفكوا دماً حرمه الله ، وأن يستبيحوا سلطان الخلافة على هذا النحو .

ولعل العذر الوحيد الذي ينهض لهم كما ينهض لعثمان وينهض للذين اختصموا بعدهم في هذه القضية فسفكوا دماءهم بأيديهم وأباحوا من النفوس والأموال ما حرم الله ، هو أن ظروف الحياة كانت أقوى منهم جميعاً ، وأن الله قد كتب عليهم أن يقتلهم في دينهم ودينهم هذه الفتنة الكبرى التي فسرها على لاهل الكوفة أحسن تفسير حين قال : « استأثر عثمان فأساء الأثرة ، وجرعتم فأسأتم الجرع » .

تحدث ابن سعد قال : « أخبرنا الفضل بن دكين قال أخبرنا أبان بن عبد الله البجلي قال حدثني نعيم بن أبي هند قال حدثني ربيعة بن حراش قال : إني لعند عليٍّ جالس إذ جاء ابن طلحة فسلم عليَّ عليٌّ فرحب به عليٌّ ، فقال فرحب بي يا أمير المؤمنين وقد قتلت والدي وأخذت مالي ؟ قال : أما مالك فهو معزول في بيت المال

فاغْدُ إِلَى مَالِكَ فَخْذِهِ . وَأَمَّا قَوْلُكَ قَتَلْتَ أَبِي ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا وَأَبُوكَ مِنَ
 الْمَذِينِ قَالَ اللَّهُ : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَيْلٍ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ ﴾ .
 فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ هَٰؤُلَاءِ أَعْمُورَ : اللَّهُ أَعْدَلُ مِنْ ذَلِكَ . فَصَاحَ عَلَى صَبِيحَةٍ تَدَاعَى لَهَا
 الْقَصْرُ ، قَالَ : هُنَّ ذَاكَ إِذَا لَمْ نَكُنْ نَحْنُ أَوْلَئِكَ ؟ ! ﴿ ^(١) ﴾ .

ميرزا حسن بروجردي - أغسطس سنة ١٩٤٧



ملحقات

كتاب عثمان إلى الأمصار مستنجداً

بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد ، فإن الله عز وجل بعث محمداً بالحق بشيراً
 ونذيراً ، فبلغ عن الله ما أمر به ، ثم مضى وقد قضى الذي عليه ، وخلف فينا
 كتابه فيه حلاله وحرامه وبيان الأمور التي قدر فأمضاها على ما أحب العباد
 وكرهوا . فكان الخليفة أبو بكر رضى الله عنه ، وعمر رضى الله عنه . ثم أدخلت في
 الشورى عن غير علم ولا مسألة عن ملا من الأمة ، ثم أجمع أهل الشورى عن ملا
 منهم ومن الناس على غير طلب منى ولا محبة . فعملت فيهم ما يعرفون ولا يفكرون
 تابعا غير مستتبعا متبعا غير مبتدع ، مقتديا غير متكلف . فلما انتهت الأمور وانتكث
 الشر بأهله ، بدت صفائن وأهواء على غير إجماع ولا ترة فيما مضى ، إلا إرضاء
 الكتاب ، فطلبوا أمراً وأعلنوا غيره بغير حجة ولا عذر ، فعابوا على أشياء مما كانوا
 يرضون ، وأشياء عن ملا من أهل المدينة لا يصلح غيرها ، فصبرت لهم نفسى ،
 وكففتها عنهم منذ سنين ، وأنا أرى وأسمع ، فازدادوا على الله عز وجل جرأة حتى
 أغاروا علينا في جوار رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمة وأرض الهجرة ، وثابت
 إليهم الأعراب ؛ فهم كالأحزاب أيام الأحزاب أو من غزانا بأحد إلا ما يظهرون .
 فمن قدر على اللحاق بنا فليلحق . »

كتاب عثمان إلى أهل الموسم

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عثمان أمير المؤمنين إلى المؤمنين والمسلمين . سلام عليكم . فإني أحمد الله إليكم الذي لا إله إلا هو .

أما بعد ، فإني أذكركم بالله جل وعز الذي أنعم عليكم وعلمكم الإسلام وهداكم من الضلالة ، وأنقذكم من الكفر ، وأراكم البينات ، وأوسع عليكم من الرزق ، ونصركم على العدو ، وأسبغ عليكم نعمته ؛ فإن الله عز وجل يقول وقوله الحق : « وَإِنْ نَعَدُوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْضَوْهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ » وقال عز وجل : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ . وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ، وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ . وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ » . وقال وقوله الحق : « وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا » . وقال وقوله الحق : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ . وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَّ اللَّهُ مِنْ نِعْمَةٍ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ » . وقال عز وجل : « إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَأِيمَانِهِمْ تَمَنَّا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ

فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ
 أَلِيمٌ . « وَقَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : « فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْراً
 لَأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقِ شَيْعَ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » وَقَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : « وَأَوْفُوا
 بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا
 إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَعْمَلُونَ . وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَرْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَخَذُونَ
 أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْثَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ . وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ، وَلَكِنْ يُضِلُّ
 مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ . وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا
 بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمُ بَعْدِ ثُبُوتِهَا وَتَذُوقُوا الشَّوْءَ بِمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُمْ عَذَابٌ
 عَظِيمٌ . وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا إِنْ مَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ .
 مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ، وَلَيَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا
 يَعْمَلُونَ » . وَقَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ
 وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ ، فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ
 بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا » . وَقَالَ وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : « وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ
 آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ
 وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي
 لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ » . وَقَالَ وَقَوْلُهُ
 الْحَقُّ : « إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ، فَمَنْ نَكَثَ
 فَإِنَّمَا يَنْكُثْ عَلَى نَفْسِهِ ، وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِيسُوتُهُ أَجْرًا عَظِيمًا » .
 أَمَا بَعْدُ ؟ فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ رَضِيَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالطَّاعَةَ وَالْجَمَاعَةَ ، وَحَذَرَ كُمُ
 الْمَعْصِيَةِ وَالْفِرْقَةَ وَالْاِخْتِلَافَ ، وَنَبَأَكُمْ مَا قَدْ فَعَلَهُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ ، وَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ فِيهِ
 لِيَكُونَ لَهُ الْحُجَّةُ عَلَيْكُمْ إِنْ عَصَيْتُمُوهُ . فَاقْبَلُوا نَصِيحَةَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ وَاحْذَرُوا عَذَابَهُ ؛
 فَإِنَّكُمْ نَنْتَحِدُوا أُمَّةً هَلَكَتْ إِلَّا مَنْ بَعْدَ أَنْ تَخْتَلَفَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا رَأْسٌ يَجْمَعُهَا .

ومتى ما تفعلوا ذلك لا تقيموا الصلاة جميعا ، وسلط عليكم عدوكم ، ويستحل بعضكم
 حرم بعض . ومتى يفعل ذلك لا يقيم لله سبحانه دين ، وتكونوا شيعة . وقد
 قال الله جل وعز لرسوله صلى الله عليه وسلم : « إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا
 لست منهم في شيء إنما أمرهم إلى الله ، ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون » . وإني
 أوصيكم بما أوصاكم الله ، وأحذركم عذابه ؛ فإن شعيبا صلى الله عليه وسلم
 قال لقومه : « يا قوم لا يخرج منكم شقاق أن يصيبكم مثل ما أصاب قوم نوح
 أو قوم هود أو قوم صالح وما قوم لوط منكم ببعيد . واستغفروا ربكم ثم
 توبوا إليه إن ربي رحيم ودود » .

أما بعد فإن أقواما ممن كان يقول في هذا الحديث أظهروا للناس أنهم إنما يدعون
 إلى كتاب الله عز وجل والحق ، ولا يريدون الدنيا ولا منازعة فيها . فلما عرض
 عليهم الحق إذا الناس في ذلك شقي ، منهم أخذ للحق ونازع عنه حين يعطاه ،
 ومنهم تارك للحق رغبة في الأمر يريد أن يبنزه بغير الحق . طال عليهم عمرى وراث
 عليهم أمليهم في الإمرة ، فاستمعوا القدر . وقد كتبوا إليكم أنهم قد رجعوا
 بالذي أعطيتهم . ولا أعلم أي تركت من الذي عاهدتهم عليه شيئا . كانوا زعموا أنهم
 يطلبون الحدود ، فقلت أقيموها على من علمتم تعداها في إحدى^(١) . أقيموها على من
 ظلمكم من قريب أو بعيد . قالوا كتاب الله يتلى . فقلت فليتل من تلاه غير
 غال فيه بغير ما أنزل الله في الكتاب . وقالوا : المحروم يزرق^(٢) والمسال^(٣) يوفى
 ليدفن فيه السنة الحسنة ، ولا يعتدى في الخس ولا في الصدقة ، ويؤثر ذو القوة
 والأمانة ، وترد مظالم الناس إلى أهلها ؛ فرضيت بذلك واضطربت له ، وجئت
 نسوة النبي صلى الله عليه وسلم حتى كلمتهن . فقلت ما تأمرتنى ؟ فقلن تؤمرن عمرو
 ابن العاص^(٤) وعبد الله بن قيس ، وتندع معاوية فأما أمره أمير قبلك فإنه مصلح

(١) كذا وردت في غير نسخة الخطي . وفي العبارة قيس .

(٢) يلاحظ ما بين هذا النص وبين التاريخ المروي من اختلاف سنخه في الجزء الثاني
 إن شاء الله .

لأرضه راض به جندة ، وأردد عمرأ فإن جنده راضون به ، وأمره فليُصلح
 أرضه . فكل ذلك فعلت ، وإبه اعندي على بعد ذلك وعدا على الحق .
 كتبت إليكم وأصحابي الذين زعموا في الأمر استعجلوا القدر ، ومنموا من الصلاة ،
 وحاثوا بيني وبين المسجد ، وابتزوا ما قدروا عليه بالمدينة . كتبت إليكم كتابي
 هذا وهم يخبروني إحدى ثلاث : إما يقبلونني بكل رجل أصبته خطأ أو صواباً
 غير متروك منه شيء ، وإما أعتزل الأمر فيؤمنون آخر غيري ، وإما يرسلون إلى
 من أطاعهم من الأجناد وأهل المدينة فيتبرءون من الذي جعل الله سبحانه لي عليهم
 من السمع والطاعة . فقلت لهم : أما إقادتني من نفسي فقد كان من قبلي خلفاء تخطئ
 وتصيب فلم يستفد من أحد منهم . وقد علمت أنما يريدون نفسي . وأما أن أتبرأ
 من الإمارة فإن يكلموني أحب إلي من أن أتبرأ من عمل الله عز وجل وخلافته .
 وأما قولكم يرسلون إلى الأجناد وأهل المدينة فيتبرءون من طاعتي فإست عليكم
 بوكيل . ولم أكن استكرهتهم من قبل علي السمع والطاعة ، ولكن أتوها طائعين
 يبتغون مرضاة الله عز وجل وإصلاح ذات البين . ومن يكن منكم إنما يتبغى الدنيا
 فليس بنازل منها إلا ما كتب الله عز وجل له . ومن يكن إنما يريد وجه الله
 والدار الآخرة وإصلاح الأمة وإبتغاء مرضاة الله عز وجل والسنة الحسنة التي استأن
 بها رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتان من بعده رضي الله عنهما ، فإنما يجزى
 بذلك الله ، وليس بيدي جزاؤكم ، ولو أعطيتكم الدنيا كلها لم يكن في ذلك ثمن
 لديكم ولم يكن عنكم شيئاً . فاتقوا الله واحسبوا ما عنده . فمن يرض بالكسب منكم
 فإني لأرضاه له ، ولا يرضي الله سبحانه أن تنكثوا عهده . وأما الذي يخبروني
 فإنما كله التزع والنأير ، فإلكت نفسي ومن معي ونظرتُ حكم الله وتغيير النعمة
 من الله سبحانه ، وكرهتُ سنة السوء وشقاق الأمة وسفك الدماء . فإني أنشدكم بالله
 والإسلام ألا تأخذوا إلا الحق وتمطوه مني وترك البقي على أهله ، وأخذوا بيننا
 بالعدل كما أمركم الله عز وجل ؛ فإني أنشدكم الله سبحانه الذي جعل عليكم العهد

والموازرة في أمر الله ؛ فإن الله سبحانه قال وقوله الحق : « وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا » . فإن هذه معذرة إلى الله ، ولعلكم تذكرون .

أما بعد فإني لا أبرئ نفسي إن النفس لأمارة بالسوء إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم . وإن عاقبت أقواما فما أبتغي بذلك إلا الخير . وإني أنوب إلى الله عز وجل من كل عمل عملته وأستغفره إنه لا يغفر الذنوب إلا هو . إن رحمة ربي وسعت كل شيء . إنه لا يقنط من رحمة الله إلا القوم الضالون . وإنه يقبل التوبة عن عباده ويمحو عن السيئات ويعلم ما يفعلون . وأنا أسأل الله عز وجل أن يغفر لي ولكم ، وأن يوفق قلوب هذه الأمة على الخير ويكره إليها الفسق . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته أيها المؤمنون والمسلمون » .

أمور مرجأة

لم تفصل في هذا الجزء حديث عبد الله بن سبأ المعروف
بابن السوداء ؛ لأنه طویل معقد ، ولأن نشاطه الخطير إنما يظهر
في رأينا أثناء خلافة علي . فقصد أرجأنا حديثه إذن إلى
الجزء الثاني من هذا الكتاب .

ولم نذكر معارضة عائشة وعمر بن العاص لعثمان ؛ لأن نشاطهما
السياسي الخطير إنما يظهر في خلافة علي أيضاً ، فأرجأنا قضيتيهما
إلى الجزء الثاني من هذا الكتاب .

بعض المراجع

ليس في هذا الكتاب خير من أخبار التاريخ أو رأى من آراء المتكلمين
القدماء إلا ومرجعه كتاب من هذه الكتب :

سيرة ابن هشام

طبقات ابن سعد

أنساب الأشراف ، للبلاذرى

تاريخ البخارى

كتب السنة وشروحها على اختلافها .

تاريخ الأمم والملوك ، للطبرى

تفسير الطبرى

الكامل ، لابن الأثير

البداية والنهاية ، لابن كثير

تاريخ ابن خلدون

تاريخ دمشق ، لابن عساكر

تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي

تاريخ عقد الجمان ، للعيني

نهاية الأرب ، للنويرى

مسالك الأبصار في الممالك والأمصار ، للعبرى

الخطوط ، للمقرئى

النزاع والمتخاصم ، للمقرئى

ولاية مصر وقضاتها ، الكندى

متفرقات من رسائل الجاحظ

الفصل ، في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم
 كتاب الفرق بين الفرق ، لعبد القاهر بن طاهر البغدادي
 التبصير في الدين ، لأبي المظفر الاسفراييني
 الملل والنحل ، للشهرستاني
 منهاج السنة ، لابن تيمية

أما المعاصرون فلم نقرأ محمداً كتبوا حول هذا الموضوع إلا :
 أشهر مشاهير الإسلام لرفيق بك العظيم
 والإسلام وأصول الحكم ، للأستاذ علي عبد الرازقي
 وكتاب عثمان بن عفان ، للأستاذ الشيخ صادق إبراهيم عرجون
 ولم ننظر من آثار المستشرقين إلا في كتاب أنالي دي الإسلام لكيناني ،
 وفي فصول متفرقة في دائرة المعارف الإسلامية .

فهرس الكتاب

(١)

(٤) خطة الكتاب . (٥) نجمة مياسية .

(٢)

(١٠) المساواة أساس النظام السياسي الإسلامى .

(٣)

- (٢٢) ليس نظام الحكم الإسلامى تيوقراطيا . (٢٧) وليس نظام الحكم الإسلامى ديمقراطيا . (٢٩) وليس نظام الحكم الإسلامى فرديا ملكيا أو قبصريا . (٣١) بل كان نظام الحكم الإسلامى نظاماً عربياً مبتكراً . (٣٢) عناصر نظام الحكم الإسلامى . (٣٢) العنصر الأول الدينى . (٣٣) العنصر الثانى الأرستقراطية الدينية . (٣٥) الأرستقراطية القرشية الطارئة . (٣٧) الأرستقراطية العربية . (٣٨) تطور هذين العنصرين . (٣٨) أولى المشكلات التى واجهها النظام . (٣٩) المشكلة الثانية . (٤٤) المشكلة الثالثة . (٤٥) محاولة طريقة اعمر فى تنظيم مراقبة الحكام . (٤٦) محاربة عمر لاستغلال النفوذ . (٤٨) نظام الشورى .

(٤)

- (٥٠) عثمان قبل استخلافه . (٦٠) نقد نظام الشورى . (٦٣) استخلاف عثمان .

(٥)

- (٦٥) أول استحداث لعثمان بعد استخلافه . (٦٦) كتب عثمان إلى الأقاليم
(٧٣) عمال عمر الدين أقرهم عثمان . (٧٤) زيادة عثمان في الأعطيات
وتوفيده أهل الأمصار . (٧٦) صلة عثمان لكبار الصحابة .

(٦)

- (٧٩) رعية عثمان . (٨٠) الطبقة الأولى من رعية عثمان فريش .
(٨٤) الطبقة الثانية من رعية عثمان الأنصار . (٨٥) الطبقة الثالثة من رعية
عثمان عامة العرب . (٨٦) الطبقة الرابعة من رعية عثمان العلويون .

(٧)

- (٨٩) مباشرة عثمان سلطة التولية والعزل بعد انقضاء العام الأول من خلافته .
(٨٩) ولايات الطبقة الأولى وولايات الطبقة الثانية . (٩٠) تولية عثمان سعد
بن أبي وقاص على الكوفة . (٩٠) عزله سعدا عن الكوفة .
(٩٤) توليته الوليد بن عقبة وما تبعها من الأحداث .

(٨)

- (١٠١) توليته سعيد بن العاص على الكوفة . (١٠٢) ازدحام الكوفة
خاصة والأصار عامة بالطائرين من الغالبين والغلويين . (١٠٣) انقلاب
اقتصادي خطير : إنشاء الملكية الكبيرة في الإسلام . (١٠٩) أول الفتنة .
(١١٠) النفي الإداري .

(٩)

- (١١٤) عزل أبي موسى عن البصرة وتولية عبد الله بن عامر .

(١٠)

- (١١٨) بسط سلطان معاوية على الشام كلها .

(١١)

(١٢٢) عزل عمرو بن العاص عن مصر وتولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح.

(١٢)

(١٢٦) محمد بن أبي حذيفة ومحمد بن أبي بكر . (١٢٩) كتاب الأشر
إلى عثمان .

(١٣)

(١٣١) قصة ابن السوداء . (١٣٦) نشأة المعارضة أيام عثمان وأين نشأت.

(١٤)

(١٣٨) المعارضة في المدينة . (١٣٨) عبد الرحمن بن عوف .

(١٥)

(١٤٣) سعد بن أبي وقاص .

(١٦)

(١٤٦) الزبير بن العوام .

(١٧)

(١٤٨) طلحة بن عبيد الله .

(١٨)

(١٥١) علي بن أبي طالب .

(١٩)

(١٥٩) عبد الله بن مسعود .

(٢٠)

(١٦٣) أبو ذر الغفاري .

(٢١)

(١٦٦) عمار بن ياسر .

(٢٢)

(١٦٩) لم يكن الفتح موضوعا للمعارضة

(٢٣)

(١٧٥) نظرة القدامى إلى الأحداث التي حدثت أيام عثمان .

(١٧٥) الأحداث الدينية .

(٢٤)

(١٨٧) الأحداث المتصلة بالتولية والعزل .

(٢٥)

(١٩٠) الأحداث المتصلة بسياسة المال .

(٢٦)

(١٩٨) الأحداث المتصلة بموقف عثمان من المعارضين .

(٢٧)

(٢٠٠) تطور رأى المعاصرين لعثمان فيه . (٢٠٣) الجراءة على عثمان .

(٢٠٢) اتصال المعارضة بعثمان بعد تنظيمها . (٢٠٣) رد عثمان على المعارضين .

(٢٠٤) مواجهة عثمان للمعارضة بشيء من العنف في القول . (٢٠٦) رأى عثمان

في الأموال العامة . (٢٠٦) استشارة عثمان لعماله . (٢٠٧) استشارة عثمان

لرعاة المعارضة في المدينة . (٢٠٨) ثورة الكوفة . (٢٠٨) خروج المصريين

للمرة الأولى . (٢٠٨) توبة عثمان . (٢٠٨) رجوع عثمان عن وعده بفعل
 مروان . (٢٠٩) خروج المضربين للمرة الثانية . (٢٠٩) إباء علي ومحمد بن
 مسلمة الخروج إليهم مرة أخرى . (٢٠٩) تأهب الصحابة للدفاع عن المدينة .
 (٢٠٩) خداع الثوار . (٢٠٩) احتلالهم للمدينة . (٢٠٩) قصة الكتاب .

(٢٨)

(٢١١) اعتداء الثأرين على عثمان في السجد . (٢١٢) تصديد الحصار
 على عثمان . (٢١٢) منعه الماء . (٢١٣) تأهب أنصار عثمان للدفاع عنه في
 الدار . (٢١٣) النبأ بقرب الأمداد . (٢١٣) بدء المناوشة بين الثأرين
 وحماة الدار . (٢١٣) الهجوم على الدار واقتحامها . (٢١٣) قتل عثمان .
 (٢١٤) هل هم عثمان أن يخلع نفسه في آخر لحظة ؟

(٢٩)

(٢١٥) عرض معاوية على عثمان ترك المدينة ورفض عثمان ذلك .
 (٢١٦) جملة الظروف التي انتهت إلى قتل عثمان .
 (٢١٨) طريقان أمام المسلمين .

(٣٠)

(٢١٩) سؤال يحتاج إلى جواب .

(٣١)

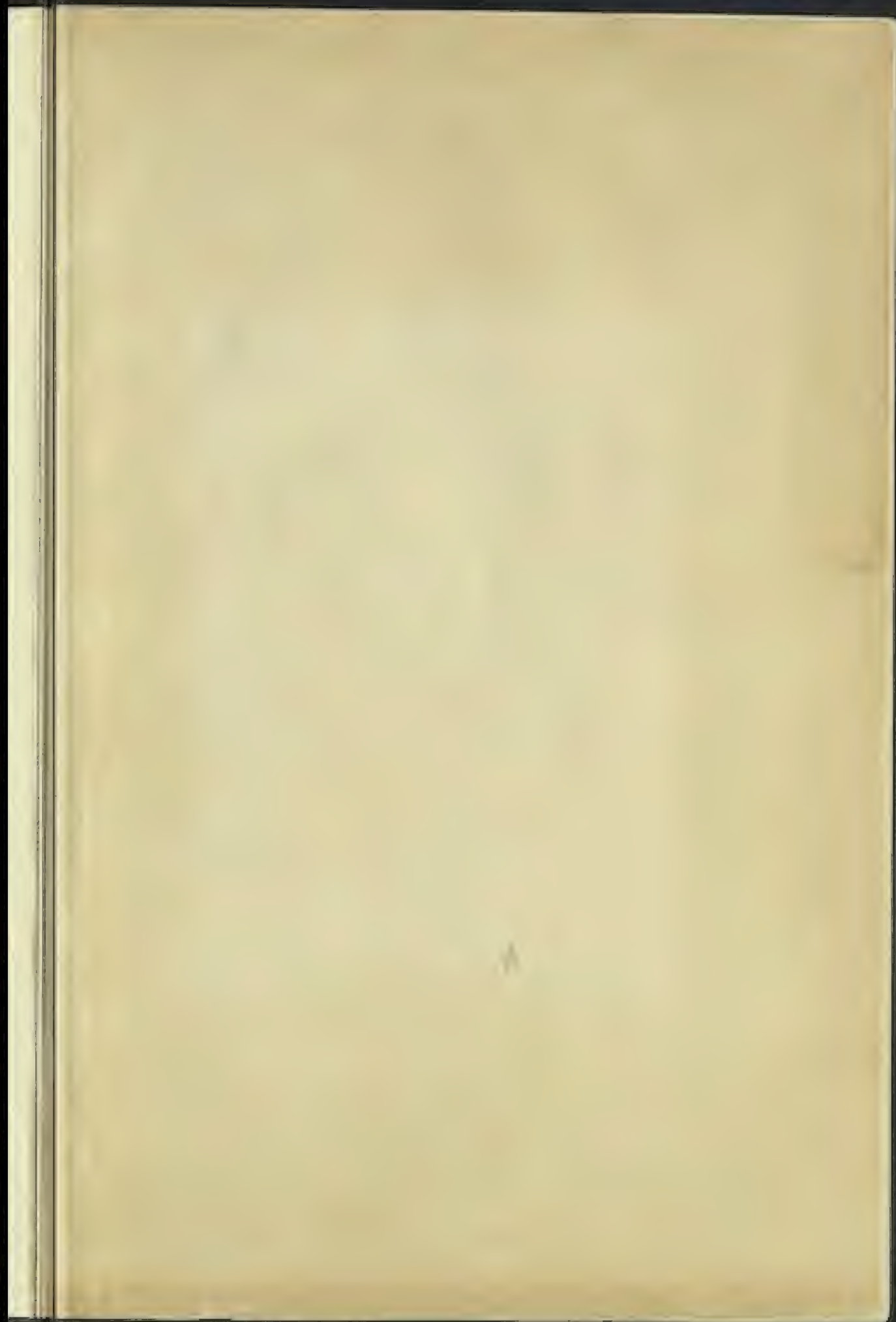
(٢٢١) آخر أيام عثمان . (٢٢١) عثمان قتل مظلوماً من غير شك .
 (٢٢٢) رأى علي في المختصمين والقَتَّائين من الصحابة .

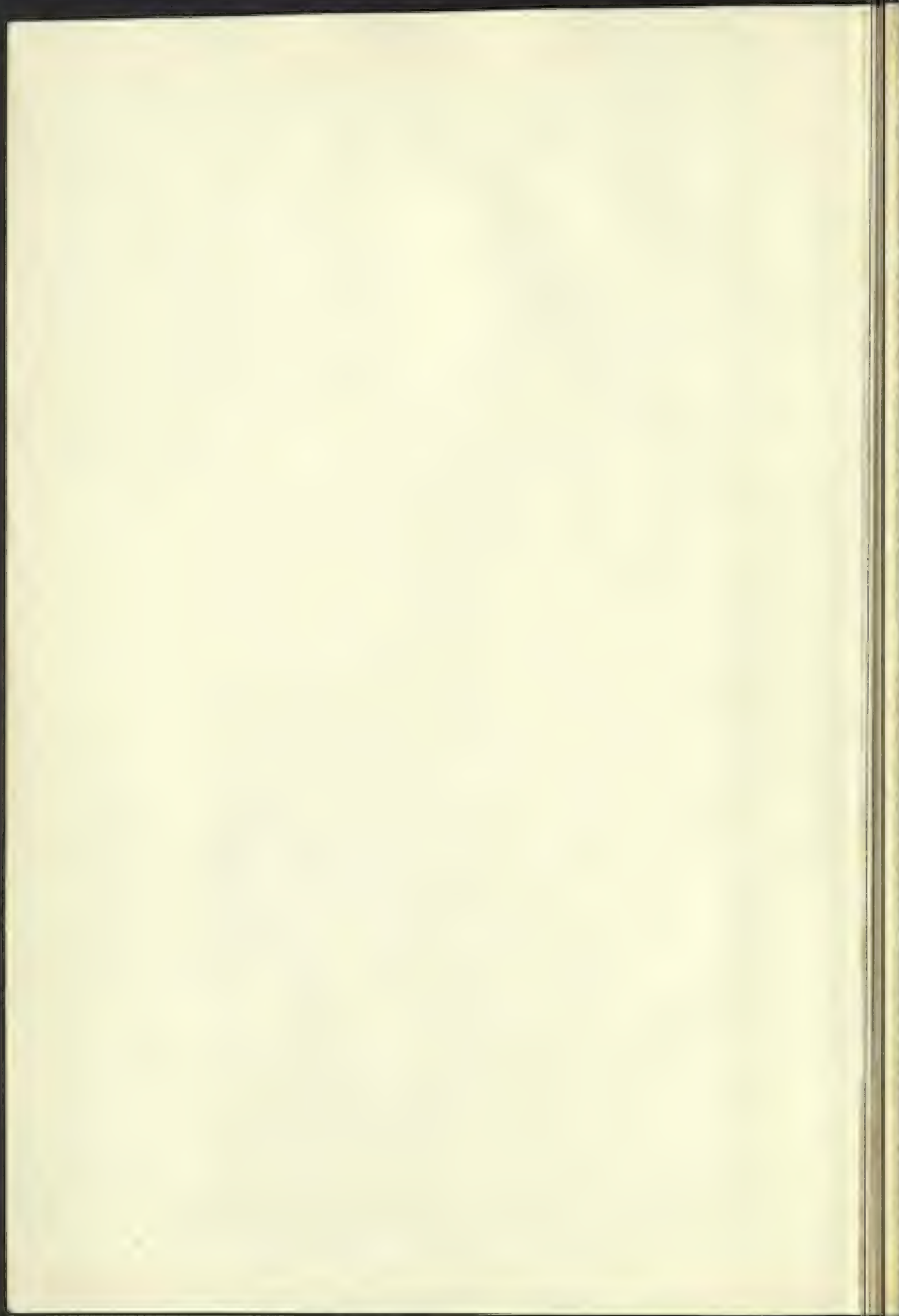
✱ ✱
 (٢٢٦) كتاب عثمان إلى الأمصار مستنجداً .

(٢٢٧) كتاب عثمان إلى أهل الموسم .

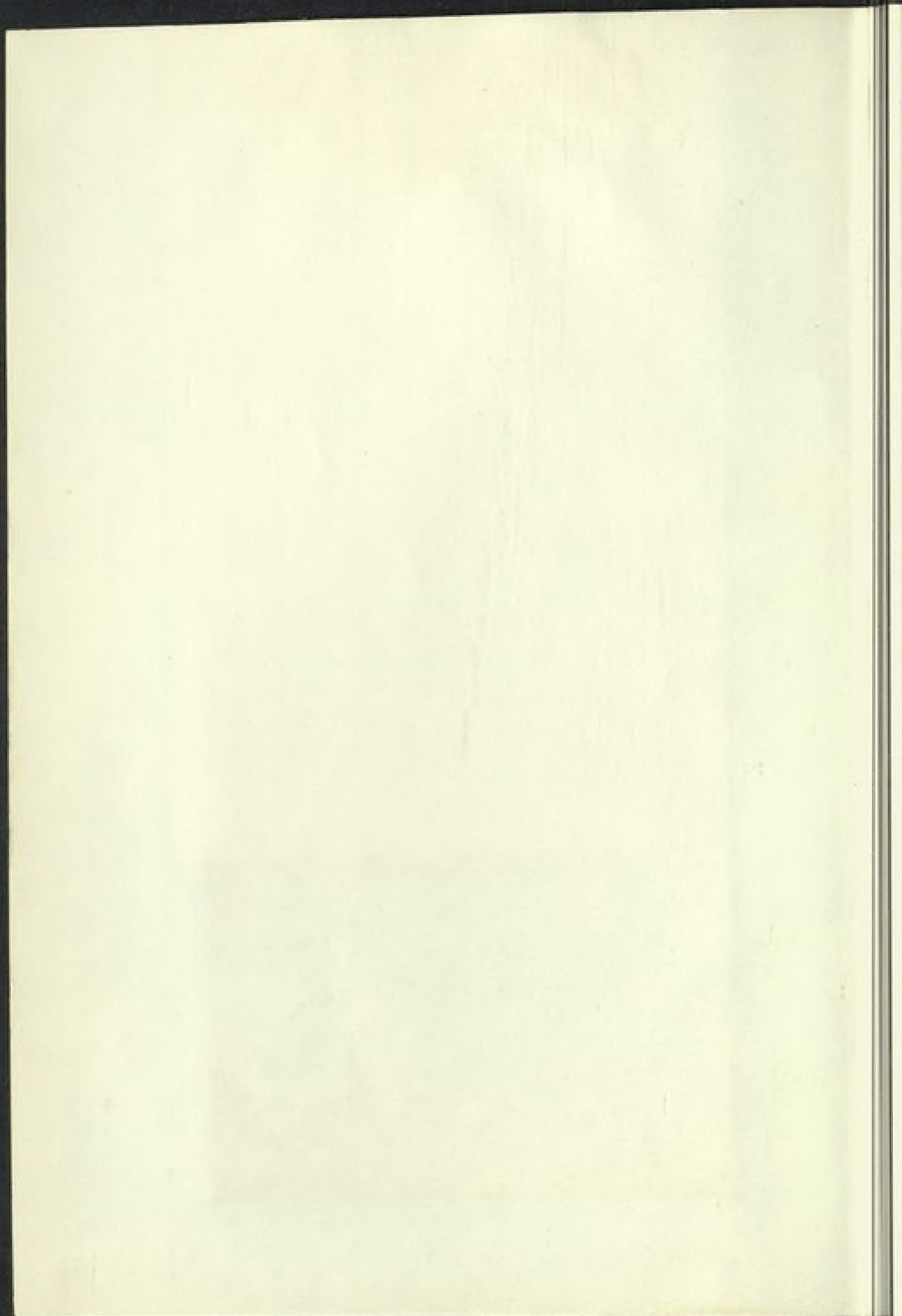
(٢٢٢) أمور مرجأة .

(٢٢٣) مراجع الكتاب .









DATE DUE



Jaft Library

11 MAY 1994

297.09-H961A.v.1:c.1

حسين طه
الفتنة الكبرى

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01222100

297.09

H9681fA

1947-1953

v.1

C.1